

المستقبل العربي

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدته، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليميًا ودوليًا، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغى الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكمة.

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 - قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <<http://www.e-marefa.net/ar>>

2 - قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <<http://www.search.shamaa.org>>

3 - دار منظومة <<http://www.mandumah.com>>

4 - EBSCO Publishing <<http://www.ebsco.com>>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة

في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <<http://www.search.shamaa.org>>

للحصول على إصدارات المركز

1 - الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):

للمؤسسات

للأفراد

\$ 150 للنسخة الورقية.

\$ 120 للنسخة الورقية.

\$ 40 للنسخة الإلكترونية.

\$ 10 للنسخة الإلكترونية.

\$ 180 للنسختين الورقية والإلكترونية.

\$ 130 للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 - الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل 1000 دولار أمريكي (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 - الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 - شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره سبعة آلاف دولار أمريكي تشمل أجور الشحن.

المحتويات

■ افتتاحية العدد

- نحو إنهاء حالة الضياع العربي جورج قزم 7

■ دراسات

- أزمة السلطة السياسية: دراسة في
الفكر السياسي العربي عماد مصباح مخيمر 9

تعدّ أزمة السلطة السياسية في الوطن العربي نتاجاً لمكوّنين متداخلين وبصيغ متنافرة غابت عنها المزاوجة العقلانية، يتمثل المكوّن الأول بالموروث الديني - الثقافي العربي المستند إلى سياقاته التاريخية الخاصة به المغايرة للواقع الحالي؛ ويتمثل المكوّن الثاني بالفكر الحداثي الأوروبي بعقلانيته وبسياقاته المكانية والتاريخية المختلفة بدورها عن الواقع العربي. تسعى هذه الدراسة إلى تفكيك المرجعيات الفكرية المكوّنة لأزمة السلطة السياسية في الوطن العربي، وإبراز طبيعة العلاقة بينها، من خلال إجراء قراءة عقلانية - تاريخانية لأزمة السلطة السياسية في الوطن العربي، بالرجوع إلى الجذور الفكرية - التاريخية الأساسية التي ساهمت في ترسيخ هذه الأزمة، والكشف عن المظاهر المجسدة لأزمة السلطة السياسية العربية.



□ الوطن العربي والألغاز غير المحلولة في

براديغم الانتقال الديمقراطي سعيد ملاح 23

تحاول هذه الدراسة مساءلة الافتراضات الأساسية لبراديغم الانتقال الديمقراطي من أجل استيعاب أهم عتبات الانتقال التي كرستها التجارب الانتقالية في مختلف التجارب العالمية، ومن خلال ذلك يمكن استيعاب المسألة العربية ومدى شذوذها عن قاعدة التعميم التي دافع عنها علماء الانتقال والترسيخ. كما تبحث الدراسة في الفجوات التحليلية في براديغم الانتقال التي تحول دون قدرته على فهم السياق العربي، وبخاصة أنه يهمل مسألة ترتيب ثنائية الدولة والديمقراطية، كما يهمل دور العوامل الخارجية في انتكاسة الكثير من التجارب الديمقراطية الانتقالية في المنطقة العربية، كما يخفق في رؤية أن الديمقراطية هي ليست بالضرورة نتاج خيار عقلاني.

□ مطلب الاعتراف بيهودية إسرائيل: إشكالات المفهوم،

ودلالاته وانعكاساته لبید عماد 41

بعد مرور أكثر من عقدين ونصف العقد على المسار التفاوضي لإعلان أوصلو، انتهت الأمور بالقضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي إلى إعلان الكيان الصهيوني يهودية دولة «إسرائيل» والعمل على ضم كل الأراضي العربية المحتلة إلى هذه الدولة، ضارباً عرض الحائط بكل الرهانات الفلسطينية والعربية على إمكان التوصل إلى حل «عادل» للقضية الفلسطينية عبر المسار التفاوضي، وبخاصة بعدما أخذت «إسرائيل» تركز في السنوات الأخيرة على شرط الاعتراف بها كدولة يهودية كمقاربة للوصول إلى أي نوع من الحلول النهائية، فما هي انعكاسات وتأثيرات مطلب إسرائيل للاعتراف بها دولة يهودية على مسار الحل التفاوضي؟

□ هجرة الكفاءات النسائية العربية إلى الخليج العربي:

الدوافع، المعيش والتمثّلات عائشة التايب 58

تطرح هذه الدراسة إشكالية تتصل بدوافع هجرة الأستاذات الجامعيات العربيات إلى بلدان الخليج العربي من خلال دراسة حالة السعودية، وتجتهد في تبين بعض تفاصيل تلك التجربة كما تتمثلها الجامعية المهاجرة، بوصفها فاعلاً اجتماعياً اتخذ بنفسه قرار هجرة الوطن والجامعة الأم. يركز التحليل على بحث ميداني طُبّق على عيّنة من الجامعيات العربيات المهاجرات للعمل بجامعات سعودية حكومية بلغ عددهن مئة جامعيّة. وتُبرز نتائج الدراسة مستويات عدم اندماج المهاجرة في المجتمع المستقبل لها. كما تقف عند بعض أوجه مقاومة الجامعية المهاجرة ظروف هجرتها، ومكابدتها لمسار نسج حبال الوصل والتواصل مع الضفة الأخرى للحدود.

□ مراكز البحوث العلمية في الجزائر:

الواقع، المخرجات، والتحديات لقرع بن علي 77

تسعى هذه الدراسة لمعالجة إشكالية تأثير مراكز البحوث في عمليات البحث العلمي والتنمية في الجزائر. وهي تتناول نشأة هذه المراكز وتركيباتها العديدة والتنوعية إضافة إلى انتمائها التنظيمي ومجالات نشاطها. وهي تحلل مخرجات هذه المراكز على مستوى مساهمتها في تنمية البحث العلمي ودورها في براءات الاختراع من جهة أخرى، ثم على مستوى إبراز مدى انعكاس مخرجات هذه المراكز على مستوى التنمية الاقتصادية من جهة ثالثة. كما تبحث في التحديات المستقبلية التي يجب أن تتجاوزها مراكز البحث العلمي في الجزائر، وهي تكمن في الميراث الثقافي السلبي، وإشكالية الحوكمة والتمويل، وهجرة الأدمغة إلى الخارج، وضرورة استحداث مراكز الفكر والدراسات.

□ الآثار السياسية لدور الكنيسة المصرية في أفريقيا:

دراسة خاصة لدور الكنيسة في مشكلة

سد النهضة الإثيوبي باسم رزق عدلي مرزوق 92

تُعد الأدوات والمؤسسات الدينية من الآليات التي تستخدم لتحقيق غايات وأهداف سياسية لدى دول مختلفة. تتناول هذه الدراسة سبل استخدام

هذه الأدوات في تحقيق أهداف السياسة الخارجية المصرية في أفريقيا، إذ تمتلك مصر مؤسسات دينية ذات تأثير وحضور في الإدراك الجمعي وفي قيم الكثير من الجماعات والشعوب الأفريقية. وهي تحاول دراسة دور الكنيسة الأرثوذكسية كإحدى هذه المؤسسات الدينية في تنفيذ وخدمة أهداف السياسة الخارجية المصرية. فإلى أي مدى تمتلك الكنيسة القبطية الأرثوذكسية المصرية أدوات وتأثيرات تمكنها من القيام بدور في السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا؟ وكيف يمكن أن تقوم بهذا الدور في تسوية أزمة سد النهضة بين مصر وإثيوبيا؟

□ قضية جامو وكشمير: تحولات في الصراع المزمّن علي الجرباوي 112

في ضوء قرار الحكومة الهندية عام 2019 بإنهاء الوضع الخاص الذي كان يتمتع به الجزء الخاضع للهند من ولاية جامو وكشمير، تأتي هذه الورقة لتحلّ وتستقرّر الصراع المزمّن في هذه الولاية وعليها، منذ قيام دولتي الهند وباكستان عام 1947 وحتى الآن. تنطلق الورقة من فرضية أن الصراع حول كشمير أعمق وأشمل من أن يكون محصوراً بمصالح ومواقف هاتين الدولتين فقط. ويظهر التحليل أن هذا الصراع مركّب ومعقد أكثر مما يظهر على السطح، فهو يبدأ من داخل الولاية، ويستقر فيها على تباينات دينية وطائفية وعرقية. وتعرض الورقة تداعيات تقسيم الأمر الواقع للولاية بين الهند وباكستان، وأثر علاقات القوة بينهما.

■ مقالات وآراء

□ تقييم خطة الإصلاح الاقتصادي والمالي

في لبنان 2020 فرحات أسعد فرحات 132

■ وثيقة

□ محمد شريف الفاروقي: خيبة أمل ضابط عربي

بعد الحرب العالمية الأولى تقديم وتحقيق محمود حداد 155

■ كتب وقرارات

170 □ الدول والحركات الاجتماعية (هانك جونستون) محمد حدوي

178 □ كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية كابي الخوري

الكتب العربية: أوضاع العالم 2020: «نهاية الزعامة الأمريكية»؟؛ نحن شعب مهذب: تأملات في السياسة الخارجية الروسية؛ الحاكم إذا استبد.. والشعب إذا انتفض؛ الإنتاج الفلسفي في الفكر العربي المعاصر في أطروحات ناصيف نصار.

الكتب الأجنبية: Understanding Libya Since Gaddafi; Shields of the Republic: The Triumph and Peril of America's Alliances; Losing the Long Game: The False Promise of Regime Change in the Middle East.

التقارير البحثية: Rethinking Peace in Yemen; How NATO Can Avoid a Strategic Decoupling in the Eastern Mediterranean.

آراء الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: فارس أبي صعب

صورة الغلاف: لوحة زيتية (Arabian Horse Rider)

بريشة الفنانة التشكيلية الباكستانية مروة تحريم.

نحو إنهاء حالة الضياع العربي

جورج قرم

مفكر عربي.

تتعاضم على نحو متواصل حالات الضياع العربي والنزاعات فيما بين الكيانات العربية كما تمّ ترسيمها وتحديد حدودها في اتفاق سايكس - بيكو، أي اتفاق القوى الاستعمارية الرئيسية فيما بينها. أضف إلى ذلك العمل المتواصل من جانب كل من بريطانيا وفرنسا لتفتيت المنطقة العربية التي كانت تعيش سابقاً في كيان واحد ضمن السلطة العثمانية. وقد كانت فلسطين جزءاً لا يتجزأ من هذا الكيان، كما كانت المنطقة العربية تكوّن سوقاً اقتصادية واحدة، فلا جمارك ولا حدود بين مختلف الأقطار.

وفي فلسطين بالذات كان يتعايش ويتداخل كل سكانها من أي دين كانوا، كما كانت الحال منذ آلاف السنين.

غير أن المشاريع الاستعمارية الطابع على يد كل من بريطانيا وفرنسا بدأت تظهر خلال الجزء الثاني من القرن التاسع عشر، وبوجه خاص في بلاد الشام، حيث انفجرت بين عامي 1840 و1860 فتنة فتّاكة بين الدروز والموارنة نتيجة الهجمة الاستعمارية المزدوجة البريطانية - الفرنسية على جبل لبنان. وقد تحالفت بريطانيا مع القيادات الدرزية وفرنسا مع القيادات المارونية، الأمر الذي أدى إلى إقامة نظام القائمقاميتين؛ أي واحدة درزية وأخرى مارونية خلال الحقبة 1845 - 1860. وقد فشل هذا النظام في إعادة السلام إلى منطقة الشوف.

وفي عام 1860 أنزلت البحرية الفرنسية قوات على الشاطئ اللبناني لإثبات وجودها كقوى استعمارية، في حين كانت السلطنة العثمانية تسعى لإعادة الهدوء في هذه المنطقة. والحقيقة أن لبنان الحديث قد نشأ من جرّاء الصدام بين القوتين الاستعماريّتين، بحيث أصبح «دولة حاجز» بين الأطماع الفرنسية والبريطانية. وقد هدأت الحالة عندما توسعت الهجمة الاستعمارية لتصبح متعددة الأطراف بين الدول الخمس الأوروبية الاستعمارية؛ أي كل من فرنسا وإنكلترا وبروسيا

وإيطاليا والنمسا، وأنتجت نظام المتصرفية الذي أمّن للبنان أكثر من نصف قرن من الهدوء والسلام، وبخاصة أن الدول الأوروبية المذكورة اتفقت مع السلطنة العثمانية على إنشاء هذا النظام. وقد تبادلت فيما بعد الدولة الفرنسية خلال عهد الانتداب في تأسيس الطوائف اللبنانية كأساس الحياة العامة والخاصة في لبنان. وجعل المندوب السامي الفرنسي في عام 1936 من الطوائف اللبنانية المستحدثة أساس الحياة السياسية والفردية بقرار شهير لا يزال إلى اليوم أهم من الدستور اللبناني.

نذكر هذه التطورات التاريخية لكي نؤكد أن السياسة الاستعمارية الطابع لم تتغير في المنطقة منذ القرن التاسع عشر، وأن الولايات المتحدة خلال العقود الأخيرة قد عملت على أساس خلق شرق أوسط جديد منظم على أساس الهويات الطائفية للمجموعات البشرية كما فعلت في العراق على سبيل المثال بعد غزوها العسكري لهذا البلد، وكما كانت تنوي أن تفعل في سورية.

ولا بدّ من التذكير بما قامت به الولايات المتحدة عند احتلالها العراق عام 2003 من دستور مبني على إثارة العصبية الطائفية الطابع وأدت إلى شل الدولة المركزية؛ هذا من دون نسيان الخطر الاقتصادي الذي عاناه الشعب العراقي خلال سنوات طويلة. ومن يقرأ الأدبيات الصهيونية والأمريكية يعرّى الرغبة القوية للولايات المتحدة والكيان الصهيوني في تفتيت المنطقة إلى كيانات هزيلة تتمكن من خلالها الأولى من أن تسيطر على المنطقة بكل سهولة. فلنتذكر ما قالته وزيرة خارجية الولايات المتحدة كونداليزا رايس عام 2006 بأن الحرب بين حزب الله والكيان الصهيوني هي مخاض لنشوء شرق أوسط جديد.

إن سياسة تفتيت الكيانات العربية الحديثة وإضعافها هي التي تسود المنطقة العربية خدمة للمصالح الأمريكية والصهيونية، وهناك الكثير من الكتابات الإسرائيلية التي تدعو جهاراً إلى تفتيت المنطقة العربية على أساس كيانات طائفية الطابع، وهذه كانت أيضاً سياسة فرنسا في سورية خلال عهد الانتداب، إنما لم يرضخ الشعب السوري للرغبة الفرنسية ودفع ثمناً غالياً. لكن يجب أن نذكر كيف لم تتردد فرنسا عام 1939، وهي كانت تقدم نفسها كحامية المسيحية في الشرق، في تسليم الجمهورية التركية لواء الإسكندرونة ومدينة إنطاكية مهد المسيحية والكنائس الأولى.

أما اليوم فإن المشهد العربي هو مؤسف جداً، إذ يرى بعض القادة العرب أن التقارب من الكيان الصهيوني قد يجنبهم سطوته وقدرته في زعزعة استقرارهم، وهذا أيضاً متفرع من سياسة التقرب من الولايات المتحدة وإرضاء لها. ولكن في العالم الذي نعيشه فإن العودة إلى ميثاق الجامعة العربية والعودة إلى الانسجام والتوافق فيما بين العرب هما بلا شك أكبر ضمانات للاستقرار السياسي. وعلى أي حال يجب أن نحیی هنا نضال الشعب الفلسطيني المتعدد الوجوه ضد النظام العنصري الصهيوني الذي لا بدّ من أن يزول يوماً ما، كما زال مثل هذا النظام في الجزائر التي قامت فرنسا بغزو أراضيها في القرن التاسع عشر، وكما زال نظام التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا بفضل المواقف الجريئة للزعيم الراحل نلسون مانديلا الذي رُجّ في السجن سنوات طويلة □

أزمة السلطة السياسية: دراسة في الفكر السياسي العربي (*)

عماد مصباح مخيمر (**)

باحث في العلوم السياسية - فلسطين.

مقدمة

تعدّ أزمة السلطة السياسية في الوطن العربي نتاجاً لمكوّنات متداخلة وبصيغ مختلفة متنافرة غابت عنها المزاوجة العقلانية، حيث تمثل المكوّن الأول بالموروث الديني - الثقافي العربي المستند إلى سياقاته التاريخية الخاصة به والمغايرة للواقع الحالي، وتمثل المكوّن الثاني في الفكر الحداثي الأوروبي بعقلانيته وبسياقاته المكانية والتاريخية المختلفة عن الواقع العربي، علاوة على أن المكوّن الأول كانت له الصدارة والأساس في العقل العربي، بحيث إن كل وافد إلى هذا العقل سيواجه حالة صراعية مع هذا المكوّن، وهو ما يجعل الأمور تبدو وكأن هناك عملية تبديل وإحلال تبدو مهددة له، وبالتالي يستنفر قواه - أي المكوّن الأول - لدحر الوافد الجديد أو على الأقل إفراغه من محتواه كونه أتى من سياق يختلف عن السياق الذي جاء منه الفكر الحداثي الأوروبي.

يكتسب موضوع الفكر السياسي العربي ودوره في إحداث أزمة السلطة السياسية أهمية خاصة، حيث إن أزمة السلطة السياسية في الوطن العربي هي نتاج مكوّنات تفاعلت خارج الإطار العقلاني، وبطبيعة الحال فإن نتاج هذا التفاعل كان متخذاً شكل مصدره اللاعقلاني. فالمكوّنات الفكرية المرجعية العربية مثلت سمات هوية تتسم بالجمود والانشداد إلى الماضي وفاقدة لمقومات التطور. وجاء الفكر الحداثي الأوروبي ليضيف مكوّنًا آخر لأزمة السلطة السياسية في الوطن العربي، وذلك لطبيعة التعاطي معه، فالمكوّن الحداثي كان نتاجاً لتبلور منهجية عقلانية،

(*) تمثّل هذه الدراسة الخلاصة التنفيذية لكتاب سيصدر قريباً عن مركز دراسات الوحدة العربية تحت العنوان نفسه.

(**) البريد الإلكتروني:

emadmmm2015@gmail.com.

وفي الحالة العربية تم التعاطي مع هذا المكوّن بشكله بعيداً من الجوهر العقلاني المؤسس له، لتكون محاولة المزج والتوفيق بين مكوّن نزعت عنه العقلانية مع مكوّن مصدره العقلانية، فكان التناقض الذي أنتج الفجوة ما بين الفكر والممارسة، لتولد أزمة السلطة السياسية بكل نتائجها من أزمات ديمقراطية وسياسية وقانونية.

نطمح من خلال هذه الدراسة إلى الوصول إلى الأهداف التالية:

- تفكيك المرجعيات الفكرية المكوّنة لأزمة السلطة السياسية في الوطن العربي، وإبراز طبيعة العلاقة بينها وصولاً إلى إعادة صوغ عقلانية لهذه العلاقة التشابكية بين هذه المكوّنات.
- القراءة العقلانية - التاريخية لأزمة السلطة السياسية في الوطن العربي، بالرجوع إلى الجذور الفكرية - التاريخية الأساسية التي ساهمت في ترسيخ هذه الأزمة.
- الكشف عن المظاهر المجسدة لأزمة السلطة السياسية من قانونية وسياسية، حيث يساهم ذلك في إبراز مدى الخطورة التي تشكلها هذه الأزمة على الواقع العربي في مواجهة التحديات التي تحيط به.
- تزويد المكتبة العربية بمادة قد تساهم في إعادة الاعتبار للقراءات العقلانية في تشخيص الأزمات كخطوة حتمية لتفكيكها وتجاوزها.

1 - في المنهج

تتمثل الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة بمعرفة ماهية المحددات الجوهرية لمسار أزمة السلطة السياسية في الوطن العربي، وذلك من منطلق الكشف عن الطبيعة العلائقية لهذه المحددات التكوينية لهذه الأزمة، ممثلة بالموروث الفكري - الديني العربي، والفكر الحداثي الأوروبي، حيث تكونت أزمة السلطة السياسية في الوطن العربي كنتاج للمزاوجة اللاعقلانية لمكوّناتها. إن غياب المزاوجة العقلانية للثنائية المكوّنة للسلطة السياسية، أدى إلى التباس مفاهيمي علائقي في الفكر السياسي العربي كأحد مظاهر أزمة السلطة السياسية، انعكس على العلاقة غير المتوازنة بين الحكام والمحكومين لصالح الحكام سطوة وغلبة.

وتنطلق منهجية البحث من مفهوم التفكيك في إطار منهج الفلسفة السياسية، حيث يهتم هذا المنهج بعدة قضايا كبرى منها قضية وظائف الدولة الأساسية، وقضية من يحكم، وقضية مصدر القانون وإلزاميته. أما القضية الأخيرة فهي المتعلقة بفلسفة التاريخ التي تُعنى باستبطان حركته الداخلية، لمعرفة وجهتها العامة، واستنباط خلاصات الدروس والعبر التي تنطوي عليها الأحداث التاريخية⁽¹⁾. أما في ما يتعلق بالتفكيك فهو يرتكز - كما يرى دريدا - على فهم العالم عبر ثنائية تفترض أن الطرف الأول فيها يسبق الثاني وأنه أعلى منها منزلة، والسبب في ما سبق يعود إلى أن الطرف الثاني يهدد القيم التي يشدد عليها الطرف الأول، وهي قيم تتضمن معنى

(1) نور الدين علوش، «تحولات الفضاء العمومي في الفلسفة السياسية المعاصرة: من هابرماس إلى نانسي فرايزر»، إضافات، العددان 26 - 27 (ربيع - صيف 2014)، 79 - 80.

الحضور والقرب والخصوصية والصفة المميزة والهوية والحقيقة المعتبرة سيادة واعية والخبرة الحية وكمال المعنى، وفي العادة تمزق الأطراف الثانية كل هذه القيم اليقينية المانحة للسلطة⁽²⁾.

إن الاعتماد على منهجية تنتمي إلى الفلسفة السياسية، تحتم القيام بعملية تفكيك كضرورة للقيام بعملية نقدية، إضافة إلى أن فهم الواقع يمر عبر ثنائيات، الطرف الأول هو الأصل وصاحب القيم المؤسسة، أما الطرف الثاني فهو الاختلاف بقيمه ومكوناته. من هنا يقوم الطرف الأول بالقضاء على الطرف الثاني، وإلغاء تأثيراته. وهذا ما يمكن ملاحظته في الحالة العربية وبخاصة في السلطة السياسية، حيث إن مباشرتها وممارستها

تتم في غالب الأحيان وفقاً للموروث التاريخي كتعبير عن الأصالة؛ في المقابل يكون الطرف الثاني، الحادثة التي تحاول بدورها أن تأخذ دوراً تكوينياً في التأسيس للسلطة السياسية، ولكنها وفقاً للمعيارية القائمة على الثنائية تتخذ شكل الطرف الثاني، وهذا يعني تولد الصراع ما بين الطرف الأول أي الأصالة، والطرف الثاني الحادثة.

2 - أهمية البحث

تتمثل الأهمية الأساسية للبحث بمحاولة التأسيس والمزاوجة العقلانية لثنائية مكونات السلطة السياسية في الوطن العربي (الموروث الديني - الثقافي العربي، والفكر الحداثي الأوروبي)، وذلك كبديل لتلك المزاوجة اللاعقلانية غير المرشدة للثنائية ذاتها. إضافة إلى المساهمة في بناء الأطر العملية وتقديم الحلول الواقعية من خلال القراءة العقلانية والمنهجية والتفكيك والتحليل لجميع المعوقات المرتبطة بأزمة السلطة، إضافة إلى أن هذه الدراسة ستحاول الربط ما بين الفكر والممارسة بما يحقق إطاراً عملياً بأسس فكرية يتمكن من تقديم الحلول لأزمة السلطة. وفي جانب آخر تعدّ هذه الدراسة إحدى حلقات الدراسات المتعلقة بالإصلاح السياسي في الوطن العربي ولكن مع تركيزها على أزمة السلطة السياسية، وهو ما قد يجعلها استكمالاً لما سبقها من دراسات، وإرهاصاً لدراسات أخرى تليها.

هذه الدراسة ليست سوى محاولة متواضعة للمساهمة في كشف الغموض عن أزمة استفحلت عميقاً في الواقع العربي؛ أزمة تجسدت في سلطة سياسية جاءت مأزومة في أسسها، ومباشرتها، وممارستها، وتداولها وانتقالها، فكانت النتيجة الانحراف الوظيفي لهذه السلطة، تجسد ذلك في سطوة وغلبة من يملكون زمامها في مواجهة محكومهم، وحتى على مستوى مكونات السلطة السياسية نفسها، كانت الغلبة للسلطة التنفيذية ممثلة بالرئيس أو الملك، في مواجهة السلطات الأخرى التشريعية والقضائية. من خلال البحث في المرجعيات الفكرية التي استندت إليها السلطة

(2) جاك دريدا [وآخرون]، مدخل إلى التفكيك (البلاغة المعاصرة)، تحرير وترجمة حسام نايل؛ تصدير محمد بدوي (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2008)، ص 25 - 26.

السياسية في الوطن العربي، ومن خلال التفكير العقلاني - التاريخاني لهذه المرجعيات، من الممكن الوصول إلى أهم المؤشرات الدلالية لتفكيك وتجاوز الأزمة.

3 - المرجعية الفكرية

سنحاول الوقوف على المصادر المرجعية للفكر السياسي العربي المرتبط بالسلطة السياسية. فالتفكير السياسي الإسلامي ينتمي إلى موروث كبير من الكتابات الفقهية التي تدرج في ثلاثة صنوف: الأول كتب الأحكام السلطانية التي تهتم بالجانب السياسي للدولة من وظائف وجيش وأشكال التدبير السياسي وحكم الرعايا، والثاني كتب السياسة الشرعية التي تنشغل بالجانب المدني من حياة المسلم من حقوق وواجبات، والثالث كتب مرايا الأمراء أو نصائح الملوك، وهذه الصنوف الثلاثة نشأت في سياقات تاريخية وسياسية معينة⁽³⁾. وبطبيعة الحال فإن المرجعيات الفكرية المؤسسة لظاهرة السلطة السياسية، تخضع لخصائص عدة تنطلق من مصادر ثقافية وفلسفية متنوعة، وهذه الخصائص

إن العلاقة بين الفكر والسياسة في دولة الإسلام لم تكن تتحدد بسياسة الحاضر وحده، كما هو الشأن في المجتمعات المعاصرة، بل كانت تتحدد أيضاً بسياسة الماضي.

المرجعية قد تحدد شكل مباشرة السلطة السياسية في أي نظام سياسي، وعلى جانب آخر تتباين خصائص المرجعيات الفكرية المبررة لمباشرة السلطة، فتلك المتعلقة بالنظم السياسية الجمهورية قد تختلف عن تلك المتعلقة بالنظم السياسية الملكية، وبالتالي يكون تحديد هذه الخصائص جانباً مهماً في عملية فهم عملية تبرير مباشرة السلطة.

إن مسألة كونية المرجعيات الفكرية العربية المرتبطة بالموروث، وهي الأساس للسلطة السياسية بكل أشكالها وأنماطها في الوطن العربي. يمكن القول هنا بأن أغلبية نظم الحكم العربية سواء تلك التي اختارت شيئاً من الانفتاح الديمقراطي أو خلافه، هذه الأنظمة بقيت بلا مرجعية ثابتة، إلا ما تستدعيه الحاجة السياسية والضرورة التي تساعد على تجديد عناصر سيطرتها وتحكمها في الوضع السياسي، لذا حرصت دائماً على أن تظهر بهويتها المزدوجة التي تتأسس على الشرعية الدينية حيناً، وعلى المشروعية الديمقراطية والحداثيّة حيناً آخر⁽⁴⁾. وكنتاج طبيعي لتشوّه البنية الفكرية في الوطن العربي والتباسها، فإن مصدر السلطة السياسية يأتي مأزوماً، كاشفاً عن الفجوة الواسعة ما بين فكر مؤسس، وممارسة لا تعكس هذا الفكر. فالممارسة يتنازعها تياران: الأول يرتبط بموروث ثقافي إسلامي - عربي بخصائص وسمات ثقافية، والثاني

(3) معتز الخطيب، «الوسطية الإسلامية وفقه الدولة: قراءة نقدية»، في: مجموعة المؤلفين، الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 165 - 166.

(4) عبد الغني عماد، الإسلاميون بين الثورة والدولة (إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 53 - 54.

يرتبط بأفكار حديثة أوروبية قد تحمل التناقض وعدم التجانس مع هذا الموروث. علاوة على غياب العقلانية وتماثل السطحية في التعامل مع كلا التيارين.

نعود إلى الموروث الفكري العربي لنجد أنه على الرغم من أن ابن خلدون قد جعل الدولة المحور الرئيسي لأبحاثه في العمران البشري، إلا أنه لم يطرح مشكلة سلطة الدولة، المتعلقة بالسؤال التالي: من أين يستمد الحاكم سلطته؟ وكما هو معلوم فإن أهم النظريات التي تجيب عن هذا السؤال هي: نظرية الحق الإلهي، نظرية العقد الاجتماعي، نظرية التنازع والغلبة⁽⁵⁾. إذاً ابن خلدون لم يبتكر نظرية خاصة بمصدر السلطة، فهو اهتم بالدولة وبمراحلها من دون الاهتمام بسلطة هذه الدولة، وعلى الرغم من تفسيره لمفهوم الملك إلا أن هذا التفسير ارتبط بمسألة الحفاظ على الدولة من خلال الحفاظ على الذات وبقاء النوع، أكثر منه تفسيراً لسلطتها، وحتى في مسألة العقد الاجتماعي فهو قائم على أساس من الهدم للدولة القديمة المضمحلة وبناء دولة حديثة، لا على تحديد شكل العلاقة بين الحكام والمحكومين.

4 - المرجعية الملتبسة للسلطة السياسية العربية - الإسلامية

هناك مسألة مهمة ترتبط بالتماثل التباسي للمصادر المرجعية للسلطة السياسية في الوطن العربي، إذ إنه ليس من المستبعد أن تكون السلطة مستندة في شرعيتها إلى مصدرين معاً، مثل التقاليد والعلاقات القانونية، أو أن الروابط الدينية هي الأساس في العلاقة بين الحكام والمحكومين. ومع الظاهرة الاستعمارية الأوروبية منذ القرن التاسع عشر ظهرت هياكل جديدة، نتج منها اختلال العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة السياسية، وبعد الاستقلال أبقت بعض النخب السياسية على المصدر التقليدي الذي يستند إلى الإسلام، بينما حاول البعض الآخر بناء مصدر جديد للشرعية تمثل بالمصدر الدستوري - القانوني⁽⁶⁾. إن مصدر السلطة في الفكر السياسي في الوطن العربي خضع للنظريات المتعارف عليها: نظرية الحق الإلهي، ونظرية العقد الاجتماعي، ونظرية الغلبة والقوة أو العصبية. ومما سبق نلاحظ أن مصدر السلطة في بدايات نشوء الدولة الإسلامية خضع بالكامل لنظرية الحق الإلهي مع نظام الخلافة، ثم انتقل إلى نظرية الغلبة والقوة والعصبية مع انهيار نظام الخلافة وبدايات الدولة الأموية وحتى سقوط الدولة العباسية وما تلاها، ومع بدايات العصر الاستعماري بدأ التأثير بالغرب والتعرف إلى نظرية العقد الاجتماعي، وهو ما أوجد مصدرًا ثالثاً للسلطة، لتأتي أفكار مثل دولة القانون والديمقراطية والليبرالية والماركسية، لتشكل في النهاية مزيجاً من المرجعيات الفكرية لمصدر السلطة، هذا المزيج أنتج حالة من الالتباس في الفكر والممارسة.

أ - إن العلاقة بين الفكر والسياسة في دولة الإسلام لم تكن تتحدد بسياسة الحاضر وحده، كما هو الشأن في المجتمعات المعاصرة، بل كانت تتحدد أيضاً بسياسة الماضي، ذلك لأن سياسة

(5) محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة (معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي)، ط 6 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص 196.

(6) خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 44، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 103 - 104.

الحاضر سواء بالنسبة إلى الدولة أو المعارضة كانت استمراراً لسياسة الماضي التي لم تكن أحياناً وحسب، بل كانت سوابق وأصولاً (قد تتخذ صفة الإلزام)، وبالتالي مادة معرفية ثقافية يتوارثها الخلف عن السلف⁽⁷⁾. إن مسألة التنافس على الحاضر والماضي سبب آخر لحدوث الالتباس أحد نواتج المرجعيات، فبعد أن أدّت السياسة دورها في تشكيل الثقافة الإطار العام لمنظومة المرجعيات، يأتي دور التنافس والصراع على الماضي والحاضر، وبالتأكيد سيحاول كل من أطراف الصراع تفسير الماضي وتبريره بما يخدم واقعه ومصالحه الحالية، ويسهم في تدعيم حاضره، وبناء مستقبله، وعملية التفسير والتبرير هذه ستفقد الكثير من صدقيتها وموضوعيتها، وهو ما يساهم أكثر فأكثر في حدوث حالة الالتباس وبناء واقع ملتبس مأزوم بذاته وتفاعلاته مع محيطه الداخلي والخارجي، وبالتأكيد لم تنج السلطة السياسية في الوطن العربي من هذا الأمر.

نشير هنا إلى مسألة المرجعيات الفكرية الأوروبية ودورها في إحداث الالتباس في الفكر العربي - الإسلامي. حيث إن هذه المرجعيات خاضعة لقاعدة تقول بأن هجرة الأفكار قلما تتم من دون أن تفقد تلك الأفكار من قيمتها، فذلك لأنها تفصل الإنتاجات الثقافية عن منظومة الأطر المرجعية التي تحدت بالنسبة إليها بوعي أو من دون وعي، لذا فإن ظروف هجرة الأفكار تتطلب وبشدة إبراز الأطر المرجعية التي قد لا تتضح في الظروف العادية، إضافة إلى أن التعامل مع هذا المنتج الفكري كما هو بأصالته ينشأ عنه خطر السقوط في السذاجة والتبسيط والبعد عن الموضوعية والمنطقية⁽⁸⁾. إن مسألة فقدان الأفكار قيمتها في حال هجرتها يمكن تلمسه بوجه قد يكون واضحاً في حالة الالتباس المؤدية إلى أزمة النظرية والتطبيق في موضوع السلطة وتنظيم انتقالها إلى نقطة وجود فجوة ما بين المفاهيم المؤسسة والممارسة العملية، وهذه الفجوة نتاج مباشر لحالة الالتباس الناتجة من التناول الخاطئ للمفهوم، علاوة على عدم الوقوف على قواعد العقلانية والتاريخانية في النظرية والتطبيق، وهذا يمثل شأناً كابحاً ومعوفاً لعملية التنمية والتطور المطلوب إحداثها، في مواجهة متغيرات الواقع.

وهكذا فإن المرجعيات المؤسسة للفكر السياسي بوجه عام والمبررة لمباشرة وممارسة السلطة السياسية في الوطن العربي تسبب في إحداث التباس سواء على مستوى المفهوم أو على مستوى الممارسة، حيث تستند الحالة المفاهيمية للوطن العربي في معظمها إلى مرجعيات ثقافية عربية كتبت في ظروف صراعية ووفقاً لإمكانات علمية ومنهجية تتباين مع الواقع الحالي، فتسبب في ترسيخ مفاهيم لا تتماهى مع الواقع الحالي الذي من المفترض أن يمثل بيئتها الحاضرة، وبالتالي كان الناتج التباساً مفاهيمياً لا يستجيب لحاضنته ولا يعبر عنها.

نشير هنا أيضاً إلى مسألة مرتبطة بصورة وثيقة بالتأسيس الفكري الملتبس للسلطة السياسية في الوطن العربي وهي فكرة السياسة الشرعية والسياسة الصلاحية للدولة في الفكر الإسلامي التي ترتبط بالعدل الذي هو المبدأ المركزي لبنيان هذه الفكرة. وحتى يثمر العدل

(7) محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، نقد العقل العربي؛ 1، ط 10 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 346.

(8) بيير بورديو، الرمز والسلطة، ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، ط 3 (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2007)، ص 46.

عمراناً طيباً لا بد من أن تنصاع الرعية، وهي العبارة التي دأب على استحضارها وتكرارها الكتاب السياسيون منذ الماوردي. وقد أشار الطهطاوي إلى العدالة بكونها هي العدالة القانونية التي تهدف إلى رفع الظلم عن الناس في سائر الحقوق، وهذه العدالة مرتبطة بصورة وثيقة بسائر أشكال الحرية⁽⁹⁾. إن فكرة القانون وعلاقته بالسلطة السياسية في الوطن العربي لها جذور فكرة مرجعية تمثلت بكتابات ابن خلدون والماوردي في العصور الوسيطة للإسلام. وفي عصر النهضة هناك العديد من المفكرين الذين ربطوا ما بين فكرة القانون وممارسة السلطة السياسية، ورأينا الاستئناس ببعضهم، فالطهطاوي ربط بين فكرة العدالة - كتجسيد لفكرة القانون - لرفع الظلم بين الناس والحفاظ على الحريات السياسية والمدنية للمواطنين، كأحد أهم واجبات ومبرر مباشرة السلطة السياسية في إطار ثلاثية الحرية والمساواة والعدل، كأسس لتأسيس علاقة عقلانية تربط ما بين القانون والسلطة السياسية.

إن الصورة الوحيدة للوصول إلى السلطة في الوطن العربي التي هيمنت منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، هي الاستيلاء بالعنف على السلطة.

أما خير الدين فهو يقيس على المثال الأوروبي القائم على الأخذ في التنظيمات الدنيوية المؤسسة على العدل والحرية، وهي مبدأ ما أحرزه الأوروبيون من قوة وثراء ونماء ورفاهية وأمن وحسن إمارة. ويؤكد بأن السياسة المعقولة العادلة المفضية إلى حسن انقياد الرعية وطاعتهم لا ينبغي لها أن تقوم على الاستبداد والظلم، وإنما على مشاركة أهل الحل والعقد للملوك في الكليات السياسية مع جعل المسؤولية في إدارة المملكة على الوزراء المباشرين لها بمقتضى قوانين مضبوطة مراعى فيها حال المملكة⁽¹⁰⁾. إن خير الدين يرى أن النموذج الأوروبي وسلطته السياسية القائمة على التنظيمات والمؤسسات وفي إطار الفكرة القانونية كمؤسسة للعدل والحرية، هو الأساس للأمن والرخاء الذي تعيشه أوروبا. وأكد أن وجود القانون سيلغي الاستبداد وسيضمن علاقة بين الحكام والمحكومين ستحقق المصلحة العامة ما دامت في ظل قوانين عقلانية تكرس واقع ومعطيات المجتمع، ولكن هذا النموذج هل تم الأخذ فيه شكلاً ومضموناً، أم تم تفرغه من مضمونه والإبقاء عليه شكلاً، انسجاماً أن كل وارد هو تهديد للأصالة؟ ولعل أهم ما يميز الفكر الحداثي هو العملية الديمقراطية، فما هو موقف السلطة السياسية في الوطن العربي من ذلك؟

5 - العلاقة بين العملية الديمقراطية وطبيعة النظام السياسي

تبنت بعض البلدان العربية نظام الحكم الملكي الوراثي الديمقراطي النيابي، وأقرته في دساتيرها، وبعضها الآخر أقر بنظام الحكم الأميري الديمقراطي، وهناك عدد كبير من هذه الدول، أخذ في نظام الحكم الجمهوري الديمقراطي البرلماني. كما أن معظم الدساتير العربية تضمنت

(9) فهمي جدعان، المقدس والحرية وأبحاث ومقالات أخرى من أطراف الحداثة ومقاصد التحديث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009)، ص 126 - 127.
(10) المصدر نفسه.

أحكامًا تقضي بتوزيع السلطات بين هيئات متعددة، وبالتالي لم تحصر السلطة في يد شخص واحد أو هيئة واحدة، بل إنها أقرت بمبدأ الديمقراطية⁽¹¹⁾. لكن هذا الإقرار بمبدأ الديمقراطية لم يخرج عن كونه مجرد نصوص ومواد في دساتير معظم البلدان العربية. هذه النصوص والمواد كانت لمجرد إظهار الجانب الدستوري للدولة العربية، وكونها دولة قانون، ولكن في واقع الممارسة يكون التباين، حيث إنه من الملاحظ غياب شبه تمام للفصل بين السلطات وبخاصة ما بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. وهذا ما يمكن الوقوف عنده من خلال النصوص الدستورية التي تمنح رئيس الجمهورية أو الملك الحق في اقتراح القوانين وإلغائها، وفي حال تعارضها مع قاعدة دستورية، فإن الغلبة تكون للمرسوم الرئاسي أو الملكي.

تبرز هنا مسألة غلبة الماضي ممثلًا بالموروث الفكري وهيمنته وتأثيره في الحاضر في الحالة العربية وتأثيره في مسألة غياب النمط الديمقراطي في عملية تداول السلطة ومباشرتها. إن الصورة الوحيدة للوصول إلى السلطة في الوطن العربي التي هيمنت منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، هي الاستيلاء بالعنف على السلطة، وفي نسخة متكررة من ذلك الاستيلاء هي: الانقلاب العسكري، وهو ما يفسر إخفاق النخب الوطنية

من العوامل المؤدية إلى تكوين أزمة السلطة السياسية عربيًا عدم التوازن في مرجعيات مباشرة السلطة السياسية، والترتيب غير المتوازن لآليات انتقال السلطة السياسية.

والتقدمية العربية في الوصول إلى السلطة من طريق الجماهير، فهذه النخب انتدبت نفسها لتمثيلها والزج بها في الحياة السياسية، لقد حصلت عشرات الثورات الشعبية العربية في منتصف القرن العشرين، لكنها أجمدت بعنف وحشي من النظم الحاكمة⁽¹²⁾. إن صورة الوصول إلى السلطة السياسية بالعنف قد يكون ترجمة للمرجعيات الفكرية الموروثة، التي تبرر وتحيز مسألة الاستيلاء على السلطة السياسية باستخدام العنف تحت مسمى الغلبة، ولم تكتف بذلك بل منحتها شرعية لاحقة، في الوقت الذي كان يجب أن تكون الشرعية شرطًا للوصول إلى السلطة. وهذا ما يمكن أن يفسر أنه منذ خمسينيات القرن العشرين والنمط أو الشكل للوصول إلى السلطة هو النمط العنيف المرتبط بالثورات والانقلابات العسكرية.

ومن العوامل المؤدية إلى تكوين أزمة السلطة السياسية عربيًا عدم التوازن في مرجعيات مباشرة السلطة السياسية، والترتيب غير المتوازن لآليات انتقال السلطة السياسية، وهو ما أدى إلى ترسخ أزمات ديمقراطية - سياسية وقانونية، فعلى مستوى الأزمة الديمقراطية - السياسية هناك الأزمة المتعلقة بانسداد التداول السلمي للسلطة، وتراجع قضايا المواطنة والمجتمع المدني

(11) سعدي محمد الخطيب، حقوق الإنسان وضماناتها الدستورية في اثنتين وعشرين دولة عربية (دراسة مقارنة) (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007)، ص 164.

(12) عبد الإله بلقزيز، «أزمة المعارضة السياسية في الوطن العربي»، ورقة قدمت إلى: المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية، تحرير عبد الإله بلقزيز (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 17.

والمشاركة السياسية. أما الأزمة القانونية فإنها أبرزت مظاهر تتعلق بأزمة دولة القانون بكل مكوناتها، ومنها على سبيل المثال أزمة صنع القرار السياسي كأحد مظاهر أزمة دولة القانون، وارتباطه بغياب مبدأ تدرج القاعدة القانونية. ثم تأتي مسائل مهمة تتعلق بأزمة قانونية السلطة السياسية مثل مشروعية وشرعية السلطة السياسية في الوطن العربي.

أ - أزمة الديمقراطية السياسية العربية

لا يمكن لأي حديث عن الديمقراطية العربية إلا أن ينطلق من الإشارة إلى أن التجربة العربية - الإسلامية في المجال السياسي قبل الاحتكاك أو الاصطدام بالغرب في العصر الحديث، حيث اتسمت هذه التجربة بأفق وممارسة سياسية تختلف نمطياً عن الليبرالية الغربية وما تشتمل عليه من أشكال وممارسات ديمقراطية⁽¹³⁾. إن الاحتكاك الفكري بين الوطن العربي والغرب قد نتج منه استيراد مفاهيم وعلى رأسها الديمقراطية، ولكن عملية استيراد المفهوم لم تكن كافية لتحقيق طفرة نوعية وتحول في اتجاه تحقيق التقدم النوعي في المجالات والمناحي كافة، فواقع الأمر يؤشر إلى أن الوطن العربي في أحيان كثيرة يتعاطى مع الديمقراطية على أنها عملية انتخابية صورية فقط، على الرغم من أن العملية الانتخابية هي أداة ديمقراطية تجسد مبدأ المشاركة الشعبية كونها منظومة اجتماعية وسياسية وثقافية تعكس مسألة السيادة الشعبية بكل ملحقاتها، وأن الشعب هو مصدر السلطات، وهو الأحق في منح الشرعية لحكامه.

ب - إشكالية المواطنة والمجتمع المدني

تعد المواطنة مسألة مهمة تؤثر إلى نتائج مهم لتكوين أزمة السلطة السياسية في الوطن العربي وهي إشكالية المواطنة والمجتمع المدني، فالمواطنة تعتبر لصيقة بالفرد، ويرتبط بها عدد من الصفات والحقوق والواجبات. أما المجتمع المدني فهو الشكل أو الإطار الذي يضم المؤسسات غير الحكومية، التي تُعد تجسيداً لتفاعل أعضاء المجتمع أو المواطنين مع قضايا وطنهم، وهي تعكس مدى وجود أزمة ديمقراطية - سياسية من عدمها، من خلال مؤشرات دلالية كالمشاركة السياسية وغيرها.

يرى سمير أمين أنه حتى الآن لم يدرك أصحاب الرؤية الوطنية في الوطن العربي، العلاقة الوثيقة التي ربطت الحكم الاستبدادي بجمود المجتمع، وبالتالي غياب قدرته على مواجهة فعالة للتحديات المتصاعدة. ثمة مؤسستان تحتلان مقدمة المسرح في البلدان العربية المعاصرة: المؤسسة العسكرية والمؤسسة الدينية، لذا يتسم المسرح السياسي المعاصر بغياب المجتمع المدني، بمعنى عدم اعتراف السلطة السياسية في أغلبية البلدان العربية بتعددية المصالح العاملة في تحريك الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، والاعتراف بشرعية تنظيمها وحرية إظهارها⁽¹⁴⁾. لقد

(13) يوسف الصواني، «اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية: تحليل نتائج الدراسة الميدانية»، المستقبل العربي، السنة 36، العدد 420 (شباط/فبراير 2014)، ص 10.

(14) سمير أمين، «في أصول الدولة الاستبدادية»، ضمن الملف الإسلام السياسي العربي وجذوره التاريخية، مجلة الطريق، العددان 14 - 15 (صيف - خريف 2015)، ص 41.

ربط سمير أمين ما بين ظهور الدولة الاستبدادية واختفاء المجتمع المدني الفاعل في الوطن العربي، فجمود المجتمع يعني عدم قدرته على المواجهة، بحيث ترك المجال فسيحاً أمام المؤسسة العسكرية والمؤسسة الدينية لتسيطر على المجتمع نفسه، هذه السيطرة أدت إلى غياب شبه كامل لمفهوم التعددية على مختلف المستويات وبخاصة السياسية والاقتصادية. من هنا تظهر أهمية المجتمع المدني كفاعل نشط يمتلك القدرة على بلورة شكل المجتمع بكل مكوناته، وما يتعلق به من قضايا تتعلق بمفهوم المواطنة، إضافة إلى منع استبداد السلطة السياسية، بما يملكه من أدوات فاعلة تمكنه من وضع حد لأي استبداد من جانب السلطة السياسية.

ج - التباس مفهوم الدولة

من مظاهر الأزمة الديمقراطية العربية أيضاً التباس مفهوم الدولة وضبابيته وغموضه في الفكر السياسي العربي، وهو ما أدى إلى فجوة كبيرة تتعلق بأسس بناء الدولة في الوطن العربي، فهذه الأسس نشأت وفقاً لمرجعيات متشابكة ومتباينة وتحمل أزمته في ثناياها. فهناك المرجعيات العربية - الإسلامية، وهناك المرجعيات الغربية الحديثة، كلها تجمعت وتداخلت بعيداً من العقلانية التاريخية، لتنتج مفهوماً ملتبساً ساهم في إنتاج أزمات تتعلق بمكونات الدولة نفسها، ووظائفها، وارتباطاتها، وبنيتها. وأشد ما تعكسه هذه الأزمات يكون على السلطة السياسية كونها المكوّن الفاعل الأهم في الدولة.

6 - أزمة الدولة المدنية

من أجل بناء مفاهيمي يؤطر هذا البحث، نتوقف عند أربعة اتجاهات في الفكر السياسي العربي: الأول اتجه نحو قبول هذا المصطلح كما جاء من الغرب، والثاني قبل به من دون الوصول إلى غايته، والثالث وصل به إلى غايته من دون القبول بمرجعياته الغربية، والرابع قال إنها الدولة التي يحكمها أهل الاختصاص أو هي دولة المؤسسات التي تمثل الإنسان بمختلف أطيافه الفكرية والثقافية داخل محيط حر لا سيطرة فيه لأحد⁽¹⁵⁾. إن الاتجاه الأول تعامل مع مفهوم الدولة كنتاج للفكر السياسي الأوروبي، متجاهلاً الوقائع والصور التاريخية التي أدت إلى ولادة الدولة المدنية الحديثة في الغرب، ومتخطياً التباين في الظروف المكانية والزمانية والثقافية والمجتمعية والاقتصادية ما بين الوطن العربي والغرب؛ أما الاتجاه الثاني فقد قبل بمفهوم الدولة الغربي ولكنه أحدث انفصلاً ما بين المفهوم والغاية من المفهوم، أي أوجد الشكل بعيداً من الغاية والمضمون؛ في حين أن الاتجاه الثالث حاول تحقيق الغاية أكثر من مرة من دون الاعتراف بمرجعياته المؤسسة وتحليلها وتفكيكها، وهو ما أنتج شكلاً يتناقض فيه الشكل مع المضمون؛ أما الاتجاه الأخير فقد قفز عن مسألة الغاية والمرجعية ونادى بدولة المؤسسات والحرية والفكر الحر بلا سند فكري مرجعي.

(15) عماد، الإسلاميون بين الثورة والدولة (إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب)، ص 54.

أ - العلاقة بين الدين والدولة

إن العوامل المحددة لثنائية الدين والدولة في المرجعية النهضوية العربية ثلاثة رئيسية: استلهاهم التجربة الأوروبية؛ مشكل الطائفية الدينية؛ ربط النهضة بالفصل بين الدين والدولة.

إن الاحتكاك الفكري بين الوطن العربي والغرب قد نتج منه استيراد مفاهيم وعلى رأسها الديمقراطية، ولكن عملية استيراد المفهوم لم تكن كافية لتحقيق طفرة نوعية وتحول في اتجاه تحقيق التقدم.

هذه العوامل الثلاثة تختلف اختلافاً كلياً عن تلك التي تحدد العلاقة بين الدين والدولة في المرجعية التراثية الإسلامية، وهذا ما يجعل التفاهم صعباً...، بين من يفكر داخل هذه المرجعية، ومن يفكر داخل المرجعية النهضوية المحددة بالعوامل المذكورة، وخصوصاً عندما تربط قضية النهضة بفصل الدين عن الدولة⁽¹⁶⁾. إذاً هناك علاقة جدلية ما بين الدين والدولة في الفكر العربي - الإسلامي، هذه العلاقة بطبيعتها الجدلية أنتجت وجهتي نظر ما بين طرفين، أحدهما ينادي بالتمسك بالمرجعية

التراثية والتمسك بالدين كأساس للدولة، والآخر ينادي بفصل الدين عن الدولة كشرط للتقدم والتنمية والتطور. من هنا سادت حالة من الالتباس هي أقرب إلى الأزمة، بمعنى كيف يمكن المواءمة ما بين وجهتي نظر كل منهما تلغي الأخرى.

ب - أزمة دولة القانون

من نتائج أزمة السلطة السياسية في الوطن العربي هو الأزمة القانونية، وذلك انطلاقاً من أن القانون هو تجسيد لقيم مجتمع ما في لحظة تاريخية معينة، وهي - أي القيم - نتاج مرجعيات فكرية مؤسسة لها، وهناك مظاهر أزموية قد تعكس أزمة دولة القانون، حيث تعد هذه المظاهر تعبيراً عن غياب أو ضعف وجود أحد مقومات دولة القانون أو أكثر. فهناك مسألة صنع القرار السياسي وما يرتبط بها من مسّ بتدرج القاعدة القانونية، كما توجد أزمة في النمط اللاديمقراطي لتداول السلطة، حتى وإن كان سلمياً، وبعيداً من السيادة الشعبية وما يرتبط بها من سيادة القانون، فإن الأمر يعد مساً بقاعدة سيادة القانون، أحد مقومات دولة القانون، وبالتالي إحداث أزمة قانونية، ومن ثم المس بمفهوم دولة القانون وإحداث أزمة.

لا يمكن تصور النظام القانوني للدولة القانونية من دون تدرج القواعد القانونية، ويظهر هذا التدرج في سمو بعض القواعد القانونية على بعض، وتبعية بعضها للبعض الآخر، ففي قمته القواعد الدستورية، ثم تتلوها التشريعات العادية، ثم اللوائح الصادرة من السلطات الإدارية، وهكذا يستمر هذا التدرج حتى يصل إلى القاعدة الفردية، أي القرار الفردي الصادر من سلطة إدارية

(16) محمد عابد الجابري، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، سلسلة الثقافة القومية؛ 29 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 97.

دنيا، وهذا التدرج يستلزم بالضرورة خضوع القاعدة الأدنى للقاعدة الأعلى شكلاً وموضوعاً. إن مفهوم تدرج القواعد القانونية هو أساس، ومن دونه يتعذر تصور وجود الدولة القانونية⁽¹⁷⁾.

ج - أزمة تدرج القواعد القانونية

تؤشر أزمة تدرج القواعد القانونية بقوة إلى وجود أزمة ترتبط بالقانون كنتاج لأزمة السلطة السياسية. فالمفترض سمو القانون الدستوري على بقية القوانين والتشريعات واللوائح في الدولة. فالقانون الدستوري يرتبط بصورة وثيقة بالدستور الذي يعد السلطة التأسيسية للدولة. من هنا تكون الضمانة بالأمر تصدر تشريعات أو قوانين أو لوائح من إحدى السلطات سواء تلك التشريعية أو التنفيذية أو القضائية، بهدف تحقيق مصلحة خاصة لإحداها، تتعارض أو تعلو على القاعدة الدستورية أو القانون الدستوري، أما في حالة الدولة البوليسية أو الاستبدادية فقد تصدر تشريعات وقوانين من السلطة التنفيذية تعلو وتسمو على القاعدة الدستورية. من هنا يمكن القول بأن مبدأ تدرج القواعد القانونية يمكن اعتباره أحد محددات التمييز القانونية ما بين الدولة القانونية والدولة غير القانونية.

7 - مفهوم السيادة في الدولة العربية

هناك ترابط بين الأزمة القانونية ومفهوم السيادة ومرتكزاته في الحالة العربية وما ينبثق عنها من سيادة القانون وسيادة الشعب وما يربط بينهما من مفاهيم وضعية تجسدهما. إذا كانت المفاهيم الوضعية مثل المجتمع المدني والمواطنة وحقوق الإنسان والديمقراطية قد قامت بدور المرجعية الشرعية في صيرورة الجماعات السياسية الغربية، فإن هذه المجموعة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية كانت تتصل في وعي الناس وإدراكهم في الوطن العربي، بالمرجعية الشرعية الآتية من القرآن الكريم والسنة الشريفة. إن الفكر الإسلامي حينما يسلم بوجود أمة عربية تبحث في تأسيس ثقافة الإنسان والديمقراطية، فإنه يعد الإسلام مرجعية هذا التأسيس⁽¹⁸⁾. من هذه الفقرة يظهر التباس العلاقة ما بين فكرة السيادة وفكرة القانون في الوطن العربي، فالمفاهيم المتعلقة بالمجتمع المدني والمواطنة وحقوق الإنسان والعملية الديمقراطية، كلها في مجملها تعبر عن سيادة الشعب وكونه مصدر السلطات في الدولة في إطار علاقة تبادلية تكاملية مع فكرة القانون الضامنة لذلك. في حين أنه في الوطن العربي ومن وجهة نظر الاتجاه الإسلامي حيث إن الإسلام يعتبر مرجعية للتأسيس لما سبق من مفاهيم، فمصدر السيادة والسلطة في الإسلام هو إلهي، وبالتالي لا مجال للقول بوجود سيادة للشعب أو للقانون، وهو ما يؤشر إلى التباس علاقتي السيادة والقانون.

(17) منير حميد البياتي، النظام السياسي الإسلامي مقارناً بالدولة القانونية: دراسة دستورية شرعية وقانونية مقارنة، ط 4 مزيده ومنقحة (عمّان: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2013)، ص 24 - 25.

(18) سهيل الحبيب، المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية: مقدمات في استئناف المشروع النقدي للأيديولوجية العربية المعاصر (الدوحة: بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 175 - 176.

يوجد عامل معياري آخر للأزمة القانونية، يظهر من خلال تسليط الضوء على الشرعية كاشتراط ضروري للحكم وللسلطة السياسية. يقول ماكس فيبر «بدون الشرعية، فإن أي حكم أو نظام، يصعب عليه أن يملك القدرة الضرورية على إدارة الصراع بالدرجة اللازمة لأي حكم مستقر لفترة طويلة»، فالحكم في محاولته امتلاك عنان الأمور، والقدرة على مواجهة المشاكل والتحديات، تختلف قدرته وكفاءته اختلافاً كبيراً عن اكتسابه تأييد المحكومين، أو ضده بالاعتراض والرفض والمقاومة، أو بالسلبية والإهمال وعدم التفاعل معه⁽¹⁹⁾. وبالمقياس على الواقع العربي، فإن الدولة العربية الحديثة في بداية تأسيسها نأت عن مصدر العقلانية القانونية لمشروعيتها وشرعيتها، واتجهت إلى المصادر الأخرى، أي التراث والتقاليد والزعامة الملهمة، وقد يكون هذا مبرراً متجاوزاً كونه ارتبط بلحظة تاريخية تمثلت بالخلاص من الاستعمار - وحتى ولو ظاهرياً بسبب ظهور التبعية فيما بعد - ولكن استمرارية هذين المصدرين وعلى نحو يكاد يكون دائماً ومستقرّاً، كرّس لأزمة شرعية سياسية، كون هذه الشرعية ترتبط بالعقلانية القانونية بصورة مباشرة في نهاية الأمر. وفي غياب العقلانية القانونية كمصدر للشرعية فهذا بالتأكيد يؤدي إلى إضعافها، ولكن هذا الضعف لا يكون سبباً في ضعف السلطة السياسية والنظام السياسي، ولكنه سيكون سبباً في بروز أزمة الشرعية السياسية.

ولا بد من الإشارة هنا إلى مسألة المشروعية والشرعية وفقاً للرؤية العربية البعيدة من العقلانية - القانونية، حيث نشأت الدولة العربية الحديثة الميلاد - بعد استقلالها - وتحصلت على قدر ما من الشرعية السياسية على الرغم من ملاسبات تكوينها الحامل لبذور أزمته، وبدأ أن الدولة الوطنية أداة خلاص وطني ببناء. يضاف إلى ذلك أن النخب السياسية التي آل إليها قيام سلطة وطنية ونظام سياسي تمتعت بقدر من الشرعية السياسية ناجمة عن قيادتها معركة التحرر الوطني، وكانت قوة الدفع التي أطلقتها لحظة التأسيس والقيام، تكفي لكي توفر للدولة وسلطتها السياسية الحد الأدنى الضروري من شرعية ورضاً جمعي، إضافة إلى التغطية على كل عيوب النظام السياسي⁽²⁰⁾. وبالتالي، إن مكونات المشروعية والشرعية السياسية في الوطن العربي تحمل في ذاتها بذور وظواهر أزمته، وما دامت هذه الشرعية لا ترتبط بوضوح ومنهجية بمصدر عقلائي قانوني، يكون مصدراً لسلطة سياسية قادرة على مواجهة ومعالجة معضلات اللحظة التاريخية الراهنة بعيداً من مبررات ومصادر الشرعية السياسية المكرسة في الوطن العربي المعتمدة على التراث والتقاليد والقيادات الملهمة، فإن أزمة الشرعية ستستمر كمكوّن أساسي لأزمة السلطة السياسية، ومن هنا تبرز أهمية الوقوف على أزمة الشرعية السياسية ونتائجها.

خاتمة

في نهاية هذا البحث تنبغي الإشارة إلى أن أزمة السلطة السياسية في الوطن العربي تكونت كنتاج لمرجعياتها الفكرية التي اتسمت بعدم التوازن وغياب العقلانية في المزاجية بين مكوناتها،

(19) أحمد بهاء الدين، شرعية السلطة في العالم العربي (القاهرة؛ بيروت: دار الشروق، 1984)، ص 9 - 10.

(20) عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والشرعية (بيروت: منتدى المعارف، 2013)، ص 82.

الأمر الذي يمكن من خلاله تحديد الإشكاليات المسؤولة عن أزمة السلطة السياسية في الوطن العربي ونتاج هذه الأزمة، على النحو التالي:

- أدت الحالة الصراعية ما بين المكوّنات المرجعية للسلطة السياسية في الوطن العربي إلى اختلال ميزان العلاقة بين الحكام والمحكومين، لمصلحة الحاكمين سطوة وغلبة في مواجهة المحكومين.

- ترسيخ مظاهر تدلل على مدى الأزمة فغابت المشاركة السياسية الفاعلة كما تم المسّ بالحقوق والحريات وقضايا المواطنة والمجتمع المدني، وأصبح النموذج الرعائي - الزبوني هو ما يحدد طبيعة العلاقة بين الحكّام والمحكومين.

- ترسيخ عقيدة السطوة والغلبة والأشكال العنيفة في الاستيلاء على السلطة، في مرحلة لاحقة على اكتساب المشروعية والشرعية التي اتسمت بدورها بالالتباس المأزوم.

- عجز الفكر السياسي العربي عن التأطير العقلاني للسلطة السياسية في الوطن العربي، كنتاج لسيطرة الموروث على هذا الفكر، إضافة إلى محاولة هذا الفكر الاستناد إلى الفكر الحداثي الأوروبي المتسم بعقلانيته المفرطة من دون الأخذ في الحسبان السياقات التاريخية وطبيعة المجتمع الأوروبي المغايرة للسياقات التاريخية والمجتمع العربي.

وهكذا، من أجل المساهمة في تجاوز أزمة السلطة السياسية في الوطن العربي، لا بد من قراءة نقدية اختراقية تتسم بالعقلانية التاريخية والعقلانية القانونية للمرجعيات الفكرية المكوّنة لهذه الأزمة. فالموروث العربي يجب نزع صفة القدسية عنه، وبخاصة في ما يتعلق بالنتاج البشري سواء الفكري أو الديني منه، إضافة إلى قراءة نقدية للتاريخ العربي وتمفصلاته وفقاً للسياقات الخاصة به، بحيث تعمل هذه القراءة النقدية على الحد من سطوة الماضي على الحاضر والمستقبل تأثيراً وصناعة. أما في ما يتعلق بالمكوّن الثاني ممثلاً بالفكر الحداثي الأوروبي فهو أيضاً لا بد من التعامل معه كما هي الحال بالنسبة إلى الموروث العربي. إن تفكيك العلاقة بين المكوّنات الفكرية المرجعية لأزمة السلطة السياسية يسلّزم إبداع مكوّن آخر يتسم بالعقلانية الإبداعية التي تتوافق والسياقات الحالية للوطن العربي، إضافة إلى تماهياها مع خصائص المجتمع العربي وقدرتها على تطوير هذه الخصائص لمواجهة التحديات كافة، وهذه العقلانية الإبداعية تكون أعلى تأثيراً وصناعة للحظات المفصلية في الوطن العربي من المكوّنات الأخرى.

تم العمل في هذا البحث على طرح الأفكار التي نعتقد أنها أسهمت أكثر فأكثر في إنتاج أزمة السلطة السياسية في الوطن العربي، وهذه الأفكار بطبيعة الحال قابلة للتطوير والبناء عليها، وذلك من أجل الإشتغال أكثر على تفكيك هذه الأزمة، وصولاً إلى تحقيق مبرر وجود السلطة السياسية وظليفاً، والكشف عن التشوه البنيوي الذي أدّى إلى الانحراف الوظيفي للسلطة السياسية في الوطن العربي. وهذا البحث لم يصل إلى مرحلة الكمال والتتزيه عن النقد البناء لتصويب الأخطاء فيه من جانب المهتمين، فهو كحال أي بحث علمي يتسم بالإيجابيات وتعثره السلبيات، ولكن الأهم هو الاستمرارية والمراجعة النقدية والبناء التراكمي في هذا المجال المعرفي، بما يفتح المجال أمام باحثين آخرين لتطوير هذا البحث في طريق تجاوز أزمة السلطة السياسية في الوطن العربي □

الوطن العربي والألغاز غير المحلولة في براديغم الانتقال الديمقراطي

سعيد ملاح(*)

باحث جزائري.

مقدمة

يقوم الانتقال الديمقراطي على تبني مقاربة عقلانية للتحويل تتجاوز منطق الطروحات الهيكلية والبنوية التي دافعت عنها وتبنتها أدبيات التنمية السياسية والسياسة المقارنة في رحلة تفسيراتها لموجات الديمقراطية الأولى والثانية. ويقوم جوهر مقاربة الانتقال على بناء التوافقات السياسية بين النخب السياسية الانتقالية سواء من داخل النظام أو من خارجه، وهذه التوافقات تؤشر إلى نجاح الانتقال والدخول في مراحل الترسخ، أو تؤشر إلى بداية انتكاس مشروع الديمقراطية.

وفي الحالة العربية، تثبت الملاحظة التاريخية لمعظم التجارب الانتقالية نجاح بداية الانتقال - أي الشروع في بناء توافقات المرحلة الانتقالية - وفي الوقت نفسه صعوبة ترسيخ القواعد الديمقراطية سواء نتيجة انهيار التوافقات السياسية أو تعاظم تدخل القوى الخارجية والدولية للتأثير في مسار العملية الديمقراطية. ويمكننا أن نسجل استنتاجاً أولياً ومقتضياً على أن دور البيئة الخارجية يتعاظم في الحالة العربية، وهو ما يمثل خصوصية تحليلية للمنطقة ويقوض افتراضات براديغم الانتقال وتعميمات علمي الانتقال والترسيخ.

الإشكالية: تقدم أدبيات الديمقراطية حتى سبعينيات القرن الماضي المنطقة العربية على أنها مجال ثقافي واقتصادي وتاريخي عصي على التحديث والتحول من دون تجاوز هذه القيود والحواز البنوية، وهو ما فعلته أدبيات علم الانتقال الديمقراطي بدعوتها إلى تجاوز المنطقة العربية في التحليل كونها تعيق تعميم الافتراضات التي طورت حول تجارب الانتقال في أمريكا

اللاتينية وأوروبا الجنوبية، وهذا ما أدى إلى ازدهار طرح الاستثناء العربي الذي حظي بدراسات رصينة لعدة باحثين، وبخاصة أعمال غسان سلامة. إلا أن موجات تفكك وانحيار الأنظمة السلطوية في السنوات الأخيرة فرض ضرورة البحث في الفجوات التحليلية لبراديغم الانتقال.

والملاحظة الإمبريقية تثبت أن مختلف التجارب الانتقالية استطاعت بناء توافقات سياسية تستجيب لشروط الانتقال الأولية، إلا أن هذه التوافقات تنهار بصورة محيرة، وي طرح الكثير من المعضلات البحثية والتحليلية أمام باحثي الانتقال الديمقراطي.

ويمكننا تكثيف قلقنا البحثي في السؤال التالي: ما الحلقات المفقودة في براديغم الانتقال القادرة على تفسير صعوبات ترسيخ التجارب الانتقالية في المنطقة العربية؟

أولاً: براديغم الانتقال وضرورة البحث عن العتبات بدلاً من إنبات الديمقراطية

بحثت أدبيات التنمية السياسية سابقاً في العلاقة بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية بالديمقراطية، لذلك تركزت قناعات عكسية بأن غياب هذه العوامل يفسر غياب الديمقراطية وقيام أنظمة تسلطية مستقرة. وقدمت تلك الأدبيات حلاً نظرياً بالاعتماد على التحول البطيء الذي عرفته دول أوروبا الغربية تمثل بنظرية التحديث التي كانت موضوعاً لأعمال سيمور مارتن ليبست وجينو جيرماني وجون واتربوري، لكن ابتداءً من التسعينيات ظهر جيل جديد تأثر بالموجة الثالثة للديمقراطية يحاول أن يفسر الظواهر السياسية بمعزل عن المحددات السوسيواقتصادية رغبة منهم في الدفاع عن أصالة الظاهرة السياسية.

هذا التوجه يركز على النزاعات وتغير التحالفات ومراكز القوى كأهم عوامل تفسيرية لأي نظام سياسي، وهو توجه يتجاوز الطروحات التاريخية والثقافية والزمنية ويركز على خيارات النخب السياسية العقلانية، إنه توجه استراتيجي إرادي انتقالي من حالة تسلطية إلى حالة ديمقراطية، وعمره الزمني لا يتطلب القرون التي فرضتها علينا أدبيات التنمية السياسية السابقة، ولا الثقافة والقيم التي فرضتها علينا المقاربات الثقافية للتحول الديمقراطي.

ظهرت في التسعينيات كتابات دي بالما وبخاصة كتابه *لصوغ الديمقراطيات: مقالة في التحولات الديمقراطية*⁽¹⁾ الذي انتقد مقارنة الشروط الأولية ونظريات الثقافة السياسية لأنها أهملت العوامل السياسية، والتغيير في الأساس هو حصيلة نزاع حول القوة والنفوذ بين مختلف الجماعات السياسية والاجتماعية، وهو طرح يتمسك بإمكان ديمقراطية الدول النامية لأنه يخلصنا من إرث الشروط الأولية المنهكة جداً⁽²⁾.

Guisepppe de Palma, *To Craft Democracies: An Essay on Democratic Transitions* (Berkeley, CA; (1) Oxford: University of California Press, 1990).

Sylvia Chan, *Liberalism, Democracy and Development* (Cambridge, UK: Cambridge University (2) Press, 2002), p. 62.

وهذا ما لخصه فاينر حينما قال بأنه قد حان الوقت للاعتراف بأن نظرية الديمقراطية بقائمة شروطها لا تقدم إمكانات سهلة للدمقرطة، «إنه يجب أن نفكر في الممكن وليس في المحتمل»⁽³⁾. عموماً لتفسير الخيارات العقلانية للانتقال ظهر علمان جديان في السياسة المقارنة؛ الأول هو علم الانتقال، والثاني هو علم الترسخ، وهو ما سيكون موضوع دراستنا فيما تبقى من الدراسة.

ثانياً: الديمقراطية خيار عقلاني في براديجم الانتقال

يحاول هذا التوجه النظري بصورة مباشرة تفسير تجربة في حالة انتقال فعلي على عكس النظريات السابقة التي تركز على التاريخ ثم تحاول تعميم المراحل على التجارب الأخرى. لذلك فإن نظرية الانتقال تختص فعلاً في دراسة التحول من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي، وهي نظريات حاولت تفسير الموجة الثالثة بين 1974 و1990⁽⁴⁾.

كانت الموجة الثالثة موضوعاً لتحول ثلاثين دولة على الأقل، وبخاصة في أمريكا اللاتينية وأوروبا الجنوبية. وأكد الباحث غيورغ سورنسن (Georg Sörensen) هذا التوجه حينما قام بتقسيم الأنظمة التي شهدت تغييرات في نظمها السياسية إلى حزمتين أساسيتين، تم بموجبها انتقال بأنظمة من 40 بلداً منذ 1974 إلى 89 حتى عام 2005. فالحزمة الأولى هي الانتقالات التي حدثت في منتصف سبعينيات القرن العشرين في جنوب أوروبا (إسبانيا، البرتغال واليونان)، أما الحزمة الثانية فقد حدثت في أمريكا اللاتينية خلال النصف الأول من ثمانينيات القرن العشرين، ثم تبعتها أوروبا الشرقية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي عام 1989، وبعض الدول من أفريقيا جنوب الصحراء آسيا التي عرفت تبايناً في الانتقال الديمقراطي حيث اختلفت من بلد لآخر⁽⁵⁾، ويربطها هنتغتون بعدة عوامل⁽⁶⁾:

- ظهور مشاكل الشرعية وتآكل الشرعيات القديمة للأنظمة التسلطية.
- النمو الاقتصادي ابتداءً من الستينيات الذي أدى إلى زيادة التعليم ونمو الطبقة الوسطى.
- تغير وتراجع طبيعة نشاطات الكنيسة الكاثوليكية وبخاصة بعد دعمها للأنظمة التسلطية بعد مؤتمر الفاتيكان 1963 - 1965.
- تغير سياسات القوى الخارجية للاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

Ibid., p. 63.

(3)

(4) موجات الديمقراطية: الموجة الأولى بدأت منذ عام 1820 ببداية الاقتراع العام في الولايات المتحدة الأمريكية وانتهت نحو عام 1926 بوصول موسوليني إلى الحكم؛ الموجة الثانية بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية الستينيات؛ الموجة الثالثة: 1974 - 1990، وللمزيد، انظر: Samuel P. Huntington, «Democracy Third Wave», *Journal of Democracy*, vol. 2, no. 2 (1991), pp. 12-34.

(5) غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السُّرُورَات والمأمول في عالم متغير، ترجمة عفاف البطانية (بيروت: الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 62 - 70.

Huntington, Ibid., p. 22.

(6)

- انتقال النموذج من تجربة لأخرى من طريق العدوى.

وقد أحصى هنتنغتون سبعة وعشرين متغيراً للانتقال إلى الديمقراطية: أزمة الشرعية؛ العامل الاقتصادي؛ طبيعة الفاعلين الأساسيين قبل عملية الانتقال وفي أثنائها؛ دور النخب والقيادات؛ مدى قوة الفئة الحاكمة وتماسكها؛ حجم التعبئة الشعبية في الشارع؛ موقف منظمات المجتمع المدني من النظام؛ مدى دعم المؤسسات العسكرية والأمنية للنظام القديم؛ مواقف القوى الدولية؛ الإرث الاستعماري والتاريخ السياسي للدولة؛ آليات الانتقال في حد ذاتها وطرائقه. وقد توصل إلى إحصاء أربع طرائق للتحويل من خلال دراسته للموجة الثالثة: نمط التحويل، ونمط الإحلال، الإحلال التحويلي، وأخيراً نمط التدخل الخارجي⁽⁷⁾.

1 - حول مدلول الانتقال إلى الديمقراطية⁽⁸⁾

منذ عام 1970 - أي بصور مقال دانكورت روستو (Dankwart Rostow) حول الانتقال إلى الديمقراطية - بدأت الكتابات حول الموضوع نفسه مع جيل بأكمله من الباحثين الذين أصبحوا يسمون «الانتقاليون»، ويجمع الجميع على أن الانتقال الديمقراطي يشير إلى الحقبة الزمنية الممتدة من بداية سقوط النظام التسلسلي إلى غاية قيام نظام ديمقراطي.

وبتعبير غاريتون: «الانتقال هو المسار الممتد من المرحلة النهائية للنظام التسلسلي إلى أول انتخابات حرة وتنافسية»⁽⁹⁾. وتضيف أعمال غنثر (Gunther) وديامندوروس (Diamandouros) بأن المجال الزمني للانتقال ينتهي بانتهاء الإطار المؤسسي للنظام السياسي «المأسسة النهائية»، أما آدم برزورسكي فيقول بأن نهاية مرحلة الانتقال الديمقراطي تتحدد ببداية تفهم الأحزاب المعارضة للسلطة، وتقبل السلطة خسارة الانتخابات⁽¹⁰⁾.

يؤرخ الانتقال الديمقراطي إلى مرحلة ممتدة بين نظامين أساسيين، رغم أن التاريخ يبين أن مراحل الانتقال لا تكون دائماً ديمقراطية، كما أن لا أحد يمكنه أن يضمن النهاية الجيدة للعملية، وبخاصة أن التجارب تثبت توقف العديد من العمليات الانتقالية في المناطق الرمادية الواقعة بين النظام التسلسلي والنظام الديمقراطي، وهذا ما جعل سورنسن يدافع عن مصطلح جديد بدلاً من

(7) امحمد مالكي [وآخرون]، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟: دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 35.

(8) يمكن العودة للادبيات النظرية المتخصصة في الانتقال الديمقراطي: Jacek Kugler and Yi Feng, «Explaining and Modeling Democratic Transitions», *The Journal of Conflict Resolution*, vol. 43, no. 2 (April 1999); Liza Anderson, ed., *Transitions to Democracy* (New York; Chichester; West Sussex: Columbia University Press, 1999); Leonardo Morlino, *Democracy between Consolidation and Crisis: Parties, Groups, and Citizens in Southern Europe* (New York: Oxford University Press, 1998), and John T. Ishiyama, *Comparative Politics: Principles of Democracy and Democratization* (Oxford: Blackwell Publishing Ltd., 2012).

(9) Antonio Garretón, *Reconstruire la démocratie* (Santiago: Edition Andante, 1987), p. 37.

(10) Adam Przeworski, *Democracy and the Market Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1991), p. 10.

مصطلح الانتقال وهو مصطلح «Standstill» الذي ينسجم حسبه مع المناطق الرمادية وتوصيفات «شبه الديمقراطية» أو «شبه التسلطية»⁽¹¹⁾. لذلك لا يجب التوقف عند الدلالات الاشتقاقية اللغوية للانتقال لأنها تبقى دوماً غير مكتملة، ولهذا يجب مراعاة ما يلي⁽¹²⁾:

- الانتقال هو المرور من نوع من الحكم إلى نوع آخر في حقبة زمنية لا تمتد طويلاً.
- تحليل الانتقال هو تحليل لفعل سياسي إرادي وفي إطار استراتيجي من طرف الفواعل الرسمية في الأعلى، وهي خيارات مؤسسة على منطق نظرية اللعب حسب قول دي بالما.
- الانتقال وعلم الانتقال يخضعان لنظرية الفوضى، أي أن المواقف غير محددة سابقاً وإنما تخضع لعمليات تكيف مستمرة حسب نتائج الفعل ورد الفعل.
- يهتم الانتقاليون بالعمليات والمسارات قصيرة المدى، لذلك يفضلون «التعريفات الاختزالية للديمقراطية»، أي التعريفات التي تتمسك بالطابع الإجرائي للديمقراطية (وهو توجه ينسب لجوزيف شومبيتر).

وبهذا يحيلنا مفهوم الانتقال على منهج تحليل قصير المدى للعب والتسويات الظرفية التي تحدث في زمن محدد، وبالتالي لا تفيدنا في فهم وتحليل السياقات التاريخية طويلة المدى.

يركز نموذج التحليل الانتقالي على خطوات ديمقراطية معينة، والحوادث التي تواجهها حتى نفهم كيف أن ديمقراطيات نجحت ومسارات أخرى توقفت، والانتقال لا يعني تغيير كل شيء (القيم، والثقافة)، وإنما الانتقال بطريقة الحكم من نموذج إلى آخر، لذلك فالفهم في هذا المسار هو نوعية مواقف والتزام وحسابات ونيات النخب الرسمية، هل تستهدف الديمقراطية فعلاً أم هي مجرد خيار ظرفي للمناورة والمقايضة⁽¹³⁾؟

ينطلق تيار الدراسات الديمقراطية لتغيير نظام سياسي ما من خلال تفكيك العناصر المكونة له (إجرائية، سلوكية، معيارية أو قيمية) عبر تسلسل زمني دقيق، ومن طريق التغيير في الإجراءات السياسية، ثم مدى قدرة هذه الإجراءات على ضبط سلوك الفاعلين وتحاول أطروحة الانتقال الديمقراطي - أو كما يسميها الأستاذين جاسك كوغلر ويبي فنغ بأطروحة الفواعل السياسيين - الإجابة عنه من مستوى جزئي بالتركيز على تفضيلات الفواعل والتفاعلات الاستراتيجية بينهم⁽¹⁴⁾. وهذا ما تعززه كتابات نارسيس سيرّا، وبالتالي فالمتحكم الحقيقي في المسار الانتقالي هو سلوك الفاعلين السياسيين ولا سيما عندما تدمج مع القيود الهيكلية والثقافية⁽¹⁵⁾.

Georg Sörensen, *Democracy and Democratization: Processes and Prospects in Changing World*, 3rd ed. (Boulder, CO: Westview Press, 2008), p. 54.

Guy Hermet, «Les Démocratisations au vingtièmes siècles: Une Comparaison Amérique latine, Europe de L'Est,» *Revue internationale de politique comparée*, vol. 8, no. 2 (2001), p. 287.

Ibid., p. 287.

(13)

Jacek Kugler and Yi Feng, «Explaining and Modeling Democratic Transitions,» *The Journal of Conflict Resolution*, vol. 43, no. 2 (April 1999), p. 139.

(15) نارسيس سيرّا، الانتقال العسكري: تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة، ترجمة وفيقة مهدي (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016)، ص 18.

ويعدد كاسترن (Carsten) وفيليب شميتتر (Philippe Schmitter) مؤشرات الانتقال كما يلي⁽¹⁶⁾:

- دخول الحركات الاجتماعية والسياسية في معارضة ونقاش عام مع النظام.
- ظهور الصراع بين الأجهزة الإدارية للدولة وبقية السياسيين وكذا الاعتراف به.
- الإقدام على تبني بعض التغييرات الشكلية وتراجع استعمال القوة من طرف النظام.
- بداية التغييرات المؤسساتية وتراجع قوة «فيتو النظام».
- اعتراف الدستور بالحقوق السياسية المتساوية والحريات الفردية للمواطنين.
- تنظيم انتخابات حرة.
- احترام نتائج الانتخابات من طرف الجميع.

2 - الشروط الأولية للانتقال عند دانكورت روستو

من خلال تعريف الانتقال يظهر أن التحليلات عن الموجة الثالثة تمت بالاستعانة بنظريات ذات مقاربة داخلية بمعنى أن الانتقالات هي نتيجة عوامل داخلية وليست مرتبطة بمقولات الشروط الأولية وهذا ما يذهب إليه كارين رامر⁽¹⁷⁾.

ينطلق تحليل روستو من سؤالين أساسيين وهما:

- هل يمكن الحديث عن علاقة سببية بين الديمقراطية وعامل محدد؟
- وهل الانتقال إلى الديمقراطية يمكنه أن يأخذ شكلاً ومساراً واتجاهاً واحداً؟

يبدأ روستو في إجاباته بالاعتماد على الملاحظة التاريخية لمختلف التجارب الديمقراطية بحيث أثبت أن هناك العديد من المسالك إلى الديمقراطية، كما أنه يحاول وضع أعمال النظريات التي تفسر الشروط الأولية على أنها مجرد «عوامل خلفية»، ويضيف مرحلة حاسمة أخرى مؤلفة من عدة مراحل، وهي: مرحلة التحضير، ومرحلة القرار، ومرحلة الترسيع⁽¹⁸⁾.

فخيار الديمقراطية هو خيار النخب السياسية التي تلتزم بها كحل بديل للنزاعات، وهي في المراحل الأولى ليست بالضرورة خيار المواطنين وعامة الشعب، إنها نتاج العديد من الأسئلة وبخاصة حينما يطرح السؤال على النخب السياسية على أن يكونوا ديمقراطيين أو لا، فالانتقال

Carsten Q. Schneider and Philippe C. Schmitter, «Liberalization, Transition and Consolidation: (16) Measuring the Components of Democratization,» *Democratization*, vol. 11, no. 5 (December 2004), p. 66.

Karren Rammer, «New Theoretical Perspectives on Democratization,» *Comparative Politics*, (17) no. 28 (1995), pp. 103-121.

Dankwart Rostow, «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model,» *Comparative (18) Politics*, vol. 2, no. 3 (April 1970), p. 345.

هو حصيلة خيار وتحالف مجموعة قوى تدعم التغيير سواء من داخل النظام أو من خارجه، أو باجتماع قوى من داخل النظام وقوى من خارجه⁽¹⁹⁾.

يقدم روستو عدة مبررات منهجية لدعم توجهه النظري⁽²⁰⁾:

- العوامل التي تحافظ على وجود الديمقراطية ليست هي نفسها التي توجدها.
- القول بالارتباط لا يعني بالضرورة السببية، والنظرية يجب أن تحاول إثبات العلاقة السببية.

- ليس بالضرورة أن كل العلاقات السببية تنطلق مما هو اقتصادي واجتماعي إلى ما هو سياسي.

- لا تنطلق كل العلاقات السببية مما هو عقائد ومواقف إلى ما هو أفعال.

- لا يمكن للديمقراطية أن تتخذ لوناً واحداً، بل هناك العديد من المسارات التي تقود إلى الديمقراطية.

- الديمقراطية ليست حصيلة عوامل زمنية ثابتة، بل هناك عدة عوامل حاسمة تتبع المراحل المختلفة للانتقال.

- الديمقراطية لا يمكنها أن تتخذ لوناً اجتماعياً واحداً، لأن العوامل التي تنشئها ربما لا تكون نفسها في نفس المكان والزمان.

- البيانات التجريبية التي تثبت نظرية معينة قد تكون صالحة مع عدة دول في زمن محدد.

- للبحث في منطق التحول داخل الأنظمة السياسية يجب ألا نهمل فكرة أن هناك العديد من العوامل المفسرة تأتي من الخارج (من خارج النظام).

- النموذج المثالي للانتقال يمكنه أن يكون نتاج دراسة معمقة لنموذجين أو ثلاثة كحالات تجريبية، ثم يتم إثباته بالتجريب والتطبيق على بقية الحالات.

وللاعتبارات المنهجية السابقة فضل روستو دراسة حالة السويد والدول الغربية التي انتقلت إلى الديمقراطية ما بين 1890 و1920، وحالة تركيا وبعض حالات أوروبا الغربية منذ عام 1945، وتأسيس نموذج على شرط مسبق واحد وثلاث مراحل أساسية.

أ - الشرط الحاسم والأولي

حسب روستو هذا الشرط يتمثل بالوحدة الوطنية، بمعنى أن أغلبية المواطنين المقيمين في الدولة ليس لهم أي تحفظ فكري حول الجماعة السياسية التي ينتمون إليها، وهذا يعني أن الديمقراطية تستوجب الحسم في النقاشات الإثنية والهوياتية قبل البدء في أي عملية انتقال، وهي مشكلات عرفتتها تجارب الهند، باكستان، سري لانكا، دول أفريقيا، البلدان العربية، وهنا يمكن أن نستعين بمقولة آيفور جنوينغ (Ivor Jenuing) الذي قال: «الشعب لا يمكنه أن يقرر إلا إذا كان

Ibid., p. 345.

(19)

Ibid., p. 346.

(20)

هناك من يقرر من هو الشعب»⁽²¹⁾ (The People Cannot Decide until Somebody Decides Who are the People).

الديمقراطية هي نظام حكم الأغلبية المؤقتة والحكام فيه يتغيرون، لكن الحدود يجب أن تبقى مستمرة وكذلك مكونات المواطنة، فالوحدة الوطنية هي الخلفية والأرضية الأساسية للديمقراطية، وبقية العوامل الاقتصادية والاجتماعية تدخل في نموذج روستو بصورة غير مباشرة وهامشية، كما أن شرط الوحدة يغطي كل مراحل وعمليات الانتقال.

لذلك، وإذا لم يحسم في نقاشات الهوية والأقليات سواء عن طريق تقديم الضمانات أو تقديم الحماية فإن النتيجة هي انهيار الديمقراطية، وظهور إمكانات الحروب الأهلية كحالة الشيشان وسري لانكا. وإذا فصل في المسألة الوطنية يمكن الدخول في المرحلة الأولى لنموذج روستو⁽²²⁾.

ب - مراحل نموذج روستو

(1) المرحلة التحضيرية: رأينا سابقاً أن روستو يشترط - بخلاف الجميع - شرطاً قاعدياً واحداً للديمقراطية وهو الوحدة الوطنية، أما عملية الديمقراطية في حد ذاتها فهي نتاج بداية الصراع السياسي، والصراع يبدأ مع تكوّن نخب جديدة تمتلك القدرة على توجيه المجموعات الاجتماعية وتبني أفعالاً حقيقية مثل ما حدث في تركيا والسويد بظهور قوى قادرة على مواجهة الأجهزة البيروقراطية⁽²³⁾.

وحسب جايمس بروس (James Bruce) فإن الطريق الوحيد للديمقراطية هو ظهور النزاع، كما أن الديمقراطية في البداية لا تكون هي الهدف الأسمى وإنما تتأسس شيئاً فشيئاً كحل مؤسساتي لتزايد النزاعات. وهو نفس طرح ألبرت هرشمان (Albert Hirschman) الذي يقول بأن الدول التي ترغب في الديمقراطية يجب ألا تلجأ إلى نسخ نموذج القواعد الدستورية والممارسات البرلمانية للديمقراطية المستقرة، وإنما باحترام طبيعة النزاعات القائمة، وتطوير إجراءات وممارسات لإنضاج التسويات القادرة على احتواء الصراعات القائمة⁽²⁴⁾.

وفي كتابات باركر وكوزر نجد أن النزاعات هي الوضع الذي يمهّد لمشروع التعددية وتقبلها، كما أنه في بعض الحالات والمسارات انتهت النزاعات بخلق الوحدة والتكامل الوطني⁽²⁵⁾. ولكن هذا الكلام لا يصح على كل التجارب، حيث تصبح النزاعات طريقاً للاحتراب الأهلي. وهذا ما حذّر منه إدوارد شيلز في دراسته عن لبنان بحيث بين ضرورة التطور الهادئ والتدريج للدولة المدنية.

Ibid., p. 351.

(21)

Sorensen, *Democracy and Democratization: Processes and Prospects in Changing World*, p. 48.

(22)

Rostow, «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model», p. 352.

(23)

Ibid., p. 354.

(24)

(25) يمكن العودة إلى كتاب لويس كوزر حول وظائف النزاع الاجتماعي الذي نشره عام 1956: Luis A.

Coser, *The Function of Social Conflict* (Glencoe, Ill.: The Free Press, 1956).

(2) مرحلة القرار: تقبل القيادات السياسية في المرحلة الأولى بوجود التنوع داخل الوحدة وبالتالي المؤسسة لبعض الإجراءات الديمقراطية، لكن خيار الديمقراطية يحتاج إلى تراكم الإجراءات التي تدعم مكاسب المرحلة التحضيرية، وإذا رفضت قرارات وخيارات أكبر من الأولى فإننا لا نتجاوز المرحلة الأولى، ونذكر تواصل الصراع داخل الجماعة السياسية مثل حالة لبنان التي لم تستطع تجاوز المرحلة التحضيرية.

في الحالة العربية تذهب البحوث إلى محاولة فهم وتفسير غياب الظاهرة، منطلقة من مقولة معيارية قيمية وهي عالمية الديمقراطية كقيمة ونظام حكم، وكأن الأصل هو الديمقراطية وغير الطبيعي والاستثنائي هو غيابها أين تغيب.

إن قرار تبني الديمقراطية كخيار هو حيلة اشتراك العديد من القوى التي تتفاوض وتقبل على مزيد من التنازلات لمصلحة الديمقراطية. وعمومًا تنخرط المجموعات الاقتصادية والفكرية إلى جانب مجموعات النظام الإصلاحية والمحافظة في سياقات تفاوضية متعددة، وكل هذا يدعم مرحلة القرار، وتجسد فكرة أن هذه المرحلة هي مرحلة النقاشات والتداول لإنضاج التوافقات⁽²⁶⁾.

في هذه المرحلة يجب التفريق بين الانتقال الذي تهيمن فيه النخب الكلاسيكية التي كانت تدعم النظام القديم، والانتقال الذي يوصل القوى المعارضة والجماهيرية إلى الأماكن الحاسمة في السلطة، وهنا يذكر روستو نوعين من الانتقال: الانتقال من الأعلى، والانتقال من الأسفل⁽²⁷⁾.

هناك حالات مختلطة بين النموذجين، وحسب طروحات تيري لين كارل (Terry Lynn Karl) الناتجة من استبصار حالات أمريكا اللاتينية، فإن النماذج التي قدمت ديمقراطيات مستقرة هي التي نتجت من الانتقال من الأعلى، في حين أن الانتقالات التي حدثت من الأسفل لم تؤدّ إلى ديمقراطيات مستقرة. وهذا يعني أن التجارب التي تسلمت فيها الفواعل الجماهيرية القيادة بينت محدودية كبيرة لأنها تجد صعوبات كبيرة مع النخب القديمة المتمرسية. وهذا ما أثبتته حالات الأرجنتين وغواتيمالا والتشيلي، ويضيف أنه في أمريكا اللاتينية طوال ثلاث عشرات للانتقال لم نسجل تجربة انتقال ناجحة حدثت من الأسفل⁽²⁸⁾.

(3) مرحلة التعمود: يبدأ الجميع في هذه المرحلة التعمود على التعايش مع الديمقراطية، وهذا يعني انتفاء الشكوك التي توجد عند النخب السياسية، وبدلاً من تقبل الديمقراطية بصفة اضطرارية فإن معظم النخب تتبنّاها بإيمان والتزام⁽²⁹⁾.

Rostow, Ibid., p. 357.

(26)

Terry Lynn Karl, «Dilemmas of Democratization in Latin American», *Comparative Politics*, (27) vol. 23, no. 1 (1990), p. 7.

Ibid., p. 8.

(28)

Rostow, Ibid., p. 350.

(29)

يحصل التعود كون الجميع يتعلم من نجاح الخيارات والآليات الديمقراطية في تجاوز الكثير من الحالات المستعصية، لذلك يعملون على تعميم استعمال هذه الآليات، وبتعبير خوان لينز (Juan Linz) فإن كل القوى والفواعل تعتمد الإجراءات الديمقراطية للحصول على القوة، ولا أحد، أو مؤسسة، يستعمل النقض ضد إجراء تم تبنيه ديمقراطيًا، باختصار في هذه المرحلة تصبح الديمقراطية اللعبة الوحيدة التي يقبلها الجميع⁽³⁰⁾.

كما أنها مرحلة تتطلب الاستعانة بالمفاهيم الموسعة للمساواة والعدالة في الثقافة السياسية حتى تصبح الديمقراطية عند الجميع تعبر عن النظام الطبيعي للأشياء.

ولأهمية هذه المرحلة ظهر حديثاً علم ترسيخ الأنظمة الديمقراطية حتى يتتبع تطور التجارب الانتقالية، يصنفها ويؤسس للشروط والظروف المناسبة لقيام ديمقراطية راسخة.

3 - مضامين الانتقال المكتمل وفق نموذج خوان لينز وألفرد ستيبان

حسب هذا النموذج فإن أي تحول ديمقراطي مكتمل يعني حدوث اتفاق كافٍ حول الإجراءات السياسية لتأليف حكومة منتخبة، وعندما تصل الحكومة إلى السلطة نتيجة لانتخابات شعبية حرة، وحينما تمتلك هذه الحكومة الشرعية لتبني وتعميم سياسات جديدة، وعندما لا تتداخل سلطات التنفيذ والتشريع والقضاء في حدود بعضها البعض⁽³¹⁾.

يحاول بحث خوان لينز وألفرد ستيبان الإجابة عن سؤال «ماذا يعني انتقال ديمقراطي مكتمل؟». والإجابة عن هذا السؤال فيها الكثير من الدلالة، بحيث إن الانتقال قد يبدأ من دون أن ينتهي، كما أن الانتخابات الدورية لوحدها لا تكفي لأن هناك تجارب أثبتت أنها تتبنى الانتخابات ولكن بدون انتقال فعلي⁽³²⁾.

وحسب ألفرد ستيبان، فإن التهديد الأكبر للديمقراطية هو أن يطول الاختلاف ويكون جوهرياً بين النخب السياسية، كما أن الانتقال يجب أن يستوفي جميع مراحل، لأن الطابع الانتقالي المؤقت يمكنه أن يصبح دائماً. لذلك لا نستطيع أن نتكلم على ديمقراطية راسخة إلا حينما تصبح «الديمقراطية هي اللعبة الوحيدة في المدينة»⁽³³⁾.

هذا الكلام يعني سلوكياً انعدام أي جماعة سياسية تحاول إطاحة النظام الديمقراطي أو الانفصال عن الدولة، لأن هذه الأوضاع تحول دون قدرة الحكومة الجديدة على تجنب انهيار

Sorensen, *Democracy and Democratization: Processes and Prospects in Changing World*, (30) p. 359.

Juan J. Linz and Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation* (31) in *Southern Europe, South America and Post-Communist Europe* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1996), p. 3.

Larbi Sadiki, *Rethinking Arab* (32) يمكن العودة إلى كتاب العربي صديقي الذي يحمل عنوان: *Democratization: Elections without Democracy* (New York; London: Oxford University Press, 2009).

Linz and Stephan, *Ibid.*, p. 5. (33)

الديمقراطية. أما على المستوى الإدراكي فإن الجميع يتمسك بالخيار الديمقراطي حتى في زمن الأزمات، ومؤسسيًا يعني الاحتكام الدائم للقواعد المؤسسية.

وحسب هذا النموذج فإن الديمقراطية الراسخة تحتاج إلى ضرورة تفاعل خمسة مجالات أساسية، وقبل هذه المجالات يشترط هذا النموذج شرط الدولة، لأن الديمقراطية تمثل صورة للحكم داخل الدولة.

لذلك لا يمكن الحديث عن ديمقراطية من دون وجود دولة، لأن توافر جماعات غير منسجمة تطالب بالانفصال أو الانضمام إلى دول أخرى يعدّ معضلة بالنسبة إلى ترسيخ الديمقراطية، لهذا يمكننا تبني الاستنتاج التالي: «مدون وجود دولة، لا يمكن أن يوجد نظام ديمقراطي راسخ وعصري»⁽³⁴⁾.

وإذا توافر شرط الدولة يمكن فيما بعد الحديث عن الشروط الخمسة الأخرى لترسيخ الديمقراطية⁽³⁵⁾:

- 1 - تطوير مجتمع مدني فعّال وحر.
 - 2 - وجود مجتمع سياسي مستقل ويحظى بالاعتراف.
 - 3 - وجود قواعد قانونية لحماية حرية الأفراد والحياة الخاصة.
 - 4 - توفر جهاز بيروقراطي تستعمله الحكومة الديمقراطية الجديدة.
 - 5 - وجود مجتمع اقتصادي مهيكّل.
- تتفاعل كل هذه العوامل فيما بينها لتؤسس لديمقراطية راسخة ومستقرة تحول دون ظهور التسلط، وتمنح الحماية الذاتية للمجتمعات من الاستبداد وكذا ضمان إمكان الاستقلالية عن الدولة.

ثالثاً: الفجوات التحليلية لبراديغم الانتقال في المنطقة العربية

تسجل أدبيات التنمية السياسية وأدبيات الانتقال إلى الديمقراطية ملاحظة في غاية الأهمية وهي أن: الأدبيات الكلاسيكية لمقاربة التحديث عملت على تفسير الموجة الثانية للديمقراطية، في حين أن أدبيات الانتقال إلى الديمقراطية عملت على تفسير الموجة الثالثة، والسؤال الأساسي الذي يجب أن نطرحه هو:

هل يمكن لنظريات تطورت لتفسير تجارب تم فيها الانتقال أن تتحول إلى وصفات للانتقال في العالم العربي؟

يقتضي المضمون الغربي للعلم التعاطي مع الظواهر، فالعلم يفسر ويختبر العلاقات السببية، لذلك فإن أي موضوع لا يمكن أن نمارس عليه الملاحظة العلمية لا يمكنه أن يرتقي لأن يكون موضوعاً للدراسة العلمية، كما أن كل العلوم الحديثة قد أسست على الطابع الوضعي

Ibid., p. 7.

(34)

Ibid., pp. 7-12.

(35)

وعلى مقولة قوة التفسير لا قوة الاقتراح، وحتى التوجهات الراديكالية المابعدية توصف على أنها معيارية تقليلاً من علميتها⁽³⁶⁾.

لذلك فإن نظرية الديمقراطية، وأدبيات التنمية السياسية، ونظرية الانتقال إلى الديمقراطية، كلها جاءت لتفسير ظواهر فعلية حدثت في أوروبا، ثم في دول أمريكا اللاتينية ودول أوروبا الشرقية والجنوبية، لكن في المناطق الأخرى لا يحدث التفسير وإنما الاقتراح.

في الحالة العربية خرجت العلوم الاجتماعية عن طبيعتها لأنها في الأصل تفسر ظواهر قائمة وتشرحها تاريخياً. وفي الحالة العربية تذهب البحوث إلى محاولة فهم وتفسير غياب الظاهرة، منطلقة من مقولة معيارية قيمية وهي عالمية الديمقراطية كقيمة ونظام حكم، وكأن الأصل هو الديمقراطية وغير الطبيعي والاستثنائي هو غيابها أين تغيب⁽³⁷⁾.

الخطير هنا أن هذا المشروع العلمي صدر للمثقفين وللرأي العام على أنه نقاش حول «سؤال علمي»، في حين أن أبسط درجات الإمعان الإستمولوجي تثبت عدم علمية هذا المسار البحثي. شيئاً فشيئاً تحولت هذه القناعة إلى «دوغما علمية» وإلى حكم قيمة، أو موقف أيديولوجي أكثر من كونه ملاحظة علمية خاصة، وأن أطروحة نهاية التاريخ وسقوط البديل الأيديولوجي الاشتراكي فرضاً سؤالاً أيديولوجياً وليس علمياً وهو: «لماذا تغيب الديمقراطية حيثما تغيب؟»⁽³⁸⁾.

ينطلق هذا السؤال من مقولة أن وجود الديمقراطية هو القانون والقاعدة والحالة الطبيعية، وغيابها يعد محيراً وإشكالياً. وهذا الغياب يجب أن يشرح ذاته، أو يشخص كأنه نقص أو مرض، وحسب ليزا أندرسون (Lisa Anderson) فقد تم أيديولوجياً افتراض وتركيب ما هو طبيعي حتى يصبح غياب الطبيعي أمراً غير طبيعي يعبر عن تشوّه ما⁽³⁹⁾.

وبالرغم من الإنجازات الكمية والنوعية في الأبحاث عن المجتمعات العربية والشرق الأوسطية، فهي لا تزال واقعة في التبسيط المطلق لمشاكل معقدة جداً، أو في شرك الخطاب المركزي الإثنوي والأسسي الذي يتأسس على تفوق الثقافات الغربية ويسعى إلى تعميمها.

وحسب محمد أركون، هناك عدم تعاطٍ لبرامج البحوث مع مشاكل المجتمعات العربية والإسلامية معرفياً وإستمولوجياً، ويفضلون الاستمرار أو البناء على البحوث والمشاريع البحثية التي تنتجها الجامعات الغربية عوضاً من البداية في التأسيس لفهم متميز عن المجال المعرفي العربي الإسلامي⁽⁴⁰⁾.

Dario Battistella, *Théories des relations internationales* (Paris: Presse de la fondation Nationale des science politique, 2003), p. 15.

(37) عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 54.

(38) المصدر نفسه، ص 55.

Rex Brynen, Bahgat Korany and Paul Noble, *Political Liberalization and Democratization in the Arab World*, 2 vols. (Boulder, CO: Lynne Reiner Publishers, 1995), p. 77.

(40) محمد أركون، الفكر الإسلامي: نقد واجتهاد، ترجمة هاشم صالح (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1993)، ص 266.

وحسب هذا الكلام يجب ممارسة الملاحظة العلمية المحايدة والخالية من الميول والعواطف والانتماءات إلى التاريخ، وهو ما يسميه محمد أركون نضال الذات. وكل هذا يساعدنا على التخلص من ثقل المعارف والبداهيات السابقة التي تهيمن على عقولنا وتمنعنا من الانعتاق منهجياً ومفاهيمياً وقيماً في دراسة ظواهرنا التاريخية.

يدعون الفرد ستيبان في موضوع الديمقراطية إلى التخلص من فكرة الشروط المحددة، أو الطروحات الأحادية الشروط التي كرسها دراسات التنمية⁽⁴¹⁾. وهو طرح يستند إلى شروط محددة نضجت نتيجة تتبع تجارب الديمقراطية في المجتمعات الغربية، وهي نفسها الشروط التي يجب أن تتوافر في التجارب الأخرى غير المنتمية إلى السياقات التاريخية والثقافية الغربية.

لذلك فمنهجياً يجب تجاوز هذه «الدوغما» القائلة بأن الشروط نفسها يجب أن تتوافر حين نناقش مسائل التنمية السياسية في المجتمعات غير الغربية. هذه المغالطة لم تحسبها أدبيات التنمية السياسية لأنها ناقشت المسألة بمعزل عن التاريخ والثقافة، ومن زاوية العالمية أو الانتشار الطبيعي للمشروع السياسي الغربي، ونتيجة ذلك ترسخت عدة استنتاجات أهمها أن الديمقراطية الليبرالية لا يمكنها أن تتحقق إذا لم يحدث تجاوز للخلفيات الثقافية والاجتماعية للمجتمعات التي لا تنتمي للمجال الغربي⁽⁴²⁾.

ويضيف ستيبان أن الوجه الليبرالي للديمقراطية يفرض ويتمسك بالوجه العلماني، وهو الشرط الذي يتجاوز حدود استيعاب المجتمعات الإسلامية أين يرفض الدين أن يحدث له ما حدث للمسيحية لأنه يحمل مشروعاً وفلسفة حياة. كما أن المفكرين السياسيين غير قادرين على تجاوز الطابع الديني، وحسب ستيبان فإن الفلاسفة السياسيين الليبراليين من أمثال جون راولز وبروس أكرمان ناقشوا النظام السياسي الجيد في إطار دفاعهم عن الليبرالية من دون أن يتكلموا على مضمون «المساومة الديمقراطية»، أي أنهم كانوا أوفياء للدفاع عن الليبرالية أكثر من الديمقراطية⁽⁴³⁾.

وحسب ستيبان، فإن النظرية السياسية الليبرالية قد قلصت من حدود فهمنا للصراع من أجل الديمقراطية، وبخاصة في المجتمعات التي نجد فيها أهمية كبرى للقواعد الأخلاقية والمعارف والدينية، وهذا الطرح هو الذي يسمح لنا بنقاش إمكان حضور الدين في الحياة السياسية، ويمكن أن يكون موضوعاً للنقاش العام ديمقراطياً، ولكن من دون أن يكون التفاوض حول إخراج الدين من الحيز العام وفرض النموذج الليبرالي للديمقراطية لأن ذلك سيكون انحرافاً يقع فيه الباحثون أو المهتمون بالمسألة العربية - الإسلامية⁽⁴⁴⁾.

Alfred Stepan, *Arguing Comparative Politics* (New York: Oxford University Press, 2001), (41) p. 226.

Ibid., p. 227.

Ibid., p. 213.

Ibid., pp. 227-229.

(42)

(43)

(44)

وحسب الكثير من الكتابات فإن النظريات السابقة يمكنها أن تصبح ذات معنى في حالتين أساسيتين⁽⁴⁵⁾:

1 - دراسة مقارنة لمناطق مختلفة ينتج منها بعض الافتراضات العامة التي يمكن أن تمثل قاعدة استقرائية فيما بعد وبأثر رجعي، وهذا ما حاولت أعمال بارنغتون مور (Barrington Moore) فعله.

2 - تخليصها من الحتمية والسببية بين العوامل المختلفة والتوجه إلى دراسة القوى الفعلية، أي المراهنة على طرح الديمقراطية كمسألة متعلقة بإرادات النخب والقوى النضالية.

تتكلم الدراسات الإستيمولوجية على ما يعرف بأزمات النماذج المعرفية، وتحديدًا يسميها توماس كوهن أمراض البراديغم، ويسميها إيمر لأكاتوش الألباز غير المحلولة. لذلك يمكننا القول إن باراديغم الانتقال لم يجب عن الكثير من الأسئلة التي يمكنها أن تجد لها إجابات في سياقات تاريخية وجغرافية أخرى غير المناطق التي كانت مجالاً لملاحظة علم الانتقال، وعمومًا لا يجب براديغم الانتقال عن عدة ألغاز:

- تغييب الطابع النضالي وفرص تفكيك النظم التسلطية عن طريق ضغط القوى الشعبية.

- لا يجب عن علاقة الديمقراطية بالدولة، أي الدولة كشرط سابق عن الديمقراطية.

- لا يجب عن مكانة العامل الخارجي في مسار المراحل الانتقالية وفي مراحل الترسخ.

عربيًا العامل الخارجي يقدم نفسه كعامل محفز للانتقال، لكنه يشترط عدم فوز الإسلاميين بالانتخابات، لذلك يمكن الدفاع على فرضية أنه عامل انتقائي. ويمكن اعتبار الحالة العربية كحالة شاذة في اللغة الباراديغماتية - عادة كثرة الحالات الشاذة تستوجب تصحيح ذاتي لباراديغم الانتقال حسب طرح مفكر الباراديغمات المعرفية توماس كوهن - لذلك هل نحن في الحالة العربية أمام لحظة ثورية باراديغماتية؟

وفق الملاحظات الأولية على نموذج الانتقال وحتى على أهم المراجعات النظرية التي قام بها الانتقاليون، وبخاصة كتابات خوان لينز والفرد ستيبان، فإن البراديغم لم يستوعب خصوصيات العديد من التجارب الانتقالية، وبخاصة في المنطقة العربية أين تتعاظم إشكاليتين:

- عدم الحسم في المسألة القومية للدولة.

- تعاظم دور العوامل الخارجية في تفسير طبيعة الترتيبات السياسية الوطنية والإقليمية.

وهذا ما أثبتته التجارب الانتقالية الأخيرة التي بينت أن الثورات حدثت تجريبيًا وليس معرفيًا، وبهذا قد تكون الثورة فرصة لبناء براديغم جديد يجعل من قوى الاحتجاج الشعبي السلمي كعتبة جديدة للانتقال بدلًا من النخب في الحالة العربية، لأن هذه النخب السياسية تعاني تسييسًا معمقًا وبالترامات سلطوية ودولية تمنعها من الانعتاق، وحالة تونس بعد البوعزيزي وثورة كانون الثاني/يناير في مصر وفيما بعد الاحتجاج الشعبي في سورية وبقيّة الدول.

(45) بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، ص 57.

ويمكن تسجيل ملاحظة في غاية الأهمية وهي أن المنطقة العربية قدمت لمراحل انتقالية وفية لبراديغم الانتقال لكنها تتعرض لانتكاسات عميقة ومدمرة، ومعظم هذه الانتكاسات (les régressions démocratiques) مدعومة بالعامل الخارجي:

- سواء بالتدخل الخارجي المباشر كحالة العراق وليبيا.
- أو بالتحالف مع قوى غير ديمقراطية لوقف المسارات الانتخابية كحالة مصر.
- أو بإدخال التجربة الانتقالية في مراحل العنف المكثف والحروب الأهلية للعودة إلى أسئلة البداية لبناء الدول وليس تحقيق الديمقراطية كحالة سورية.
- أو بهندسة الثورات المضادة أو تحويل الاحتجاج السلمي إلى احتجاجات عنيفة وغير عقلانية لمنح فرصة لإعادة صيانة وترميم النظم التسلطية.

رابعاً: الافتراضات المفسرة لقوة العامل الخارجي في تحليل العمليات الانتقالية في المنطقة العربية

- 1 - فرضية توغل القوى الدولية وفق منطق القوة والهيمنة في المنطقة العربية:
 - تختبرها أهمية المنطقة جيوسياسياً.
 - تختبرها أهمية المنطقة تاريخياً.
 - تختبرها أهمية المنطقة حضارياً وقيماً.
 - 2 - فرضية تحالف النخب السياسية الوطنية المستفيدة من الوضع الراهن مع القوى الدولية ضد النخب ذات التمثيل الاجتماعي الحقيقي.
 - تختبرها طبيعة النخب السياسية التي تفتقر لأي مرجعية سوسيولوجية، لذلك هي نخب متحررة من أي عقاب اجتماعي.
 - تختبرها طبيعة النخب غير الاقتصادية، أي أنها نخب ريعية وليست نتاج الصيرورة السوسيواقتصادية التي تحملها إلى السلطة بحثاً عن التوغل والحماية.
 - تختبرها أيضاً طبيعة اللعبة السياسية التي ترتسم على حدود ولاءات فوق وطنية وما تحت وطنية، وهذا ما يزيد من فرص الاحتواء بالفواعل الدولية أو بالخلفيات القبلية التي تجيش السياسة وتحولها إلى لعبة صفرية وليست تعددية.
 - 3 - البيئة الدولية في تعاطيها مع مسألة الديمقراطية تتبنى خطاباً ليبرالياً وأدوات عقلانية واقعية، وهذا هو جوهر الطبيعة التناقضية (Paradoxale) للسياسات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.
- بناء على هذه الافتراضات يمكن التأسيس لاستنتاج أولي يتطلب مجهوداً بحثياً كبيراً لإثباته، فالعامل الخارجي في المنطقة العربية يجب إدراجه ضمن عوامل التأسيس لتراجع الديمقراطية، وليس ضمن عوامل الانتقال.

خامساً: نحو براديغم يتبنى الخصوصية العربية

هناك تركيز كبير في العالم على محاولة فهم المجتمعات والنظم غير الغربية، لكن الوطن العربي يمثل استثناء عملياً ونظرياً، ورغم أن السياسة المقارنة تحاول تجنب الاستثناء لدرجة أن جون ليكا يقول بأن الوقت غير مناسب تماماً لتحريك هذه الإشكالية في الوطن العربي، كما أن غسان سلامة حاول توجيه البحوث إلى تفسير إشكالية «غياب الديمقراطية» أي سببية فقدان وفق السؤال التالي: لماذا الوطن العربي ليس ديمقراطياً؟، وفيما بعد حاولت عدة دراسات إعادة طرح السؤال بطريقة مغايرة وأهمها أسئلة فيليب دروز فنسنت (Philippe Droz Vincent) الذي تساءل كالتالي: كيف استطاعت الأنظمة التسلطية إعادة تكوين نفسها والصمود أمام قوى الرفض والمعارضة؟

- لماذا تزداد الصعوبات والمخاطر في حالات الانتقال العربية؟
- لماذا لا يحصل انتقال فعلي إلى الديمقراطية في الوطن العربي؟
- الاستثناء العربي في المقولات المركزية الأوروبية يعني:
- غياب الشروط والظروف نفسها التي توافرت للتجارب الغربية، وهذا التوجه فوقى وعرقى وعنصري يتجاهل كل أنواع الخصوصيات التاريخية والثقافية والسياسية وهو ما يسميه أنطوني غرامشي الهيمنة الثقافية ويسميه إدوارد سعيد الإمبريالية الثقافية⁽⁴⁶⁾.
- الممارسات الأكاديمية للاستشراق عادة ما تفترض مسبقاً ما يلي⁽⁴⁷⁾:
- علاقة غير متساوية بين الإسلام والغرب فالغرب يرتبط بالحدثاء والديمقراطية بصورة حصرية ومركزية وإثنية، ويفترض بطريقة متعالية أن المجتمعات الإسلامية تفتقر إلى القيم والمؤسسات الملائمة للحدثاء وللديمقراطية.
- علاقة ذات مجموع صفري بين الإسلام والحدثاء والديمقراطية، بمعنى انعدام فرص التبادل والحوار وحتى التعايش، وجمع الإسلام والديمقراطية يعني جمع التناقض والأضداد.
- تحيز معرفي يرى أن مبادئ الديمقراطية والحدثاء على الطريقة الغربية معيارية شاملة.
- عموماً، يمكن مناقشة الديمقراطية في الحالة العربية انطلاقاً من مبدئين أساسيين:
- 1 - يجب الفصل في المسألة القومية وتمير مشروع الدولة المدنية التي تتجاوز الأبعاد الهوياتية والإثنية، وهذا من أجل الانفصال عن السياقات الدولية.
- 2 - تخفيف الاضطراب بين النموذج الديني للسلطة والنموذج المدني، وهذا من أجل تمرير ديمقراطية لا أسسية ومتناظر حولها.
- من خلال الإشارات والاستنتاجات التي تقدمها روح المقارنة بين تجارب الانتقال في مختلف مناطق العالم وفي تجارب موجات التحول الديمقراطي الثلاث يمكن بناء نموذج إرشادي للتحول عربياً:

(46) صديقي العربي، البحث عن ديمقراطية عربية: الخطاب والخطاب المقابل، ترجمة محمد الخولي وعمر الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 359.

(47) المصدر نفسه، ص 211 - 212.

1 - النقاش حول مفهوم الديمقراطية الذي يتناسب مع خصوصية المنطقة: فالمفهوم الذي يجب أن يتم تداوله والتناظر حوله يجب أن يكون مفرغاً من ثقل الأيديولوجيا الليبرالية لتفادي المحمول القيمي للمفهوم (ثقل مفهوم العلمانية، ثقل مفهوم التعددية، ثقل مفهوم الفردانية...)، وكذا تفادي تفكيك البني الاجتماعية والسياسية القائمة من طريق هذا المفهوم المبالغ في الأسسية، لأن طبيعة وسياق تطور الدول والمجتمعات لم يخضع بعد لعمليات تحديث عميقة تسمح بتمرير المفاهيم بنفس درجات محمولها في بيئتها الأصلية، أي مراعاة محاذير التاريخ والسوسيولوجيا.

بالرغم من الإنجازات الكمية والنوعية في الأبحاث عن المجتمعات العربية والشرق الأوسطية، فهي لا تزال واقعة في التبسيط المطلق لمشاكل معقدة جداً، أو في شرك الخطاب المركزي الإثني والأسسي الذي يتأسس على تفوق الثقافات الغربية ويسعى إلى تعميقها.

2 - فتح نقاش عام حول ضرورة توفير سقف مشترك للجميع، أي فتح ورشة لبناء الجماعة الوطنية أو المجتمع السياسي، وهذا ما كان موضوعاً لمراجعات الانتقاليين (Transitologues) بعد انتكاسة الديمقراطية في العديد من تجارب الانتقال الديمقراطي(*).

وهذا الشرط هو بديل ما قدمته أدبيات التحول العميقة والبنوية التي سوقت لها أدبيات التنمية السياسية والأدبيات المهمة بتفسير نشوء الديمقراطية في الموجة الأولى التي كان موضوعها أمريكا ودول أوروبا الغربية (شرطية النمو الاقتصادي كمفسر لميلاد الديمقراطية).

وبهذا فإن البراديغم الناشئ يجب أن يحاول ترتيب الأولويات في المنطقة العربية، أي التفكير في صناعة الدول ثم التأسيس لأنظمة حكم وبعدها تنظيم عمليات السلطة، وليس التفكير لكيفية الحصول على السلطة وتجديدها وفقدانها في غياب أدوات وآليات تحكيم جمهورية ودولية محايدة تضمن عدم تجييش عملية التنافس على السلطة، وفي هذه الحالة يجب الفصل في ترتيب الثلاثية التالية وعدم استعمالها كمتراذفات:

- الدولة: يجب أن تطور لأجهزتها المحايدة.

- النظام السياسي: يفصل في خيار شكل الحكم والنظام.

- السلطة السياسية: تقدم كعملية تؤطر التنافس على السلطة بين القوى الاجتماعية والسياسية بشكل ديمقراطي ومدني.

3 - المراهنة على بناء توافقات عقلانية تستوعب ضرورات المرحلة الانتقالية:

حسب استنتاجات ملاحظي التجارب الانتقالية فإنه يجب:

(*) تجدر الإشارة إلى أن شرط الدولة الوطنية أو الوحدة القومية لم يتم التعااطي معه في أعمال الانتقاليين وافتراضات علم الانتقال كون التجارب التي تم دراستها لم تكن تعاني هذه المشكلة.

- بناء توافقات سياسية ذات توجهات معتدلة تتجنب منطق الأغلبية لمصلحة توافقات موسعة تضمن قاعدة اتفاق حول سياسات تمرير مشاريع المرحلة الانتقالية، وحسب مراقبي انتكاسات التجارب الديمقراطية فإن المراحل الانتقالية لا تنسجم مع منطق الأغلبية (أي نظام أغلبية 1+50) وهذا ما تثبته حالة انتكاسة تجارب الانتقال في الجزائر ومصر وبدرجة أقل التجربة التونسية التي قدمت شيئاً من الحكمة لدى نخبها السياسية بتقديم تنازلات كبيرة لمصلحة سياسات المرحلة الانتقالية.

- الملاحظة الإمبريقية تبين أن التجارب الأكثر كفاءة في الانتقال هي التي لم تحيد نخب النظام، أي التفاوض مع قوى النظام سواء على المستقبل أو شروط رحيله، أما منطق اللعبة الصفرية فقد طور استنتاجين: إما تحول اللعبة السياسية إلى العنف والنزول به إلى القواعد الشعبية، وإما عودة نخب النظام إلى اللعبة السياسية كقوى غير ديمقراطية تستعين بولائاتها الإدارية وبالدولة العميقة لتمثل فرصاً حقيقية لانتكاسة الديمقراطية.

- وهذه التوافقات يجب أن تكون مسنودة بخطاب وطني يستمد قوته من خلفيته الوطنية وليس الاحتماء بالقوى والدول ذات المصالح المتوغلة في المنطقة.

خاتمة

بعد هذا المجهود البحثي يمكن تكثيف فجوات وأمراض براديجم الانتقال (Les Anomalies de Paradigme) فيما يلي:

- طبيعة ملاحظته العلمية انتقائية، أي التركيز على ما تقدمه التجارب في السياقات الأوروبية والأمريكولاتينية، وهي تجارب لا تعرف المشاكل المتعلقة بالدولة الوطنية ووحدة الجماعة القومية الوطنية، وهذا المشكل يطرح بقوة في المنطقة العربية حيث مثلت اللحظة الديمقراطية فرصة لتفكك الدول الموجودة، ونتيجة غياب هذه المشكلات في التجارب التي كانت موضوع لقيام براديجم الانتقال لم يشترط ضرورة توافر شرط الوحدة الوطنية وحيد المصير المشترك عن النقاشات العامة في المراحل الانتقالية.

وعدم استيعاب هذه المحاذير هو الذي يجعل من تجارب الانتقال العربية تتحول عادة إلى حروب أهلية وحالات عنف حادة وشاملة.

- والمشكل الثاني في براديجم الانتقال هو عدم تقديمه لتحليلات عميقة لمكانة العامل الخارجي في عمليات الانتقال، والأكثر من ذلك فقد تم تقديمه على أنه عامل مساعد للانتقال في حين أنه في الحالة العربية تم الإثبات أنه عامل قد يفسر انتكاس جل التجارب الديمقراطية الناشئة.

- وكنتيجة عامة يمكن تركيز توجهات أجنات البحوث على محاولة فهم لماذا يزيد ارتباط فهم الظاهرة السياسية العربية بالعوامل الخارجية أكثر من التفاعلات الداخلية؟ وهل يمكن اعتبار العامل الخارجي كأهم عامل يفسر أزمة التجارب الانتقالية العربية؟

لماذا تقدم الديمقراطية حالياً على أنها ليست حصيلة القوى النضالية ذات الالتزام الديمقراطي في حين أنها كانت دوماً نتاجاً للقوى الاجتماعية في موطنها الأصلي □

مطلب الاعتراف بيهودية إسرائيل: إشكالات المفهوم ودلالاته وانعكاساته

لبيد عماد(*)

جامعة محمد الأمين دباغين سطيف 2 - الجزائر.

كان إعلان المبادئ (أوسلو 1993) إيذاناً بالانطلاق الرسمي للمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية المباشرة، التي كان يراد من خلالها الوصول إلى تسوية «عادلة» ترسّخ مقاربة جديدة وبناءة في معالجتها لقضايا الصراع الجوهرية، بالاستناد إلى المرجعيات الأممية السابقة الواردة في هذا الشأن (وبخاصة القراران 242 و194).

وفي الوقت الذي انطلق الطرح التفاوضي «الأوسلوي» بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس المرحلة «الانتقالية» التي تقود في النهاية إلى المرحلة النهائية و«الحل الدائم»، بنى المنظر الفلسطيني استراتيجيته العامة، وموقفه من المفاوضات عموماً على آمال التسوية التدريجية الواردة في هذا الطرح وفق الورقة الأمريكية - الإسرائيلية، فكيف استراتيجيته من منطلق اعتقاده أن المرحلة الانتقالية ستقود حقاً إلى «الدولة الفلسطينية المأمولة» في المرحلة النهائية، في حين بنى الإسرائيليون استراتيجيتهم التفاوضية، وموقفهم التفاوضي بصفة عامة وفق منظور ومنطلقات أخرى.

الآن، وبعد أكثر من عقدين ونصف العقد من الزمن لم ينتج المسار التفاوضي أي حل توافقي عادل ومقبول لكل الأطراف، فتأكد للجميع أن مسار أوسلو لم يكن بإمكانه الوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية، أو أنه وُضع أصلاً لكي لا يتم الوصول إلى هذه التسوية الموعودة، فبعد أن أجهزت «إسرائيل» على آمال الفلسطينيين بتكوين دولتهم من خلال بناء واقع استيطاني يتعارض مع مبادئ إعلان أوسلو وملحقاته من الاتفاقيات، ظهر أيضاً أن يستحيل من خلال هذا المسار - المأزق - تطبيق أي نموذج للتسوية «العادلة» (حل الدولتين، حل الدولة الواحدة)، حيث تم التركيز

في السنوات الأخيرة على شرط الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية كمقاربة للوصول إلى أي نوع من الحلول النهائية.

يعدّ اليوم مطلب الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية للشعب اليهودي أحد أكبر معوقات المسيرة التفاوضية وإحدى نتائجها السلبية في آن واحد. فقد سعى المفاوض الإسرائيلي إلى التمسك بهذا الطلب لأغراض استراتيجية لها انعكاسات وتأثيرات عميقة في مجرى الصراع بأكمله، وهو ما يمكن وصفه برصاصة الرحمة لهذا المسار الطويل والعقيم.

فما هي انعكاسات وتأثيرات المطلب الإسرائيلي للاعتراف بها دولة يهودية على مسار الحل التفاوضي؟

بغية الإجابة عن هذا التساؤل نعتمد على المحاور التالية:

- تثبيت الوجود الإسرائيلي وبداية مطلب الاعتراف الفلسطيني بها كدولة.
- من الاعتراف بالدولة إلى بدايات ظهور مطلب الاعتراف بيهوديتها.
- التباسات مفهوم يهودية الدولة وإشكالاته.
- دلالات الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل دولة يهودية للشعب اليهودي.
- انعكاسات الاعتراف على المسار التفاوضي والواقع الاستيطاني.

أولاً: تثبيت الوجود الإسرائيلي وبداية مطلب الاعتراف الفلسطيني بها كدولة

عندما نظم المؤتمر الصهيوني الأول في بازل السويسرية عام 1897 للإعلان بصفة رسمية عن الهدف الصهيوني الأساسي المتمثل بتأسيس وطن لليهود على أرض الميعاد (فلسطين التاريخية)، أي الأرض التي وعدهم الرب بالعودة إليها بعد قرون من الشتات والته العالم، عندها دوّن هرتزل في مذكرته الشخصية مع انتهاء هذا المؤتمر العبارات التاريخية التالية: «إذا أردت أن أخص مؤتمر بازل بكلمة تجنّب الإعلان عنها علانية للجمهور في المؤتمر، سأقول إن بازل أسست الدولة اليهودية، وإذا قلت هذه الكلمة اليوم بصوت مرتفع سيكون رد الفعل ضحكاً عالمياً، لذا أقول إنه إن لم يكن لدينا دولة خلال خمس سنوات بالتأكيد سيكون لنا دولة في 50 سنة القادمة»⁽¹⁾.

(1) في الوقت الحاضر، ما مجموعه 32 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا تعترف بدولة إسرائيل: 18 دولة عضواً في جامعة الدول العربية: الجزائر، والبحرين، وجزر القمر، وجيبوتي، والعراق، والكويت، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وعمان، وقطر، والسعودية، والصومال، والسودان، وسورية، وتونس، الإمارات، واليمن؛ كذلك 11 عضواً في منظمة التعاون الإسلامي: أفغانستان، وبنغلادش، وبروناي، وتشاد، وغينيا، وإندونيسيا، وإيران، وماليزيا، ومالي، والنيجر، وباكستان. كما هناك بلدان أخرى لا تعترف بإسرائيل منها بوتان، وكوبا، وكوريا الشمالية.

وقد مرت السنوات، وتغيرت الظروف السياسة في الشرق الأوسط لمصلحة «إسرائيل»، وتحققت بالفعل رؤية تيودور هرتزل وصدق بوعده لليهود، حيث تم إعلان وتأسيس دولة إسرائيل خلال عام 1948، أي بعد مؤتمر بازل بنحو 51 عامًا، بفارق بسيط عن توقعاته نسبته عام واحد فقط.

**بعد أكثر من عقدين ونصف
العقد من الزمن لم ينتج المسار
التفاوضي أي حل توافقي عادل
ومقبول لكل الأطراف، فتأكد
للجميع أن مسار أوصلو لم يكن
بإمكانه الوصول إلى حل عادل
لل قضية الفلسطينية**

كان القادة الصهيونية يطالبون بقيام الدولة في أرض فلسطين التاريخية كلها، لكنهم رأوا ضرورة القبول بقرار التقسيم بصفة مرحلية إلى أن تسمح لهم الظروف بالتوسع. وعليه، بدا واضحًا أن الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي ينطلق من مخططات استراتيجية مرحلية علنية، أو سرية متوسطة وطويلة المدى، للوصول إلى أهداف جوهرية ولو على المدى البعيد. فالمبتغى الصهيوني في تأسيس وطن لليهود بدأ كتنظير قبيل القرن السادس عشر، وظهرت أولى بوادره مع

وعد بلفور (1917)، وتكرس واقعًا مع التقسيم الأممي (29/11/1947)، وإعلان قيام «دولة» إسرائيل (استقلال إسرائيل بالطرح الإسرائيلي) عام 1948 واعتراف المجتمع الدولي بها، فتكريس الهيمنة والتوسع بعد ذلك، وبخاصة بعد حرب 1967، لتصل إلى مرحلة الاعتراف والإقرار بالدولة عربيًا (اعتراف بعض الدول بها) وفلسطينيًا (الاعتراف المتبادل مع منظمة التحرير الفلسطينية) مع مطلع تسعينيات القرن الماضي (1993)، لتخطو خطوات باتجاه الهيمنة الداخلية والتوسع الإقليمي بعد ذلك (احتلال الجولان السورية، واللبنانية...).

بيد أن المرحلية في تكريس «إسرائيل» جعلت الفكر الاستعماري الإسرائيلي ذا أبعاد ومطامع بعيدة المدى، ولعل أكبر دليل على ذلك عدم وجود حدود معينة لهذه الدولة وفق منظور «أيضا وجد الشعب اليهودي فهناك حدود دولة إسرائيل». كما أن هذه السياسة الهادفة إلى تثبيت الكيان وتوسيعه بتأجيل كل القضايا قدر الإمكان بدعوى كسب الوقت وتغيير الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية مستقبلاً بما يخدم «إسرائيل» قد يكون لها انعكاس سلبي في حال ظهور متغيرات جديدة غير متوقعة، سواء فلسطينيًا وعربيًا أو دوليًا، وهو الطرح الذي تذهب إليه فئة واسعة من القادة الإسرائيليين وبخاصة منهم «تيار اليسار».

وقد استطاع المنظّر الصهيوني على مدار أكثر من عقدين من الزمن أن يقلب مجرى الصراع من أساسه، إذ لم ينجح هذا الأخير في كسب معركة الميدان في الداخل الفلسطيني من طريق التوسع الاحتلالي الاستيطاني الإحلالي فحسب، بل استطاع أيضًا أن يحدث تغييرات متفاوتة الدرجة في طبيعة الصراع برمته من خلال تغيير أطرافه وفواعله ومساراته.

ثانياً: من الاعتراف بالدولة إلى بدايات ظهور مطلب الاعتراف بيهوديتها

يعدّ مطلب الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية للشعب اليهودي أحد أكبر معوقات المسيرة التفاوضية، وبخاصة بعد عام 2002. فقد سعى المفاوض الإسرائيلي للتمسك بهذا الطلب كسباً للوقت وإمعاناً في تعقيد العملية التفاوضية وإشغال المفاوض الفلسطيني ومعه كل القوى الفاعلة إقليمياً ودولياً، من خلال ابتكار معارك سياسية غير مجدية.

فبعد أن أجهزت القيادة الإسرائيلية على نموذج حل الدولتين ذهب إلى وضع العراقيل التي تحول دون تطبيق حل الدولة الواحدة، وكان أبرز المدخلات التي تم تبنيها إسرائيلياً مفهوم الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية. فالاعتراف بها يحول دون تطبيق مفهوم الدولة القومية، وبالتالي لا يمكن الحديث عن دولة لمواطنيها، سواء كانت دولة ثنائية قومية أو دولة ديمقراطية لكل مواطنيها. كما أن الحديث عن الدولة اليهودية يلغي فكرة الشعب الواحد والروابط الواحدة والتاريخ الواحد.

- التطور التاريخي لأطروحة «يهودية الدولة»

لم يكن مطلب يهودية الدولة وليد العملية التفاوضية مع مطلع التسعينيات، فلهذا الطرح إرهابات تاريخية طويلة، إذ طرحت الفكرة قبل ظهور الكيان «إسرائيل» بمدة طويلة، حيث يُعد رواد الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر أول من تحدث عن مفهوم للدولة اليهودية، وكان أقرب إلى إنشاء وطن قومي يجمع يهود الشتات، ثم أكد ذلك الزعيم الصهيوني تيودور هرتزل في المؤتمر الصهيوني الأول في بازل السويسرية عام 1897، لكن طرحه أخذ اصطلاح «وطن قومي لليهود في فلسطين»، وهنا تظهر الفروق واضحة بين اصطلاح «دولة اليهود» و«يهودية الدولة»⁽²⁾، فدولة اليهود هو اصطلاح ذو نزعة قومية وذو أهداف سياسية أمنية وديمقراطية، أما «يهودية الدولة» فيشمل فضلاً عن الصفات السابقة التوصيف الديني الإثني الذي تترتب عنه تأثيرات وانعكاسات تاريخية، أيديولوجية وسياسية كبيرة على المسار التفاوضي والمسار الاستيطاني ومستقبل الدولة الفلسطينية بصفة عامة.

(2) يتضمن الحديث عن الدولة اليهودية غموضاً وضبابية تنتج حالة من الإرباك ليس فقط في صفوف الجانب الفلسطيني المطالب بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية شرطاً، بل حتى في داخل المجتمع الإسرائيلي على تعقيداته المختلفة. وكان تيودور هرتزل الأب الروحي لفكرة إقامة وطن قومي لليهود قد عَنَوَن كتابه الذي ضمنه تصوراً مفصلاً للدولة التي يريد بها بدولة اليهود وليس الدولة اليهودية. وقد نظر - وهو العلماني - لدولة تكون لليهود وتكون علمانية تفصل بين الدين والدولة، وليس ليهودية الدولة كما طرح في الوقت الحالي حيث كان يسعى إلى دولة أوروبية الطابع تمثل تعبيراً عن قوميتهم، وفيها أغلبية اليهود، وكفيلة بأن تحوّل اليهود إلى شعب كباقي الشعوب الأوروبية (كان ينظر إلى يهود الشتات في أوروبا كشعب هامشي وطفيلي ومنبوذ نتيجة معاملاتهم السيئة والماكرة).

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى منحت الحكومة البريطانية تصريحاً لليهود، سمي باسم «وعد بلفور» عام 1917؛ يقضي بحقهم في أن يكون لهم وطن قومي على أرض فلسطين، وخلال مرحلة انتداب بريطانيا على فلسطين أقرّت الحكومة البريطانية تقرير اللجنة الملكية (تقرير لجنة بيل عام 1937)، الذي ينص على تقسيم فلسطين إلى دولتين: إحداهما عربية والأخرى يهودية. أي أن هذا التقرير وضع مسألة الدولة اليهودية لأول مرة في بؤرة الاهتمام الدولي، في حين يعتبر القرار الدولي 181 لعام 1947، الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار الرسمي لتطبيق تقسيم فلسطين فعلياً إلى دولتين: عربية ويهودية، وعُدَّ هذا القرار ملزماً للجميع، ولا يجوز رفضه⁽³⁾، إذ يمثّل أول تدويل لهذه الأطروحة.

عاود هذا الطرح الظهور في تموز/يوليو 1958 تحت توصيف «دولة يهودية وديمقراطية»؛ في إشارة إلى طبيعة النظام في إسرائيل من خلال تعديل قانون أساس الكنيست (تعديل المادة 9 فرع 7 من القانون). وحدد التعديل عدم مشاركة أي قائمة تهدف أو تعمل على رفض وجود دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي أو ترفض الطابع اليهودي أو الديمقراطي للدولة، وفي عام 1992 عادت هذه التوليفة للظهور مرة أخرى تحت توصيف «الدولة اليهودية الديمقراطية» وذلك في قانون أساس كرامة وحرية الإنسان، وقانون أساس حرية العمل اللذين تم سنهما في آذار/مارس 1992، وبينما هدف القانونان إلى ضمان حقوق أساسية، إلا أنهما كانا أيضًا تأكيدًا على أن هذه الحقوق تأتي في إطار القيم الأخلاقية لإسرائيل بوصفها «دولة اليهودية والديمقراطية»⁽⁴⁾.

أعلن هذا الطلب رسميًا ضمن «خارطة الطريق 2003» في خضم الشروط والتعديلات المقدمة من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وكان من ضمنها الاشتراط الإسرائيلي بضرورة اعتراف الوفد المفاوض الفلسطيني «بإيهودية دولة إسرائيل»، والإقرار الكامل بأن إسرائيل دولة يهودية كشرط لقبول أي مبادرة سلمية من شأنها إنشاء دولة فلسطينية. تلاه خطاب أرئيل شارون شهرًا بعد ذلك في قمة العقبة (4 حزيران/يونيو 2003) وتأكيد وجوب اعتراف الفلسطينيين بإيهودية إسرائيل، وهو الطلب الذي أيده الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في القمة نفسها.

توالى بعد ذلك تصريحات القادة الإسرائيليين بصورة «تدوّل» و«تقتنّ» هذا المطلب ويجعل منه مفهوماً مقبولاً ومستهلّكاً على المستوى الداخلي والإقليمي، إذ سرعان ما أخذ بُعْداً واسعاً في مؤتمر أنابوليس (2007)، وفيه يمكن اعتبار إيهود أولمرت كأول رئيس حكومة إسرائيلية طرح علناً، وبصورة حادة وواضحة جداً، مطلب الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية للشعب اليهودي، في حين جرت العادة على أن يتمّ الاكتفاء من قبل بأطروحة «حل الدولتين لشعبين».

هذا المطلب الإسرائيلي لم يأتِ على خلفية النقاش بشأن حل الدولتين، ولا على أساس السجل الذي أنشأه التيار القومي الديمقراطي حول الدولة لكل مواطنيها، ولا في خضم النقاش بين العلمانيين والمتدنيين اليهود حول هوية الدولة ويهوديتها، بل جاء في سياق المطالبة الإسرائيلية

(3) أسامة محمد أبو نجل، «يهودية دولة إسرائيل: جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية»، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 23 (حزيران/يونيو 2011)، ص 308.

(4) هنيدة غانم، «إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية: إشكالية تعريف من هو يهودي»، قضايا إسرائيلية، العددان 39 - 40 (كانون الأول/ديسمبر 2010)، ص 7.

للفلسطينيين بالتخلي عن حق عودة اللاجئين كشرط أساسي لنجاح العملية التفاوضية⁽⁵⁾. ويمكن تفسير هذا السياق بتعاظم الخطر الديمغرافي نتيجة زيادة أعداد الشعب الفلسطيني سواء تحت الإدارة الإسرائيلية (عرب إسرائيل) أو خارجها، الذي قابله في الوقت نفسه انخفاض مستمر في معدلات الهجرة اليهودية، وهو ربما يشكل خللاً في الميزان الديمغرافي في غير مصلحة إسرائيل، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى قلب شكل الدولة وهويتها إلى عربية أو على الأقل إلى ثنائية قومية، وهو ما يتناقض مع الهدف الصهيوني الأساسي المتمثل بإنشاء الدولة اليهودية.

ومع وصول المفاوضات الإسرائيلية -

الفلسطينية إلى مرحلة تقتضي الدخول في تسوية نهائية لقضايا الحل النهائي كالقدس واللاجئين

والحدود والمياه، أعاد قادة إسرائيل مسألة يهودية دولتهم إلى السطح من جديد، بل أكثر من ذلك، طالبوا الفلسطينيين بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل، كشرط مسبق للتفاوض حول تلك القضايا.

إن المرحلية في تكريس «إسرائيل» جعلت الفكر الاستعماري الإسرائيلي ذا أبعاد ومطامع بعيدة المدى، ولعل أكبر دليل على ذلك عدم وجود حدود معينة لهذه الدولة وفق منظور «أينما وجد الشعب اليهودي فهناك حدود دولة إسرائيل»

ثالثاً: «التباسات مفهوم يهودية الدولة» وإشكالاته

يلاحظ الارتباك المفاهيمي في الطرح الإسرائيلي لفكرة يهودية الدولة حيث يبدو جلياً تشابك المفاهيم واختلاف التفسيرات وتباين الإسقاطات السياسية، ويتجلى ذلك في تصريح تسيغي ليفني في 27/5/2010 قائلة: «كلنا ندافع عن فكرة دولة إسرائيل في العالم ونشرح للجميع أننا دولة يهودية وديمقراطية، لكن كيف يمكن أن نناضل في شوارع العالم سعياً نحو دولة الشعب اليهودي، في حين أننا لم نعرف حتى الآن فيما بيننا ما هي». فيهودية الدولة ليس لها نفس معنى دولة اليهود أو إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي، كما أن الدولة اليهودية الديمقراطية تأخذ أبعاداً وشروطاً أخرى يجب الالتزام بها، فلكل من هذه الاصطلاحات إسقاطاتها على الواقع الاستيطاني والتفاوضي والسياسي بصفة عامة.

يرجع ممكن هذا الارتباك إلى سؤال جوهري ومرجعي في الفكر الأيديولوجي والسياسي اليهودي مفاده: من هو اليهودي أصلاً؟ وهل يعرف اليهودي تعريفاً قومياً أم تعريفاً دينياً⁽⁶⁾؟

(5) عزمي بشارة، دولة يهودية وديمقراطية، دراسات وأوراق بحثية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص 7.

(6) ولّد هذا الموضوع صراعاً طويلاً بين التيارين الصهيونيين الديني والعلماني من خلال بروز عدة إشكاليات: هل اليهودي فقط هو كل من يدين باليهودية وبالتالي من غير دينه تسقط يهوديته؟ وهل اليهودي كل من ولد لأبوين يهوديين؟ وبالتالي تسقط عن يهودية كل الزيجات الأخرى؟ أم اليهودي هو كل من يعلن بصفاة نيته على أنه يهودي (كما في قانون العودة 1950)، أو كل من له قرابة يهودية (قانون الجنسية 1952)، أو هو كل من يولد لأب يهودية أو يتهود ولا ينتمي إلى ديانة أخرى (قانون العودة المعدل سنة 1970).

وفي ذلك ترى هندية غانم أن: «الصراع بين التعريف الديني لليهودي والتعريف القومي له مثل محل نزاع وصراع مستمر ترك أثره على وجه دولة إسرائيل ككل. وفي حين رأى التعريف الأرثوذكسي (الديني) في اليهودية انتماء دينياً في الأساس، فإن التعريف القومي حاول الذهاب بالتعريف نحو الانتماء الإثني والثقافي، مع الاعتراف بالبعد الديني. وقد شهدت العقود المتعاقبة بعد إقامة إسرائيل توتراً بين تيارات أيديولوجية مختلفة تحاول أخذ التعريف نحو ما تريد، حيث يبدو اليوم أن الفروق أخذت في التقلص باتجاه قبول التعريف الأرثوذكسي أكثر من القومي»⁽⁷⁾. ويمكن إرجاع هذا الإشكال بين التيارين المتدين والعلماني إلى إصرار العلمانيين على توسيع مفهوم اليهودي لزيادة أعداد الهجرة إلى إسرائيل لتشمل كل الأطياف، في حين يصرّ المتدينون على المحافظة على النقاء اليهودي كوسيلة للوصول إلى الدولة اليهودية النقية من شوائب «الأغيار».

ورغم انعدام الإجماع حول تعريف محدّد لـ «اليهودي» إلا أن المرجعية الإسرائيلية أخذت بمفهوم اليهودي في قانون العودة 1950 المعدّل سنة 1970، وقانون العودة من القوانين الأساسية لإسرائيل. فكما جاء في هذا القانون، «من حق كل يهودي الهجرة إلى إسرائيل»، إذ يتيح هذا القانون لكل أبناء الشعب اليهودي حق الهجرة بغض النظر عن صلتهم بالثقافة أو بالديانة اليهودية وبمدى مساهمتهم المتوقعة في تعزيز الثقافة أو الديانة اليهودية في إسرائيل. كما أن القانون يتيح الهجرة إلى البلاد للأشخاص غير اليهود حسب الشريعة الدينيّة شريطة أن تكون لهم علاقة عائليّة باليهود مثل الأزواج والزوجات والأبناء والبنات والأحفاد والحفيدات وأزواجهن.

سرعان ما انتقل النقاش الداخلي حول من هو اليهودي؟ (يهودي - يهودي) إلى نقاش عام (يهودي - فلسطيني). ما هي الدولة اليهودية؟، وهل تعرّف تعريفاً دينياً أم تعريفاً قومياً؟ أم مزيجاً بين ذلك؟ وهنا تجب الإشارة إلى أنه إذا كانت مسألة الجدل الداخلي اليهودي ليس لها آثار وانعكاسات كبيرة في الفلسطينيين، فإن للنقاش الثاني تأثيراً مباشراً ومصيرياً فيهم.

يتضمن الحديث عن الدولة اليهودية حيناً أو «دولة اليهود» أحياناً أخرى غموضاً وضبابية تنتج حالة من الإرباك ليس في صفوف الجانب الفلسطيني فقط المطالب بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية شرطاً لإنهاء الصراع، بل حتى في داخل المجتمع الإسرائيلي على تعقيداته المختلفة.

ترى هندية غانم أنه على الرغم من أن القادة الإسرائيليين يتداولون الحديث عن الدولة اليهودية ودولة اليهود كإشارة إلى مضمون واحد، إلا أن مواقفهم لا تتبع بالضرورة من رؤية واضحة، بقدر ما تحاول إنتاج نص خطابي عام ينشئ في المستقبل مساحة للمناورة والكسب السياسي والقومي، وبخاصة في ما يتعلق بعلاقة إسرائيل بسكانها من غير اليهود، وفي هذا الإطار لا يوجد تعريف متفق عليه في إسرائيل حتى يومنا هذا لمن هو اليهودي، ولا ما هي الشروط التي يجب استيفائها للتهوّد، ومن هي الجهة المخولة بالتهويد، ولا الفرق بين دولة يهودية أو دولة اليهود⁽⁸⁾.

(7) غانم، المصدر نفسه، ص 10.

(8) المصدر نفسه، ص 9.

يذهب الكسندر يعقوبسون، وهو محاضر في الجامعة العبرية بالقدس، إلى أن تعبير يهودية الدولة لا يمكن أن ينأى عن المفهوم الوارد في قرار التقسيم الأممي، فهذا التعبير أيديولوجي ولكل تعبير أيديولوجي تفسيرات متعددة، لكن فهمه يجب ألا يتعدى المفهوم نفسه الذي كان في قرار التقسيم، ويقصد الكسندر بذلك المفهوم القومي وليس الديني، إذ إن التقسيم تحدث عن دولتين لقوميتين لا يمكنهما العيش سوية في دولة واحدة مع أقليات في كلا الجانبين. ويؤكد الكسندر طرحه هذا بالقول إن «هرتزل» استعمل تعبير دولة اليهود بهدف إبعاد الجانب الديني، وحتى الحركة الصهيونية في بداياتها كانت قد طالبت «بدولة عبرية» (تعبير قومي)، وقد استخدم هذا التعبير بشكل دائم للتأكيد من الناحية القومية وليس الدينية⁽⁹⁾.

غير أن «رائف رزيق» يرى أن هناك تداخلاً كبيراً بين هذا المطلب بتوصيف قومي أو ديني، إذ إن التشديد على يهودية الدولة هو تأكيد أن «إسرائيل» هي دولة اليهود وليست دولة الفلسطينيين أو أي شعب آخر غير اليهود (القومية)، وهو تكريس للعملية الإقصائية الإجلالية للفلسطينيين، في حين أن القول بـ «الدولة اليهودية» يقودنا إلى الحديث عن صفة وطبيعة هذه الدولة (الصفة الدينية)، أي ما موقع الشريعة اليهودية فيها، موقع الدين اليهودي من قضايا الأحوال الشخصية و... وهنا بطبيعة الحال يصعب النقاش مرة أخرى بالطرح القومي، لأن الوصول إلى الدولة اليهودية يستلزم الأغلبية القومية اليهودية⁽¹⁰⁾.

أما «بنيامين نتنياهو» فيرى أن هناك فرقاً شاسعاً بين مصطلح «دولة يهودية» و«مصطلح «دولة قومية للشعب اليهودي»، ذلك بأن الأول يُقصد به دولة لليهود الذين كانوا يعيشون في فلسطين، في حين أن الثاني يفترض أن تكون دولة لليهود في العالم كافة بـ «قوة» الحقوق التاريخية التي تعود إليهم وحدهم في فلسطين، وعليه يجمع هذا الأخير بين التوصيف الديني والقومي، والحقوق التاريخية الفردية والجماعية لليهود في فلسطين⁽¹¹⁾. كما أنه كثيراً ما يردف المطلب التقليدي «الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية» مضيفاً له «لشعب اليهودي»، فالجزء الثاني يبدو من البداية استرسالاً في شرح يهودية الدولة، لكن الحقيقة أنها لها مدلولات وانعكاسات أيديولوجية وسياسية لأنها تجعل هذا المطلب يمزج بين التوصيف الديني والضرورة القومية، وهما المتغيران اللذان يستلزم تحقيقهما معاً تكريس آليات إقصائية إحلالية وإجلالية في حق الأغيار (الفلسطينيين)، وهو ما يؤكد تخلي القيادة الإسرائيلية عن الصيغة القديمة «الدولة اليهودية الديمقراطية» نتيجة نزوع إسرائيل باتجاه أن تكون دولة يهودية يمينية متطرفة في ظل حكومات نتنياهو (الحكومات الثلاث الأخيرة المتتالية من 2009 إلى الآن) بدلاً من يهودية ديمقراطية قد تؤدي إلى اختلال ديمغرافي ليس في مصلحة «إسرائيل» (اجتماعياً وسياسياً

(9) الكسندر يعقوبسون، «تعبير دولة يهودية لا يمكن أن ينأى عن المفهوم الذي ورد في قرار التقسيم،» قضايا إسرائيلية، العدد 40 (2011).

(10) رائف رزيق، «الدولة اليهودية من الجابين التكتيكي السياسي والفكري الأيديولوجي»، في: هنيدة غانم [وآخرون]، في معنى الدولة اليهودية (رام الله: مؤسسة الأيام، 2011)، ص 76 - 80.

(11) أنطون شلحت، بنيامين نتنياهو: عقيدة «اللاخل» (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2014)، ص 53.

ودينياً). فإسرائيل تسوّق توصيفاً على أنها دولة يهودية للشعب اليهودي وديمقراطية في الوقت نفسه، غير أن الواقع يبرز التعارض بين التوصيفين، فالسمة الدينية والقومية اليهودية لإسرائيل تستوجب آلياً عدم التعامل ديمقراطياً مع الأقليات غير اليهودية⁽¹²⁾ لأن ذلك يعني التحول نحو دولة لكل مواطنيها.

رابعاً: دلالات الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل دولة يهودية للشعب اليهودي

يُعد مطلب الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية للشعب اليهودي خطوة باتجاه «شرعة» الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي لفلسطين. فإذا كان الأمر يبدو أنه يعني الإسرائيليين أنفسهم فقط، «فليسّموا أنفسهم ما شاؤوا وليس للفلسطينيين شأن فيه» بحسب رؤية الرئيس الفلسطيني أبو مازن. لكن في الحقيقة لهذا المطلب تشابكات تاريخية وأيدولوجية وانعكاسات على إعادة صيغة الماضي وتسيير الحاضر وبناء المستقبل، ليس على الإسرائيليين فحسب وإنما على الفلسطينيين أيضاً.

بداية، يعني طلب الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية نقل الصراع من القومي إلى الديني بادعاء إسرائيلي - صهيوني مفاده أن القومية اليهودية هي أكبر وأبعد من المركب الديني والطرح التوراتي، بل إنها تحتويه لكنها لا تقتصر عليه، وحسب هذه الرواية فالقومية اليهودية أسبق من الديانة، ولهذا فإن المطالبة ليست بالاعتراف بالبعد الديني بل بالحق التاريخي الذي سبقه، وتحاول هذه الرواية التأكيد أن اليهود هم السكان الأصليون لتلك الأرض كشعب⁽¹³⁾ ثم امتزج البعد القومي بالبعد الديني من خلال مفهوم الأرض الموعودة (حيث يدعي اليهود أن فلسطين هي الأرض التي أعطاهم إياها «يهوه القدير» - الرب)، مستندين في ذلك إلى تبريرات توراتية وتلمودية منها⁽¹⁴⁾:

جاء في سفر التكوين، الأصحاح (15) ما يلي: «في ذلك اليوم بَثَّ الرَّبُّ مع إبراهيم عهداً قائلاً «لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات»، وفي نفس السفر: الأصحاح (12) ما يلي: «واجتاز إبراهيم» إلى مكان شيكم إلى بلوطة عورة، وكان الكنعانيون حينئذ في الأرض، وظهر الربّ لإبراهيم» وقال لنسلك أعطي هذه الأرض».

Ruth Gavison and Stuart Eizenstat, «Jewish and Democratic: Implication of Israel's Self-Description at Home and Abroad,» The Washington Institute for near East Policy, 4 November 2014, <<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/jewish-and-democratic-implications-of-israels-self-description-at-home-and->>.

(13) وهو ما تنفيه كل الدراسات والأبحاث الأنثروبولوجية إلى حدّ الآن، كما لم يتمكن اليهود من إثبات ذلك على مرّ عقود من الحفريات والتنقيب وبخاصة في أورشليم (القدس) حول أي دلائل تاريخية أنثروبولوجية تثبت مزاعمهم (الهيكل المزعوم).

(14) الكتاب المقدس: طبعة «ريغارد واطسن» في لندن (1831) على النسخة المطبوعة في روسيا سنة (1671).

- وفي الإصحاح (13) من نفس السفر ما يلي: «وقال الرب لإبراهيم.. إرفع عينيك وانظر من الموضع الذي أنت فيه شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً، لأن جميع الأرض التي أنت ترى لك أعطيتها، ولنسلك إلى الأبد، واجعل نسلك كتراب الأرض، حتى إذا استطاع أحد أن يعدّ تراب الأرض فنسلك أيضاً يعدّ...»

ومن دون الغوص في أسبقية اليهودية كديانة وكقومية، أو مرحلة الامتزاج بينهما في أطروحة مطلب الاعتراف بيهودية الدولة، فإن هذا الاعتراف يعني حسب هندية غانم في عموميته ما يلي⁽¹⁵⁾:

أ - إلغاء البعد الاستعماري الاستيطاني، على النحو الذي يصبح فيه المشروع الاستيطاني الإسرائيلي عودة إلى أرض الأجداد، وبالتالي تسقط الصفة الاستعمارية، وكل المسؤوليات القانونية والأخلاقية حول النكبة والإبادة و... ووفق هذا المنطلق يصبح السكان المهاجرون هم الأصليون والفلسطينيون مجرد مواطنين من درجة ثانية أو أقل، أو أقلية يجب التعامل معها وفق الظروف والأحوال.

ب - تقوية الصبغة الدينية للصراع، فالاعتراف يعني الإقرار المباشر بمختلف النصوص التوراتية والأساطير والخرافات «التلمودية» التي تبرّر السلوكيات السياسية الحالية، ممّا يعطي القوة أيضاً للتيار الاستيطاني، اليهودي الديني منه أو العلماني، لتبرير الاستيطان، وفق مقولة أحد المؤسسين الأوائل للصهيوني: «إن جماعة لا تؤمن بالله (اليهود والصهاينة العلمانيون) تطالب بالأرض التي منحت لها من الله (أرض الميعاد)».

ج - الإقرار بالرواية اليهودية والصهيونية، فموضوع الاعتراف لا يتعلق فقط بالإقرار بوجود «إسرائيل»، وإنما يرتبط أيضاً بالاعتراف الكامل بأطروحتها وروايتها التاريخية والدينية والسياسية حول الصراع (الاستيطان، النكبة، النكسة، اللاجئين، القدس، المفاوضات...). يعني ذلك أن الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي في فلسطين عبارة عن تصحيح تاريخي، وأن الوجود الإسرائيلي الاستيطاني اليوم في فلسطين ليس سوى استرداد لحق تاريخي، فيصبح بذلك الوجود الفلسطيني وجوداً هامشياً، وعلى هذا النحو تكتمل الرواية الدينية التوراتية اليهودية مدعّمة بالمزاعم القومية والتاريخية لتصنع سيناريو سياسي مبني على استراتيجية تعديل تاريخ وجغرافيا فلسطين (الماضي اليهودي في الشتات)، وبناء أفق مستقبل جديد على المرجعية الجديدة.

د - وضع حد للمطالب الفلسطينية المستقبلية، ويرجع غيوراً أيلاند⁽¹⁶⁾ الإصرار الإسرائيلي على الاعتراف إلى مطمح إسرائيلي هادف إلى تقييد احتمالات وبدائل الكفاح المستقبلية،

(15) لمزيد من المعلومات، انظر: غانم [وآخرون]، في معنى الدولة اليهودية، ص 26 - 32.

(16) غيوراً أيلاند، من مواليد 1952 بإسرائيل، جنرال احتياط، وأحد منظري الأمن القومي الإسرائيلي، رئيس سابق لكل من شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، ومجلس الأمن القومي الإسرائيلي.

فالفلسطينيون وفق أيلاند يميزون جيداً بين أمرين، حقيقة وجود «إسرائيل» كأمر واقع، وبين الاعتراف لها بالحق في هذا الوجود⁽¹⁷⁾.

مع وصول المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية إلى مرحلة تقتضي الدخول في تسوية نهائية لقضايا الحل النهائي كالقدس واللاجئين والحدود والمياه، أعاد قادة إسرائيل مسألة يهودية دولتهم إلى السطح من جديد، بل [...] طالبوا الفلسطينيين بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل

هـ - تمكن إسرائيل من تفادي الصراع الداخلي، ويرتبط هذا الأمر بمكانة الفلسطينيين داخل إسرائيل، فأغلبهم يريدون دولة علمانية ديمقراطية لكل مواطنيها، أو ثنائية القومية، ولا يقبلون بالدولة اليهودية، وبعد جيل أو جيلين سيمثلون خطراً ديمغرافياً كبيراً نتيجة تزايد مطالبهم بحقوقهم السياسية. ففي حالة الدولة العلمانية أو الدولة الثنائية القومية فإن ميزان القوة الانتخابي مثلاً سيكون لمصلحة الفلسطينيين وبخاصة مع اتحادهم مع فلسطيني عام 1948، وبذلك فإن أكثر ما تخشاه «إسرائيل» هو التفوق الديمغرافي الذي قد يؤدي إلى التفوق في الصندوق الانتخابي وهو ما يجعل المؤسسات الإسرائيلية في يد الفلسطينيين، ومن ثم فإن الاعتراف لإسرائيل كدولة يهودية للشعب اليهودي يغلق الأبواب ويمنع الطريق لكل هذه الاحتمالات.

و - الإقرار بشرعية الماضي، الحاضر والمستقبل الصهيوني في المنطقة، فعموماً، الاعتراف بيهودية إسرائيل يعني الإقرار بشرعية الوجود الإسرائيلي في الماضي، وأحقية العيش والاستمرار والتوسع في الحاضر، والحق الصهيوني في بناء المستقبل والتوسع وفق ما تدعيه التعاليم التوراتية والتلمودية. ولعل أكثر ما يؤكد هذه المخططات الإسرائيلية الصهيونية هو تسمية وثيقة ظهور الكيان ليلة 14 أيار/مايو من عام 1948 وثيقة «استقلال إسرائيل»، وكذلك تسمية الجيش الإسرائيلي الذي يمارس أعتى أنواع الجرائم ضد الإنسانية ضد الفلسطينيين «جيش الدفاع الإسرائيلي» وما لهاتين التسميتين من دلالات وإيحاءات أيديولوجية وسياسية ومعنوية.

خامساً: انعكاسات الاعتراف على المسار التفاوضي والاستيطاني

ما من شك في أن مطلب الاعتراف القبلي أو البعدي الفلسطيني بإسرائيل دولة يهودية للشعب اليهودي له أيضاً تأثير كبير في مسألتَي المفاوضات والاستيطان، كما لهاتين المسألتين أيضاً تأثيرهما في مسألة الاعتراف.

(17) أنطوان شلحت، «تكريس إسرائيل كدولة يهودية: عن انعكاس مطلب الدولة اليهودية ودلالاته على مرآة القراءات الإسرائيلية»، في: غانم [وآخرون]، في معنى الدولة اليهودية، ص 148.

1 - انعكاسات الاعتراف على المسار التفاوضي

شهدت السنوات الأخيرة، وبخاصة بعد مؤتمر أنابوليس 2007، وعودة بنيامين نتنياهو إلى الحكم ابتداءً من عام 2009 تزايداً مطّرداً في التركيز على مطلب الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية للشعب اليهودي، فقد ثبتّ هذا المطلب شرطاً ضرورياً لا يمكن التنازل عنه لإحراز أي تسوية سياسية نهائية ونجاح أي عملية تفاوضية، حتى إن وزارة الخارجية الإسرائيلية اعتبرت أن سبب استمرار النزاع وفشل المفاوضات يعود إلى الرفض المتواصل من جانب الفلسطينيين والوطن العربي الاعتراف «بحق الشعب اليهودي في دولته على أرض وطنه التاريخي»، فبمجرد الاطلاع على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، أول ما يجلب الانتباه هو أيقونة «عملية السلام» وفيها يطرح موضوع تحت عنوان: إسرائيل والنزاع والسلام: أجوبة عن أسئلة يتكرر طرحها، وفيه يرد الجواب حول سؤال مفاده: لماذا يجب الاعتراف بإسرائيل كدولة قومية يهودية؟ على النحو التالي: «إن مبرر هذا الاعتراف بديهي لكون دولة إسرائيل دولة يهودية، أولاً وقبل كل شيء من منطلق الرابطة التاريخية التي تعود لـ 3500 عام بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل (إيرتس يسرائيل/ فلسطين/ الديار المقدسة)... لم تشترط إسرائيل يوماً الاعتراف بها كدولة يهودية لإجراء المفاوضات، ولكن القبول الحقيقي بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي هو مفتاح السلام الحقيقي»⁽¹⁸⁾.

نلاحظ أن القادة الإسرائيليين يربطون في تبريراتهم لـ «الاعتراف» بين الأبعاد التاريخية والدينية والسياق السياسي للتسوية والمفاوضات، فالأولى تؤدي إلى نجاح الثانية والعكس صحيح. ووحده الاعتراف يؤدي إلى تسوية نهائية، كما أن مفاوضات التسوية النهائية يجب أن تؤدي إلى الاعتراف. ووفق هذه المعادلة المعقّدة ومع تحول هذا المطلب إلى أطروحة مركزية ذات علاقة جدلية بالمفاوضات، يمكن القول إن هذه المسألة أصبحت مدرجة ضمن قضايا التفاوض الفلسطيني - الإسرائيلي الجوهرية ضمن جدول أعمال الوضع النهائي إلى جانب القضايا الجوهرية الأخرى كالاستيطان والمستوطنات والحدود والقدس واللاجئين، ذلك أنها لا تقل أهمية عنها.

بيد أن التعاطي الإسرائيلي مع هذا المطلب بالإصرار الكبير والتشبث بكل جزئياته وزيادة تعقيداته مع مرور الوقت، يظهر أنه يندرج ضمن الاستراتيجيات والخطط الإسرائيلية لكسر أي أفق سياسي للعملية التفاوضية (تم التطرق إلى هذه الاستراتيجيات الإسرائيلية في الفصل الثالث)، فالمنظر والمفاوض الإسرائيلي يدرك أن هذا المطلب يتعارض مع حل الدولتين، ومع حل الدولة الواحدة بصيغتها أيضاً، ولا يتوافق حتى مع السقف الأدنى للمطالب الفلسطينية (حقوق المواطنة والعدالة)، كما يتصادم مع مسائل جوهرية ليس بإمكان المفاوض الفلسطيني التنازل عليها (مسألة عودة اللاجئين، وأوضاع فلسطينيي أراضي الـ 1948)، فهل يمكن اعتبار هذا المطلب صورة من استراتيجيات تيار اليمين التقليدية القائمة على تعقيد وإغراق المسار التفاوضي على نحو تصبح فيه المفاوضات تفاوضاً من أجل التفاوض لا غير؟

(18) وزارة الخارجية الإسرائيلية، «إسرائيل والنزاع والسلام: أجوبة على أسئلة متكررة» <<http://mfa.gov.il/mfaar/israelandthemiddleeast/peaceprocess/pages/israel-the-conflict-and-peace-answers-to-frequently-asked-questions-2010.aspx>> (تاريخ الاطلاع 10 شباط/فبراير 2017).

بنيت الاستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية - وبخاصة «النتنياهووية» - على عقيدة أساسية عنوانها «عقيدة اللاحل، والتفاوض من أجل التفاوض، والتفاوض حول المفاوضات نفسها»، إذ يلاحظ أن كل الزعماء الإسرائيليين الذين تبنا هذا المطلب تزامناً مع العملية التفاوضية تميّزت خططهم بمتناقضتين أساسيتين هما الإجماع والانقسام في نفس الوقت، فمكمن الإجماع هو التوافق حول الاعتراف كشرط ثابت لا يمكن التنازل عنه، وكألية عرقلة وليس حل في دينامية العملية التفاوضية، غير أن مكمن الانقسام يظهر في أن بعضهم يستعملون هذا المطلب لعرقلة الوصول إلى أي اتفاق منذ البداية (كشرط لإجراء أو استمرار المفاوضات)، والبعض الآخر يضعون هذا المطلب شرطاً للاتفاق وبالتالي فهم يرغبون في عرقلة الاتفاق لاحقاً.

يرى رائف رزيق أن استراتيجية نتنياهو الأخيرة تجاه مطلب الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية للشعب اليهودي تهدف أساساً إلى استمرار تعطيل المفاوضات وإفشالها نهائياً، إدراكاً أن المفاوضات الفلسطينية لن يصل إلى مرحلة الاعتراف لعدة ظروف وأسباب (سياسية، تاريخية، ديمغرافية...)، وحتى إن كان هناك اعتراف فلسطيني فهناك نتائج جد إيجابية بالنسبة إلى إسرائيل، فحسبه فإن⁽¹⁹⁾:

- الهدف الأساسي تعطيل المفاوضات وإفشالها، لكن التعطيل يجب أن يكون في بيئة تفاوضية مريحة، فننتباهو بفضل تعليق سبب فشل المفاوضات في موضوع الاعتراف على أن يكون في موضوع الاستيطان، لأن موضوع الاعتراف يحظى تقريباً بإجماع الداخل الإسرائيلي وبدعم نسبي من المجتمع الدولي، في حين أن مسألة الاستيطان تفتقر إلى ذلك، كما أن الاستيطان يجب أن يبقى خارج دائرة التداول والمناقشات الإعلامية.

- في حال استدراج المفاوضات الفلسطينية نحو الاعتراف فهناك مكاسب كبيرة لإسرائيل، وهي حسم صراعها الداخلي (مع عرب أراضي الـ 1948)، وبالتالي تتمكن «إسرائيل» من حسم مسألة ومشكلة داخلية من طريق الاستعانة بطرف خارجي وهو المفاوضات الفلسطينية (الاعتراف يعني إسقاط أمل عرب أراضي الـ 1948 بالحصول على المساواة مع اليهود).

- لم يكفِ اعتراف المفاوضات الفلسطينية لإسرائيل بوجودها كدولة فعلية قائمة، فالمفاوضات الإسرائيلية يطالب بالاعتراف الفلسطيني بالحق في الوجود كدولة يهودية (هذا طلب ليس له مثيل في التاريخ الحديث). فالمفاوضات الإسرائيلية يريد حلاً جذرياً من دون العودة إلى معالجة جذور الأزمة، وحلاً تاريخياً من دون قراءة صحيحة للتاريخ، وحلاً يعتمد على مبدأ الحقوق بدون الاعتراف بحقوق للفلسطينيين.

- كما أن ثنائية الاعتراف القبلي والاعتراف البعدي لها تأثيراتها في واقع إدارة التفاوض حول قضايا التفاوض الجوهرية الأخرى، فالاعتراف الفلسطيني القبلي مثلاً سيعطي أوراق قوة للمفاوضات الإسرائيلية في إدارته لقضية اللاجئين، وسيعطي دلالات أخرى لمفهوم التفاوض حول القدس، ويفتح تأويلات أخرى في قضية الاستيطان.

(19) لمزيد من الاطلاع والتوسع حول الفكرة، انظر: رائف رزيق، «الدولة اليهودية من الجانبين التكتيكي السياسي والفكري الأيديولوجي»، في: غانم [وآخرون]، في معنى الدولة اليهودية، ص 72 - 77.

انطلاقاً من هذه المعطيات، يجب على المنظّر والمفاوض الفلسطيني تفكيك هذا المطلب الإسرائيلي مفاهيمياً ومحاولة الإحاطة بكل جوانبه لمعرفة انعكاساته وتأثيراته. فقبل الدخول في أي مجادلة مع المفاوض الإسرائيلي في هذا الجانب يجب مطالبته بتقديم تصور كامل حول مطلبه هذا، ما معناه، موقعه من قضية اللاجئين، وفلسطيني أراضي الـ 1948؟ وموقع القدس الشرقية منه، وكذلك حدود إسرائيل اليهودية للشعب اليهودي.

2 - انعكاسات الاعتراف على المسار الاستيطاني

بالعودة إلى أطروحة الاعتراف بالمفهوم المطروح إسرائيلياً المبني على الإقرار بالوجود والحق في الوجود وفق صيغة واضحة تعطي شرعة الحاضر والماضي والمستقبل، فإنه ما من شك بوجود تصادم كبير بين أهداف المفاوض الفلسطيني في مختلف المسائل المرتبطة بقضية الاستيطان، والهدف الإسرائيلي الاستيطاني من أطروحة الاعتراف. فالاعتراف بيهودية «إسرائيل» يعطي أوراق قوة للجانب الإسرائيلي للإمعان في سياسيات التهويد والزحف الاستيطاني من جانب، ومن جانب آخر يضفي نوعاً من القوة النفسية المفقدة إسرائيلياً من جراء الهوس من قضايا مثل الأمن والديمقراطية والمستقبل عمومًا، كما يعطي نوعاً من الشرعية والحماية القانونية للمشروع الاستيطاني على المستوى الدولي مستقبلاً، ففي:

3 - مسألة اللاجئين وحق العودة

يُعدّ مستقبل اللاجئين الفلسطينيين من أخطر الآثار السلبية الناتجة من الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية للشعب اليهودي، حتى إن أغلب الباحثين في هذا الشأن يرجعون أصل المطلب الإسرائيلي إلى المحاولة الإسرائيلية لمعالجة هذه القضية بما لها من تهديدات على المشروع الاستيطاني. وفي ذلك يرى داني غوطفاين أن قضية اللاجئين قضية غير قابلة للتفاوض، ويجب أن يفهم كل إسرائيلي أنها قضية استراتيجية كبرى، حتى إن الخلاف بين «إسرائيل» والفلسطينيين وفق غوطفاين ليس على الأرض، وإنما على اللاجئين، ويضيف مؤكداً أنه «في اللحظة التي تزول فيها هذه القضية سيسهل حل مشكلة الأرض»⁽²⁰⁾. غير أن الحل الوحيد لها هو الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل دولة يهودية للشعب اليهودي وما ينجرّ عليها من تبعات، فالاعتراف يعني:

- سقوط حق العودة: أي أن الاعتراف هو بمنزلة تنازل عن حق العودة وضياع حقوق اللاجئين المعنوية والسياسية وهذا يعني ضمناً إلغاء القرار الأممي 194 القاضي بحق اللاجئين الفلسطيني في العودة، فمجرد الاعتراف يعني أن اليهود هم السكان الأصليون وأصحاب الأرض الحقيقيون، فتتغير بذلك معطيات التاريخ والجغرافيا إلى النحو الذي يصبح لإسرائيل القدرة على كبح جماع العودة لملايين الفلسطينيين في الشتات، وبالتالي القدرة على إحداث تعديلات على الديمغرافيا بالصورة التي تسمح بالتفوق الديمغرافي الإسرائيلي، ويرجع هذا التخوف من بعض الدراسات الاستشرافية التي قدمت معطيات مع مطلع عام 2016 ترى أنه وفقاً لمعدلات

(20) داني غوطفاين، «لا يوجد بديل آخر لحل الدولتين»، «قضايا إسرائيلية»، العدد 62 (2016)، ص 142.

النمو السكاني الحالية ستصبح نسبة السكان اليهود في «إسرائيل» 44.9 بالمئة فقط من مجموع السكان مع مطلع عام 2030⁽²¹⁾.

**الاعتراف بيهودية إسرائيل
يعني الإقرار بشرعية الوجود
الإسرائيلي في الماضي، وأحقية
العيش والاستمرار والتوسع
في الحاضر، والحق الصهيوني
في بناء المستقبل والتوسع
وفق ما تدعيه التعاليم التوراتية
والتلمودية.**

- سقوط مسؤولية «إسرائيل» حول النكبة:
كون حرب 1948 - وفق الاعتراف - هي حرب
استرداد الحق التاريخي الذي ضاع وليس حرب
استعمار استيطاني وإحلالي، وأن ضحايا حرب
الاستقلال الإسرائيلي (حسب الرؤية الإسرائيلية)
ليس مسؤولية إسرائيلية بقدر ما هي مسؤولية
العرب والفلسطينيين أنفسهم.

- الاعتراف بيهودية الدولة له تأثير في
فلسطيني الداخل (عرب 1948)، بحيث يكتفون
على أنهم مواطنون من الدرجة الثانية يحكمون

بواسطة القوانين العنصرية التي ما فتئ يصدرها الكنيست بحقهم منذ سنوات، فيصبح الفلسطيني
مطارداً في الداخل والخارج، وبالتالي تتخلص «إسرائيل» من المشكلة الديمغرافية التي قد تحدث
في حال مطالبة الفلسطينيين بدولة واحدة ثنائية القومية أو ديمقراطية علمانية، من خلال قوننة
التمييز ودسترة العنصرية.

- يأخذ الفلسطينيون - وفق الاعتراف - توصيف أقلية من «الأغيار»، «لإسرائيل» حرية
إعطائهم مواطنة بالصيغة التي تراها متوافقة مع أمنها وهويتها، أو طردهم إلى «الدياسبورا»،
وعلى أساس هذا الاعتراف تكيف إسرائيل الحق في التعامل مع فلسطيني 1948 بما يتلاءم مع
توجهاتها ورغباتها، فقد يشرّع لها ترحيلهم إذا هددوا أمنها. وسيتم اعتبارهم مواطني درجة ثانية
لأن المواطنة الكاملة تستلزم الولاء التام والاندماج الكامل في المجتمع الإسرائيلي كون الدولة
يهودية، وقد يعدّون من الغويم⁽²²⁾ وفق التوصيف الديني اليهودي «الحريديمي».

- الاعتراف يقوّي المبادرات الإسرائيلية لقطع الطريق على أي نقاش شعبي قيمي
حول بلورة دستور مستقبلي يحسم الصراع الأيديولوجي داخل «إسرائيل»، وذلك عبر تبني
قوانين تتصادم مع بعض القيم الحقوقية الديمقراطية التي تعمق حالة التمييز ضد المواطنين
الفلسطينيين لمصلحة اليهود وبصفة دستورية، بحيث يتم ترسيخ الفوقية اليهودية والنظرة
الدونية للفلسطينيين بطريقة مقننة.

(21) أنون سوفيير ويفغينيا بستروف، إسرائيل ديمغرافياً: 2010 - 2030 في الطريق نحو دولة دينية،
ترجمة سليم سلامة (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2010)، ص 17.

(22) الغويم: أو «أميين»، وهو لفظ يهودي ورد في العهد القديم يقصد به إهانة الأغيار، أي غير اليهود،
وهم الشعوب التي تكون مرتبتها في أعلاها أقل من مكانة اليهود وأدناها أحسن قليلاً من الحيوانات، ووفق
المنظور اليهودي العنصري فإن الغويم خلقهم الله من نطفة حصان لخدمة الشعب اليهودي المخلوق من نطفة
يهوه القدير «الله».

4 - مسألة الاستيطان وبناء المستوطنات

تتجلى مظاهر التأثير والتأثر بين واقع الاستيطان والبناء الاستيطاني والمطلب الإسرائيلي بالاعتراف الفلسطيني بيهودية الدولة في متغير أساسي ينطلق من أن هذا المطلب ينقل المسألة الاستيطانية من صراع سياسي (يحل بالمفاوضات) لصراع ديني. وتبعاً لذلك حذر الرئيس الفلسطيني محمود عباس من تدين الصراع عبر طرح يهودية الدولة بقوله: «إذا أرادت إسرائيل أن تكون دولة يهودية فسيكون هناك مبرر «لداعش» وغيرها أن تقيم دولة إسلامية في سوريا وغزة ومصر وبلدان أخرى»⁽²³⁾.

إن زيادة حمى القراءة الدينية للصراع في جانبه المتعلق بالعملية الاستيطانية وبأطروحة الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية للشعب اليهودي يعني أن للبناء الاستيطاني الإسرائيلي الحالي تفسيراته الأخلاقية والقانونية والسياسية، بما يقود إلى إعطاء الشرعية للتوسع والزحف الاستيطاني والمستوطنات والبؤر الاستيطانية الحالية.

يأخذ النشاط الاستيطاني الحالي وفق هذا الطرح صيغة التوسع اليهودي في أرض الأجداد التي حرموا منها لقرون متعددة وطردوا منها في أزمان غابرة، وما البناء الاستيطاني - حسب هذا الطرح - سوى إعادة بناء للأمة اليهودية، كما أن نقاءها (المنصوص عليه في التوراة) يستلزم القيام بعملية إحلالية إجلائية للأغيار (هدم المنازل الفلسطينية، بناء المستوطنات، طرد السكان...). فالاستيطان هو جوهر استمرارية «إسرائيل» والدعامة الأساسية لإعلانها دولة يهودية للشعب اليهودي، لأنه الوسيلة الوحيدة التي تفرض الوقائع في الميدان بما يقوّي هذا المطلب ويدعمه، ومن خلاله أيضاً يمكن إحداث تغييرات في الواقع الديمغرافي، وبخاصة في القدس. فأى اعتراف فلسطيني بيهودية «إسرائيل» يعني الإقرار التام بحدوث هذا التغيير والقبول به، وهذا سيفتح الباب واسعاً للسياسات الاستيطانية الإسرائيلية التوسعية في تهويد الأرض والاستيلاء على أكبر قدر منها، إذ إن أكبر إشكال يواجه النشاط الاستيطاني والمستوطنات هو معضلة الشرعية والتكيف القانوني، ووحده الاعتراف بمقدوره إضفاء نوع من الشرعية أو على الأقل التطبيع الفلسطيني مع الاستيطان.

5 - مسألة القدس

إن الطموح الإسرائيلي، كما يرى عزمي بشارة، هو أن يتبع الاعتراف الفلسطيني اعتراف عربي بإسرائيل دولة يهودية، ثم يليه اعتراف الاثنين بالصهيونية وشرعيتها التاريخية، وبالتالي يتحول هذا الاعتراف - في رأيه - من تسووي واقعي إلى اعتراف مبدئي بحق ديني وتاريخي⁽²⁴⁾، وهنا يجب الإشارة إلى المفارقة الأيديولوجية الكبيرة كون الحركة الصهيونية كحركة علمانية اعتمدت الحجة الدينية التاريخية لتبرير الاحتلال الاستيطاني وحق تقرير المصير من خلال التدليل

(23) أشرف بدر، «قانون القومية الإسرائيلية (يهودية الدولة): الدلالات وردات الفعل»، شؤون إسرائيلية (شباط/فبراير 2017)، ص 28.

(24) بشارة، دولة يهودية وديمقراطية، ص 1.

بالأساطير التوراتية التلمودية (أرض الميعاد، شعب الله المختار، أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، العقيدة الاسترجاعية...)

بيد أن الاعتراف بيهودية الدولة هو اعتراف بالصهيونية، والاعتراف بهما هو اعتراف بالحق التاريخي، والحق التاريخي طرح يهودي وصهيوني مرتبط أشد الارتباط بالقدس استنادًا إلى أطروحة الحلم اليهودي بالعودة إلى «صهيون»، وهي تلة تقع في جنوب غرب أورشليم (القدس) ومنها أطلق اسم الصهيونية، وسميت بها أيضًا أول منظمة استيطانية يهودية وهي «أحباء صهيون» 1882. وعليه يقودنا هذا الترابط التاريخي إلى التأكيد أن الاعتراف بيهودية الدولة يقود ضمناً إلى الاعتراف بشرعية الحقوق التاريخية لليهود في القدس والإقرار بأطروحاتهم الدينية حولها (الهيكل المزعوم)، ويقوّي الآليات السياسية والوقائع الاستيطانية الحالية (القدس عاصمة أبدية للشعب اليهودي).

6 - مسألة الحدود

أدرجت مسألة الحدود منذ بداية المفاوضات ضمن قضايا الوضع النهائي التي يؤجل بتها لاستحالة الوصول إلى توافق حولها - حسب ادعاء المفاوضات الإسرائيلي -، ونظرياً يبدو الأمر طبيعياً، لأن الكثير من الدول على مستوى العالم والشرق الأوسط والجوار الإقليمي لإسرائيل وفلسطين ليس لها معالم حدود ثابتة، نتيجة الصراعات في المنطقة (سورية ولبنان، العراق والكويت، السعودية واليمن، مصر والسودان..)، وهي الحجة التي يتحجج بها الجانب الإسرائيلي الرافض لمسألة تحديد حدود «الكيان» الذي استولى بعد 1967 على مساحات واسعة من فلسطين التاريخية والجوار الإقليمي تقدر بإضعاف ما ناله من قرار التقسيم.

ومع الإصرار الإسرائيلي في السنوات الأخيرة على استمرار الضبابية في هذا الإطار والرفض الدائم لمسألة تقنين الحدود، والاعتماد على الزحف الاستيطاني للتوسع ورسم حدود جديدة، يأتي مطلب الاعتراف بيهودية إسرائيل ليزيد المسألة تعقيداً أكثر. ويمكن التعقيد أكثر في تزايد الشكوك حول الإسقاطات الإسرائيلية لمطلب الاعتراف على قضية الحدود، فإذا أخذنا مثلاً شعاراً إسرائيلياً معروفاً لدى التيار الاستيطاني مفاده «أينما يوجد سكن ليهودي هناك حدود إسرائيل»، فإن ذلك يبيّن أن الاعتراف يراد به إسرائيلياً جعل قضية الحدود قضية مفتوحة إلى الأبد، ناهيك بالتفسير الديني لمسألة الحدود الذي يجعلها مطاطة ممتدة إلى كل دول الجوار (إسرائيل بين البحر والنهر). وهنا نستطيع أن نميّز بين الطرح الإسرائيلي «دولة إسرائيل» وطرح «أرتس يسرائيل»⁽²⁵⁾ (أرض إسرائيل) الذي يستمد جذوره وتنظيره الأيديولوجي مما ورد على لسان سيدنا إبراهيم عليه السلام «لك ولنسلك من بعدك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير (نهر الفرات)»⁽²⁶⁾ □

(25) للمزيد من التوسع حول أطروحة «أرتس يسرائيل»، انظر: عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية (القاهرة: دار الشرق، 2014)، مج 7، ص 310.

(26) الكتاب المقدس، «سفر التكوين»، «الأصحاح 12.

هجرة الكفاءات النسائية العربية إلى الخليج العربي: الدوافع، المعيش والتمثّلات

عائشة التايب (*)

أستاذة علم الاجتماع، جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل - السعودية.

مقدمة

تتصدّر المرأة اليوم مشهد الهجرة الدولية، فما يقارب نصف المهاجرين الدوليين اليوم هنّ من النساء، ورغم ذلك لا تزال الهجرة النسائية مبحثاً شبه مغيب من المشهد البحثي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية. ولئن شهد الموضوع بعض الاهتمام في الدول الغربية منذ مطلع الثمانينيات، فإنه ما زال في ساحات البحث العربيّة لم يتشكّل بعد كموضوع يحظى بما يستحق من البحث والدراسة. ولا تزال المرأة العربية المهاجرة بمختلف صنوفها فاعلاً مغيباً عن الأنظار في أرقام الهجرة وإحصاءاتها من جهة، وفي الدراسات والبحوث العلمية من جهة ثانية. وتنخرط هذه المحاولة في اتجاه الدعوة للعمل على مزيد توجيه الأنظار نحو أهمية اعتبار بُعد النوع الاجتماعي في مسارات فهمنا لظواهرنا وقضايانا الاجتماعية بما فيها ظاهرة الهجرة عموماً وهجرة الكفاءات بوجه خاص.

تؤكد دلائل واقعية متعددة في مختلف البلدان العربية المرسلة للكفاءات الجامعية نحو دول الخليج تدني الأحوال المعيشية لأساتذة الجامعات بمختلف رتبهم العلمية.

تتضمن هذه الدراسة قراءة في بعض مضامين تجربة هجرة الجامعيات العربيات نحو دول الخليج العربي وتحديدًا السعودية، والسعي للوقوف على بعض حيثياتها وتفاصيلها استناداً إلى نتائج بحث ميداني طُبّق خلال الفصل الثاني من السنة الجامعية 2017 - 2018 على عيّنة من الجامعيات المهاجرات للعمل بالجامعات السعودية.

لن يدّعي البحث الإحاطة الشاملة بموضوع هجرة الكفاءات النسائية العربية إلى بلدان الخليج العربي، بقدر ما يطرح بعض الأسئلة - التي لن يدعي كذلك الإجابة عنها - بهدف تسليط الضوء على خصوصية تلك التجربة ومستويات اختلاف مضامينها عن هجرة الكفاءات العربية بوجه عام من جهة، واختلافها عن الصيغ الأخرى للهجرة النسائية العربية من جهة ثانية.

أولاً: الإطار المنهجي

1 - الإشكالية

يبقى المشهد العام للهجرة النسائية في البلدان العربية اليوم مشهداً متنوعاً إلى حدّ كبير. ويحمل لفظ المرأة المهاجرة انشطارات متعددة تشمل في طياتها تجارب متنوّعة من الحراك الجيوسوسيلوجي، المتعدّد الصنوف والدوافع من شريحة نسائية عمرية إلى أخرى، ومن وسط اجتماعي وثقافي إلى آخر، ومن ظرفية اقتصادية واجتماعية وسياسية إلى أخرى.

ومن المؤكّد أنّ ساحات البحث في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية في البلدان العربية لا تزال تجهل الكثير عن مختلف تلك التجارب والممارسات والدوافع الكامنة وراء ظاهرة الهجرة النسائية بمختلف أشكالها وصنوفها ما ظهر منها وما بطن، وما انخرط منها طوعاً أو كرهاً تحت مظلة القانون، وما انفلت منها عنه.

وينافس، على سبيل المثال، حضور المرأة اليوم في مشهد هجرة الكفاءات العربية نحو البلدان العربية أو الغربية حضور الرجل، ولكنّ الساحة البحثية لا تزال تتناول الظاهرة بعيداً من أي مقارنة نوعية من شأنها أن تبرز أو تتساءل عن مكانة وحضور العقول العربية بصيغة المؤنث في المشهد العام لما أضحي يُعرف بهجرة العقول.

تجتهد الإشكالية المطروحة في تسليط الضوء على جوانب من ظاهرة هجرة الكفاءات النسائية العربية من خلال تناول تلك الهجرة في مداها العربي. وتتساءل عن دوافع هجرة الجامعيات للتدريس في جامعات السعودية، وتحاول النّيش في بعض حيثيات معيش تلك الهجرة، كما تجتهد في الوقوف على بعض نتائجها وانعكاساتها على المستوى الذاتي كما تتمثّلها وتعبّر عنها الجامعية المهاجرة.

2 - الفرضيات

يدور التحليل في ضوء فرضيتين أساسيتين: تفترض الأولى بأن هجرة الكفاءات النسائية نحو الجامعات الخليجية، بالرغم من أنها في ظاهرها تعدّ هجرة كفاءات، إلا أنّها تبدو - في خصائصها - أقرب إلى هجرة اليد العاملة المفقدة للمهارة.

وتفترض الثانية أن هجرة الجامعيات العربيات إلى بلدان الخليج العربي، غيّرت مضمون هجرة المرأة العربية، حيث لم تعد مجرد هجرة مرافقة للزوج بل أصبحت فاعلاً أساسياً تتحمّل مسؤولية اتخاذ قرارها والمبادرة به رافقها في ذلك الزوج أو لم يرافقها.

3 - منهجية البحث

استند التحليل إلى مصدرين أساسيين لجمع البيانات. تمثل الأول بنتائج استبيان وُزِعَ على عيّنة غير احتمالية من نوع كرة الثلج تكوّنت من 100 أستاذة جامعية عربية مهاجرة للعمل في جامعات السعودية. شمل الاستبيان إلى جانب البيانات الأوليّة محورين أساسيين تعلق الأول بالأسباب الدافعة للهجرة كما تراها المهاجرة. ومحور ثانٍ شمل أسئلة عن انعكاسات التجربة على الجامعية المهاجرة على المستوى الاجتماعي والمهني.

شملت العيّنة ستّ جنسيات عربية توزعت عليها المستجوبات كالتالي: الجامعيات المصريات 39 بالمئة، التونسيات 29 بالمئة، السودانيات 22 بالمئة، الأردنيات 7 بالمئة، السوريات 3 بالمئة. وراوحت أغلبية أعمار المستجوبات 83 بالمئة بين سنّ 30 و49 سنة، وبلغت نسبة من تجاوزت أعمارهن 50 سنة نحو 17 بالمئة. وبلغت نسبة المتزوجات منهن 78 بالمئة، والعزوبات 12 بالمئة، وسجلت كل من فئة الأرمال والمطلقات ما قدره 5

رغم عدم توافر المعطيات الإحصائية الدقيقة حول أجور أساتذة الجامعات في مختلف البلدان العربية الطاردة للأساتذة الجامعيين يبقى الحديث عن تدنيها هو السائد.

بالمئة لكل فئة. تعمل المهاجرات المستجوبات في إحدى عشرة جامعة سعوديّة⁽¹⁾ في مجالات أكاديمية مختلفة، وهي علم اجتماع 16 بالمئة، خدمة اجتماعية 8 بالمئة، علم نفس 5 بالمئة، إعلام 8 بالمئة، جغرافيا 6 بالمئة، دراسات إسلامية 2 بالمئة، لغة إنكليزية 8 بالمئة، لغة عربية 4 بالمئة، علوم المكتبات 8 بالمئة، رياضيات 2 بالمئة، فيزياء وكيمياء 13 بالمئة، علوم طبيعية 5 بالمئة، هندسة 2 بالمئة. هذا إلى جانب مجموعة أخرى من التخصصات الأكاديمية المختلفة بلغت 13 بالمئة.

يتمثل المصدر الثاني في الملاحظة المبنية على المعاشية اليومية للظاهرة المدروسة، كون الباحثة تمثل بدورها جزءاً من الموضوع وعنصرًا فاعلاً ضمنه. ورغم الوعي بأهمية الفصل بين الذاتي والموضوعي والحرص قدر الإمكان على ضبط المسافات بينهما، ربّما يكون لعامل «الاستغراق في الحياة اليومية» و«استحضار الملاحظ السوسيولوجي لها» أهميته في هذه المحاولة. وقد نسترشد بما أكّده عالم الاجتماع أنتوني غيدنز حين قال «لا يمكن للملاحظ السوسيولوجي أن يستحضر الحياة الاجتماعية كظاهرة تحت الملاحظة بمعزل عن الاعتماد على معرفته بها كمصدر يتم من خلاله تأسيسها كموضوع بحث، ومن هنا فإن وضع الملاحظ لا يختلف عن وضع أي عضو آخر في المجتمع... إن الاستغراق في شكل الحياة اليومية هو الشرط

(1) وهي جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، القصيم، الطائف، أم القرى، الملك سعود، حائل، الملك فيصل، الملك خالد، الباحة، الجوف، حفر الباطن. مع العلم بأنه يوجد في السعودية 25 جامعة حكومية و13 جامعة خاصة بحسب إحصاءات وزارة التعليم السعودية.

الضروري والوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها للملاحظ أن يولد توصيفاً «متعارفاً عليه» للنشاط الاجتماعي»⁽²⁾.

4 - في مفهوم هجرة الكفاءات

تتعدد مرادفات مفهوم هجرة الكفاءات فتسمّى الهجرة النخبوية وهجرة الأدمغة أو العقول، وهجرة عمّال المعرفة، وهجرة الطاقة البشرية رفيعة المستوى وغيرها. وتُنعت بأوصاف مختلفة مثل هروب المعرفة ورحيل المثقفين ونزيف الأدمغة والعقول... إلخ.

يتخذ هذا الحراك اتجاهات مختلفة أبرزها انطلاقه من بلدان الجنوب نحو بلدان الشمال. كما يمكن أن يتجه جنوب - جنوب في حالات أخرى مثل هجرة الكفاءات من البلدان العربية والبلدان النامية عمومًا نحو بلدان الخليج العربي. وقد يتخذ وجهة عكسية من بلدان الشمال نحو بلدان الجنوب في وضعيات أخرى تختلف شكلًا ومضمونًا عن الحراك الجنوبي المصدر.

يجدر التأكيد هنا أن التحديد العلمي لحراك النخب العلمية والتقنية بمعناها الواسع كان دائمًا مسألة غير دقيقة نظرًا إلى صعوبة حصر طبيعة وخصائص الفئات التي يمكن أن يشملها ذلك المفهوم، وندرة المعطيات الإحصائية الدقيقة عنها وطنيًا وإقليميًا ودوليًا.

وربما تبقى ندرة البيانات الخاصة بهذه الهجرة، إلى جانب قلة البحوث والدراسات العلمية حولها، وراء نزعة العمومية والمبالغة التي تجعل من الحديث عن هجرة الكفاءات أو العقول، وبخاصة في بلداننا العربية، مقترنًا في الغالب بحالة كارثية وبخسارة وطنية تتكبدها بلدانهم عند هجرتهم. ولكن يبدو أن معطيات عديدة تدفعنا لتنسيب الأمور؛ فالظاهرة ليست حديثة ولطالما شهد تاريخ البشرية بمختلف مراحلها صنفًا متعددًا من هجرة أهل العلم والعلماء، وكان هؤلاء على مدى العصور عرضة للجذب وللانقطاع. وقد جُلب العلماء على سبيل المثال من أثينا حين بنيت مكتبة ومتحف الإسكندرية في القرن الثالث قبل الميلاد بأمر من الملك في ظلّ نقص الموارد البشرية المحلية. واستقطب الخليفة المنصور العلماء لبغداد في عصر الخلافة العباسية في القرن الثامن ميلادي عندما ازدهرت فيها العلوم وتأسست فيها «بيت الحكمة» التي كانت مؤسسة رسمية تضم علماء من مختلف أنحاء المتوسط ومن ذوي تخصصات متنوعة. وخلف تركيز النظامين النازي والفاشي في القرن العشرين موجات كبيرة من هجرة الكفاءات والمختصين نحو شمال أمريكا⁽³⁾. كما خلف سقوط جدار برلين في نهاية ثمانينيات القرن العشرين موجات كبيرة من هجرة الكفاءات من بلدان الكتلة الاشتراكية.

تتخذ الظاهرة اليوم أهمية غير مسبوقة لما أصبحت تفرزه العولمة من تنافس بين الدول الكبرى في ظل اقتصاد المعرفة للحصول على الكفاءات العالية وبخاصة في الاختصاصات النادرة.

(2) أنتوني غدنز، قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع، ترجمة محمد محيي الدين (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000)، ص 280.

(3) AMREM, «La Migration Sud- Nord: La Problématique de l'exode de compétences», papier (3) présenté à: Actes de colloques organisé a la faculté du droit de Rabat, Agdal 27-28 avril 2001, Rabat (2002), p. 16.

وفي البلدان العربيّة تتخذ الظاهرة كذلك منحى الكارثية والأزمة، ويتسم الحديث عنها بالشمولية ونادراً ما يجد الباحث معلومة رسميّة معينة حسب النوع الاجتماعي وحسب التخصّص توضح حجم الظاهرة.

عُرفت البلدان النامية والعربية تحديداً بافتقارها إلى الإحصاءات الرسمية الموثوق بها⁽⁴⁾. ورغم تأكيد الواقع لتكثف مسارات هجرة الكفاءات النسائية من مختلف البلدان العربية في اتجاهات متعددة، لا يجد الدارس أرقاماً موثوقة حول الظاهرة وممارساتها وتخصّصاتها ووجهاتها.

ثانياً: هجرة الجامعيّات العربيات إلى الخليج العربي: الدوافع والمحركات

عند سؤال المهاجرات المستجوبات عن دوافع هجرتهم تصدّرت الأسباب الاقتصادية بقيّة الأسباب الأخرى. وقد تمّ تفصيل تلك الأسباب الاقتصادية في عدد من الأسئلة التي أردنا من خلالها التماس بعض التفاصيل في مضامين البعد الاقتصادي للهجرة كما تراه وتعبّر عنه المستجوبة. وكانت النسب موزعة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي كالتالي:

الجدول الرقم (1)

مواقف المستجوبات من المحدّات الاقتصادية لهجرتهم

(الأرقام بالنسبة المئوية)

المجموع	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
100	3	4	12	40	41	هاجرت لتحسين ظروفها الاقتصادية
100	7	12	26	26	29	هاجرت بسبب غلاء المعيشة في بلدي
100	4	7	19	31	39	هاجرت لتأمين مستقبل أفضل لأولادي
100	5	14	19	23	39	هاجرت لضعف رواتب الجامعيين في بلدي

(4) أنطوان زحّان، «هجرة الكفاءات العربية: السياق القومي والدولي»، المستقبل العربي، السنة 15، العدد 1 (أيار/مايو 1992)، ص 14.

وبهذا وافقت ووافقت بشدة أعلى نسبة على اعتبار الأسباب الاقتصادية الدافع الأبرز لهجرتها. وبلغ الجمع بين الموقفين 80 بالمئة في السؤال العام، وراوح بين 55 بالمئة و70 بالمئة في بعض الأسئلة التفصيلية. وظلت نسب عدم الموافقة وعدم الموافقة بشدة ضعيفة ولم تتجاوز في الحالتين معاً 19 بالمئة.

بالرغم من تنامي ظاهرة هجرة الكفاءات اليوم فقد ظلت تفاصيل تجربة الهجرة ومعيش الكفاءة المهاجرة في بلد الهجرة، رجلاً كان أو امرأة، منطقة مظلمة لم تقتحمها بعد مبادرات البحث والدراسة في مجال سوسيولوجيا الهجرة.

ربما لا يبدو ربط الهجرة بوجه عام بعوامل اقتصادية مسألة جديدة، حيث تنصّر تلك العوامل محاولات فهم وتفسير دوافع حركات الهجرة المختلفة. وقد ربطت التحاليل الأولى لظاهرة الهجرة الدولية لليد العاملة البسيطة حركة الطرد والجذب أساساً بالعامل المادي سواء على النطاق الميكروسوسيولوجي المتصل بالأسر والأفراد، أو على النطاق الماكروسوسيولوجي المتصل بالدول والمجتمعات المصدرة لليد العاملة.

ولكن دراسات هجرة الكفاءات العربية نحو بلدان الشمال المتقدم بخاصة، لم تحصر الظاهرة في عوامل اقتصادية فحسب، بل أكد ارتباطها بعوامل متنوعة مثل التنافس الشديد بين البلدان المتقدمة على استقطاب الكفاءات، وتوظيف العقول وجلب السواعد الذكية بوصفها من أبرز تداعيات العولمة وتحولات أسواق العمل الراهنة.

وقد رأت بعض الدراسات أنها ظاهرة تتسم بالتعقيد وتخضع لتأثير عوامل متعددة، منها ما هو ذو طبيعة اقتصادية كالأوضاع الاقتصادية في بلد المنشأ وعدم قدرة اقتصادها على تلبية طموح من اكتسبوا مستوى عاليًا من التأهيل؛ ومنها المتصل بعوامل مهنية مثل جاذبية البلاد المتقدمة وظروف العمل المغرية بها كالمرونة التنظيمية وهيمنة عقلية التنافس وانفتاح أفق الترقى في العمل وخوض تجارب جديدة⁽⁵⁾. هذا إلى جانب افتقاد البلدان العربية المصدرة للكفاءات لآليات الديمقراطية التي تكفل تكافؤ الفرص، حيث لا تخضع آليات الارتقاء الاجتماعي لمعايير الاستحقاق ولا تقدم الفرص نفسها للمواطنين.

وقد أردنا من خلال عينة الجامعات المهاجرات للعمل في الجامعات السعودية التحقق من وجود أسباب أخرى قد تنافس برأيهنّ العوامل الاقتصادية في حركة الدفع بهن للهجرة. وطرحن سؤالاً مباشراً عن إمكان ارتباط الهجرة بغير العوامل الاقتصادية والوضع المادي، وجاء الردّ قاطعاً بالنفي حيث سجلت نسب عدم الموافقة وعدم الموافقة بشدة 53 بالمئة من الإجابات، وبلغت نسبة الحياد 19 بالمئة. بينما لم تتجاوز الموافقة 16 بالمئة والموافقة بشدة 12 بالمئة.

(5) التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: هجرة الكفاءات نزيف أو فرص (القاهرة: جامعة الدول العربية 2008)، ص 25.

الجدول الرقم (2) المحدّدات غير الاقتصادية للهجرة

(الأرقام بالنسبة المئوية)

المجموع	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
100	23	30	19	16	12	هاجرت لأسباب غير اقتصادية ولا علاقة لهجرتي بوضعي المادي
100	19	22	20	17	22	هاجرت لكسر الروتين وتغيير الأجواء الخائفة في بلدي
100	9	23	20	31	17	هاجرت طلباً للاستمتاع وبحثاً عن الراحة

هذا وجاءت المواقف من سؤال الهجرة كسراً للروتين وتغيير الأجواء تقريباً متقاربة جداً مع تفاوت طفيف وراوحت بين 22 بالمئة و17 بالمئة في مستوى الموافقة بشدة والموافقة. وقد يعكس عدم وجود تفاوت كبير في المواقف عدم ترجيح ظاهر لموقف محدد إزاء الأسباب غير الاقتصادية المطروحة في الأسئلة. وهو موقف قد يؤكّد في رأينا الاستبعاد المبدئي لاعتبار الجامعيات لبعض العوامل الأخرى مثل التغيير وكسر الروتين والاستمتاع، كأسباب مباشرة لهجرتهن. على عكس ما شهدناه من تفاوت بارز في المواقف بين القبول وعدم القبول عند التساؤل عن الأسباب الاقتصادية.

ولعلّ من المهم القول بناء على ما تقدّم بأن دوافع هجرة الجامعيات نحو بلدان الخليج العربي ترتبط بصورة أساسية وربما حصريّة بدوافع اقتصادية. وتؤكد دلائل واقعية متعددة في مختلف البلدان العربية المرسله للكفاءات الجامعيّة نحو بلدان الخليج تدنّي الأحوال المعيشيّة لأساتذة الجامعات بمختلف رتبهم العلمية. هذا إلى جانب تفشي ظاهرة بطالة حاملي المؤهلات العليا (الماجستير والدكتوراه) الذين رفضتهم أسواق العمل ببلدانهم واستوعبتهم في المقابل سوق العمل الخليجيّة وفتحت أبواب جامعتها الحكومية والخاصة لعدد منهم نظراً إلى حاجاتها المتزايدة إليهم وإليهن بخاصة في بعض الحقول المعرفية.

ورغم عدم توافر المعطيات الإحصائية الدقيقة حول أجور أساتذة الجامعات في مختلف البلدان العربية الطارده للأساتذة الجامعيين يبقى الحديث عن تدنيها هو السائد. وقد بيّن استطلاع منجز سنة 2014 في 12 بلداً عربياً تدني الرواتب، حيث أشار إلى أن المتوسط فيها يبقى أقل من الأجر المطلوب لتأمين متطلبات الحياة في مستوى معيشة الطبقة الوسطى عند قياسه مع القوة الشرائية. وأشارت الدراسة المبنية على معطيات ذلك الاستطلاع معاناة الجامعيين في الوصول إلى مستوى معيشة الطبقة الوسطى. وأكدت أن ضعف الرواتب يبقى السبب الأول في الهجرة إلى

بلدان تدفع أكثر أو للتوجه نحو مزاولة العمل الجامعيّ لوظائف ثانية وثالثة والترويج لكتبهم ومؤلفاتهم لتأمين الموارد الضرورية⁽⁶⁾.

وفي حالة الأردن على سبيل المثال كان صافي الوظائف المستحدثة المسندة سنة 2011 لجامعيين نحو 20.000، بينما بلغ خريجوا المؤسسات الجامعية أكثر من 46,000 خريج. وتصيب البطالة 20.8 بالمئة من الذكور الذين يحملون شهادة جامعية و64.7 بالمئة من الإناث اللواتي يحملن مؤهلات مماثلة. ويبدو أن سوق العمل فيه لا يخلق فرص عمل كافية خاصة للإناث بما يستوعب الزيادة السنوية في خريجات الجامعات وحملة الدبلوم المتوسط. وهي مشكلة تتزايد وتتفاقم من عام إلى عام⁽⁷⁾. وتمثل الهجرة نحو الجامعات الخليجية أحد أفضل الخيارات المطروحة أمام حاملي شهادات الماجستير والدكتوراه ولا سيما بتخصصات اللغة الإنكليزية وعلوم التربية والمعلوماتية.

وفي حالة سورية سجّلت سنة 2010 هجرة ما بين 64.000 شخص و120.000 سنوياً إما إلى أمريكا والبلدان الأوروبية أو إلى السعودية. وهم في الغالب من أصحاب المؤهلات العليا⁽⁸⁾، حيث كانت سورية تخسر سنوياً نسبة كبيرة من أصحاب المؤهلات في سوق العمل الداخلية.

وبالنسبة إلى لبنان لم تسجّل العينة المدروسة في هذا البحث وجود جامعيات مغتربات بالسعودية بالرغم من أن التقارير تؤكّد ارتفاع ظاهرة هجرة الأدمغة في لبنان. حيث بيّنت بعض الدراسات أن نسبة الجامعيين اللبنانيين الشباب في المهجر أعلى من نسبتهم بين المقيمين. ولكن تبدو أمريكا وأوروبا أكثر جذباً للكفاءات اللبنانية من الرجال والنساء. ويبدو أن الإمارات وقطر والكويت والبحرين أكثر جذباً للبنانيات المتعلّقات من بلدان الخليج الأخرى⁽⁹⁾.

أما في حالة مصر فقد بلغ معدّل بطالة خريجي الجامعات 18.4 بالمئة من إجمالي عاطلين من العمل سنة 2010. كما أنه من بين 600 ألف خريج جامعي في تونس يوجد أكثر من 128 ألف عاطل من العمل، أي أن زهاء ربع العاطلين من العمل هم من خريجي الجامعات. وفي الأردن بلغت نسبة بطالة خريجي الجامعات 32.3 بالمئة من إجمالي عاطلين⁽¹⁰⁾.

وخلال سنة 2017 سجلت النسبة العامة لبطالة المرأة ما قدره 25 بالمئة في الأردن، و21.5 بالمئة في تونس، وما قدره 24.7 بالمئة في مصر و18.5 بالمئة في السودان، و41.3 بالمئة في سورية⁽¹¹⁾.

(6) جريدة الاقتصادية، 14/1/2014.

(7) التكامل المفقود بين التعليم والبحث العلمي وسوق العمل والتنمية في الدول العربية: التقرير السادس

(بيروت: مؤسسة الفكر، 2013)، ص 79.

(8) المصدر نفسه، ص 102.

(9) المصدر نفسه، ص 116.

(10) التقرير الرابع للتنمية الثقافية (بيروت: مؤسسة الفكر، 2011)، ص 10.

(11) هبة عبد المنعم وسفيان قعلول، محددات مشاركة المرأة في القوى العاملة في الدول العربية

(أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2018)، ص 37.

ويمكن القول إجمالاً إن دوافع هجرة الكفاءات تختلف بلا شك باختلاف طبيعة التخصص والمهنة والوجهة المقصودة. وتترشح الدوافع الاقتصادية في حالة هجرة الجامعيين نحو الخليج عمومًا والسعودية بوصفها الدافع الأبرز في هذا الحراك النسائي المستجد في مشهد الهجرة النسائية العربية. وتبدو تلك الهجرة أقرب من حيث دوافعها إلى هجرة اليد العاملة المفتقدة أي مؤهلات، منها هجرة العقول. فهي هجرة كفاف

لتأمين الحد الأدنى لمتطلبات العيش الذي يفترضه المستوى الاجتماعي للأستاذة الجامعية يوم عودتها إلى بلدها. وهي ليست هجرة كفاءة علمية تبحث عن المزيد من الاعتبار المادي والمعنوي المفتقد في بلد المنشأ أو عن مناخ أفضل للإبداع وممارسة المهنة؛ ولكنها رحلة بحث عسيرة عما يمكن أن يسدّ الرمق ويؤمن أساسيات الحياة المناسبة لمكانتها الاجتماعية بوصفها أستاذة جامعية لا يكفي راتبها في بلدها لتأمينها. هذا

إن لوضعية غياب المهاجرة عن أسرتها انعكاساتها القاسية على الروابط الأسرية في كل اتجاهاتها، ولها وقعها الخاص على المهاجرة وعلى هشاشة مكانتها داخل الأسرة كأم وكزوجة مبعدة على مدى طويل.

في حالة ما إذا كانت تمارس المهنة قبل هجرتها، وهي ليست الوضعية الحصرية للمهاجرات، حيث يوجد عدد منهن حديثات تخرّج وكُنّ عاطلات من العمل يوم أتحت لهن فرصة الهجرة إلى الجامعات السعودية. وبذلك يتأكد القول بأن الهجرة والهجرة النسائية بمختلف أشكالها وصيغها، ما هي سوى إشهار للرفض في وجه قصور التنمية بأبعادها المختلفة، وسيبقى الجواب عن أسئلة الهجرة مهما تعددت أشكالها ومسمياتها مرتفعاً إلى حد كبير بالجواب عن أسئلة التنمية⁽¹²⁾.

ثالثاً: معيش المهاجرة ويوميات الهجرة

ظلّ التناول السوسيولوجي لتجربة الهجرة ومعاناتها اليومية مرتبطاً بهجرة اليد العاملة البسيطة. وارتبط بسياق سوسيوثقافي اتسم بانتشار ذلك الصنف من الهجرة وتطوّره من دول الجنوب الفقير نحو الشمال المرفّه منذ المرحلة الاستعمارية والمراحل الأولى لتأسيس الدولة الوطنية في البلدان العربية والأفريقية والنامية بوجه عام.

وبالرغم من تنامي ظاهرة هجرة الكفاءات اليوم فقد ظلّت تفاصيل تجربة الهجرة ومعيش الكفاءة المهاجرة في بلد الهجرة، رجلاً كان أو امرأة، منطقة مظلمة لم تقتحمها بعد مبادرات البحث والدراسة في مجال سوسيولوجيا الهجرة.

نجتهد في هذا النطاق في الحفر في بعض تفاصيل الحياة اليومية للكفاءة النسائية المهاجرة إلى السعودية. وهي مسألة محاولة لتجاوز صمت أرقام هجرة الكفاءات التي لا تزال على ندرتها

(12) عائشة التايب، «الفتاة العربية والهجرة إلى الجنات الموعودة: محاولة في الفهم»، عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، السنة 6، العدد 21 (صيف 2017)، ص 8.

وذكوريتها في عالمنا العربي مهمة وغير مدروسة، نحو مسائل أكثر قرباً من نبض الحياة الاجتماعية اليومية للمهاجرة في بلد الهجرة.

1 - الكفاءة النسائية المهاجرة والروابط الأسرية العابرة للحدود

أضحت الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية تؤكد اليوم ضرورة تجاوز دراسات الهجرة وأدواتها التحليلية لتلك النظرة التقليدية المحدودة بحدود المكان للهجرة ولمشكلاتها ونتائجها. وتمت المناداة بالتخلّي عما سمي «الوطنية المنهجية»، وهي تلك الرؤية التي ارتبطت بالبراديغم المجالي للدولة الأمّة الذي كان يُنظر بمقتضاه إلى قطبي الهجرة (بلدي المصدر والاستقبال) بوصفهما عالمين منقسمين ومتباعدين. وظهر بناءً عليه مفهوم «المجال الاجتماعي العابر للحدود» ليستوعب الإكراهات المستجدة للبنى الاجتماعية الشبكية التي تتشكل وتُنسج خيوطها اليوم ضمن مسارات حركة الهجرة وأنماطها بين مناطق الرحيل والاستقبال. وأصبحت تلك البنى تُعدّ من طرف الباحثين منصّات اجتماعية جديدة ومسارح للتمفصل الاجتماعي للمهاجر المُمزّق بين قطبي الهجرة.

وظهر في قلب ذلك التفكير العلمي مفهوم «الأسرة العابرة للحدود» وتأسّس على أنقاض دلالات ما يعرفه أفراد الأسرة الواحدة - في حالة الهجرة - من تشتت وفرقة على أعتاب الحدود الفاصلة، في الوقت الذي يجب أن يستمر الوصل بينهم. نستعرض في هذا المقام - من خلال الحالات المدروسة - بعض صنوف وتمظهرات الأسرة المنبثقة ضمن مسارات هجرة الجامعيات العربيات.

انطلاقاً من أشكال حضور الزوج والأبناء مع الجامعية المهاجرة في بلد الهجرة أو غيابهم عنها يمكن استخلاص ثلاثة صنوف أساسية، وهي:

أ - الصنف الأوّل: الأسرة الحاضرة

تتبدى تجربة الهجرة في هذا الصنف كمشروع أسري ينخرط فيه الزوج بقوة الحضور ومرافقة زوجته المهاجرة للعمل في جامعة سعودية، ولو تتطلب منه ذلك التضحية بعمله في بلده. ويتكوّن من المهاجرة وزوجها وأبنائها الذين يوجدون معاً في أرض الهجرة. وعادة ما يكون الأبناء في سن الدراسة الابتدائية أو الثانوية. وغالباً ما تكون الأسرة فتية التأسيس، حيث تتميز بصغر عمر الأبناء.

تمثّل المهاجرة ضمن هذا الصنف من الأسر الأفضل حالاً من غيرها من المهاجرات كونها تتمتع على الأقل - بنظر زميلات المهاجرات - بأسرة تأويها وتتابع عن قرب مشاغلها، وتعيش على وقع أحداثها اليومية. ولكن صاحبة هذا الصنف، وإن تُعدّ نفسها أهون حالاً من غيرها، فإنها تشكو بعدها من عائلتها الكبرى وحرمانها إياها. كما تشكو صعوبة تربية الأبناء بعيداً من العائلة ومن الحياة الاجتماعية في موطنها الأصل، وصعوبات إدارة اختلاف مناهج تعليم أبنائها بين هنا وهناك، وما تتحمّله من عبء في إدارتها عبر ترسانة من التوافقات التي تسعى كلّ مهاجرة لإدارتها بحسب جنسيتها وتطلعاتها وإمكاناتها. وغالباً ما يضطر عدد من المهاجرات إلى تدريس أبنائهن

في مدارس خاصة أو مدارس دولية لتجاوز معوقات اكتساب الأبناء للغات الأجنبية المعمول بها في بلدها (نذكر هنا حالة المهاجرات التونسيات والاضطرار إلى تعليم الأبناء في مدارس ذات المنهج الفرنسي، لتفادي اختلاف التحصيل الدراسي عن المعمول به في تونس). ويتجه البعض الآخر لتعليم الأبناء على نحو موازٍ خارج الأطر الرسمي وإعدادهم فقط لخوض الاختبارات وفقاً للمناهج المعمول بها في البلد الأصل (نذكر هنا مثال المهاجرات المصريات).

ويجب التأكيد أن هذا الصنف من الأسرة المهاجرة يتخذ أشكالاً متعددة تتلون فيه الحياة اليومية للمهاجرة بحسب وضع الزوج المرافق لها في هجرتها، حيث يمكن أن يكون بدوره مهاجراً ويمارس عملاً قارراً في المهجر، وهو الصنف الأقل تكراراً في حالاتنا المدروسة. كما يمكن أن يكون الزوج عاطلاً من العمل في المهجر ويتخذ قانونياً صفة المرافق لزوجته المهاجرة. ويؤدي اجتماعياً دور الوكيل العام لإدارة شؤون الحياة اليومية للأسرة في المهجر ويهتم بإدارة مسألة التنقل اليومي وإدارة متطلبات البيت اليومية.

يطرح هذا المشهد أسئلة قوية حول ما أصبحت تطرحه هجرة الجامعيات نحو الخليج العربي من تحولات عميقة في طبيعة علاقات النوع الاجتماعي ضمن الأسرة العربية المهاجرة. وما أضحت تمنحه تلك الهجرة من مساحات تسامح إزاء أشكال غير مألوفة من تقاسم الأدوار بين الرجل والمرأة وتوزع مسؤوليات كل منهما بين المجالين العام والخاص. فهل يمكن أن يكون ذلك عنواناً لفرض هجرة الكفاءات النسائية لصيغ مختلفة ومستجدة للتفاوض حول التقسيم التقليدي للأدوار داخل العلاقة الزوجية؟ وهل يعد ذلك ثورة حقيقية وتمرداً معلناً للثنائي على أنماط التفكير التقليدية والهيمنة الذكورية العربية؟ أم أنها مجرد مسابرة مؤقتة من طرف الثنائي لإدارة الهجرة والرضوخ المرحلي لإكراهاتها؟ ترتعن الإجابة عن هذه الأسئلة بتكثيف جهود البحث والدراسة في هذا الاتجاه بلا شك.

ب - الصنف الثاني: الأسرة المنشطرة

يعيش هذا الصنف من الأسرة تجربة هجرة الأم مرفوقة بزواج ولكن محرومة أبناءها أو بعضهم الذين غالباً ما يكونون في سن الدراسة الجامعية. وتختار المهاجرات العربيات في الغالب مزاولة أبنائهن وبناتهن لدراستهن الجامعية إما في بلد الأصل (وهي الحالة الأكثر انتشاراً)، أو في البلدان الغربية.

وغالباً ما يكون هذا الصنف من الأسرة منشطراً إلى نصفين، يعيش كل شطر منها على تماس الحدود بين صفتي الهجرة. ويؤدي الزوج في هذه الحالة أدواراً رقابية مزدوجة يتناوب فيها على رعاية شؤون شطري الأسرة من خلال المراوحة بين هنا وهناك. وينقسم الزمن الأسري إلى شطرين تحاول المهاجرة وزوجها وأبنائها إدارته في ظلّ الفرص المتاحة للتخاطب واللقاء والتواصل إما المباشر أو الافتراضي.

تتعدّل بناءً على ذلك أوتار الحياة الأسرية بين زمنين متباعدين تحاول المهاجرة/ الأم العابرة للحدود مواكبة تفاصيل كلّ منهما يومياً للتغلب على تباعد المكان وتشتت المصائر الذي فرضه عليها وعليهم خيار الهجرة.

وتختلق الأسرة المنشطرة جملة من التوافقات اليومية التي تبعد من خلالها المهاجرة في الإحاطة الشاملة بالحاجات الوجدانية لكل شطر منها، ولا سيما ذلك الشطر البعيد. وتفي شبكات التواصل الاجتماعي بالغرض لتوحد الأزمنة بين الشطرين كلما اقتضى الأمر ذلك، لتعيش الأسرة افتراضياً بعض مناسبات الحزن والفرح والاحتفال بأعياد ميلاد الأبناء والنجاح وغيرها من اللحظات السعيدة أو غير السعيدة التي تتحول فيها شبكات التواصل إلى قنوات رئيسية تنقسم الأسرة عبرها مشاعر الألم والدموع أو لحظات الفرح والاحتفال وتبادل التهاني. ويتحول المساء وعطلة نهاية الأسبوع وسائر أوقات الفراغ إلى فسحة تُولي فيها المهاجرة وجوها شطر فلذات الأكباد في الوطن البعيد، ليلتئم شمل الأسرة افتراضياً على نخب الغربة في اختراق صارخ وعابر لحدود الزمان والمكان.

ج - الصنف الثالث: الأسرة المُختلة الثقل

تعيش المهاجرة المتزوجة ضمن هذا الصنف الثالث من الأسرة بمفردها في المهجر ولا يرافقها في غربتها لا الزوج ولا الأبناء. وتتعدّد مبررات خوض المهاجرة تجربة الهجرة مجرّدة من بقية أفراد أسرتها. وإن كانت أسباب عدم مرافقة الأبناء مرتبطة في الغالب، كما تمّ بيانه، بظروف الدراسة الجامعية، فإن عدم مرافقة الزوج لزوجته المهاجرة يتّصل في الغالب برفضه الصريح للمرافقة لأسباب مختلفة. يبقى المعلن منها في أغلب الحالات مرتبطاً بوضعيته المهنية، حيث يرفض التضحية بعمله في البلد الأصل مقابل مرافقة الزوجة. ويكون ذلك مقترناً بغياب بدائل وإمكانات للحصول على عمل في بلد الهجرة، فيرفض بذلك (على عكس الصنف الأول) تأدية دور المرافق العاطل من العمل في بلاد الهجرة.

إن كلّ صورة من صور الهجرة تطرح بالضرورة أبعاداً وكيفيات مختلفة للاندماج والتكيف الاجتماعي للمهاجر مع المجتمع المهاجر إليه، حتى وإن انعدمت الاختلافات الجوهرية في المنظومات الثقافية والمعياريّة بين المهاجر والمجتمع الحاضن له.

ويكون في هذه الحالة مركز ثقل الأسرة في البلد الأصل حيث الزوج والأبناء، وتواجه الجامعة المهاجرة مصير الهجرة بمفردها. وتحاول ترجيح كفة التوازن عبر ممارسة أدوارها من بُعد وتسجيل حضورها كذلك عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وإن كانت في حالة الصنف الثاني تؤدي أدوار الأمومة من بُعد فإنها ضمن هذا الصنف تمارس من بُعد أدواراً مزدوجة وهي الأم والزوجة. وتجتهد في ظلّ الالتزامات المهنية المشدّدة، اختلاق الفرص للقاء المباشر عبر الزيارات التي لا تتّاح لها بسهولة في الغالب إلا مرّة واحدة في السنة خلال الإجازة السنوية التي لا تتجاوز الستين يوماً.

ولا بدّ من التأكيد أن الأسرة كبناء اجتماعي وكمجال حميميّ، تبقى بالضرورة في أمسّ الحاجة إلى تواصل أفرادها المباشر وإلى وجودهم الفعلي أمام أعين بعضهم البعض. ومهما استجابت وسائل التواصل الاجتماعي لحاجة الاندماج الأسري للتعايش المباشر، فإنها لن تكون في كلّ الأحوال بديلاً منه. ومن المؤكّد أن لوضعية غياب المهاجرة عن أسرتها انعكاساتها القاسية

على الروابط الأسرية في كل اتجاهاتها، ولها وقعها الخاص على المهاجرة وعلى هشاشة مكانتها داخل الأسرة كأم وكزوجة مبعدة على مدى طويل.

ومن المفيد الإشارة إلى أن هذا الصنف الثالث من الأسرة يتماثل مع ما تناولته الدراسات الأولى لعلم اجتماع الهجرة حول أسر المهاجرين نحو أوروبا من دول المغرب العربي من فاقد المهارات في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين الذين كان شظف الحياة في الوطن، والظروف الصعبة في بلد الهجرة، يجبرهم على ترك زوجاتهم وأبنائهم.

وقد تحدث عالم اجتماع الهجرة عبد المالك صياد عن ذلك المهاجر الذي يترك أسرته وراءه، ودعا إلى التمييز بين معنى الحضور والغياب الفيزيقي من جهة، والحضور والغياب المعنوي، وأشار إلى ما يعيشه المهاجر من «غياب مزدوج». ونبه إلى مخاطر تحلل واندثار الانتماء الأسري في حال الغياب المعنوي أو المعياري للمهاجر عن المكان الذي من المفترض أن يوجد فيه في بلده الأصل حيث بقيّة أفراد أسرته.

وكان عالم الاجتماع بورديو قد تحدّث بدوره عند تقديمه كتاب الغياب المزدوج لعبد المالك الصياد عن معاناة المهاجرين وتأرجحهم بين وضعيات الانتماء والالانتماء التي يعيشون فيها على أعتاب عالمين، لا ينتمون فعلياً للأول ولا للثاني. وقد وصف بورديو المهاجر «بأنه مثله مثل سقراط بلا مكان، إنّه متحوّل وغير مصنّف، إنّه ليس مواطناً وليس غريباً. لا يُعدّ فعلياً من هذا الجانب، ولا كلياً من الجانب الآخر. إنّه يتموقع على حدود الكائن واللاكائن الاجتماعي»⁽¹³⁾.

تبقى الجامعية المهاجرة منكفئة على ذاتها وعلى أسرته. ورغم أنها تعيش في بلد يتماهى أغلب المحيطين بها مع مقوّمات مرجعياتها الثقافية من دين ولغة، إلا أنها تفضّل أن تعيش غربتها في شبه عزلة اجتماعية طوعية.

تهاجر إذاً اليوم الزوجة والأُم في إطار هجرة الكفاءات النسائية العربية إلى بلدان الخليج العربي بمفردها ومن دون أي فرد من أفراد أسرته لاستجلاب المال، في ظلّ ما تشهده بلدان عربية مشمولة بهجرة الكفاءات النسائية نحو الخليج العربي من مظاهر انكماش اقتصادي وتضخّم مالي وغلاء أسعار وارتفاع كبير في مستوى المعيشة. وتقوم على نحو متواصل بتحويل الأموال لتغطية تكاليف الحياة اليومية لأسرتها القابعة في الوطن.

لن تكون معاناة الجامعية المهاجرة بمفردها، بلا شكّ أقلّ وطأة من تلك المعاناة التي تحدث عنها كلّ من عبد المالك صياد وبورديو في حالة الرجل المهاجر منفرداً نحو أوروبا. ولا شكّ أن حالة «الغياب المزدوج هنا وهناك» تتكرّر بصورة أشدّ بصيغة المؤنث في حالاتنا المدروسة، بالرغم من اختلاف صورة الهجرة ومكانها وزمانها وسياقها السوسيوثقافي. وستبقى توصيفات

عبد المالك صياد سارية المفعول وإن اكتسب المهاجر صيغة المؤنث، وستبقى أسئلته مشروعة، ولكن الجواب عنها لن يكون من السهولة بمكان.

تطرح هذه الصنوف المختلفة من الأسرة التي تُفرزها هجرة الجامعات العربيات مسائل جوهرية تتعلق بالإمكانات التي تستطيع من خلالها الجامعة المهاجرة ضمن تجربة طويلة تمتد من سنة إلى عشر سنوات وأكثر، المحافظة على هوية أسرية تتحدى المسافات الجغرافية وتقاوم البُعد الفيزيقي لتستمر في ممارسة إثبات الوجود الاجتماعي للأسرة يوماً بيوم رغم كل ذلك. ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه متصلاً بالثمن الاجتماعي والنفسي الذي تدفعه المهاجرات وأسرهن ككل خلال ذلك النظام الأسري المغاير لكل النظم المتعارف عليها، والرابط بين مختلف عناصرها المشتتة في المكان والوجدان.

وقد رأينا في الصنوف الأسرية المذكورة سابقاً كيف تقاوم الجامعة المهاجرة - في ظل ما تعيشه من تشتت أسري عبر الحدود - من أجل فرض استدامة وحدة الأسرة حتى وإن تباعدت وتناثرت عناصرها. وكيف تستमित المهاجرة يومياً في نسج حبال الوصل عبر التواصل مع بقية أفراد أسرتها المقيمين بعيداً منها في الضفة الأخرى للحدود. وتبتكر من يوم لآخر أنماطاً وصيغاً لتأكيد حضورها الرمزي (رغم غيابها الفعلي) وتلفت الانتباه إلى محورية أدوارها في إدارة شؤون الأسرة ولو كان ذلك من بُعد وعبر شبكات التواصل الاجتماعي.

2 - المهاجرة ومسارات الاندماج في مجتمع الهجرة

تعدّ مسألة اندماج المهاجر في المجتمع المستقبل له مسألة محورية في سوسيولوجيا الهجرة وحظيت بنصيب كبير من الاهتمام ولا سيّما في دراسات موجات الهجرة الأولى من بلدان المغرب العربي نحو أوروبا. واكتسبت تلك المسألة أهميتها من الاختلاف القائم بين ثقافة المهاجرين وثقافة مجتمعات الاستقبال؛ وما كان يطرحه اختلاف الدين واللغة والعادات والتقاليد من صعوبات، عطّلت مسارات الاندماج الاجتماعي للمهاجرين وعائلاتهم في بلد الهجرة، وجعلت منهم طوائف اجتماعية معزولة تعيش على هامش المجتمع المهاجر إليه. ولم تُطرح مسألة الاندماج الاجتماعي للمهاجرين العرب في حالة دراسات الهجرة العربية البينية، نظراً إلى التسليم بفرضية سهولة الاندماج في المجتمعات العربية المهاجر إليها بحكم عدم وجود فوارق ثقافية هيكلية.

لكن ما يجب تأكيده أن الاندماج الاجتماعي كمفهوم وكظاهرة اجتماعية يتخذ أبعاداً سوسيولوجية أخرى ترتبط كذلك بمختلف سيرورات التفاعل الاجتماعي التي من طريقها يشارك الأفراد في مختلف أبعاد ومستويات الحياة الاجتماعية بواسطة النشاط المهني وتعلم معايير الاستهلاك وتبني سلوكيات أسرية وثقافية للتبادل مع الآخرين والمشاركة في المؤسسات الجماعية⁽¹⁴⁾ وفي مختلف أبعاد الحياة الاجتماعية. ويمكن لكل ذلك أن يتخذ أبعاداً أشمل تنطبق على التفاعلات بين أفراد المجتمع الواحد، كما تنطبق على علاقات الأفراد المختلفين في مجتمعات متنوعة الجنسيات. ومن المؤكد أن كل صورة من صور الهجرة تطرح بالضرورة أبعاداً وكيفيات

Dominique Schnapper, «L'Intégration: Enjeux de connaissance et de politique,» Grande (14) Europe, no.10 (juillet 2009).

مختلفة للاندماج وللتكيف الاجتماعي للمهاجر مع المجتمع المُهاجر إليه، حتى وإن انعدمت الاختلافات الجوهرية في المنظومات الثقافية والمعارية بين المهاجر والمجتمع الحاضر له. وتبقى مسائل الاندماج الاجتماعي للمهاجرين العرب إلى بلدان الخليج العربي مسائل تستحق تبين بعض تفاصيلها، ولا سيما عندما يكون المهاجر موضوع الدراسة كفاءة نسائية.

وقد عبّرت الجامعات المستجوبات في هذا البحث عن محدودية صيغ تواصلهن الاجتماعي مع أفراد المجتمع المحلي اللاتي تعشن فيه، سواء كان ذلك مع أهل البلد، أو مع أبناء جنسيتها، أو مع غيرهم. وأكدت نسبة 60 بالمئة من العينة انعدام تبادل الزيارات مع الجيران وزملاء العمل مهما كانت الجنسيات، بينما أكدت نسبة 35 بالمئة وجود تبادل نادر لزيارات قليلة في مناسبات اجتماعية محدودة تتخذ في الغالب هيئة مجاملات اجتماعية، وعبّرت 5 بالمئة فقط عن ربطهن لعلاقات اجتماعية قوية مع محيط الجيران وزملاء العمل.

وتبرّر الجامعات ذلك بعوامل متعددة كعدم وجود الوقت الكافي لربط علاقات اجتماعية (60 بالمئة). حيث إن الجامعي في الخليج يُكَلّف بأعباء إدارية كثيرة إلى جانب عمله الأكاديمي، ويتطلب منه ذلك وقتاً طويلاً خارج ساعات الدوام الرسمي. وبرّرت نسبة أخرى ذلك بعدم رغبتها في ربط علاقات اجتماعية (30 بالمئة) في مجتمع الهجرة، وترى مجموعة أخرى أن الأجواء العامة لا تشجّع على إقامة علاقات اجتماعية (10 بالمئة).

تبقى الجامعة المهاجرة منكفئة على ذاتها وعلى أسرتها. ورغم أنها تعيش في بلد يتماهى أغلب المحيطين بها مع مقومات مرجعياتها الثقافية من دين ولغة، إلا أنها تفضّل أن تعيش غربتها في شبه عزلة اجتماعية طوعية، تكتفي فيها بانشغالاتها المهنية والاهتمام بأسرتها ومتابعة شؤونها سواء كان ذلك من قرب في حال وجودهم معها، أو من بُعد في حال ما كانوا في بلدها الأصل.

وتبدو هذه المسألة لافتة للانتباه، حيث قد يسود الاعتقاد بأن فرص التواصل الاجتماعي للمهاجرين العرب إلى البلدان الخليجية بعضهم مع بعض أو مع أفراد المجتمع الحاضر لهم تكون أكثر يسراً وانتشاراً، ولكن الواقع في حالة العينة المدروسة من الكفاءات النسائية المهاجرة كشف غير ذلك. ولا يمكن في كل الأحوال المجازفة بتعميم فرضية محدودية التواصل والتفاعل على مختلف شرائح الهجرة، لأن الأمر قد يرتبط بخصوصية الكفاءة النسائية ومكانتها الاجتماعية، وطبيعة تمثّلها للتواصل الاجتماعي ولتجربة الهجرة ككل. وربما يرتبط بسلوك العزوف الواعي عن الانخراط في علاقات اجتماعية ترى أنها في غنى عنها سواء مع أبناء جنسيتها أو مع غيرهم. وسيبقى الحسم في ذلك الاتجاه مرتبطاً بتكثيف البحوث والدراسات السوسولوجية المعمقة حول مسارات الاندماج الاجتماعي وسيروا تكيّف المهاجرين والمهاجرات العرب في المجتمعات الخليجية المُهاجر إليها، مع مراعاة اختلاف شرائح المهاجرين وصنوفهم وانتماءاتهم المهنية والمناطق الجغرافية التي يقيمون فيها داخل المملكة.

ويلاحظ أن سلوك الانطواء الاجتماعي للجامعة المهاجرة يبرز كذلك في مستوى التواصل الافتراضي سواء مع عامة الأفراد، أو مع زملائها من الجامعيين. ولا تُفصح شبكات التواصل الاجتماعي عن حضور بارز للكفاءات النسائية العربية. ولا يجد المتابع أثراً افتراضياً لجامعيات عربيات مهاجرات في أي مجال من المجالات التأثير ذات الصلة بتخصّصها أو بغيره، باستثناء

بعض الحالات النادرة جدًا. ورغم ميل بعض الجوالي العربية المقيمة في السعودية لاستحداث صفحات افتراضية خاصة بهم تبرز انتماءهم الوطني ووجودهم في إحدى مناطق المملكة⁽¹⁵⁾،

أكدت الجامعات الأثر السلبي للهجرة في الأداء المهني ومستوى الإنتاج البحثي والعلمي. وقد عبر أكثر من نصف الجامعات (52 بالمئة) عن أن إنتاجهن العلمي كان سيكون أكثر في لو لم يهاجرن.

يبقى حضور النساء بوجه عام وتفاعلهن ضمن تلك الصفحات ضعيفًا. ولا نجد للكفاءة النسائية تفاعلًا يذكر حتى في الصفحات الخاصة بالجامعيين المغتربين من الجنسيات العربية المختلفة رغم كثرة تلك الصفحات. وتبقى الصفحات الافتراضية لعدد من الجامعات اللاتينية تم استجوابهن صفحات عادية لا تعبر عن أي خصوصية للكفاءة الجامعية المهاجرة. ولا تعكس أي نشاط افتراضي أو تواصل فكري أو إثارة مسائل للنقاش أو التعبير عن مواقف معينة مما يحدث في بلدها أو في غيره من أحداث مختلفة. هذا في حين يتجنب عدد آخر

منهن تمامًا تسجيل الحضور في العالم الافتراضي ومواقعه، أو يخيّر الحضور بأسماء مستعارة.

ثالثًا: تمثيلات المهاجرة لانعكاسات الهجرة

إن تركيز دراسات الهجرة على هجرة اليد العاملة البسيطة، وبخاصة من دول المغرب العربي نحو أوروبا، أنتج، في رأينا، نوعًا من «النمطية البحثية» التي كرّست بدورها طرحًا شموليًا انطمس فيه التباين البارز بين صنوف الهجرة ولا سيما المستجدة منها. وقد غيّب ذلك الطرح الشمولي - ولا سيما في دراساتنا العربية للهجرة - محاولات الإحاطة بتفاصيل مستجدات الظاهرة وتعدّد صنوفها، وما شهدته طبيعتها وخصائصها من تحولات هيكلية ارتبطت بسلوك الهجرة وبممارسته من طرف فاعلين اجتماعيين مختلفين ومتنوعين أكثر مما ارتبطت بالسياقات العامة الطارئة أو الجاذبة لهم.

وإن يتمّ التركيز في عدد من الدراسات المتداولة⁽¹⁶⁾ على الأبعاد الماكرو سوسولوجية سواء عند تناول دوافع الهجرة أو نتائجها، فإنه كثيرًا ما يقع التغاضي عن الأبعاد الميكرو سوسولوجية ذات العلاقة بالفاعلين الممارسين للهجرة وتداعياتها المختلفة على هؤلاء رجالًا كانوا أو نساءً.

(15) يمكن على سبيل المثال ذكر صفحات في الفيسبوك من نوع «توانسة في الإحساء» «توانسة في السعودية» «توانسة في المنطقة الشرقية» «الجالية التونسية بالرياض والمنطقة الوسطى» «الجالية السورية في السعودية» «الجالية المصرية بحفر الباطن» «الجالية الأردنية والفلسطينية في الدمام والخبر»...

(16) يمكن على سبيل المثال لا الحصر الرجوع إلى أحدث التقارير العربية المنشورة حول الهجرة من طرف مؤسسات إقليمية، انظر: جامعة الدول العربية: التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة والتنمية (القاهرة: جامعة الدول العربية، 2014)، والتقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: هجرة الكفاءات نزيف أو فرص (القاهرة: جامعة الدول العربية، 2008)، والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل العربية، تنقل العمالة بين البلدان في العالم العربي (2010).

يُذكر في هذا السياق بأن دراسات هجرة الكفاءات العربية غالباً ما تتغافل عن تناول التداعيات التي تخلفها الهجرة على المستوى الشخصي، وما ينتج منها من تأثيرات ذاتية مختلفة على كفاءة المهاجر. وربما يُفسّر ذلك بافتراض عدم وجود انعكاسات سلبية لهجرة الكفاءات على المستوى الذاتي، على أساس التسليم المطلق بأن هجرة الكفاءات تعدّ هجرة ترف ومترفين أكثر مما هي هجرة فاقة وحاجة. لذا يقع التسليم بإيجابية التجربة وتداعياتها على المستوى الذاتي. وهي مسلمة تحتاج في رأينا للمزيد من التفكير والتنسيب وإعادة النظر في تفاصيلها من طرف الباحثين والدراسين.

- تكلفة الهجرة في تقديرهن

لتبين اتجاهات تقييم المهاجرة للتكلفة الاجتماعية والنفسية والصحية والمهنية لتجربة الهجرة، وحصر مواقفها من انعكاسات التجربة على حياتها، تساءل البحث عن انعكاسات الهجرة على الصحة والمزاج والنفسية والارتقاء المهني والعلمي. وأكدت الإجابات التأثير السلبي للهجرة كلّ تلك الجوانب. وجاءت نسب الموافقة والموافقة بشدة على التأثير السلبي للهجرة مرتفعة في ما يتعلق بالصحة 67 بالمئة والنفسية والمزاج 71 بالمئة والعلاقات مع الأهل والأقارب 48 بالمئة والارتقاء المهني والعلمي 60 بالمئة. وجاءت نسب عدم الموافقة وعدم الموافقة بشدة على التأثير السلبي للهجرة في تلك الجوانب نفسها ضعيفة وكانت كالتالي: الصحة 23 بالمئة، والنفسية والمزاج 21 بالمئة، والارتقاء المهني والعلمي 28 بالمئة. كما ظلت مواقف الحيات بدورها نسبياً ضعيفة راوحت بين 10 و12 بالمئة. باستثناء التأثير في العلاقات مع الأهل والأقارب في البلد الأصل التي سجلت فيها مواقف الحيات 18 بالمئة.

تؤكد هذه النتائج أهمية ما تمت الدعوة إليه سابقاً من ضرورة إعادة الاعتبار للأبعاد الذاتية في دراسات هجرة الكفاءات من جهة، وإعادة النظر في مسلمة اعتبار تلك الهجرة هجرة ترف ونعيم وراحة بال. ونشدد على تلك الدعوة مع إدراكنا لاختلاف التجارب ضمن هجرة الكفاءات، وتمايز الصنوف ضمن مفهوم الكفاءات وتنوع خبراتهم وتجاربهم وفقاً لتنوّع الوجهات المقصودة.

ولتبيين المواقف من التجربة المهنية ومستويات تأثير الهجرة في رصيدها العلمي والمعرفي، طرحنا أسئلة عن الوضع المهني المتوقع في حالة عدم الهجرة، فكانت النتائج كالتالي:

أكدت الجامعيات الأثر السلبي للهجرة في الأداء المهني ومستوى الإنتاج البحثي والعلمي. وقد عبّر أكثر من نصف الجامعيات (52 بالمئة) عن أن إنتاجهن العلمي كان سيكون أكثر لو لم يهاجرن.

ويبقى تسليم الجامعيات بقوة تأثير السياق العام المحتضن للكفاءة المهاجرة في المستوى العلمي والرصيد المعرفي واضحاً، من خلال تأكيد 66 بالمئة منهن بأن الانعكاسات العلمية والمعرفية لهجرتهن كانت ستكون أفضل لو كان السياق العام المحتضن لهنّ مختلفاً. ولا يمكن معرفة إلى أي مدى يمكن أن يكون ذلك الموقف حكماً ضمنياً على ذلك السياق المحتضن لتجربتهن، وإشهاراً غير مباشر لعدم الرضا على مناخه العلمي والمعرفي. ويمكن للمتأمل أن

يتساءل عن صلة تلك المواقف بالواقع الفعلي للبحث العلمي في عموم الجامعات العربية التي تتقارب في معظمها في ضعف مؤشرات الإنتاج والبحث العلمي.

لا يزال المهاجر صاحب الكفاءة العلمية العالية في أدبياتنا الفكرية ومنتجنا البحثي والإحصائي الرسمي والأكاديمي، بالضرورة مدركاً كذكر ممنوع من الصرف، ومنظوراً إليه بصورة حصرية على أنه عقل مذكر.

ويتساءل المتأمل كذلك عن أدوار التأثير النفسي للغربة والمكانة الحميمية للوطن في الذات المهاجرة وفي تمثّلها للأشياء وفي الحُكم لها أو عليها. حيث تتبدى صورة ذلك الوطن الطارد لهنّ بمؤسساته وجامعاته وكلّ شيء فيه دائماً الأفضل عندما تخضع المسائل للمقارنة بين هنا وهناك. وتنقلب الصور لتصنع تمثّلات المهاجرة من الوطن ومؤسساته جنّة طُردن منها والمهجر جحيماً جئن إليه بإرادتهن.

وينعكس في ضوء تلك التمثّلات، وتحت وطأة الحنين الدفين إلى الوطن، اتجاه الجذب والطرْد فيأخذ منحى عكسياً يجعل الوطن جاذباً وبلد الهجرة طارداً. فتتشوَّش الصورة وتلتبس الحدود بين سلّم الأفضليات في علاقته بصورة الوطن المختلفة تماماً عن واقعه المأزوم المعروف حقّ المعرفة ممن قبلت طوعاً الهجرة منه، لأسباب تدركها أكثر من غيرها.

وكان جواب الجامعيات المهاجرات عن سؤال «هل تفكرين في العودة؟» رجع صدى لتمثّلات تلك الصورة المشوشة. أجابت 46 بالمئة بنعم. وأجابت 17 بالمئة بلا، و37 بالمئة بلا أعلم. صرّح أقلّ من نصف الجامعيات بالتفكير في العودة، وتتنوّعت البقيّة بين نسبة متواضعة لا تفكّر في العودة ونسبة أكبر صرّحت بالعجز عن أخذ قرار صريح في مجرد التفكير في العودة من عدمها.

وقد تضمّن الاستبيان سؤالاً مفتوحاً عن أبرز ضريبة تدفعها الكفاءة النسائية المهاجرة إلى بلدان الخليج العربي؟ احتوت النتائج إجابتين (2 بالمئة) أقرّتا عدم وجود أي ضريبة للهجرة؛ وإجابتين (2 بالمئة) تحدّثتا بنبرة إيجابية عن الاستفادة من التجربة. أما بقية الإجابات (96 بالمئة) وإن جاءت متباينة إلى حدّ كبير، فهي اجتمعت على نبرة حزينة تؤكّد طغيان السلب على الإيجاب في التجربة. وشملت الضرائب برأيهن مجالات الصّحة والصّحة النفسية، والأسرة وتربية الأبناء، والوضع مهني. وهذه بعض الأمثلة عن الأجوبة كما وردت على لسانهن، اجتهدنا في تبويبها حسب المجالات التالية:

- **مجال الأسرة تربية الأبناء:** «خسارة في العلاقات الزوجية والأسرية وخسارة في تربية الأبناء»، «فقدان الترابط الأسري وتراجع مستوى تعليم الأبناء»، «تشتت أفراد الأسرة والقلق الدائم على الأبناء»، «تربية الأولاد بعيداً من الأهل والوطن وإحساسهم الدائم بالغربة»، «التفكك الأسري»، «ضياح الأبناء».

- **مجال الصحة والصّحة النفسية:** «الاستنزاف الصحي»، «الضغط النفسي والأثر الاجتماعي السالب»، «التدهور الصحي والنفسي بسبب ضغوط العمل»، «الاغتراب»، «عدم التوازن النفسي»، «الحرمان»، «تدهور الثقة بالنفس»، «الوحدة».

- المجال المهني: «البعد من المناخ الأكاديمي والعلمي»، «ضياع فرص الارتقاء والمعرفة المتجددة»، «التأخر في الترقّيات مقارنة بالموجودين في أوطاننا»، «اكتساب خبرات ليست علمية وفقدان الكثير من مؤهلاتي كأستاذ جامعة والعمل كموظف إداري»، «تراجع في أدائي البحثي لعدم توافر الوقت والانهماك في الأعمال الإدارية»، «توقف الإنتاج العلمي»، «تدني المستوى الفكري والمهني».

- العبارات العامة: «فقدان الروح وضياع الحياة»، «التعوّد على الغربة حتى أصبحنا غرباء في أوطاننا»، «عدم الإحساس بالوقت والعمر الذي يجري»، «ضياع أحلى سنوات العمر»، «البعد من الأهل والحياة الاجتماعية في الوطن».

تعكس هذه العبارات نبرة شجن تشي من خلالها الكفاءة النسائية المهاجرة المستجوبة ببعض الانعكاسات التي لا تحدث عنها دراسات هجرة الكفاءات. ولم تتحدث مستجوباتنا عن الخسارة التي تكابدها التنمية في بلادهم نتيجة لهجرتهم، ولا خسارة مؤسستها الجامعية الأصلية بعد «هروب العقول» منها، بقدر ما تحدثت عن خسارة سنوات العمر ودفء الأسرة وحضن الأبناء، وتراجع أدائها المهني والعلمي وغيرها من الانعكاسات التي قد تتعادل بالنهاية مع حجم المكاسب المادية التي ستجنيها من هجرتها.

خاتمة

تبقى هجرة الكفاءات النسائية ظاهرة ينقصها البحث والدراسة. ولا يزال المهاجر صاحب الكفاءة العلمية العالية في أدبياتنا الفكرية ومنتجنا البحثي والإحصائي الرسمي والأكاديمي، بالضرورة مُدرّكاً كذكر ممنوع من الصرف، ومنظوراً إليه بصورة حصرية على أنه عقل مذكر. وكأن ظاهرة هجرة الكفاءات (مهما شملت من نساء) لا يمكنها أن تستوعب صيغ التأنيث.

وتتبنى نتائج هذا البحث فرضية اختلاف تفاصيل ظاهرة هجرة الكفاءات النسائية نحو بلدان الخليج العربي في بعدها الأنثوي، واختلاف أسبابها وانعكاساتها ونتائجها عن هجرة الكفاءات العربية كما يتم تناولها في طابعها الذكوري والشمولي. وتؤكد نتائجها أن ظاهرة هجرة الجامعيات العربيات، وإن قلبت المعادلات التقليدية لهجرة النساء العربيات بوصفهن توابع لزوج مهاجر وأصبحت فاعلاً أساسياً في حركة الهجرة ويرافقها في ذلك الزوج، وتتعديل أوتار حياتها الأسرية بناءً على خيارها، إلا أن التجربة تبقى باهظة التكلفة النفسية والوجدانية والاجتماعية على المهاجرة وعلى أسرته.

ولا بد من التشديد، ختاماً، على ضرورة لفت الانتباه إلى ما خلفه الطابع الشمولي والذكوري لدراسة هجرة الكفاءات العربية من تجاهل لخصوصية تجربة هجرة الكفاءات النسائية سواء إلى الغرب أو إلى البلدان العربية، وعلى ما أنتجه من تغيب للنتائج السلبية لهجرة الكفاءات على المستوى الذاتي والميكرو سوسيولوجي لتلك الكفاءات. ولعلنا في أمس الحاجة إلى إعادة النظر في تناولنا لهذه الظاهرة، ومراجعة الكثير من المسلّمات والمنهجات البحثية التي التصقت بدراسة هجرة الكفاءات. وستبقى مساراتها وأسبابها ونتائجها على القائمين بها والقائمات أبواباً بحثية مفتوحة تستجدي منّا جميعاً مزيد البحث والدراسة □

مراكز البحوث العلمية في الجزائر: الواقع، المخرجات، والتحديات

لقرع بن علي (*)

أستاذ باحث في جامعة عبد الحميد، بن باديس، مستغانم - الجزائر.

مقدمة

أصبح البحث العلمي من متطلبات التنمية في وقتنا الراهن، فكل الدول المتطورة والمصنعة في أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية واللاتينية تهتم بالبحث العلمي وتخصص له جزءاً مهماً من ناتجها المحلي الإجمالي سنوياً. وقد أصبح امتلاك المعرفة العلمية عنصراً من عناصر قوة الدولة، وأصبح حجم ونوعية الأبحاث العلمية من مؤشرات التنمية الناجحة والفعالة.

تعد مراكز الأبحاث ومراكز الفكر والدراسات أحد الفضاءات المهمة لتطوير البحث العلمي وإنتاج المعرفة العلمية، حيث يوجد في العالم حالياً الآلاف من مراكز البحث والفكر، تنتشر أغلبيتها في البلدان المتقدمة والمصنعة. وقد بدأت الجزائر تولي أهمية لمراكز البحث العلمي لما لها من دور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك دورها في مساعدة الحكومة وأجهزتها، والمؤسسات الاقتصادية، على وضع السياسات التنموية، ووضع الخطط للمستقبل.

بناء على ذلك، فإن السؤال الرئيسي لهذه الدراسة هو: ما مدى تأثير مراكز البحوث في عملية البحث العلمي وعملية التنمية في الجزائر؟ وانطلاقاً من هذا السؤال، تطرح التساؤلات الآتية: ما هو واقع مراكز البحث في الجزائر؟ وما هي مخرجاتها على المستويين العلمي والتنموي، وما التحديات المستقبلية التي تواجهها؟

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعاً مغيباً عن النقاش السياسي والأكاديمي والعلمي في الجزائر، فالملاحظ أن أهمية مراكز البحوث والدراسات لا تحظى بنفس الاهتمام مقارنة بمواضيع أخرى. وكون مراكز البحث تعد من المؤسسات البحثية والعلمية في الجزائر،

فإنه يجب الاهتمام بهذه المراكز لما لها من دور فعّال في إنتاج المعرفة العلمية، وتنمية الاختراع، وكذلك دورها في التنمية الاقتصادية المستدامة، وفي رسم السياسات العامة وصناعة القرارات. لهذا تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع مراكز البحوث في الجزائر، ومخرجاتها على مستوى البحث العلمي وفي التنمية، وكذلك التحديات والرهانات المستقبلية التي تواجهها.

أولاً: واقع مراكز البحوث في الجزائر

يوجد في الجزائر خمسة هياكل أساسية للبحث العلمي، وهي تتمثل بـ: وكالات البحث، مراكز البحث، مراكز البحث والتطوير، وحدات البحث، ومخابر البحث. وقد ورد هذا التصنيف في الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ما يهّمنا في هذا المجال هو مراكز البحث، مع العلم أن الجزائر تعد حديثة العهد بمراكز البحوث، حيث لا نجد دراسات أو كتابات حول هذا الموضوع إلا على سبيل الاستثناء. وبهدف إحصاء عدد مراكز البحوث الموجودة في الجزائر، اعتمدنا على المعطيات التي توفرها المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

يتوافر في الجزائر حالياً 29 مركز بحث، إضافة إلى 12 مركز بحث وتطوير⁽¹⁾. تنقسم مراكز البحث إلى صنفين: الأول يتعلق بمراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وعددها 12 مركزاً؛ والصنف الثاني يشمل مراكز

**بحكم أن الجزائر مقبلة على
رهانات جيوسياسية واقتصادية
على المدى المتوسط والبعيد،
فإن مراكز البحوث معنية بهذه
الرهانات، الأمر الذي يجعلها
ملزمة بتجاوز الكثير من
التحديات التي تشكل عائقاً أمام
نشاطها ودورها.**

البحث التابعة لهيئات أخرى: وزارات، ومحافظة الطاقة الذرية، والوكالة الفضائية الجزائرية، حيث يبلغ عدد هذه المراكز 17 مركزاً.

من حيث التوزيع الجغرافي، يبيّن الجدول الرقم (1) أن هناك سبعة مراكز بحث تابعة لوزارة التعليم العالي موجودة في العاصمة من مجموع 12 مركزاً، في حين تنتشر المراكز الأخرى في خمس مدن مختلفة من القطر الجزائري (وهران، بسكرة، قسنطينة، تيبازة، الأغواط). كما يلاحظ أن هذه المراكز متخصصة أكثر في الجانب التقني والتكنولوجي، ولا سيّما في مجال الطاقة. في المقابل يوجد مركز لتطوير اللغة العربية، ومركز متخصص في الاقتصاد، ومركز في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، ومركز متخصص في العلوم الإسلامية والحضارة. أما من حيث البعد التاريخي والنشأة، فإن وزارة التعليم العالي بدأت بإنشاء أربعة مراكز في الثمانينيات، ثم خمسة مراكز في التسعينيات، وثلاثة مراكز في الألفية الجديدة.

(1) «هياكل البحث»، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (الجزائر). <http://www.dgrsdz.dz/Ar/?fc=Un_Re>.

الجدول الرقم (1)

مراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

اسم المركز	المقر	تاريخ الإنشاء
مركز تطوير الطاقات المتجددة	الجزائر	22 آذار/ مارس 1988
مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني	الجزائر	16 آذار/ مارس 1985
مركز تنمية التكنولوجيات المتقدمة	الجزائر	1982
مركز البحث في التكنولوجيا الصناعية	الجزائر	6 تموز/ يوليو 1992
مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية	الجزائر	14 كانون الأول/ ديسمبر 1991
مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية	الجزائر	17 كانون الأول/ ديسمبر 1985
مركز البحث في تكنولوجيا نصف النواقل للطاقة	الجزائر	21 آب/ أغسطس 2012
مركز البحث في الأنترولوجيا الاجتماعية والثقافية	وهران	23 أيار/ مايو 1992
مركز البحث العلمي والتقني حول المناطق الجافة	بسكرة	14 كانون الأول/ ديسمبر 1991
مركز البحث في البيوتكنولوجيا	قسنطينة	أيار/ مايو 2010
مركز البحث في التحاليل الفيزيائية والكيميائية	تيزازة	1992
المركز الوطني للبحث في العلوم الإسلامية والحضارة	الأغواط	23 أيار/ مايو 2015

المصدر: «مراكز البحث»، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (الجزائر)، http://www.dgrsdt.dz/Ar/?fc=Ce_Re.

لم يقتصر إنشاء مراكز البحث في الجزائر على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فقط، بل قامت وزارات ومؤسسات أخرى بتأسيس مراكز بحث تابعة لها ومتخصصة في مجالات نشاطها. وكما هو مبين في الجدول الرقم (2) فإن وزارات الثقافة، الفلاحة، السكن، الداخلية، التربية، البريد، ووزارة المجاهدين، تشرف على تسعة مراكز بحثية. وتشرف محافظة الطاقة الذرية على أربعة مراكز بحثية، في حين تشرف الوكالة الفضائية الجزائرية على مركزين بحثيين. أما المجلس الدستوري فله مركز متخصص في الدراسات الدستورية.

الجدول الرقم (2)

مراكز البحث غير التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

اسم المركز	الجهة المشرفة	تاريخ الإنشاء
المركز الوطني لبحوث ما قبل التاريخ والأنثروبولوجيا والتاريخ	وزارة الثقافة	1955
المركز الوطني للبحث في علم الآثار	وزارة الثقافة	- - -
المعهد الوطني للبحث في الغابات	وزارة الفلاحة	12 كانون الأول / ديسمبر 1981
المعهد الوطني للبحث الزراعي في الجزائر	وزارة الفلاحة	11 نيسان / أبريل 1966
المركز الوطني للبحث التطبيقي في هندسة الزلازل	- - -	- - -
المركز الوطني للدراسات والبحث المدمج في البناء	وزارة السكن	1978
مركز البحث في علم الفلك والفيزياء الفلكية والجيوفيزياء	وزارة الداخلية	1980
المركز الوطني للبحث والتطوير في الصيد البحري وتربية المائيات	- - -	- - -
المعهد الوطني للبحث في التربية	وزارة التربية	31 كانون الأول / ديسمبر 1962
مركز الدراسات والبحث في تكنولوجيات الإعلام والاتصال	وزارة البريد	2008
المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر	وزارة المجاهدين	29 كانون الثاني / يناير 1994
مركز البحث في الطاقة النووية - الجزائر	محافظة الطاقة الذرية	- - -
مركز البحث في الطاقة النووية - درارية	محافظة الطاقة الذرية	- - -
مركز البحث في الطاقة النووية - البيرين	محافظة الطاقة الذرية	- - -
مركز البحث في الطاقة النووية - تمنراست	محافظة الطاقة الذرية	- - -
مركز التطوير الفضائي	الوكالة الفضائية الجزائرية	- - -
مركز التقنيات الفضائية	الوكالة الفضائية الجزائرية	- - -
مركز الدراسات والبحوث الدستورية	المجلس الدستوري	16 أيار / مايو 2002

إن ما يلاحظ على مراكز البحث في الجزائر هو قلة عددها من حيث الكم، حيث يوجد 29 مركز بحث فقط، رغم توافر إمكانيات مالية ومادية ضخمة في البلد، وتوافر موارد بشرية مؤهلة في مختلف المجالات العلمية.

ويُعد هذا الكم قليلاً جداً مقارنة بدول عربية أخرى؛ ففي مصر يوجد أكبر عدد من المراكز البحثية الموجودة في الوطن العربي، وهي تشمل: 14 مركزاً بحثياً حكومياً متخصصاً، و219 مركزاً للبحوث والدراسات تابعة للوزارات، و114 مركزاً في الجامعات. وفي تونس يوجد 33 مركز بحث إلى غاية سنة 2009⁽²⁾.

أما على مستوى هيكلية مراكز البحوث في الجزائر، فهي كلها تابعة لجهات حكومية مثل الوزارات والمؤسسات المتخصصة، وهذا يشير إلى التبعية التنظيمية والمالية لتلك الجهات. في المقابل نلاحظ عدم انخراط القطاع الاقتصادي والقطاع الخاص في إقامة مراكز بحثية، وكذلك عدم اهتمام الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام بهذه المراكز. وعلى عكس الكثير من البلدان العربية لا نجد في الجزائر مراكز بحثية تابعة للمؤسسة العسكرية أو لجهات أجنبية إلا حالات قليلة جداً ونادرة. ورغم ذلك يمكن ذكر بعض المراكز البحثية المستقلة في الجزائر، مثل مركز الشروق للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ومركز الدراسات المغاربية التابع للمعهد الأمريكي للدراسات المغاربية الذي يوجد مقره في مدينة وهران بالغرب الجزائري.

إن المجالات التي تنشط فيها مراكز البحوث الجزائرية، تبين بوضوح الأولويات التي حددتها الدولة في مجال البحث العلمي، حيث نجد هذه المراكز تهتم أكثر بالبحث في مجالات الطاقة، والتكنولوجيات المتقدمة والصناعية، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، والتكنولوجيا الحيوية، والبحث في مجال الفضاء وعلم الفلك، والفيزياء والكيمياء، والمناطق الجافة، والزراعة والصيد البحري، وقطاع البناء والاقتصاد. في المقابل يلاحظ عدم الاهتمام بالعلوم الاجتماعية والإنسانية التي حظيت بسبعة مراكز بحث فقط من مجموع 29 مركزاً. وتفتقر الجزائر إلى مراكز البحث المتخصصة في العلوم الطبية والصيدلانية، باستثناء معهد باستور ومركز البحث والتطوير لمجمع صيدال.

ثانياً: مخرجات مراكز البحوث في الجزائر

على الرغم من قلة عدد مراكز البحث في الجزائر، إلا أنها تحاول أن تقوم بأدوارها المنوطة بها من قبل الهيئات المشرفة عليها. وبغض النظر عن حداثة إنشاء هذه المراكز، وجب تقييم مردوديتها، وحجم القيمة المضافة التي قدمتها بالنسبة إلى الدولة والمجتمع. وفي هذا السياق، يمكن دراسة مخرجات مراكز البحث الجزائرية وفق مستويين: الأول على مستوى البحث العلمي، والثاني على مستوى التنمية الاقتصادية.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي للعام 2009: نحو تواصل معرفي منتج (دبي: دار الغرير للطباعة والنشر، 2009)، ص169.

1 - على مستوى البحث العلمي

يعدّ البحث العلمي هو النشاط الأساسي الذي تقوم به مراكز الأبحاث أينما وجدت، وبهدف تقييم أداء مراكز البحوث الجزائرية في مجال البحث العلمي، ينبغي مقارنتها بنظيراتها التي تنشط عربياً ومغاربيّاً، بحكم تشابه الظروف والاهتمامات والإمكانات. وينبغي كذلك الأخذ في الحسبان مساهمة مراكز البحث الجزائرية في إنتاج براءات الاختراع.

بلغ مجموع الأبحاث العلمية المنجزة

في الوطن العربي في الحقبة الممتدة ما بين 2003 و2012 كمّاً معتبراً يعادل 166510 بحث. وقد استحوذت الجزائر على حجم مقبول يقدر بمجموع 15540 بحثاً، وهي بذلك جاءت متقدّمة على المغرب التي أنجزت 12943 بحثاً، لكنها في الوقت نفسه جاءت متأخرة عن تونس التي نشرت 22264 بحثاً، في حين نشرت مصر لوحدها 48042 بحثاً وبنسبة 28.85 بالمئة. يمثل البحث العلمي في الجزائر 30.62 بالمئة من

إن أكبر عائق يواجه مراكز البحث في الجزائر هو تدني قيمة العلم في المجتمع، حيث أصبح ينظر إلى العلم ومن يمثله (الباحث، الأستاذ) نظرة ازدراء واحتقار من مختلف الفواعل المجتمعية وعلى رأسها السلطة الحاكمة.

إنتاج المغرب العربي، ويمثل 9.33 بالمئة فقط من الإنتاج العربي خلال الحقبة نفسها السابقة الذكر⁽³⁾.

إن هذه المعطيات هي من الإنتاج العلمي لمراكز البحث وحدها، ولكنها تشمل هياكل البحث الأخرى من جامعات ومخابر. غير أن هذه الأرقام تمكننا من أخذ نظرة على مستوى البحث العلمي مغاربيّاً وعربيّاً، حيث ما زالت الجزائر تحت المستوى المأمول، بالنظر إلى ما تملكه من موارد مالية وبشرية ومعرفية، وما زال الفارق كبيراً بين مصر وتونس من جهة، والجزائر من جهة ثانية.

يُعدّ عدد براءات الاختراع والأهمية الاقتصادية للبلد المسجلة فيه مؤشراً متميزاً لمستوى الإبداع والابتكار في مجال العلوم والتكنولوجيا، وهو يعكس بدقة قدرة المنظومة البحثية على المضي في هذا المجال، ويفترض أن تؤدي في حال إثبات جدواها العلمية والتقنية إلى اعتمادها في قطاعات الإنتاج والخدمات، وتحويل الابتكار إلى منتج أو سلعة جديدة⁽⁴⁾. في هذا السياق، يبيّن الجدول الرقم (3) أن براءات الاختراع داخل الجزائر في تزايد مستمر، حيث ارتفعت من 90 براءة اختراع في عام 2011 إلى 156 براءة في عام 2013، ثم تزايدت إلى 200 براءة اختراع في عام 2015.

(3) موزة بنت محمد الربان، «البحث العلمي في الجزائر»، منظمة المجتمع العلمي العربي، 9 أيار/مايو

<<http://arsco.org/article-detail-462-8-0>>.

2013، ص 1 - 2،

(4) مجموعة باحثين، التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2010)،

ص 38.

الجدول الرقم (3)

تطور براءات المخترعين والباحثين داخل الجزائر 2011 - 2015

السنة	عدد براءات الاختراع للباحثين داخل الوطن
2011	90
2012	131
2013	156
2014	174
2015	200

المصدر: «Eléments sur la propriété intellectuelle en Algérie et recueil des brevets d'invention 2015 et 2016,» Direction du développement technologique et de l'innovation (Algérie), 2016, p. 8.

في عام 2015 وللمرة الخامسة على التوالي، قامت المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بإطلاق عملية تحديد براءات الاختراع لسنة 2015، شملت 73 مؤسسة علمية ومركز بحث في جميع القطاعات، منها: 53 مؤسسة للتعليم العالي، 10 مراكز بحث تابعة لوزارة التعليم العالي، 10 مراكز بحث غير تابعة لوزارة التعليم العالي⁽⁵⁾.

يوضح الجدول الرقم (4) براءات الاختراع في الجزائر خلال عام 2015 حسب هياكل ومؤسسات البحث. وفي هذا الإطار، نجد أن مؤسسات التعليم العالي ساهمت في 91 براءة اختراع، في حين ساهمت مراكز البحث العلمي بما مجموعه 106 براءات اختراع مقسمة على مراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي (80 براءة)، ومراكز البحث التابعة لهيئات أخرى (26 براءة).

الجدول الرقم (4)

براءات الاختراع للباحثين الجزائريين داخل الوطن في سنة 2015

مؤسسات التعليم العالي ومراكز وكيانات البحث	عدد براءات الاختراع
مؤسسات التعليم العالي والبحث	91
مراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي	80
مراكز ومعاهد البحث غير التابعة لوزارة التعليم العالي	26
وكالات البحث التابعة لوزارة التعليم العالي	3
المجموع	200

Ibid., p. 6.

المصدر:

(5) «Eléments sur la propriété intellectuelle en Algérie et recueil des brevets d'invention 2015 et 2016,» Direction du développement technologique et de l'innovation (Algérie), 2016, p. 6.

جاءت براءات الاختراع التي أنتجتها مؤسسات التعليم العالي، بفضل 21 مؤسسة جامعية، وهي تمثل نسبة 45.5 بالمئة من إجمالي عدد براءات الاختراع. وساهمت عشرة مراكز بحوث تابعة لوزارة التعليم العالي بنسبة 40 بالمئة من إجمالي عدد البراءات، في حين ساهمت مراكز البحث غير التابعة لوزارة التعليم العالي بنسبة 13 بالمئة من إجمالي عدد براءات الاختراع. وقد احتل مركز تنمية الطاقات المتجددة المرتبة الأولى

في ترتيب مراكز البحوث بمجموع 45 براءة اختراع، واحتلت جامعة البليدة (1) المرتبة الأولى في ترتيب مؤسسات التعليم العالي بمجموع 16 براءة اختراع. من جهته، لا يزال مركز الأبحاث والتطوير التابع لمجمع صيدال يحتل المرتبة الأولى في ترتيب مراكز البحوث غير التابعة لوزارة التعليم العالي بمساهمة في نحو 15 براءة اختراع⁽⁶⁾.

إن تطوير وتنمية مراكز البحث في الجزائر يحتاج إلى ثقافة مجتمعية جديدة، تجعل من البحث العلمي جزءاً من ثقافة المجتمع. ويكون هذا بعودة قيمة العلم لدى الأفراد ومختلف الشرائح الاجتماعية.

تتركز أعلى نسبة من عدد البراءات الوطنية للاختراع في المجالات التقنية التالية: الفيزياء، الميكانيك، الكهرباء والإلكترونيات، علم المعادن، الطاقات المتجددة، الصحة والصناعة الصيدلانية، الزراعة، علم السوائل، تكنولوجيا الإعلام، والتكنولوجيا بوجه عام⁽⁷⁾.

تُعد براءات الاختراع المسجلة لدى المكاتب المختصة في الولايات المتحدة وأوروبا، معياراً مناسباً لمدى مشاركة العلماء والباحثين في مجال الابتكارات التكنولوجية الجديدة الذي يُكشف عنه في بلدان العالم المختلفة. وتبيّن الإحصاءات أن الجزائر تملك عدداً قليلاً من براءات الاختراع المسجلة في أمريكا وأوروبا. فخلال الحقبة 1963 - 2013 بلغ مجموع براءات الاختراع الجزائرية المسجلة لدى المنظمة الأمريكية لبراءات الاختراع 14 براءة فقط، مقابل 858 للسعودية، 212 لمصر، 78 للمغرب، و37 لتونس⁽⁸⁾. وفي عام 2015، سجلت الجزائر 24.38 نقطة من أصل 100 في مؤشر الابتكار العالمي، واحتلت المرتبة 126 من مجموع 141 بلداً شمله المسح⁽⁹⁾. وهذا يدل على التأخر الكبير الذي تعانيه الجزائر في براءات الاختراع على المستوى العالمي وكذلك في الوطن العربي، مقارنة بدول أخرى تفتقد الإمكانيات المالية والمادية والموارد البشرية المؤهلة التي تتوافر للجزائر.

Ibid., pp. 7-8.

(6)

Ibid., p. 8.

(7)

(8) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي للعام 2014: الشباب وتوطين المعرفة (دبي: دار

الغريب للطباعة والنشر، 2014)، ص 117.

(9) «Eléments sur la propriété intellectuelle en Algérie et recueil des brevets d'invention 2015 et 2016», p. 29.

الجدول الرقم (5)

توزيع براءات الاختراع حسب مراكز ومجالات البحث لسنة 2015

اسم المركز	عدد البراءات	مجال البحث
مراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي		
مركز تنمية الطاقات المتجددة	45	الطاقات المتجددة، تحلية وتطهير المياه
مركز تنمية التكنولوجيات المتقدمة	15	التكنولوجيا، الإلكترونيك، الفيزياء
مركز البحث في تكنولوجيا نصف النواقل للطاقة	8	الفيزياء، الإلكترونيات الضوئية، الطاقة
مركز البحث في التكنولوجيا الصناعية	5	التكنولوجيا، الكهرباء، الفيزياء
مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني	2	تكنولوجيا الإعلام، شبكة النقل
مركز البحث في التحاليل الفيزيائية والكيميائية	3	الكيمياء، المحروقات
مركز البحث العلمي والتقني حول المناطق الجافة	2	الزراعة، المحاصيل
المجموع	80	--
مراكز البحث غير التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي		
مركز البحث والتطوير لصيدال	15	الصناعة الصيدلانية، العلاج بالنباتات
المركز الوطني للبحث والتطوير في الصيد البحري	2	تربية المائيات
مركز البحث والتطوير لسوناطراك	1	المحروقات
مركز البحث في الطاقة النووية (الجزائر العاصمة)	3	الطاقة النووية
مركز البحث في الطاقة النووية (البيرين)	3	الطاقة النووية
معهد باستور	1	الصحة
مركز البحث والتطوير للكهرباء والغاز (سونلغاز)	1	الطاقة
المجموع	26	--

2 - على مستوى التنمية الاقتصادية

تقاس قدرة الدول على امتلاك المردود الاقتصادي للإبداعات والمستجدات المعرفية بعدد من المؤشرات، منها: القيمة المضافة المنتجة محلياً للفرد الواحد في السنة، وبخاصة في الصناعة، والقيمة المضافة في الصادرات الصناعية للفرد الواحد في السنة، ونسبة التكنولوجيا عالية القيمة المضافة المنتجة محلياً، وبخاصة في الصناعة، ونسبة التكنولوجيا عالية القيمة المضافة محلياً في الصادرات الصناعية⁽¹⁰⁾.

وبهدف معرفة مدى مساهمة مراكز البحث في التنمية الاقتصادية في الجزائر، يلاحظ أن نسبة الصادرات الصناعية لم تتجاوز 2 بالمئة من مجمل الصادرات، ونسبة الصادرات عالية التكنولوجيا بلغت 1 بالمئة فقط من مجمل الصادرات الصناعية في عام 2009. في حين انخفضت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من 6 بالمئة في عام 2001 إلى 4.6 بالمئة في عام 2007⁽¹¹⁾. وبلغت نسبة صادرات السلع المصنعة التي تتضمن تكنولوجيات متقدمة للجزائر 1 بالمئة عام 2009، في حين حقق المغرب نسبة 7 بالمئة، وتونس 6 بالمئة في السنة نفسها⁽¹²⁾.

ثالثاً: التحديات المستقبلية لمراكز البحوث في الجزائر

من خلال ما تم استعراضه سابقاً حول واقع مراكز البحث ومخرجاتها في الجزائر، تبرز الكثير من المحددات التي جعلت هذه المراكز محدودة النجاح والمردودية على المستويين البحثي والتنموي. ولعل أهم هذه المحددات، نجد قلة عددها وتركزها في المجالات التكنولوجية دون العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتبعيتها لهيئات رسمية وحكومية. لهذا، فبحكم أن الجزائر مقبلة على رهانات جيوسياسية واقتصادية على المديين المتوسط والبعيد، فإن مراكز البحوث معنية بهذه الـرهانات، الأمر الذي يجعلها ملزمة بتجاوز الكثير من التحديات التي تشكل عائقاً أمام نشاطها ودورها. يمكن ذكر أهم هذه التحديات في ما يلي:

1 - الميراث الثقافي

تتأثر مراكز البحوث بالبيئة الثقافية الموجودة في البلد، ولعلّ ما يلاحظ على الواقع الثقافي بوجه عام في الجزائر هو ابتعاده من الثقافة العلمية والأكاديمية وغلبة الطابع الديماغوجي والشعبي. وبعيداً من العدد الكبير من المؤسسات التعليمية والجامعات التي تتوافر في بلادنا، إلا أن المؤسسات الثقافية ذات الطابع العلمي والبحثي ما زالت قليلة العدد، وحتى تلك الموجودة منها نجدها تتركز في المدن الكبرى، وقليلة الانتشار على المستوى الوطني. إضافة إلى الميراث

(10) مجموعة باحثين، التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية، ص 63 - 64.

(11) المصدر نفسه، ص 65.

(12) مجموعة باحثين، التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية: الاقتصاد العربي القائم على المعرفة (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2012)، ص 309.

الثقافي السائد في الجزائر، الذي يتميز بارتفاع نسب الأمية، وتراجع مستوى التعليم، وتراجع الوعي بقيمة العلم في التنمية، وكذلك تراجع قيمة العلماء كقدوة في المجتمع. إن أكبر عائق يواجه مراكز البحث في الجزائر هو تدني قيمة العلم في المجتمع، حيث أصبح ينظر إلى العلم ومن يمثله (الباحث، الأستاذ) نظرة ازدراء واحتقار من مختلف الفواعل المجتمعية وعلى رأسها

السلطة الحاكمة، وفي حالات كثيرة نجد أن المجتمع يرفض العلم ولديه القابلية للشعوذة وما شابهها. ونتيجة لذلك يتم وضع مجموعة من العراقيل الإدارية والبيروقراطية القاتلة للطموح والمحفة على هجرة الباحثين والعلماء الجزائريين إلى الخارج بحثاً عن بيئة مناسبة لإنجاز أبحاثهم وإبراز قدراتهم المعرفية والعلمية.

إن تطوير البحث العلمي لا ينفصل عن معالجة مسألة اغتراب العلماء ونزيف الأدمغة المستمر منذ عقود، إذ إن عودة هؤلاء العلماء أو الاستفادة من أبحاثهم، تشكل مهمة رئيسية من مهمات أي برنامج تنمية جدي.

لهذا، فإن الدول التي أحرزت نجاحات نحو التقدم، وبناء مجتمع المعرفة (اليابان، سنغافورة، وماليزيا)، هي التي نجحت في إعادة هيكلة الأبنية

الثقافية في مجتمعاتها، واستطاعت إحداث مواءمات ثقافية كبيرة، نشرت في إثرها ثقافة العلم، والتفكير العلمي، والتفكير الناقد، وقيم البحث والتجريب والنسبية، والتغيير، والانفتاح على المستقبل والعالم، والحرية الفردية والحرية الأكاديمية، ما مكنها من تحقيق نهضتها المذهلة في اقتصادات المعرفة⁽¹³⁾.

إن تطوير وتنمية مراكز البحث في الجزائر يحتاج إلى ثقافة مجتمعية جديدة، تجعل من البحث العلمي جزءاً من ثقافة المجتمع. ويكون هذا بعودة قيمة العلم لدى الأفراد ومختلف الشرائح الاجتماعية، وعلى الجميع في الجزائر نخباً وأفراداً، أن يدركوا أن بداية حل الأزمات يبدأ من العلم والبحث العلمي. وعندما تعود قيمة العلم في المجتمع، فإن مختلف الفواعل التي يمكن أن تكون لها علاقة بنشاط الباحث ستساهم في إنجاح البحوث العلمية.

2 - الحوكمة والتمويل

منذ الحصول على الاستقلال أدت الدولة في الجزائر دوراً أساسياً في تأسيس الجامعات ونشر العلم، فأكسبتها قوة كبيرة، بوصفها الداعم الأساسي في توسيع مؤسسات التعليم والبحث العلمي. وتبعاً لذلك اتسمت النشأة التاريخية لأنشطة البحث العلمي بسمتين أساسيتين: الأولى هي نشأتها في كنف الجامعات التابعة للدولة، باستثناء مراكز بحث متفرقة أنشأتها الدولة خارج الجامعات لتواجه بها بعض المشكلات في قطاعات معينة. وتتمثل السمة الثانية في تلك النشأة الحكومية التي وجهت جهود الأنشطة البحثية منذ البداية مع إغفال الكثير من الموضوعات السياسية والعلمية المهمة. إن هذا الوجود القوي لدور الدولة في إدارة قطاع البحث العلمي أسفر بوجه عام عن وجود سلطة مركزية دائمة في شكل وزارة أو مؤسسة حكومية مركزية تشرف على

مراكز البحث⁽¹⁴⁾. علاوة على ذلك، يأتي تمويل مراكز البحث في الجزائر من الدولة ولا تعرف تنوعاً في مواردها المالية، حيث تحظى بعلاقات متينة مع القطاع العام وأجهزة الدولة⁽¹⁵⁾.

إن ارتباط مراكز البحث العلمي بأجهزة الدولة لا يُعد بالضرورة أمراً سلبياً، لكن ذلك قد يحد من الحرية الأكاديمية وحرية البحث بالنسبة إلى الباحثين، وبالتالي ينعكس سلباً على دور مراكز البحث العلمي في التنمية. فدور الدولة في تنمية البحث العلمي هو دور مطلوب وأساسي، يجب أن ترافقه إرادة سياسية قوية للاستثمار الإيجابي في مراكز البحث العلمي بهدف ترشيد عملية صناعة القرار ورسم السياسات العامة، وإصلاح السياسات الاقتصادية، وتحقيق التنمية المستدامة.

لهذا تحتاج الجزائر إلى الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، فهي ضرورية للارتقاء بالبحث العلمي والإبداع في المجتمع. ولا بد من التركيز على دور الدولة كشريك أساسي في إنتاج واستهلاك مخرجات البحث العلمي، مثلما أثبتته التجارب في الصين وماليزيا والبلدان المتقدمة. ويمكن لهذه الشراكة أن تأخذ نموذجين متقاطعين ومتكاملين في الوقت نفسه، يتضمن الأول شراكة تفاعلية بين مراكز البحوث ومؤسسات التعليم العالي بحيث ترشد الجامعات مراكز البحث بالموارد البشرية، ثم تعود لإدماج نواتج البحوث في مناهجها التعليمية. أما النموذج الثاني، فيتم عبر الشراكة التفاعلية بين قطاعات الخدمات والإنتاج الاقتصادي من جهة، ومراكز البحث ومؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى، بحيث تعمل هذه الشراكة على تحديد الحاجات المجتمعية، وأولويات البحوث، وتحويل مخرجاتها إلى إنتاج⁽¹⁶⁾.

3 - هجرة الأدمغة إلى الخارج

رأت منظمة اليونسكو أن هجرة العقول هي نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد من البلدان المتخلفة إلى البلدان المتقدمة، أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا. فهجرة الأدمغة العلمية تعد نقلاً مباشراً للموارد البشرية التي تُعد أهم عناصر الإنتاج في العملية التنموية⁽¹⁷⁾.

تعد الجزائر من أهم البلدان التي تعاني ظاهرة هجرة الأدمغة، حيث ارتفع الإنتاج الدولي لبراءات الاختراع بالنسبة إلى الباحثين الجزائريين المقيمين في الخارج من 2744 براءة اختراع في عام 2011 إلى 3036 براءة اختراع في عام 2015. ويتم إيداع أكثر من ثلثي براءات الاختراع في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، لأن الأغلبية العظمى من المخترعين الجزائريين المقيمين في الخارج يقيمون في هذين البلدين⁽¹⁸⁾.

(14) المصدر نفسه، ص 108 - 109.

(15) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي للعام 2009: نحو تواصل معرفي منتج، ص 170.

(16) المصدر نفسه، ص 168.

(17) مجموعة باحثين، التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية، ص 162.

(18) «Eléments sur la propriété intellectuelle en Algérie et recueil des brevets d'invention 2015 et 2016», p. 14.

إن تطوير البحث العلمي لا ينفصل عن معالجة مسألة اغتراب العلماء ونزيف الأدمة المستمر منذ عقود، إذ إن عودة هؤلاء العلماء أو الإفادة من أبحاثهم، تشكل مهمة رئيسية من مهمات أي برنامج تنمية جدي. لكن مشكلة اغتراب هؤلاء العلماء ليست في الواقع إلا الوجه الآخر لاغتراب العلماء في الداخل. وسيكون من الصعب الإفادة من الباحثين المغتربين ما دامت الظروف التي دفعتهم إلى الهجرة أو البقاء في الخارج لم تتغير في داخل البلد الأصلي. فمن الصعب أن تتحول البيئة الطاردة للعلم والعلماء إلى بيئة جاذبة لهما بمجرد بناء شبكة بحثية أو حتى مدينة علماء⁽¹⁹⁾.

4 - الحاجة إلى مراكز الفكر والدراسات

مراكز الفكر والدراسات (Think Tanks) هي مراكز للبحث العلمي تنظم ورش البحث والمنديات، وهي تركّز على نحوٍ معمّق على قضايا تندرج ضمن السياسات العامة للدولة. تعرّف مراكز الفكر بأنها مؤسسات تقوم بالدراسات والأبحاث الموجهة لصانعي القرار، التي قد تتضمن توجيهات أو توصيات حول القضايا المحلية والدولية، بهدف تمكين صانعي القرار لصوغ سياسات حول قضايا السياسة العامة. وقد تكون هذه المراكز مرتبطة بأحزاب سياسية، وجهات حكومية، وجماعات مصالح، وشركات خاصة، أو قد تكون مراكز غير حكومية ومستقلة⁽²⁰⁾. في عام 2003، نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعريفاً لمراكز الأبحاث، يفيد بأنها منظمات تشارك بصورة منتظمة في البحث العلمي والترويج لأي مسألة ترتبط بالسياسة العامة⁽²¹⁾.

لقد أصبحت هذه المراكز عنصراً ثابتاً في مشهد صنع القرار السياسي، ففي أمريكا يتحدث الخبراء عبر وسائل الإعلام عن القضايا الساخنة في العالم يومياً بوصفهم أهل العلم. وهناك بعض المراكز البحثية التي قامت بأدوار بارزة في مسار رؤساء أمريكا، مثل النسخ الشهيرة من الدليل السياسي لـ «مؤسسة التراث» دليل القيادة التي وزعها رونالد ريغان على دائرته الضيقة إبان تنصيبه عام 1981. وبعد ذلك بعشرة أعوام برز الرئيس بيل كلينتون كسياسي بارز بمساعدة قوية من معهد السياسة التقدمية. وفي عام 2011 قام الرئيس بوش الابن بإنشاء معهد جورج بوش، وسبقه في ذلك الرئيس جيرالد فورد بالانضمام إلى «معهد المشروع الأمريكي» بوصفه عضواً مميزاً في عام 1977، في حين أنشأ جيمي كارتر «مركز كارتر» في مدينة أتلانتا عام 1982. وبعد وصوله للرئاسة في سنة 2008، اختار الرئيس باراك أوباما الكثير من العاملين الأساسيين في إدارته من «مركز الأمن الأمريكي الجديد»⁽²²⁾.

(19) مجموعة باحثين، التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية، ص 172.

(20) سامي الخزندار وطارق الأسعد، «دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة»، دفاتر السياسة والقانون، العدد 6 (كانون الثاني/يناير 2012)، ص 3 - 4.

(21) توماس ميدفيتز، مراكز الأبحاث في أمريكا، ترجمة نشوى ماهر كرم الله (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015)، ص 45.

(22) المصدر نفسه، ص 22 - 23.

لقد تزايد عدد مراكز الفكر والدراسات في جميع مناطق العالم، وازداد دورها وتنوعت مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وغيرها من المجالات. وفي مجال العلوم السياسية تنوعت مراكز الأبحاث بين دراسات الأزمات والنزاعات الدولية، والشؤون الأمنية والاستراتيجية، والمنظمات الدولية، والسياسات العامة، والشؤون الخارجية... إلخ.

تشير الإحصاءات إلى وجود 1815 مركز بحث في أمريكا تعنى بمختلف القضايا السياسية العامة، و425 مركز بحث في الصين، و286 مركزاً في بريطانيا، و176 مركزاً في فرنسا، و112 مركزاً في روسيا، و54 مركزاً في إسرائيل. وفي الوطن العربي بدأت نشأة مراكز الفكر أساساً في مصر مع تأسيس مركز البحوث والدراسات العربية عام 1952، وهو مرتبط بجامعة الدول العربية، وتبعه المركز القومي للبحوث عام 1956 في القاهرة ثم مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عام 1968. وعلى صعيد المراكز

البحثية الخاصة تأسس مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت عام 1975 كمؤسسة بحثية غير ربحية وعلمية، حيث تركّز نشاطها في مختلف القضايا التي تهم المجتمعات العربية⁽²³⁾.

وبخصوص الجزائر، يجدر القول إنها ما زالت تفتقر إلى مراكز البحوث الاستراتيجية والدراسات السياسية والعلاقات الدولية، ومراكز بحوث السياسات العامة والسياسات الاقتصادية؛ كما تفتقر إلى مراكز البحوث في الإدارة العامة وفي الشؤون الأمنية والعسكرية. ويأتي هذا النقص

لا بديل إلا بإقامة المزيد من مراكز الأبحاث المتخصصة في كل المجالات العلمية بلا استثناء، حيث تسهم في استيعاب كل الباحثين والعلماء، وتوفر لهم الفضاء لإنجاز أبحاثهم وفي الوقت نفسه إنتاج المعرفة العلمية.

الشديد في ظل أوضاع داخلية وخارجية تتميز بالتأزم السياسي والاقتصادي، وعدم الفاعلية في الأداء الإداري، وكذلك في ظروف أمنية إقليمية أصبحت تشكل تهديداً للأمن القومي للبلد. لذا، فإن النخب الحاكمة والنخب السياسية والعسكرية والاقتصادية الأخرى مطالبة بالإفادة من تجارب الدول المتقدمة في إنشاء مراكز الفكر والدراسات المتخصصة، والاستعانة بها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة.

يجب على صنّاع القرار في الجزائر التوجه نحو تشجيع كل الفواعل في المجتمع على إقامة مراكز الفكر والدراسات، وإعطائها مكانة مرموقة في إدارة شؤون الدولة، من خلال ربط هذه المراكز بثلاث استراتيجيات: الأولى هي استراتيجية التنمية الاقتصادية، بمعنى أن البحث العلمي هو وسيلة لتنويع الاقتصاد وخلق الثروة. والثانية هي استراتيجية صناعة القرار ورسم السياسات، وهذا يعني أن مراكز الفكر والبحث هي وسيلة لترشيد القرار ورسم سياسات عامة صحيحة. والثالثة هي استراتيجية بناء القوة بمعنى أن مراكز الفكر والدراسات ومراكز البحث العلمي هي وسيلة لبناء قوة الدولة في علاقاتها مع الخارج.

(23) محمد صادق إسماعيل، البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي: كيف نهضوا ولماذا تراجعنا (القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014)، ص 153 - 154.

خاتمة

توصلنا في هذه الدراسة إلى أن الجزائر تعاني نقصاً في مراكز البحث العلمي، وغياب مراكز الفكر والدراسات، وتبعية المراكز الموجودة لمؤسسات الدولة، وعدم انخراط القطاع الاقتصادي، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني في إنشاء مراكز الأبحاث ومراكز الفكر. ونتيجة لذلك، فإن مخرجات مراكز البحوث العلمية الموجودة، كانت محدودة سواء في مجال البحث العلمي وبراءات الاختراع، أو في عملية التنمية الاقتصادية.

إن مراكز البحوث في الجزائر تعاني البيئة الثقافية السلبية، ونقص التمويل المالي اللازم لتنمية وتطوير البحوث العلمية، كما تعاني هجرة الأدمغة والباحثين إلى الخارج. لهذا، فإن الرهانات الحالية والمستقبلية التي تواجه الجزائر داخلياً وخارجياً، تفرض على صنّاع القرار والنخب المجتمعية الاهتمام بمراكز البحث وبمراكز الفكر والدراسات. وجميع الفواعل المؤسسية والنخبوية أصبحت مطالبة الآن بإدراك أهمية هذه المراكز في التخطيط، وصناعة القرار والسياسات، وفي تفعيل العملية التنموية. لهذا، فإنه لا بد من إيجاد بديل لإقامة المزيد من مراكز الأبحاث المتخصصة في كل المجالات العلمية بلا استثناء، حيث تسهم في استيعاب كل الباحثين والعلماء، وتوفير لهم الفضاء لإنجاز أبحاثهم وفي الوقت نفسه إنتاج المعرفة العلمية. وبهذه الطريقة يصبح الباحث جزءاً من عملية إدارة الدولة، كونه سيسهم في طرح الحلول لمختلف المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والمشاركة في حل الأزمات، كما توفر هذه المراكز الفضاء العلمي للنقاش والحوار حول القضايا الكبرى التي تهم الوطن □

الآثار السياسية لدور الكنيسة المصرية في أفريقيا: دراسة خاصة لدور الكنيسة في مشكلة سد النهضة الإثيوبي

باسم رزق عدلي مرزوق(*)

كلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة.

تحاول كل دول العالم استغلال مؤسساتها وأدواتها كافة في تنفيذ وتعظيم أهداف سياستها الخارجية. وعلى الرغم من تأكيد الغرب الدائم ضرورة الفصل بين الدين والسياسة، فقد ظل استخدام المؤسسات الدينية لتحقيق أهداف سياسية للغرب قائماً منذ محاولة القوى الأوروبية السيطرة على دول وأقاليم العالم كافة. بل تظل التعبيرات والرموز الدينية راسخة في الإعلام، والأحزاب، وطريقة قسَم اليمين، وفي الخطب والمراسم، ومبررات الحروب، أداةً لتنفيذ السياسة الخارجية والداخلية للدول الغربية، ولا سيّما في علاقتها بدول العالم النامي، كما هي الحال عند تعاملها مع دول القارة الأفريقية. فقد ظلت الأدوات الدينية ورموزها التعبيرية حاضرة في جميع مراحل علاقات القوى الغربية بالقارة الأفريقية، حتى بعد حصول الأخيرة على الاستقلال منذ منتصف ستينيات القرن الماضي.

يمكن تبرير أهمية وكثافة تأثير الأدوات والمؤسسات الدينية بين الآليات التي تستخدم لتحقيق غايات وأهداف سياسية في بلدان العالم النامي، وبخاصة عند التعامل مع المجتمعات الأفريقية، بأن تلك المجتمعات لا تزال الغيبيات والمقدسات الدينية تحظى بمكانة في الإدراك الشعبي العام لجماعاتها، ولا يزال الدين أحد المداخل الرئيسية لتحسين العلاقة بدولها. ولا يزال الغرب يستخدم مثل تلك الأدوات، كما كان يستخدمها وقت الاستعمار. وتحاول القوى الدولية والإقليمية كافة الساعية لتدعيم علاقتها بالقارة الأفريقية ودولها أن تستخدم القوة الناعمة التي من بين أهم مظاهرها الترابط الديني، وهذه هي حال القوى التي من خارج القارة، وعدد من القوى من داخل القارة، لا بمنطق استعماري، إنما في محاولة لتنويع مظاهر التلاقي والترابط بين دول القارة الأفريقية.

وبات من المهم دراسة سبل استخدام هذه الأدوات في تحقيق أهداف السياسة الخارجية وخدمة المصالح الرئيسية للدولة المصرية، حيث إن مصر من الدول التي تمتلك مؤسسات دينية

لا تزال الكنيسة القبطية الأرثوذكسية المصرية تحظى بمكانة وانتشار في عدد من الدول الأفريقية، إضافة إلى دورها وتأثيرها التاريخي، وطبيعة الإدراك العام الأفريقي لها ولطبيعتها، وهي من العوامل والمحددات التي تجعل لدورها تأثيراً وفاعلية.

ذات تأثير وحضور في الإدراك الجمعي وفي قيم الكثير من الجماعات والشعوب الأفريقية، وبخاصة مؤسستا الأزهر الشريف والكنيسة القبطية الأرثوذكسية. فلا يزال الإدراك العام الأفريقي يقبل عمل ودور تلك المؤسسات. ويبرز الحديث عن دور مثل تلك المؤسسات وقت حدوث أزمة ما بين مصر والدول الأفريقية، أو أن تتعرض العلاقات المصرية - الأفريقية لطارئ، وتصبح من الأهمية البحثية محاولة دراسة دور الكنيسة كإحدى هذه المؤسسات الدينية في تنفيذ وخدمة أهداف السياسة الخارجية المصرية، وهو ما يفرز مشكلة بحثية يمكن صوغها في صورة تساؤل رئيسي مفاده: إلى أي مدى تمتلك الكنيسة القبطية الأرثوذكسية

المصرية أدوات وتأثيرات تمكنها من القيام بدور في السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا؟ وكيف يمكن أن تقوم بهذا الدور في تسوية أزمة سد النهضة بين مصر وإثيوبيا؟ يمكن الإجابة عن ذلك التساؤل من خلال استخدام «اقترب الدور»، الذي يعنى بتحليل أبعاد الدور، ومقوماته، وأدواته. لذا ستحاول هذه المقالة تطبيق ذلك على المؤسسة الكنسية التي تقوم بدور في أفريقيا، ومحاولة الكشف عن طبيعة دورها ذات الأبعاد السياسية في هذه القارة، وتحديد المعوقات التي يمكن أن تحول دون تحقيق وتنفيذ هذا الدور، ثم محاولة تطبيق هذا الإطار النظري العام على دور الكنيسة في أزمة سد النهضة. ويمكن تناول هذه المشكلة البحثية وأبعادها من خلال المحورين التاليين: الأول، الكنيسة المصرية في أفريقيا: محددات الدور وتطور الوجود؛ والثاني، دور الكنيسة المصرية في مشكلة سد النهضة. لتنتهي الورقة بمحاولة تحديد السيناريوهات المستقبلية التي يمكن أن يؤول لها دور الكنيسة في أفريقيا، وستحاول تحليل سبل تفعيل هذا الدور، انطلاقاً من مردود هذا الدور في ملف سد النهضة، وتأثيره في العلاقات المصرية - الإثيوبية.

أولاً: الكنيسة المصرية في أفريقيا:

محددات الدور وتطور الوجود

لا تزال الكنيسة القبطية الأرثوذكسية المصرية تحظى بمكانة وانتشار في عدد من الدول الأفريقية، إضافة إلى دورها وتأثيرها التاريخي، وطبيعة الإدراك العام الأفريقي لها ولطبيعتها، وهي من العوامل والمحددات التي تجعل لدورها تأثيراً وفاعلية، وبخاصة في المرحلة الأخيرة. فقد باتت الكنيسة تمتلك العديد من المؤسسات، والهيئات، وسبل التواصل مع الكثير من الدول والجماعات الأفريقية، في أقاليم مختلفة في القارة، وهو ما كان يخدم، ويمكن أن يساهم في خدمة

أهداف السياسة الخارجية المصرية مستقبلاً، وبخاصة مع ما كانت تواجهه السياسة الخارجية المصرية من تحديات في علاقتها بدول القارة السمراء. لذا أصبح من الضروري التفكير في سبل الاستفادة من وجود الكنيسة المصرية ودورها في دول القارة بما يخدم الأهداف والغايات التي تسعى لها السياسة الخارجية المصرية، ذلك في محاولة لاستغلال تاريخ وطبيعة دور الكنيسة القبطية (المصرية) عبر مراحل تاريخية في القارة الأفريقية، وطبيعة دورها الحالي في تنفيذ أهداف وغايات السياسة الخارجية المصرية في القارة الأفريقية، لكن تحتاج إلى تحديد الأبعاد التي يمكن أن تخدم فيها الكنيسة القبطية تلك السياسة المصرية.

1 - تطور وجود الكنيسة المصرية في أفريقيا

ينظر البعض إلى حقبة قيادة «البابا شنودة الثالث» للكنيسة المصرية على أنها مرحلة انتشار في العديد من دول وأقاليم العالم، تنفيذاً لرؤيته التي كانت تتطلع إلى أن يكون للكنيسة المصرية دور سياسي رئيسي. ومع أن هذه الحقبة شهدت تحولاً في علاقة الكنيسة بالقارة الأفريقية، وبالكنيسة الإثيوبية، لكن شهدت في الوقت نفسه انتشاراً للكنائس القبطية في عدد من دول وأقاليم أفريقيا، كتعبير عن ترسخ وجود الكنيسة القبطية فيها⁽¹⁾.

يعود تاريخ وجود الكنيسة القبطية الأرثوذكسية في القارة الأفريقية إلى القرن الأول الميلادي، حين انتشرت في دول شمال القارة، وامتد تأثيرها لاحقاً إلى مناطق في أفريقيا جنوب الصحراء، وبخاصة بعد القرن الرابع الميلادي، حين ارتبطت الكنيسة بعلاقات مع الدولة الليبية منذ ذلك القرن، ومن ليبيا امتدت خدمتها إلى دول شمال أفريقيا، وتكونت أسقفيات تابعة لها في عدد من هذه الدول، كما هي الحال بالنسبة إلى أسقفية «قرطاج» التي كانت تشمل تونس وما حولها. وكذلك انتشر نشاط هذه الكنيسة في السودان وأصبح لها كنائس وأبرشيات ومدارس للتعليم تابعة لها، هذا بفضل البعد والدور الديني الذي كانت تقوم به، ولا سيما بعد تبعية أسقفية النوبة للكرسي المرقسي. وإن كان هذا الوجود قد تقلص مع دخول العرب مصر والسودان، لكنه عاد إلى الظهور مرة أخرى مع اتجاه محمد علي لاكتشاف مناطق جنوب مصر، وتأثر دور الكنيسة مرة أخرى سلباً مع الثورة المهدية في هذه المناطق، ليستقر الوضع بعدها في نهاية القرن التاسع عشر. وبات السودان من المراكز المهمة للكنيسة المصرية في أفريقيا، ولكن هذا الدور ليس بالقوة المؤثرة في الدولة الحديثة في جنوب السودان، التي لا تزال تقع تحت سيطرة الكنائس الكاثوليكية والإنجيلية⁽²⁾.

ويرى البعض أن تاريخ الكنيسة المصرية وعلاقتها بدولة أكسوم والحبشة يعود إلى القرن الرابع الميلادي، حين استطاعت أن تصل إلى قيادة هذه الدولة، وتأخذ حق سيامة أساقفتها، ليتطور الوضع في وقت لاحق وتصبح هي مصدر السلطة، وأداة عزل القيادة السياسية في هذه

(1) Hasnaa Mohamed Abdel-Fattah, «The Role of The Coptic Church in Africa,» *African Perspectives*, vol. 10, no. 36 (2012), pp. 65-66.

(2) جوزيف رامز أمين، دور الكنيسة القبطية في أفريقيا (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 1999)، ص 185 - 190.

المملكة، وهو ما حدث مع كل من الملك «زي زنجل» في سنة 1603، و«سوشيثوس» عام 1632، و«تيودر» سنة 1868، وكذلك «ليج إياسو» في الحقبة 1913 - 1916، وكانت ركائز الكنيسة في هذه القوة هي الجانب الديني والجانب التعليمي، ليأتي «هيلاتسلاسي» ويعلن انفصال الكنيسة الإثيوبية عن نظيرتها المصرية، وبدأ يأخذ إجراءات لحرمان الكنيسة سلطاتها المدنية (جمع الضرائب - مجال التعليم) في المجتمع الإثيوبي، ليتراجع بعدها الدور السياسي للكنيسة الإثيوبية ذاتها، وبخاصة مع النخبة التي تلقت تعليمًا غربيًا، والتي تؤمن أن السياسة عمل مدني بحت⁽³⁾.

جاء هيلاتسلاسي بدستور يقضي على القوة التأثيرية للكنيسة داخل المجتمع الإثيوبي، ووضع نفسه رئيسًا لهذه الكنيسة الأرثوذكسية، وحاول بعدها صوغ نهج نفعي متبادل بينه وبين الكنيسة، التي ظلت أحد مصادر شرعية إمبراطور البلاد. لكن تم تهميش دور الدين بصورة واضحة مع مجيء «مانغستو» الذي جاء بالاشتراكية. كما تركز هذا الأمر مع انقلاب «ميلس زيناوي» عليه في بداية تسعينيات القرن الماضي، حين نص دستور إثيوبيا الصادر في 1994 على أن «الدولة والدين مختلفان... لن يكون هناك دين حكومي... لا تتدخل الحكومة في شؤون الدين ولا تتدخل الأديان في شؤون الدولة»، بحسب نص المادة 11 من هذا الدستور. وفتح هذا الدستور المجال للتعددية المطلقة في التوجهات الدينية والسياسية والاجتماعية والإثنية داخل المجتمع الإثيوبي. وهذا ما كرّس حالة الانفصال بين الكنيسة والسياسة، وبين الكنيسة الإثيوبية ونظيرتها المصرية، وهو ما توافق مع رغبة سياسية إثيوبية في تكريس هذا الانفصال بين الكنيستين، وهو ما كان قد ظهر في اتفاق تم توقيعه بينهما في عام 1959⁽⁴⁾.

هناك عدد من العوامل والمحددات التي تؤثر في وجود وانتشار الكنيسة القبطية الأرثوذكسية المصرية في القارة الأفريقية، وهذه العوامل تتنوع بين عوامل فكرية، وأخرى تنظيمية، وثالثة ترتبط بتاريخ وجود ومناطق انتشار هذه الكنيسة.

ومع أن هيلاتسلاسي هو من اتخذ الخطوات الفعلية في بداية انفصال الكنيسة المصرية والإثيوبية، لكن يرى البعض أن هذا الانفصال كان سيحدث حتى لو طال به الأمد، ويرون أن هناك علاقة بين اتفاقية المياه المصرية - الإثيوبية وبين هذا الانفصال، ولكن كان هذا الانفصال بناء على رغبة إثيوبية تم لهم، وبخاصة أزمة «دير السلطان» في بيت المقدس، وكذلك مسألة ارتباط الكنيسة الإريتيرية بالكنيسة المصرية. وكان لهذه العلاقة التي اتسمت بالندية أثرها السلبي في طبيعة الدور الأرثوذكسي وانتشار الإيمان الأرثوذكسي في ربوع القارة الأفريقية⁽⁵⁾.

(3) المصدر نفسه، ص 191 - 202.

(4) Haggi Erlich, «Identity and Church: Ethiopian-Egyptian Dialogue, 1924-1959», *International Journal of Middle East Studies*, vol. 32, no. 1 (February 2000), pp. 23-46.

(5) Jon Abbink, «A Bibliography on Christianity in Ethiopia», (Working Paper No. 52/2003 from African Studies Center, Leiden, The Netherlands, 2003), pp. 1-6.

2 - الكنيسة المصرية والدول الأفريقية في المرحلة الحالية

على الضد من الكنيسة والنظام الإثيوبي، بدأت علاقة إريتريا بالكنيسة المصرية بعد استقلال إريتريا مباشرة في عام 1993، حينما زار الرئيس الإريتري أسياح أفورقي البابا شنودة بعد الاستقلال، ليتم بعدها سيامة عدد من الأساقفة على مدن إريترية، واختير بطريرك لإريتريا في عام 1998. وانضمت الكنيسة الإريترية إلى مجموعة الكنائس الأرثوذكسية الشرقية منذ ذلك الحين، وبخاصة مع انتشار المذهب الأرثوذكسي في هذه الدولة، وإن كان البعض يعود بتاريخ المسيحية في هذه الدولة إلى القرن الرابع الميلادي وقت دخول المسيحية إلى الحبشة، لكن يرون أن تغير طبيعة العلاقة بين الكنيسة والدولة، والاتجاه إلى الفصل بينهما في إثيوبيا، ومعاداة ارتباط الكنيسة الأرثوذكسية الإريترية بنظيرتها المصرية، كل هذه العوامل أثرت في الكنيسة الأرثوذكسية الإريترية وفعاليتها⁽⁶⁾.

كما تحضر الكنيسة القبطية الأرثوذكسية المصرية بأنشطتها في كينيا متمثلةً بعدد من الكنائس والأديرة والمدارس، ومستشفيات ومراكز تدريب مهنية. بل إن أسقفية كينيا هي المقر الرئيسي لأسقفية شؤون أفريقيا، وكانت قد بدأت الكنيسة الأرثوذكسية عملها في كينيا منذ عام 1997، وخصوصاً مع الرفض المجتمعي من قطاعات كينية واسعة لوجود ودور الكنائس الغربية التي يرى الأفارقة أنها تعبر عن أهداف الاستعمار، ومع ما تواجهه من مشكلات على صعيد من يقومون بالخدمة، ونهج رجال الدين، هذا إلى جانب أن كينيا كانت قد بدأت علاقتها بتنزانيا منذ عام 1997، وبدأ معها انضمام بعض رجال الدين والجماعات ومجموعات تنزانية إلى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية المصرية⁽⁷⁾.

على الرغم من أن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية كانت أول كنيسة تسعى لنشر المسيحية في أفريقيا، فإن دورها اقتصر على المنطقة الحبشية، ولم تنجح في التوغل في أقاليم القارة الأفريقية كافة التي كانت جاهزة وقتها لمثل هذا النشاط.

في حين يتجسد وجود الكنيسة القبطية في الكونغو الديمقراطية في وجود عدد من الكنائس في عدة مدن كونغولية، ويعود تاريخ هذه الكنائس إلى حقبة السبعينيات، بعد زيارة البابا شنودة الكونغو الديمقراطية والكونغو برازافيل سنة 1979، الزيارة التي التقى خلالها بالرئيس الكونغولي «موبوتو»، ولكن حالت ظروف عدم الاستقرار داخل الكونغو دون انتشار عمل وأنشطة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بها، وإن كان قد أسست له عدة كنائس في وقت لاحق. وتمت رسامة عدد من رجال الدين، والبدء في تنفيذ عدد من الأعمال التابعة للكنيسة القبطية المصرية داخل

Steven Hawkes-Teeple, *Eastern Christians and Their Churches* (New Haven, CT: Knights of Columbus Supreme Council, 2008), pp. 11-12.

(7) مي مجاهد، «إبائرشيات الكنيسة القبطية في أفريقيا»، موقع موسوعة تاريخ أقباط مصر. <http://www.coptichistory.org/untitled_3286.htm> (وقت الزيارة 2 نيسان/أبريل 2017).

الكونغو الديمقراطية. وتسعى الكنيسة كذلك لتأسيس عدد من الكنائس والأنشطة في أوغندا بصفة دائمة⁽⁸⁾.

استطاعت الكنيسة القبطية أن تؤسس لها مكانة مميزة في خريطة كنائس جنوب أفريقيا بعد انتهاء النظام العنصري في هذه الدولة منذ عام 1994، وعملت الكنيسة المصرية على إنشاء عدد من الكنائس، وقامت بسيامة عدد من رجال الدين للعمل هناك، ليبدأ انتشار عمل هذه الكنائس وسط الكثير من العائلات، وتمت رسامة عدد من أبناء جنوب أفريقيا كرجال دين، وتم تأسيس كاتدرائية، وشراء دير، وإن كان موقف الكنيسة المصرية المناهض للنظام العنصري لا يزال يؤثر في موقف بعض الجماعات والجوالي منها، وهو نقيض موقف «الكنيسة الإصلاحية الهولندية» التي كانت تدعم سياسة الفصل العنصري، وكانت تراها ضرورة دينية وأخلاقية، وهو الموقف الذي لا يزال يؤثر في موقف الأفارقة من الكنيسة الغربية. لذا تفضل بعض العائلات والجماعات الكنيسة القبطية الأرثوذكسية.

كذا كانت الكنيسة القبطية قد بدأت علمها في الغابون من كانون الأول/ديسمبر عام 2015، بانتداب القس «ماركوس صبحي» للخدمة في هذه الدولة، وقام البابا بإعلان جنوب أفريقيا إيمبارشية في حزيران/يونيو من عام 2019 تحت قيادة الأنبا أنطونيوس مرقس أسقف عام شؤون أفريقيا السابق⁽⁹⁾.

إلى جانب ذلك، هناك عمل للكنيسة القبطية الأرثوذكسية في دول أفريقية أخرى منها زامبيا، وزيمبابوي، وسوازيلاند، من خلال وجود عدد من الكنائس، ومراكز الخدمة، وعمل خدمي، لكن هذا العمل يعدّ حديثاً، فهو من بدأ مع ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وإن كان يلقى هذا الدور والنشاط قبولاً شعبياً سهلاً من انتشار عمل هذه الكنيسة في عدد من دول القارة، ولكن يضعف، وربما يختفي دور ووجود الكنيسة المصرية الأرثوذكسية في دول غرب أفريقيا، ذلك مقارنة بدورها ووجودها في شرق وجنوب القارة، على الرغم من المحاولات المستمرة لتأسيس كنائس وأنشطة لها في نيجيريا، وغانا، والنيجر، حين قامت بعدد من الاتصالات، والمحاولات، والزيارات من بعض الأساقفة لعدد من هذه الدول، لكنها لم تؤت ثمارها حتى الآونة الراهنة⁽¹⁰⁾.

3 - الأطر المؤسسية لعمل الكنيسة المصرية في أفريقيا

تحاول الكنيسة القبطية الأرثوذكسية التأسيس والعمل من خلال العديد من الأطر المؤسسية التي تسعى من خلالها لتحقيق أهدافها، وتحاول أن تربط نفسها ببعض تلك الأطر القارية، وأن تؤسس هيئات وأطر مؤسسية قارية تابعة لها، بل تحاول أن تحافظ على علاقتها بالكنيسة الإثيوبية، والكنيسة الإريترية، وتفتح المجال للحوار مع الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية في القارة الأفريقية، إضافة للحوار المسيحي - الإسلامي وتنظيماته المختلفة، فعلى المستوى القاري

(8) أمين، دور الكنيسة القبطية في أفريقيا، ص 213 - 216.

(9) المصدر نفسه، ص 217 - 222.

(10) David A. Orgen, «The Coptic Church in South Africa: The Meeting of Mission and Migration,» (10) HTS Theological Studies (Cape Town), vol. 70, no. 1 (July 2014), pp. 1-6.

هناك عدة أطر مؤسسية لعل من أهمها: مجلس كنائس كل أفريقيا (All Africa Conference of Churches)، وهو المجلس الذي تأسس منذ عام 1963، ويضم في عضويته الكنائس التي تعمل في أفريقيا، ومنها الكنيسة المصرية، ومنظمة الكنائس الأفريقية المستقلة: (African Independent Churches Organization)، وهي المنظمة التي تبوأ فيها الكنيسة القبطية الأرثوذكسية مكانة رئيسية منذ عام 1978، وبخاصة مع انتشار حركة الكنائس الأفريقية المستقلة في أقاليم القارة المختلفة، وزيادة عدد كنائسها بصورة مطردة في دول هذه الأقاليم⁽¹¹⁾.

4 - العوامل المؤثرة في دور الكنيسة المصرية في أفريقيا

هناك عدد من العوامل والمحددات التي تؤثر في وجود وانتشار الكنيسة القبطية الأرثوذكسية المصرية في القارة الأفريقية، وهذه العوامل تتنوع بين عوامل فكرية، وأخرى تنظيمية، وثالثة ترتبط بتاريخ وجود ومناطق انتشار هذه الكنيسة، لعل من أهمها: المشروع الفكري للبابا. فقد أسس البابا شنودة الثالث - بابا الكنيسة القبطية الأرثوذكسية - نهجاً لمشروع فكري كنسي متطلع إلى الانتشار في دول العالم كافة، في أفريقيا، وأوروبا، والأمريكتين، وكندا وأستراليا، ونجحت الكنيسة في عهده في تنفيذ هذا الهدف إلى حد كبير⁽¹²⁾. ويرى البعض أن ذلك المشروع البابوي له صدى في القارة الأفريقية من خلال تعدد أطر ومجالات تأثير وأبعاد دور الكنيسة داخل القارة الأفريقية. فهناك أبعاد سياسية وطنية لهذا الدور، إلى جانب الأبعاد الاجتماعية التنموية، وكذا الأبعاد الثقافية والتعليمية، وهو الدور الذي بدأ من طرح العديد من الرؤى لمقاومة الاستعمار، أو رفض الرق والتفرقة العنصرية، وتأسيس الكنيسة لمراكز التدريب المهنية والطبية والطلابية. على سبيل المثال، بالرغم من اختلاف طبيعة نظم الحكم بين مصر القديمة وإثيوبيا الحبشة، وحتى النوبة حتى القرن الثاني عشر الميلادي، كانت الكنيسة القبطية أحد عوامل توطيد علاقات الصداقة بين هذه الكيانات السياسية⁽¹³⁾.

ومن العوامل المؤثرة أيضاً في دور الكنيسة المصرية في القارة الأفريقية؛ ذلك الدور التاريخي لبعض قيادات الكنيسة المصرية في أفريقيا. فقد تمتعت بعض القيادات الكنسية بدور سياسي مؤثر داخل القارة الأفريقية في بعض المراحل، حتى إن بعضهم تدخل في بعض المراحل التاريخية لتسوية أزمات، أو لتحسين علاقات، أو لتوطيد وتعميق تعاون بين مصر وبعض الدول

(11) أمين، المصدر نفسه، ص 246 - 247، وMasilo Molobi، «The Ecumenical Vision of the Organization of African Independent Churches from an Educational Perspective»، <<http://www.scielo.org.za/pdf/she/v37n1/05.pdf>> (accessed on 7 April 2017).

(12) عزت أندراوس، «رحلات البابا شنودة الثالث للرعاية»، موقع مؤسسة تاريخ أقباط مصر، <http://www.coptichistory.org/new_page_707.htm> (وقت الزيارة 8 نيسان/أبريل 2017)

(13) أمين، المصدر نفسه، ص 18 - 21.

الأفريقية⁽¹⁴⁾. هناك كذلك دور الأسقفية العامة لأفريقيا، وأسس تنظيمها وعملها، وهو ما يعد من العوامل المؤثرة في دور الكنيسة في أفريقيا⁽¹⁵⁾.

كما أن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية حاولت أن تكون أداة مؤسسية لمقاومة الاستعمار بالمعنى التقليدي، وبالمعنى الفكري الحديث، لذا حاولت بلورت أطر فكرية لهذه الكنيسة تتلاءم مع طبيعة وسمات الفكر والثقافة الأفريقية.

ومن العوامل المؤثرة في دور الكنيسة في أفريقيا وضع المسيحية الأرثوذكسية في أفريقيا، فعلى الرغم من أن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية كانت أول كنيسة تسعى لنشر المسيحية في أفريقيا، فإن دورها اقتصر على المنطقة الحبشية، ولم تنجح في التوغل في أقاليم القارة الأفريقية كافة التي كانت جاهزة وقتها لمثل هذا النشاط، وهو ما أعطى مجالاً للمسيحية التي أتت بها البعثات التبشيرية البرتغالية والأسبانية منذ القرن الخامس عشر الميلادي، قبل أن تبدأ الكنائس البريطانية الإنجيلية دخول هذا المجال، وبعدها

الكنائس الكاثوليكية؛ وهي الكنائس التي أخذت تنتشر في سائر أركان القارة بمختلف دولها وأقاليمها، لتبدأ المسيحية الأفريقية في الظهور بسمات بعينها، فهي مسيحية مزيج مع القيم الأفريقية التقليدية، وهو ما يجعلها تناسب الثقافة التقليدية الأفريقية، حتى إن تضمنت ممارسات تخالف نصوصاً مسيحية، حيث ظهرت نبوة على يد بعض الأفارقة. ومع أن المسيحية انتشرت بصورة واسعة في بعض أقاليم القارة، لكن ظلت غير قادرة على اختراق المناطق التي كانت تحت سيطرة الإسلام، وأصبحت كنائس المذاهب الكاثوليكية والإنجيلية هي الأكثر تأثيراً في القارة بحكم أن ممارسات هذه الكنائس تتواءم وتتناسب مع الروح والممارسات الأفريقية، وهي الكنائس التي تسعى أيضاً لبناء علاقات مع الكنيسة الأرثوذكسية المصرية⁽¹⁶⁾.

5 - أبعاد دور الكنيسة القبطية الأرثوذكسية في أفريقيا

حاولت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية أن تقوم بدور فاعل في حياة الشعوب الأفريقية، ذلك من خلال عملها ودورها على مختلف الصعد والمجالات، فقدّمت نفسها بوصفها كنيسة وطنية، وأنها تستطيع القيام بدور فاعل ومؤثر، وبخاصة أنها تقدم إطاراً انتمائياً أوسع من تلك الأطر

(14) إميل عادل، «إثيوبيا ومصر كنيسة أم علاقة متوترة - الجزء الأول»، <<http://www.coptic-historian.com/2013/06/blog-post.html>> (وقت الزيارة 8 نيسان / أبريل 2017)

(15) موقع الأنبا تكلا هيمانوت، «الآباء الأساقفة في المجمع المقدس في الكنيسة القبطية الأرثوذكسية»، <<http://www.st-takla.org/saints/bishops/baa/paul-africa.htm>>, and <<http://www.st-takla.org/saints/bishops/alif/antoniousmorkos-africa.htm>>.

Maria Zandt, «The Situation of Christians in Sub-Saharan Africa», *Kas International Report* (16) (Konrad Adenauer Stiftung), no. 6 (2011), pp. 32-51.

الضيقة (الإثنية والجهوية) التي ينتمي إليها هذا الأفريقي. وبالتالي يمكن أن تكون الكنيسة أداة مساعدة في حل أزمة الاندماج الوطني في أفريقيا، وهو ما يجعل لدورها بعداً وطنياً رئيسياً⁽¹⁷⁾.

كما أن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية حاولت أن تكون أداة مؤسسية لمقاومة الاستعمار بالمعنى التقليدي، وبالمعنى الفكري الحديث، لذا حاولت بلورت أطر فكرية لهذه الكنيسة تتلاءم مع طبيعة وسمات الفكر والثقافة الأفريقية، وبخاصة في الأبعاد اللاهوتية ومكانة الغيبيات في هذه الثقافة، كما يتناسب فكرها ونهجها التبشيري مع ظروف وأوضاع القارة الأفريقية ومقتضيات العمل بها، لذا عملت على الاهتمام بتعليم أبناء القارة، وإعدادهم دينياً واجتماعياً ومهنياً، واهتمت بصورة أساسية بوضع الأطر الدينية والمذهبية التي يمكن أن ينتمي هذا الأفريقي إليها⁽¹⁸⁾.

على الرغم من إعلان الكنيسة الأرثوذكسية الدائم بأنها لا تسعى للقيام بدور سياسي، وتركز في علاقتها بالقارة الأفريقية على العلاقات التي تأخذ من الأبعاد الخدمية والإنسانية مدخلاً لها، غير أن المتتبع الدقيق لدور هذه الكنيسة يكتشف أن لدورها عدة أبعاد، يأتي على رأسها الاهتمام بالإنسان المسيحي، وهو البعد الذي يقوم على الاهتمام بأحوال وتنمية أوضاع الجوالي القبطية الأرثوذكسية في الدول الأفريقية، وهو دور محدد ومحدود في فئة بعينها، وإن كان لا يستهدف خدمة غير تلك الجوالي⁽¹⁹⁾.

إن كل النظم الحاكمة الإثيوبية تبنت موقف الرفض من المعاهدات الدولية التي تنظم مياه النيل، وبالتالي ترفض الاعتراف بالحقوق التاريخية المكتسبة لمصر والسودان، وجعلت نهج الشك والريبة هو المسيطر على العلاقة مع مصر

لكن كان ولا يزال لدور الكنيسة الأرثوذكسية أبعاد سياسية في أفريقيا، بدأ منذ موقفها من الاستعمار السابقة الإشارة إليه، ثم تطور إلى رفض ومناهضة العنصرية البيضاء التي كانت تسيطر على علاقة الغرب بالقارة الأفريقية، قبل أن تحاول الكنيسة التدخل لإحداث تأثيرات سياسية بعينها في قضايا وأزمات مصرية مع بعض دول القارة الأفريقية، وإن كان البعض يعتقد ويؤكد أن الدور السياسي في الآونة الراهنة إنما هو انعكاس طبيعي للدور السياسي الذي باتت تؤديه هذه الكنيسة في الداخل المصري، بداية من دورها في مكافحة الاستعمار البريطاني، إلى جانب دورها في التأثير في النظام السياسي لخدمة أو لحماية مصالح الأقباط في الداخل المصري، إلى جانب التداخل مع السلطة السياسية للقيام بدور في بعض الأزمات الداخلية والخارجية⁽²⁰⁾، وهو ما يمكن تطبيقه على مشكلة سد النهضة بين مصر وإثيوبيا.

(17) المصدر نفسه، ص 277.

(18) Samuel Effah Amponsah, «Christianity and African Traditional Religion in Kumasi: A Comparative Study», (Master Thesis, College of Art and Social Science, Akra, 2009), pp. 1-30.

(19) أمين، دور الكنيسة القبطية في أفريقيا، ص 267 - 268.

(20) George Fahmi, «The Coptic Church and Politics in Egypt», Carnegie Middle East Center, (2017), pp. 1-4.

ثانياً: دور الكنيسة المصرية في مشكلة سد النهضة

بدأت تلوح في الأفق بوادر مشكلة سياسية واقتصادية بين كل من مصر وإثيوبيا حول السبل المثلى للانتفاع بمياه النيل، ذلك بعد إعلان إثيوبيا شروعها في بناء سد الألفية أو سد النهضة، وبدأ الترويج لاتفاقية إطارية جديدة تنظم الانتفاع بمياه النيل تعرف بـ «اتفاقية عنتيبي». وتطورت الأحداث في وقت لاحق، وبخاصة مع استمرار إثيوبيا في بناء سدّها، وانتهاج مصر السبل كافة لحفظ حقوقها، وهو ما يطرح تساؤلاً مهماً مفاده إلى أي مدى يمكن أن تؤدي الكنيسة دوراً في مشكلة المياه؟ وهو ما يمكن الإجابة عنه في المحاور التالية:

1 - تطور مشكلة سد النهضة بين مصر وإثيوبيا

بدأ التفكير في إنشاء سد أو سدود إثيوبية منذ منتصف القرن الماضي، بعد عملية مسحية قامت بها مراكز متخصصة أمريكية، وقدمت مقترحاتها لإنشاء عدد من السدود الإثيوبية، وهو المقترح الذي تم تناوله بوصفه أداة لتنمية كامل الأراضي الإثيوبية، وتم استخدامه كأداة تعبئة داخلية، ومدخلاً لإكساب شرعية للنظام الحاكم، وبخاصة أن كل النظم الحاكمة الإثيوبية تبنت موقف الرفض من المعاهدات الدولية التي تنظم مياه النيل، وبالتالي ترفض الاعتراف بالحقوق التاريخية المكتسبة لمصر والسودان، وجعلت نهج الشك والريبة هو المسيطر على العلاقة مع مصر، وحاولت أن تجعل كل محاولات جمع هاتين الدولتين في أطر إقليمية أو دولية للتعاون في شأن نهر النيل تبوء بالفشل، وبدأت معها إرهابات لمحاولة إثيوبيا الالتفاف على الحقوق المصرية من خلال مبادرات ثنائية مع أغلب دول حوض النيل، ليتم صوغ ما بات يعرف بـ «اتفاقية عنتيبي الإطارية»⁽²¹⁾. وهي الاتفاقية التي بُنيت أساساً على مبدأ الانتفاع العادل والمنصف لمياه النيل، مع تجاهل متعمد للنص على الحقوق التاريخية المكتسبة لدول المصب في هذا النهر، وهو ما يعبر عن مدرك راسخ لدى النظم السياسية الإثيوبية المتعاقبة في رفض هذه الحقوق كما سبقت الإشارة، بل نصت الاتفاقية كذلك على حرية دول نهر النيل في استخدام المياه التي بداخل إقليمها، وهي بالتالي تمثل تراجعاً متعمداً أيضاً عن مبدأ الإخطار المسبق لدول المصب في حال القيام بمشروعات على نهر النيل، وقد صدقت على هذه الاتفاقية كل من إثيوبيا، وكينيا، ورواندا، وأوغندا، وتزانيا؛ أما بوروندي فقد وقعت ولم تصدق حتى الآن على هذه الاتفاقية، وهناك بعض التقارير تشير إلى رغبة جنوب السودان في توقيع هذه الاتفاقية⁽²²⁾.

(21) محمد عاشور مهدي، «سد النهضة: تحديات قائمة واستجابة واجبة»، جمال ضلع، محرر، التحديات الأمنية والاقتصادية الراهنة في أفريقيا (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2016)، ص 261 - 263، و Ashok Swain، «Ethiopia, The Sudan, And Egypt: The Nile River Dispute», *The Journal of Modern African Studies*, vol. 35, no. 4 (December 1997), pp. 675-694.

Nile River Basin Cooperation Framework, «Agreement on the Nile River Basin Cooperation Framework», <http://www.internationallaw.org/documents/regionaldocs/nile_river_basin_cooperation_framework_2010.pdf>. (Visit Time 20 April 2017),

ومع انفصال جنوب السودان زادت قيمة التطورات والآثار التي يمكن أن تحملها هذه الاتفاقية، وبخاصة مع سعي دولة جنوب السودان الدائم لتبني نهج مخالف لجمهورية السودان، ذلك إلى جانب التغيرات السياسية والحراك السياسي الذي شهدته البلدان العربية، ومنها مصر، منذ كانون الثاني/يناير 2011، وهو ما جعل مصر تركز على الشأن الداخلي، لتعلن إثيوبيا في شباط/فبراير 2011 على لسان رئيس وزرائها في ذلك الوقت ميلس زيناوي أن حكومته تنوي بناء سد ضخم على النيل الأزرق. وفي نيسان/أبريل من العام نفسه وضع زيناوي حجر الأساس للمشروع الذي عُرف آنذاك بـ «سد الألفية» قبل أن يتحول اسمه إلى الاسم الحالي «سد النهضة». لذا حاولت الإدارات المصرية المتعاقبة التعامل مع هذه المشكلة، لكن ارتكبت بعضها أخطاء، جعل الجانب الإثيوبي يبدو أكثر تعنتاً، ويستغلها للتعبئة الشعبية المؤيدة داخلياً لبناء هذا السد، قبل أن تبدأ الإدارة المصرية الحالية في تبني سياسات تعيد الثقة بين دول حوض النيل، لتعود إلى المفاوضات مع السودان وإثيوبيا، وبخاصة بعد التغير السياسي الذي حدث في السودان عام 2019⁽²³⁾.

وعلى الرغم من كثافة الدراسات التي حاولت التعامل مع ملف سد النهضة، من خلال عرض سمات وخصائص هذا السد، والتأكيد أنه ليس أول سد ولن يكون الأخير، ومن خلال تناول تعامل وسياسة الإدارة المصرية نحو هذه المشكلة، والسبل التعاونية، والسياسية، والإقليمية، والدولية التي يمكن أن تستخدمها في الحد من الآثار السلبية لهذا السد الذي بدا بوصفه أمراً واقعاً، بدأت الإدارة المصرية التعامل مع محاولات تخفيف آثاره، فقد كان الكثير من هذه الدراسات قد أكدت أهمية دور السودان كعامل توازن، وتناول بعضها أثراً إيجابياً يمكن أن يتسبب بها هذا السد في الحياة المصرية بكل أبعادها، عبر التأكيد في أغلبية هذه الدراسات على متغيرين أساسيين، أولهما أن هذا السد يحمل دلالات تغير التوازن الإقليمي داخل حوض النيل، وثانيهما أن السودان ربما يكون الفاعل الرئيسي في محاولة تسوية هذه الأزمة بين مصر وإثيوبيا، وذلك باستخدام علاقاته بالجانبين، لكن بآليات بعينها⁽²⁴⁾.

هذا ما جعل الإدارة التي أتت بعد التغير السياسي الذي حدث في حزيران/يونيو 2013 تضع في أولويات تحريكها تسوية هذا الملف المعلق، ورغم المخاوف المصرية من التأثيرات السلبية للسد والمتمثلة بخفض تدفقات النهر إلى مصر وانعكاسات ذلك على مشروعات الري والطاقة، والشكوك بشأن سلامة الدراسات الفنية للسد، ورغم تجريد مصر مشاركتها في بعض جولات المفاوضات والمباحثات الثلاثية (مصر، إثيوبيا، السودان)، ورغم التلويح المصري باستخدام كل السبل السياسية والقانونية في الدفاع عن حقوقها المشروعة في مياه النيل، فإن ماجريات الأمور تشير إلى سلمية وقانونية النهج المصري وعودة الإدارة المصرية إلى المسار الإثيوبي المرسوم

Dalia Abdelhady [et al.], «The Nile and the Grand Ethiopian Renaissance Dam: Is There A Meeting Point between Nationalism and Hydropolitics?», *Journal of Contemporary Water Research and Education*, no. 155 (July 2015), pp. 73-82.

Jennifer C. Veilleux, «The Human Security Dimension of Dam Development: The Grand Ethiopian Renaissance Dam», *Global Dialogue*, vol. 15, no. 2 (Summer-Autumn 2013), pp. 1-7.

للمفاوضات. لذا أقبلت على توقيع اتفاق إعلان المبادئ في آذار/مارس 2015، الذي تضمن عشرة مبادئ، تشمل: مبدأ التعاون، والتنمية والتكامل الاقتصادي، والتعهد بعدم إحداث ضرر ذي شأن لأي دولة، والاستخدام المنصف والعادل للمياه، والتعاون في عملية الملء الأول لخزان السد وتشغيله السنوي، ومبدأ بناء الثقة، ومبدأ تبادل المعلومات والبيانات، ومبدأ أمان السد، ومبدأ احترام السيادة ووحدة أراضي الدولة، ومبدأ الحل السلمي للنزاعات، فضلاً عن إنشاء آلية تنسيقية دائمة من الدول الثلاث للتعاون في عملية تشغيل السدود بصورة تضمن عدم الإضرار بمصالح دول المصب⁽²⁵⁾.

وإن كانت التغيرات التي حدثت في الداخل الإثيوبي؛ من وفاة ميليس زيناوي، وتراجع نهجه المتشدد في العلاقة مع الدولة المصرية، ومع تولي هيلي مريام دسالين، أخذت الأمور نهج التسوية إلى حد بعيد، ومن بعدها جاءت حقبة أبي أحمد منذ آذار/مارس 2018، وهو من يتبنى نهج تصفير المشكلات في المنطقة المحيطة بالدولة الإثيوبية، وهو من قاد المصالحات مع عدد من دول شرق القارة، كان بينها وبين إثيوبيا مشكلات حدودية، وبخاصة الدولة الإريتريّة، ومن بعدها حاول التدخل في القضايا الإقليمية. بالتالي يمكن عدّ مشكلة سد النهضة مع مصر إحدى تلك المشكلات التي بدأت تشهد قدرًا من الحلحلة، لذلك عاد التفاوض واللقاءات بين الأطراف الثلاثة؛ مصر والسودان وإثيوبيا، وإن كان التغير السياسي في السودان في 2019 أربك بعض جوانب المشهد التعاوني بين أطراف التفاوض بشأن سد النهضة⁽²⁶⁾.

وهو ما توافق مع تغير سياسي في الداخل السوداني، بدأت إرهاباته مع نهاية عام 2018، وظهرت نتائجه مع نيسان/أبريل 2019، من خلال عزل البشير عن السلطة، وتولي المجلس العسكري السوداني مقاليد الأمور في هذه الدولة لمرحلة انتقالية، وعلى رأسه عبد الفتاح برهان، الذي كانت مصر إحدى محطات زيارته الخارجية الأولى بعد إزاحة البشير، وهي جميعها مؤشرات يمكن أن تعطى دلالة على إمكان تغيير شكل وطبيعة المفاوضات التي تتم حول ملف سد النهضة⁽²⁷⁾.

وفي سبيل تسوية هذه المشكلة حاولت الإدارة المصرية والإرادة الشعبية المصرية استخدام كل أدواتها الرسمية وغير الرسمية، فتدخل عمل عدد كبير من الوزارات مع عمل مؤسسات غير رسمية، وأجهزة أمنية، بل تم استخدام ما يعرف بـ «الدبلوماسية الشعبية»، إلى جانب محاولة استغلال دور وعلاقة المؤسسات الدينية للتأثير في الداخل الإثيوبي، وبخاصة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، استغلالاً لطبيعة العلاقات التاريخية التي تربطها بكنيسة إثيوبيا، وتأثير الأخيرة في المواقف والمدرجات الإثيوبية الداخلية⁽²⁸⁾.

(25) مهدي، «سد النهضة: تحديات قائمة واستجابة واجبة»، ص 267.

Yoseph Badwaza, «Reform in Ethiopia: Turning Promise into Progress», (Freedom House (26) Washington, DC, September 2018), pp. 1-7.

Ned Temko, «In Sudan, Blast of Arab «Winter» Freezes Spirit of Arab Spring», *The Christian Science Monitor*, 14/6/2019, <<http://www.csmonitor.com/World/2019/0614/In-Sudan-blast-of-Arab-winter-freezes-spirit-of-Arab-Spring>> (visit date 18 June 2019).

Jacob D. Petersen-Perlman, Jennifer C. Veilleux and Aaron T. Wolf, «International Water (28)

= Conflict and Cooperation: Challenges and Opportunities», *Water International*, vol. 42, no. 2 (January

2 - تأثير الكنيسة المصرية في مشكلة سد النهضة، ومعوقات دورها

يرى اتجاه فكري وسياسي أن الكنيسة المصرية هي أحد أهم مكونات القوة الناعمة للدولة المصرية في علاقتها ببعض دول العالم، وبخاصة الدولة الإثيوبية، وهو ما أكدته بعض القيادات الكنسية، التي رفضت أن تكون هناك توجيهات من مؤسسات أو إدارات من الدولة المصرية للقيام بدور في هذه المشكلة، وأكدوا أن الكنيسة سوف تضطلع بدور بحكم مسؤوليتها الوطنية، وإن كان إعلان وتأكيد الكنيسة نصّ على أن المناقشات تتم بصورة ودية مع الكنيسة الإثيوبية وعلى رأسها الأنبا متياس الأول. ويؤكد هذا الاتجاه رؤيته عن الدور الذي يمكن أن تؤديه الكنيسة من خلال الخبرة التاريخية التي تثبت أن لهذه الكنيسة دوراً منذ عهد «المستنصر بالله الفاطمي»، الذي استخدم الكنيسة حين انخفض منسوب مياه النيل بسبب بناء الأحباش سدوداً على النيل، فأرسل المستنصر البطريرك ميخائيل في تلك الأثناء إلى الحبشة بهدايا. وبالفعل استجاب الأحباش لوساطة البابا وقاموا بفتح السد الذي كان حائلاً دون تدفق المياه. وهذه الواقعة تكررت في عهد محمد علي في عام 1934، وتمت الوساطة مع الحبشة أيضاً من طريق البابا بطرس الجاولي، وكذلك في عهد الخديوي سعيد عام 1845، حين أرسل البابا «كيرلس الرابع» لحل مشكلة ولتحسين العلاقات مع الجانب الحبشي، وبالفعل نجح في ذلك⁽²⁹⁾.

ويرى البعض أنه يمكن تفسير جودة العلاقات المصرية - الإثيوبية أيام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر من خلال تحليل طبيعة الدور الذي كانت تقوم به الكنيسة المصرية، والعلاقة الشخصية القوية التي كانت تربط البابا كيرلس السادس بالإمبراطور الإثيوبي هيلا سيلاسي، وكثيراً ما تم توظيف هذه العلاقة إلى جانب العلاقات الرسمية في خدمة أهداف ومصالح الدولة المصرية في علاقتها بنظيرتها الإثيوبية⁽³⁰⁾.

هناك رأي آخر يرى أن الكنيسة الأرثوذكسية المصرية لم يعد لها ذلك الدور التأثيري التاريخي الذي كانت تقوم به في المجتمع الإثيوبي، بسبب تغير طبيعة العلاقات بينها وبين الكنيسة الإثيوبية من جانب، وتغير طبيعة السلطة السياسية في إثيوبيا من جانب آخر. فقد باتت السلطة في هذه الدولة لا تبالي بأيديولوجيا روحية، وخضعت الكنيسة الإثيوبية للدولة والسلطة السياسية، وبات لإثيوبيا بطريرك مستقل ومجمع مقدس يدير شؤون كنيستها في ظل حكم تتراجع لديه قيمة الدين والأبعاد الروحية. وبدأت بنوّة الكنيسة الإثيوبية للكنيسة المصرية تتحول تدريجاً وبتأثير سياسي إلى أخوة بين الكنيستين، لذا بات من الصعب على الكنيسة المصرية

= 2017), pp. 1-13, and Habtamu Alebachew, «International Legal Perspectives on the Utilization of Trans-boundary Rivers: the Case of Ethiopian Renaissance (Mile) Dam,» paper presented at: The Ninth IUCR Colloquium, North West University of South Africa, North West University of South Africa, Eastern Cape, July 2011), pp. 4-12.

(29) أمين، دور الكنيسة القبطية في أفريقيا، ص 185 - 202.

(30) ماجد كامل، «البابا كيرلس السادس والرئيس جمال عبد الناصر تاريخ من المودة»، الشروق،

<https://bit.ly/2N7F75e> (accessed on 25 April 2017).

التأثير حتى في الكنيسة الإثيوبية. وهكذا يؤكد هذا الاتجاه صعوبة أن تقوم الكنيسة المصرية بدور في تسوية أزمة سد النهضة مع الجانب الإثيوبي، وبخاصة أن السلطات الإثيوبية تروج لهذا السد بكونه طريقاً وأداة لتحقيق التنمية⁽³¹⁾.

يؤكد هذا الاتجاه وجهة نظره بإلغاء الأنبا متياس الأول لمرتين متتاليتين زيارته التي كانت مقررة لمصر في حزيران/يونيو 2013، ونيسان/أبريل 2014، وهي الزيارة التي تمت في وقت لاحق؛ تحديداً في كانون الثاني/يناير 2015. كذلك هي الحال عند التعامل مع زيارة البابا تواضروس الثاني لإثيوبيا في عام 2015، فقد تم الإعلان عن كونها زيارة دينية فحسب، ذلك بحسب ما أعلنته الكنيسة المصرية ذاتها، بل وأكدت بعض المصادر الكنسية والسياسية عدم تقبل إقحام الكنيسة في هذا الأمر، خوفاً من أن هذا النهج ربما يعقد الأمور ولا يؤدي إلى حلها، ويصبح التساؤل لماذا التركيز على دور الكنيسة؟ ولماذا لا يتم استخدام الأزهر؟ وبخاصة أن نحو نصف السكان من المسلمين⁽³²⁾.

3 - العلاقة بين الكنيسة المصرية والكنيسة الإثيوبية بعد ظهور مشكلة سد النهضة

يؤكد الأنبا بيمن (أسقف نقاده وقوص) منسق العلاقات بين الكنيسة المصرية والإثيوبية، في تشرين الأول/أكتوبر 2016 متانة العلاقة بين الكنيسة المصرية ونظيرتها الإثيوبية، وأن هناك تبادل زيارات باستمرار، بهدف دفع العمل التنموي والخدمي. وأكد أيضاً أن العلاقة بين الكنيستين تسير إلى الأفضل رغم ما تثيره قضية سد النهضة من توترات، وشدد على أن دور الكنيسة المصرية في أفريقيا، وبخاصة في إثيوبيا، يركز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، وأن الكنيسة المصرية تشجع التنمية في إثيوبيا، لكن من دون إضرار بالمصالح المصرية، وأن الكنيسة تسعى للاهتمام بالجانب التعليمي، وأن تقوم بدورها في تغيير مدركات الإثيوبيين تجاه مصر من خلال الاهتمام بالتعليم والجانب الخدمي والرعوي الكنسي، لذا أنشأت الكنيسة المصرية مدرستين في إثيوبيا. وطالب الأنبا بيمن الحكومة المصرية بافتتاح جامعة مصرية في أديس أبابا، وهو يرى أن الكنيسة تعمل على تقديم الخدمات الطبية، ورعاية الأطفال والمرضى الإثيوبيين، وبخاصة في المناطق النائية. كما تعمل الكنيسة على خدمة المصالح الاقتصادية الإثيوبية من خلال تأثيرها في توجهات المستثمرين الأقباط الذين في المهجر. ويؤكد الأنبا بيمن أنه خلال زيارته إثيوبيا بدأ يلمس قدراً من التغيير الإيجابي في المواقف الإثيوبية الرسمية والشعبية⁽³³⁾.

(31) أمين، المصدر نفسه، ص 198 - 215.

Ethiopianorama, «Egypt- Pope Tawadros-Al-Sisi Take Measures to Consolidate Ties With Ethiopia», <<http://www.ethiopianorama.com/wp-context/uploads/wp-post-to-pdf-enhanced-cache/1/egypt-pope-tawadros-al-sisi-take-measures-to-consolidate-ties-with-ethiopia.pdf>> (accessed on 27 April 2017).

(33) نبيل السجيني، «الأنبا بيمن منسق العلاقات بين الكنيستين المصرية والإثيوبية لـ «الأهرام»: الكنيسة المصرية تدعم التنمية بإثيوبيا لكن دون الإضرار بشعب مصر»، «الأهرام»، 2016/10/12، <<https://www.masress.com/ahram/1555413>>. (accessed on 1 May 2017).

4 - الكنيسة والسياسة المصرية تجاه سد النهضة منذ عام 2013

تحاول الإدارة المصرية منذ وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى سدة الحكم تبني نهج مهادنة وتفاوض مع الجانب الإثيوبي؛ رغبة في حل كل ما يتعلق بملف سد النهضة، وبناء الثقة مع الجانب الإثيوبي. وتحاول الدولة تعبئة القدرات والهيئات كافة للوصول إلى حل للجوانب المتعلقة بهذا الملف، وذلك استغلالاً لتحسن الأجواء بين القاهرة وأديس أبابا بناء على إعلان المبادئ، وانعقاد الكثير من الجلسات التفاوضية، وتعدد اللقاءات والزيارات المتبادلة، ولقاءات القيادات المصرية بنظيرتها الإثيوبية في المحافل المختلفة، وبخاصة بعد أن وقعت عدة أخطاء في تركيب توربينات السد أطالت من مدة بنائه لعدد من السنوات القادمة، وهو ما يمهّل الإدارة المصرية القدرة على التحرك، واستخدام أجهزتها في هذا الملف، ومنها الكنيسة المصرية، التي تحاول القيام بدورها الوطني.

وتسعى الدولة المصرية إلى تسوية كل ما يتعلق بهذا الملف من خلال إطار تفاوضي يغلب عليه الطابع القانوني السياسي، أي أن ذلك يتم في ضوء قواعد القانون الدولي والعرف المعمول بها في الحالات المشابهة، وبما لا يضرّ بمصالح دول حوض النيل، ومنها الدولة المصرية، مع اتخاذ مسار التفاوض كأداة أساسية دليلاً على طبيعة النهج المصري الجديد الذي يحاول بناء الثقة مع سائر دول القارة الأفريقية، ومحاولة تطبيق منهج «الكل رابح» (Win-Win Approach) مع جميع دول حوض النيل، وفي القلب منها الدولة الإثيوبية، كما تعمل على تعديل سمات التوازن الإقليمي بين تلك الدول، الذي كان يميل نحو دول بعينها بسبب أوضاع داخلية وإقليمية ودولية تحيط بدول حوض النيل، من خلال العمل مع الجميع كشركاء، والتدخل في تسوية بعض

إن مصر تحاول استخدام دور الكنيسة المصرية في تحسين علاقتها مع الدولة الإثيوبية، حتى تدفع الطرف الإثيوبي إلى تبني نهج «الكل رابح»، وأن يتم تجنب الآثار السلبية التي يمكن أن يسببها سد النهضة

القضايا، وتبني آليات ومسارات تحقق أهداف الجميع، وهو ما جاء في ظل تنامي إدراك الإدارة المصرية بأهمية الدائرة الأفريقية كدائرة هوياتية تم إهمالها لمدة زمنية، وبآثار سياسات النظم السابقة، ومن ثم بأهمية العمل على بناء الثقة بين مصر ودول القارة، وبخاصة دول حوض النيل، كسبيل لحل مشكلة سد النهضة⁽³⁴⁾.

لهذا جاءت أهمية إعلان المبادئ الموقع من جانب مصر وإثيوبيا والسودان في آذار/مارس 2015، الذي وضع نهجاً لإنهاء كل ما يتعلق بهذا الملف من خلال نصه على أهمية إجراء الدراسات التي ستوضح طبيعة ومدى آثار سد النهضة في الحياة في مصر في الجوانب كافة، وذلك في ظل

(34) Noa Tann and Madeline Flamik, «Interstate Dam Disputes Threaten Global Security,» paper published by American Security Project (American Security Project, Washington, DC, August 2018), pp. 5-6.

استمرار عمل اللجنة السادسة بين الدول الثلاث. ومنذ ذلك الحين تعمل مصر وكل مؤسساتها على دعم الحفاظ على هذا الاتفاق، والالتزام الثلاثي بكل ما جاء فيه كإطار للتسوية ومرجعية تنظم العلاقات حول هذا الملف⁽³⁵⁾.

هذا هو بالذات موقف الكنيسة المصرية، التي تؤكد دائماً عمق علاقتها بالكنيسة الإثيوبية، رغم المراحل التاريخية التي شهدت تغيرات سلبية في طبيعة تلك العلاقة، ومكانة الكنيسة التي تحظى بها في الإدراك العام الأفريقي. وقد أكد قادة الكنيسة استمرار عملهم في التواصل الدائم مع رجال الكنيسة الإثيوبية للعمل على تهيئة الرأي العام الداخلي الإثيوبي، وتخليصه من سلبات مراحل تاريخية بعينها، ليتقبل الحل الأنسب الذي يحقق مصالح الأطراف كافة، ولا سيما بعد تولي أبي أحمد رئاسة الوزراء الإثيوبية، ومحاولته تبني نهج لتصفير المشكلات في المحيط الإقليمي للدولة الإثيوبية، وبعد التغيرات السياسية التي حدثت في السودان في نيسان/أبريل 2019، وهو الوضع الذي يراه البعض فرصة تاريخية لتحقيق تقارب ديني بين الكنيسة المصرية ونظيرتها في إثيوبيا ودول حوض النيل، ومعها تكون جزءاً من آليات تسوية الخلاف حول سد النهضة⁽³⁶⁾.

حتى عند إثارة الكنيسة الإثيوبية ملف دير السلطان القبطي في الأراضي المقدسة، مدفوعة بأهداف لا دينية، ولا إثيوبية الطابع، لكي ينشب خلاف بشأن ملكية هذا الدير، في ظل موقف إسرائيلي يدفع الطرفين إلى خلاف كنسي يمكن توظيفه سياسياً، جاء رد الكنيسة المصرية على لسان رأسها ليعبر عن تحملها المسؤولية الوطنية، وأكد البيان الحقائق التاريخية التي تؤكد حقيقة ملكية دير السلطان، وكيف تحاول بعض الأطراف استخدامه لافتعال أزمة ما في العلاقات المصرية - الإثيوبية، وهو ما استطاعت الكنيسة أن تتفادى حدوثه حتى الآن⁽³⁷⁾.

هذا ما يؤكد أن الكنيسة المصرية تحاول استخدام أدوارها ومواقفها وتأثيرها وأبعاد دورها في خدمة السياسة الخارجية المصرية، ولإعادة بناء الثقة مع الجانب الإثيوبي بصورة خاصة، ومع العديد من دول القارة الأفريقية بوجه عام، وهو ما يمكن أن يسهم في إعادة القدرة التأثيرية للدولة المصرية وقوتها الناعمة وصدقيتها السياسية، وبخاصة أن مصر تتولى رئاسة الاتحاد الأفريقي، وتأخذ زمام المبادرة في تسوية العديد من القضايا الأفريقية من خلال نهج ورؤية لشكل العلاقات الأفريقية - الأفريقية، تحاول من خلاله استغلال قوتها الناعمة، التي يأتي على رأسها المؤسسات الدينية، ومنها الكنيسة القبطية المصرية.

(35) زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل: أزمة سد النهضة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2016)، ص 541 - 573.

(36) إيهاب سامح [وآخرون]، «أزمة سد النهضة وتداعياتها على مصر (سياسياً - اقتصادياً واجتماعياً - إحصائياً وجيولوجياً)»، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، القاهرة، آب/أغسطس 2018، <<https://democraticac.de/?p=55762>>.

(37) أشرف صادق، «الكنيسة القبطية الأرثوذكسية: الادعاءات الإثيوبية حول ملكية دير السلطان مغالطة تاريخية»، الأهرام، 2018/11/22، <<http://www.ahram.org.eg/news/202839/136/681293>>.

5 - تقييم دور الكنيسة المصرية في مشكلة سد النهضة

يمكن القول إن مصر تحاول استخدام دور الكنيسة المصرية في تحسين علاقتها مع الدولة الإثيوبية، حتى تدفع الطرف الإثيوبي إلى تبني نهج «الكل رابح»، وأن يتم تجنب الآثار السلبية التي يمكن أن يسببها سد النهضة، وهو ما يؤكد توقيع الدولة المصرية إعلان المبادئ، وموافقتها على المكاتب الأوروبية التي ستقوم بإجراء الدراسات حول آثار هذا السد، وتم اقتراح تعديل في بناء وتصميم السد، بل تم تقديم مقترح لفك هذا السد واستبداله بعدد من السدود الصغيرة التي ربما لن تؤثر بصورة سلبية في الحياة في مصر، وتم زيادة حجم الاستثمارات المصرية في إثيوبيا، وزادت كثافة اللقاءات، وزاد الاتصال الدبلوماسي الرسمي والشعبي بين الطرفين، وتم استحداث أدوات وآليات لتقديم مساعدات ومعونات للشعب الإثيوبي، ومع ذلك لا تزال الثقة المتبادلة تحتاج إلى تدعيم مع الجانب الإثيوبي، الذي كان يتهم الجانب المصري في بعض الأحيان بمساعدة وتدريب وتدير احتجاجات «الأورومو» الإثيوبيين الذين تحركوا في عام 2016 باحتجاجات شعبية، ذلك الاتهام الذي جاء على لسان عدد كبير من المسؤولين في الدولة الإثيوبية، وهي الروح التي يمكن أن تسهم الكنيسة في تغيير أبعادها السلبية وما تتركه على العلاقات المصرية - الإثيوبية⁽³⁸⁾.

بالرغم من هذه المحاولات لاستخدام قدرات ومكانة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية المصرية في التأثير في قلوب وعقول ومدرجات الشعب الإثيوبي، إلا أن البعض لا يزال يرى أن أسس ومظاهر التوتر التاريخية هي السبب، فعلى الرغم من زيارتي البابا شنودة الثالث في عام 2008، وزيارة البابا تواضروس الثاني في عام 2015 لإثيوبيا، إلا أن تأثير إعدام مانغستو للأتبا باسيلوس عام 1979، وسيامة خمسة أساقفة إيرترينيين في عام 1994، وتنصيب بطريرك لإريتريا لاحقاً عند زيارة البابا شنودة لها، كل هذه الأحداث تخلف شكوكاً في إمكان التأثير الكنسي في مشكلة سد النهضة، وهو ما عبّر عنه القمص مكاري حبيب سكرتير البابا تواضروس الثاني بقوله: «الكنيسة الأرثوذكسية المصرية مستعدة دائماً للقيام بدورها الوطني مهما كلفها الأمر»... كما تعهد البابا تواضروس بفتح الحوار مع بطريرك الكرسي البابوي الإثيوبي البابا متياس الأول لمناقشة سبل حل المشكلة، مؤكداً أن الاتصال الرئاسي للبابا حول هذه المشكلة كان وقت الرئيس الإخواني محمد مرسي⁽³⁹⁾.

ولا يقتصر دور الكنيسة المصرية في حماية مياه النيل على الدور في الأبعاد الخارجية، وعلى دورها في العمل على تحسين العلاقات المصرية - الإثيوبية، فهي الكنيسة التي وقعت في 25 آب/أغسطس 2015 وثيقة حماية نهر النيل وبرتوكول حماية هذا النهر مع وزارة الري المصرية. وهو البروتوكول الذي يهدف إلى قيام الكنيسة القبطية بحملة للتوعية وتدريب رجال الدين حتى

Hassan Abdel Zaher, «Egypt-Ethiopia Tension Set to Rise», *The Arab Weekly* (23 October (38)

2016), <<http://www.thearabweekly.com/pdf/2016/10/23-10/po9.pdf>> (accessed on 30 April 2017).

(39) رانيا رفعت، «القمص مكاري حبيب سكرتير البابا تواضروس: أزمة سد النهضة أكبر من الكنيسة الأرثوذكسية»، موقع الإذاعة والتلفزيون، 27-18-00-14-06-2013-6657-<http://www.maspiro.net/news/6657-2013-06-14-00-18-27>.
<<http://www.maspiro.net/news/6657-2013-06-14-00-18-27>> (وقت الزيارة 30 نيسان/أبريل 2017).

يؤكدوا أهمية الحفاظ على نهر النيل، وضرورة عدم إهدار هذه المياه. وأثناء هذا التوقيع أكد البابا تواضروس الثاني أن «النيل له مكانة في المعتقدات والصلوات والشعائر الدينية المسيحية، فهناك صلاة لإكثار وحماية نهر النيل، وكان هناك عيد لموسم سقوط الأمطار على الهضبة الحبشية»، وأكد البابا أيضًا أخوة الكنيسة المصرية ونظيرتها الإثيوبية، وأن هناك محاولات من خلال دور وتأثير الأنبا متياس الأول للحديث عن أهمية أن تقوم كل دولة بتنمية مواردها من دون إحداث ضرر بالدول الأخرى، مؤكدًا أن ذلك يتم بالتوافق مع جهود الإدارة المصرية، وكذا أهمية الزيارات الكنسية المتبادلة في توضيح وجهات النظر وتوضيح الأبعاد الغامضة وتصحيح السبلات في علاقة مصر بإثيوبيا⁽⁴⁰⁾.

مع ذلك يؤكد البابا دائمًا أن المشكلة سياسية بالأساس والكنيسة بعيدة من السياسة، وأن الاتصال برأس الكنيسة الإثيوبية سيكون وديًا وليس بأوامر سياسية، في محاولة لتقديم مساعدة إلى المسارات السياسية. وأكد أن الكنيسة المصرية تعد إحدى أدوات القوة الناعمة المصرية في تعاملها مع الدولة الإثيوبية، وأن التواصل بين الكنيسة المصرية ونظيرتها الإثيوبية ليس هو الأساس لحل مشكلة سد النهضة، وهو ما أكدته الكثير من صنّاع الرأي وقادة الكنيسة المصرية بمختلف طوائفها، الذين أكدوا أن المشكلة سياسية، وهي مسؤولية الجهات الرسمية، التي يجب أن تحاول تسوية هذه المشكلة بعيدًا من الكنيسة المصرية، وأن تدخل الكنيسة يأتي بسبب طبيعتها وأهدافها الوطنية، لكن لن تكون أبدًا هي الأساس في تسوية تلك المشكلة التي تهدد الأمن الوطني المصري، كتعبير عن تضامن مؤسسات الدولة كافة في القيام بدور وطني في هذه المشكلة⁽⁴¹⁾.

ويؤكد هذا التوجّه ضرورة أن تتبنى الدولة المصرية الواقعية كنهج في دراسة علاقتها مع الجانب الإثيوبي، وأن تبحث في المحطات الرئيسية التي شهدت تراجعًا لهذه العلاقات، ويجب أن تبدأ هذا النهج الواقعي من خلال محاولة تغيير المبركات الإثيوبية السلبية نحو مصر سلطة وشعبًا، ونحو المصالح المصرية، وأن تسعى الدولة إلى تغيير سياستها وأدواتها وآلياتها عند تعاملها مع الطرف الإثيوبي، تلك الآليات التي يجب أن تقوم فقط على أساس المصالح المشتركة، لهذا يجب أن تتبنى الإدارة المصرية وتسعى لخلق أدوات تأثير لها في الداخل الإثيوبي، ولا سيّما في المجالات الاقتصادية والثقافية والتعليمية، من دون أن تتدخل في الشأن الداخلي الإثيوبي، حتى تصبح تلك المصالح هي أداة الضغط، إلى جانب محاولة استغلالها للمؤسسات الدينية، وبخاصة الأزهر والكنيسة على حد سواء⁽⁴²⁾.

ولكن يرى البعض أن طبيعة وشخصية بطريرك الكنيسة القبطية الأرثوذكسية تؤثر في توجهات هذه الكنيسة وعملها وعمقها وقوتها، فشخصية البابا تواضروس الثاني تختلف عن سمات سابقه البابا شنودة الثالث، فالأخير كان له مشروع كنسي مسيحي، لذا التفّت الكنيسة

(40) الموقع الرسمي لقداسة البابا تواضروس الثاني، «بروتوكول تعاون وزارة الموارد المائية والري والكنيسة القبطية»، <<https://bit.ly/39P3ejb>> (accessed on 11 April 2017).

(41) المصدر نفسه.

(42) محمد سلمان طابع، «إعلان مبادئ سد النهضة ودبلوماسية المياه المصرية»، السياسة الدولية <<https://bit.ly/2T98uIi>>

حوله، وأحياناً قبل التفافهم واهتمامهم بالدولة؛ وقد ساعده على ذلك سمات شخصيته الكاريزمية، وقدراته الإدارية، وطبيعة أحداث ومشكلات مرحلة ولايته التاريخية، وطبيعة وتوجهات النظام المصري وقت الرئيس السادات، ومع الرئيس مبارك، وطبيعة أنشطة التيارات الإسلامية، وهي العوامل التي سمحت بقدر من تقوقع الأقباط داخل الكنيسة، في الانتماء، والاستشفاء، والتعليم، والسكن، والعمل، والتجارة، والعلاقات، والتظاهرات التي كانت جميعها تتم من خلال الكنيسة⁽⁴³⁾.

أما البابا تواضروس الثاني فيراه كثيرون غير صاحب مشروع كنسي، وأنه رجل يجعل الوطن في مرتبة تسبق الكنيسة، فهو من أكد: «وطن بلا كنائس أفضل من كنيسة بلا وطن»، فهو من القادة الدينيين الذين يشكلون جزءاً من المشروع الوطني، وهو ما ظهر في العديد من المواقف التي تعرض لها الأقباط، بداية من هدم الكنائس وقت حكم الإخوان المسلمين، وحرق الكنائس في آب/أغسطس 2013 عقب فض اعتصامي رابعة والنهضة، وقتل عدد من أبناء المسيحيين المصريين في ليبيا في عام 2015، وبعدها جاءت أحداث المنيا، وتهجير أقباط العريش في نهاية عام 2016، وتفجير الكنيسة البطرسية في الحقبة نفسها، وتفجير كنيسة مارجرس في طنطا، والكنيسة المرقسية في الإسكندرية، وكان رد فعل البابا متوافقاً مع رد الدولة والأجهزة الرسمية، وجميعها مواقف أكدت أسبقية الوطن حتى على الكنيسة داخل فكر رأس الكنيسة القبطية⁽⁴⁴⁾.

كان لهذه الشخصية وسماتها أثرها في موقف البابا من قضية مياه النيل، وهو ما أكدّه البابا تواضروس الثاني في حديثه مع جريدة الأهرام المصرية في 26/9/2015 حين قال: «إن مياه النيل هي أولاً عطية من الله، فلا يجوز أن تكون محور خلاف على الإطلاق، فكما يشرق الله شمساً على الجميع، يعطي المياه للجميع»، وشدد في هذا الحوار على إمكان أن تقوم الكنيسة بدور في هذه المشكلة، حين قال: «للكنيسة دور في خدمة المجتمع وصوت الحق في المسائل التي تناقش بين البلدين»، ولكنه أكد أن زيارته خلال ذلك الشهر هي كنسية، وليس لها علاقة بالمفاوضات التي تدور بين البلدين، ونفى أن يكون قد تلقى تكاليفات من رئاسة الدولة للقيام بدور، وفي الوقت نفسه أكد أن الدور الوطني يمكن أن يحتم إثارة هذا الموضوع⁽⁴⁵⁾.

خاتمة ونتائج

في النهاية يمكن القول إن تعثر الأدوات والآليات الرسمية التي تستخدمها الدولة المصرية في تسوية مشكلة سد النهضة مع الجانب الإثيوبي في مرحلة ما، جعلها تفكر في استرجاع قوتها الناعمة في علاقتها بالقارة الأفريقية، وبخاصة في علاقتها بالدولة الإثيوبية، تلك الدولة التي يربطها بمصر إرث تاريخي، وعلاقات بين العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وبخاصة

(43) Magdi Guirguis, «Copts and the Egyptian Revolution: Various Attitudes and Dreams,» *Social Research*, vol. 79, no. 2 (Summer 2012), pp. 511-530.

(44) مصطفى رحومة، «ثورة 30 حزيران/يونيو حينما قال البابا وطن بلا كنائس أفضل من كنائس بلا وطن»، *الوطن (القاهرة)*، 1/1/2017، <<http://www.elwatannews.com/news/details/1735529>>.

(45) أشرف صادق، «البابا تواضروس الثاني للأهرام الأهم مستقبل الوطن وليس الأقباط نحن في يد الله ولا نخشى التفجيرات الإرهابية»، *الأهرام*، <<https://bit.ly/37Jt5qG>> (وقت الزيارة 18 نيسان/أبريل 2017).

المؤسسات الدينية، وتمت تلك المحاولة من خلال وضع دور الكنيسة في إطار رؤية شاملة حتى يصبح أكثر فاعلية، حتى يؤدي إلى تحقيق الأهداف التي تسعى لها الدولة المصرية، ومن الواضح أن هذه الرؤية الشاملة لا بد من أن تبدأ وتقوم على محاولة تغيير مدركات الجانب الإثيوبي السلبية نحو مصر وشعبها ومصالحها، وهو ما يجب أن يتم في ضوء محاولة كلية لتغيير مدركات الأفارقة السلبية نحو الإنسان العربي. حيث يغلب على المدركات الأفريقية نحو العرب بوجه عام مدركات سلبية؛ فهو في ثقافتهم تاجر الرقيق، والمستعمر، الذي حاول فرض لغته وإسلامه بالقوة، ومؤخرًا بات العربي يرادف الإرهابي، ويحاول الغرب وأدواته الفكرية والإعلامية أن يساعد على ترسيخ تلك الصورة الذهنية والمدركات السلبية نحو العرب، وبات تغيير طبيعة تلك المدركات هو المدخل المناسب لتغيير سمات علاقات وتوجهات الأفارقة نحو العرب، وبخاصة مع تنوع القضايا التي باتت تربط جماعات عربية مع قضايا أفريقية، كالخلاف والصراع بين الصومال وإثيوبيا، وبين الصومال وكينيا، والخلاف المستمر بين دولة السودان ودولة جنوب السودان، وما يحدث في مالي، وفي أفريقيا الوسطى، وإن جاز ربط هذه الأحداث كافة بما يحدث في ليبيا ونيجيريا، وتوجهات الأفارقة نحو المسلم السني، واستهداف العرب الذي بدأ يكون مقصودًا ومنهجًا.

لذا يمكن القول إن ما تحاول الإدارة المصرية استخدامه أو تحقيقه من الجانب الإثيوبي، سواء من خلال الاحتكام لمكاتب فنية، أو من خلال إثبات جدية التفاوض بتوقيع إعلان المبادئ، وكذا اللجوء إلى الطابع غير الرسمي من خلال الدبلوماسية الشعبية، أو دور محتمل للكنيسة القبطية، حتى الآن لم يؤت ثماره، ولم يُجدِ نفعًا، وبخاصة أن كل هذه الأدوات لا تحاول التعامل مع أصل المشكلة المترسخة في تلك المدركات السلبية، وهي المدركات التي تغلق آفاق التكامل الأفريقي - العربي، وتحول دون إمكان تسوية الكثير من القضايا المعلقة بين الطرفين. وهو ما يمكن معه القول إنه لن يكون للكنيسة المصرية دور أو رؤية، ما لم تتوافر إرادة سياسية للمؤسسات الرسمية في أن تجعل لهذه المؤسسة الدينية دورًا مؤثرًا تحاول من خلاله تسوية تلك المشكلة، وإن تم توفير ووضع هذه الرؤية الرسمية للتعامل مع ملف سد النهضة فيمكن أن يكون للكنيسة دور، وتصبح عاملاً مساعداً في تنفيذ دورها المحدد لتحقيق الأهداف المتضمنة في هذه الرؤية، وهو ما يجعل السيناريو الأقرب للواقع هو استمرار الكنيسة على نهجها وعلاقتها بالدولة والكنيسة الإثيوبية، ما دامت رؤية وسياسة ونهج وأدوات مصر في التعامل مع أزمة سد النهضة على حالها في المستقبل القريب □

قضية جامو وكشمير: تحولات في الصراع المزمّن

علي الجرباوي(*)

أستاذ العلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة بيرزيت - فلسطين.

في خطوة ظهرت وكأنها مفاجئة، مع أنها أتت لتختتم مسلسلًا ممتدًا من إجراءات اتُخذت عبر عقود من الزمن، قرّرت الحكومة الهندية في الخامس من آب/أغسطس 2019 إلغاء الوضعية الخاصة التي تمتعت بها ولاية جامو وكشمير⁽¹⁾. فتنفيذًا لوعده الانتخابي كان الحزب القومي الهندوسي الحاكم حاليًا، بهاراتيا جاناتا، قد قطعه في عام 2014، قدّم وزير الداخلية، أميت شاه، طلبًا باسم الحكومة للبرلمان لإبطال العمل بالمادتين 370 و35A من الدستور، اللتين كانتا تمنحان تلك الولاية «وضعًا متميزًا»⁽²⁾. وافق البرلمان على الطلب، وقام الرئيس الهندي لاحقًا بإصدار مرسوم رئاسي يكرّس القرار البرلماني⁽³⁾.

أدى القرار الهندي المذكور إلى تحويل جامو وكشمير، وهي الولاية الأكبر والوحيدة ذات الأغلبية المسلمة في الاتحاد الهندي، إلى مقاطعة إدارية، وتم تقسيمها إلى إقليمين: الأول هو إقليم جامو وكشمير الذي يُحكم من جانب سلطة تنفيذية يمثلها الحاكم، يساعده ويكون تحت تصرفه رئيس مجلس وزراء، وهيئة تشريعية مكوّنة من 107 مقاعد، منها 83 مقعدًا فاعلاً، بينما يبقى

ajarbawi@birzeit.edu.

(*) البريد الإلكتروني:

Billy Perrigo, «The Indian Government Is Revoking Kashmir's Special Status: Here's What That Means,» *Time* (5 August 2019), <<http://time.com/564456/india-kashmir-article-370/>> (accessed 23 December 2019).

(2) سمعان بطرس فرج الله، «دراسة قضية كشمير بين الهند وباكستان»، *السياسة الدولية*، العدد 3 (آذار/مارس 1966)، ص 34.

John Elliott, «Constitutional Coup Ends Kashmir's Historic Rights,» *The Round Table*, 6 August (3) 2019, <<http://commonwealthroundtable.co.uk/commonwealth/eurasia/india/constitutional-coup-ends-kashmirs-historic-rights/>> (accessed 22 December 2019).

24 مقعدًا شاغراً «... إلى حين انتهاء احتلال باكستان لقسم من جامو وكشمير». أما الإقليم الثاني فهو إقليم لادخ ويحكم مباشرة من دلهي⁽⁴⁾. بهذا القرار أحكمت دلهي، بصورة قانونية، قبضة حكمها المباشر على ولاية كانت تتمتع بحكم ذاتي موسع.

الصراع الكشميري صراع مُعقّد لأنه مُركّب، فهو يتمحور في أساسه الظاهر حول أرض كشمير المتنازع عليها بين دولتين تُكّنان لبعضهما البعض والعداء، هما الهند وباكستان، وهذا بحدّ ذاته مُنشئٌ كافٍ لصراعٍ مريعٍ وطويل.

كانت المادة 370، التي جاءت تحت باب أحكام مؤقتة وانتقالية وخاصة، من دستور الهند لعام 1950، هي المؤصلة قانونيًا للحكم الذاتي المؤسّع لولاية جامو وكشمير⁽⁵⁾. جاءت هذه المادة لتكرّس استمرارية الوضع الارتباطي الرخو في دلهي الذي كانت تتمتع به هذه الولاية خلال حقبتها المهرجانية المديدة تحت التاج البريطاني، وبعد قيام المهراجا هنري سينغ بتوقيع وثيقة انضمامها إلى دومينيون الهند عام 1947. وقد أبقت هذه المادة صلاحيات الحكومة المركزية في

دلهي على الولاية مقتصرة على ثلاثة مجالات فقط، كما كان عليه الوضع سابقًا، هي الشؤون الخارجية والدفاع والاتصالات. أما ما عدا هذه المجالات فيبقى بالكامل من اختصاص وصلاحيات حكومة الولاية وهيئتها التشريعية. وأقرّت هذه المادة ميزات خاصة بالولاية، كحقّها في عِلْم يُرفع مع العلم الهندي، ورئيس بلقب «صدر الرئاسات» المختلف عن لقب «الحاكم» لبقية الولايات الهندية، ويُنتخب من جانب الهيئة التشريعية في الولاية، ولكن يحتاج إلى مصادقة الرئيس الهندي⁽⁶⁾. ومع أن هذه المادة أجازت للرئيس وقف العمل بها، إلا أنها اشترطت عليه ضرورة الحصول المُسبق على توصية إيجابية بذلك من السلطة التشريعية للولاية.

وفي أيار/مايو عام 1954، وبموجب مرسوم صادر عن الرئيس الهندي، أعطى للحكومة المركزية في دلهي صلاحيات تشريعية ومالية أكثر تدخّليّة في الولاية، مقابل احتفاظها بملف الحريّات حقًا أصليًا لها، تَمّت إضافة المادة A35 إلى المادة 370 في الدستور⁽⁷⁾. منحت هذه المادة الولاية حقًا مهمًا يضمن لها استمرارية طبيعتها الديمغرافية الخاصة، كونها ذات أغلبية مسلمة، أمام إمكان التدخلات من خارجها لتغيير هذه الطبيعة، وذلك من خلال إعطاء السلطة التشريعية فيها الحق الحصري لتعريف «المقيم الدائم»، وتخصيص ما تتمتع به هذه الصفة

(4) The Jammu and Kashmir Reorganization Act, 2019, no. 34 of 2019, <[http://egazette.nic.in/](http://egazette.nic.in/WriteReadData/2019/210407.pdf) (4) WriteReadData/2019/210407.pdf> (accessed 19 December 2019).

(5) ظهرت هذه المادة في البداية تحت رقم A/306، وأصبحت فيما بعد المادة 370.

(6) Victoria Schofield, *Kashmir in Conflict: India, Pakistan and the Unending War* (London: I. B. Tauris, 2003), p. 80.

(7) Sumantra Bose, *Kashmir: Roots of Conflict, Paths to Peace* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2003) pp. 68-69.

من حقوق وامتيازات⁽⁸⁾. وتم تحديد هذه الحقوق والامتيازات في أربعة مجالات أصبحت حكرًا للـ «مقيم الدائم» فقط، وهي: القدرة على تملك الأراضي، وحق الترشح والانتخاب، وشغل الوظائف الحكومية، والحق في التعليم والصحة، بما فيها المنح للدراسات الجامعية⁽⁹⁾.

من خلال الحقوق المكفولة في هاتين المادتين في الدستور، تمتعت ولاية جامو وكشمير بوضع خاص ومميز داخل الاتحاد الهندي. فقد كانت محصنة بحكم ذاتي موسّع حماها من تدخلات الحكومة المركزية.

بإلغاء هذا الوضع الخاصة، أطاح قرار الحكومة الهندية ما كان يتحصّن به الكشميريون من «استقلال ذاتي» لولايتهم، مع ما كان يمنحهم ذلك من قدرٍ من الحماية والشعور بالاطمئنان تجاه كبح جماح الرغبة الهندية بضمّ الولاية للهند. فبهذا الإلغاء تم بسط السيادة الهندية الكاملة على جامو وكشمير، وضمّها قانونيًا بصورة رسمية، وليس فقط كأمر واقع ضمني، للدولة الهندية. وقد أدى ذلك إلى إعادة تأجيج الصراع الذي كان في المدّة الأخيرة مستمرًا بوتيرة منخفضة، بين مثلث الأطراف المتنازعة منذ سبعين عامًا ويزيد: الهند وباكستان وأهل كشمير.

أولاً: أصل الصراع

الصراع في جامو وكشمير، وعليها، شائك ومُعقد. وقد يكون، إلى جانب قضية فلسطين، رغم التباينات بينهما، «من أعقد وأقدم قضايا الصراع على المستوى العالمي...»⁽¹⁰⁾. الصراع الكشميري صراع مُعقد لأنه مُركّب، فهو يتمحور في أساسه الظاهر حول أرض كشمير المتنازع عليها بين دولتين تُكّنان لبعضهما البغضاء والعدا، هما الهند وباكستان، وهذا بحدّ ذاته مُنشئ كافٍ لصراع مرير وطويل⁽¹¹⁾. ولكن الأمر لا يقف عند هذا الحدّ، بل يتعداه إلى تشعبات أخرى مهمة في مراكمة الدوافع التعقيدية لهذا الصراع. فأهل جامو وكشمير ليسوا متجانسين، بل يتشكلون من مجموعات مختلفة، دينيًا وثقافيًا وعرقيًا ولغويًا، أغلبيتهم تتبع الدين الإسلامي، ولكن منهم السنّة ومنهم الشيعة، وبوجود أقلية راوحت في أوقات مختلفة ما بين الثلث والخمس من الهندوس والسيخ والبوذيين. ومن المهم الانتباه إلى أن هذه المجموعات المختلفة التراكيب، التي تتداخل مع بعضها في العيش المختلط في أرجاء الولاية، تُؤلف كل واحدة منها أغلبية القاطنين في إقليم مُعيّن من

(8) محمد علي حسن، «الأزمة تتصاعد في كشمير... ومندوبة باكستان تطالب الأمم المتحدة بالتدخل»، الوطن، 2019/9/9، <<http://elwatannews.com/news/details/4332194>> (شاهد في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2019).

(9) عصام الزيات، «أزمة كشمير: على أعتاب الحرب الرابعة بين الهند وباكستان»، إضاءات، 2019/8/10، <<http://ida2at.com/kashmir-crisis-threshold-fourth-war-india-pakistan>> (شاهد في 28 كانون الأول/ديسمبر 2019).

(10) كاظم هيلان محسن السهلاني، «قضية فلسطين وقضية كشمير: دراسة مقارنة»، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، السنة 33، العدد 1 (2008)، ص 26.

Kunal Mukherjee, «Indo-Pak Relations and the Kashmir Problem: From 1947 to the Present (11) Day», *Journal of Borderlands Studies*, vol. 31, no. 4 (2016), pp. 488-499 and 502.

أقاليمها. وهذا أدى إلى تعقيد الصراع الذي وإن أخذ بُعداً طائفيًا عامًّا بين الأغلبية المسلمة والأقليات من الطوائف الأخرى، فإنه يتحوّل إلى عكسه في أقاليم محددة من الولاية. فجامو وكشمير منذ بداية نشوئها كإمارة لم تكن «... وحدة جغرافية واقتصادية، بل إنها تجمّع من الأراضي التي وُضعت تحت السلطة السياسية للمهراجا»⁽¹²⁾ وهذا أدى إلى تقسيم الولايات المناطقية، وتحديد أفضلية تبعيتها السياسية إما إلى الهند وإما إلى باكستان، وهو ما صعب إمكان إيجاد حلّ للصراع عن طريق تقسيم جغرافي «نظيف» وخصوصًا في القسم المُسيطر عليه هندیًا من الولاية⁽¹³⁾.

**أصل الصراع في جامو وكشمير
طائفي - عرقي، انطلق مُد قامت
السلطات البريطانية المستعمرة
للهند بسلب إقليم وادي كشمير
عن إمبراطورية السيخ عام
1846، وباعته ومنطقة جلبجيت
بموجب معاهدة أمريستار
لمهراجا جامو الهندوسي غولاب
سينغ.**

إضافة إلى الصراع الداخلي بين مجموعات وأقاليم الولاية، والصراع الهندي - الباكستاني عليها، فإن موقع جامو وكشمير جعلها في مركز الصراع المتدرج بين القوى الإقليمية والكبرى على مرّ العقود، تعاني حُمى المواجهات وأثار التقلبات في العلاقات التحالفية المتغيرة بين أطراف لعبة السياسة الدولية. فهي تتمتع بموقع استراتيجي، إذ تلتقي عندها ثلاثة أقاليم جغرافية مهمة هي آسيا الوسطى وجنوب آسيا والشرق الأوسط، وتتوسط في موقعها الاتحاد السوفياتي (روسيا حاليًا) والصين، والهند، وباكستان، وأفغانستان، وتتقاطع فيها الطرق الموصلة بين هذه الدول⁽¹⁴⁾. وبالتالي هي تمنح من يسيطر

عليها تفوقًا على الآخرين. وهذا ما جعلها تحظى باهتمام خاص عند كل هذه الدول، إضافة إلى بريطانيا والولايات المتحدة. في أثناء الحرب الكورية، ومن ثم خلال احتدام الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية في خمسينيات القرن الماضي، وانتهاج الهند مبدأ «عدم الانحياز»، حاولت بريطانيا والولايات المتحدة، رغم التباين في رؤاهما وتوجهاتهما تجاه شبه القارة الهندية، درأً مخاطر إمكان التمدد الشيوعي السوفياتي إلى منطقة الشرق الأوسط تحديدًا، وذلك من خلال عقد اتفاقيات عسكرية وتحالفات كانت باكستان مركزية فيها. في المقابل اعتمدت الهند على توطيد علاقاتها بموسكو لدرء المخاطر عنها. وعندما تحالفت باكستان مع الصين في الستينيات، تغيّرت المعادلة وقامت الدول الغربية بالتقارب مع الهند لصدّ التقدم الصيني غربًا⁽¹⁵⁾. وبقيت

(12) فلة عربي عودة، «قضية كشمير بين المواقف الإقليمية والتأثيرات الدولية»، (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2011)، ص 103.

(13) Alastair Lamb, *Kashmir: A Disputed Legacy 1846-1990* (Hertfordshire: Roxford Books 1991), (13) p. 217.

(14) هاني الياس الحديثي، *سياسة باكستان الإقليمية 1971 - 1994*، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 33 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص 98.

(15) Rakesh Ankit, *The Kashmir Conflict: From Empire to the Cold War 1945-66* (London: Routledge, 2016), pp. 106-144.

قضية الصراع الهندي - الباكستاني على كشمير بعد ذلك، وخصوصاً أثناء مرحلة التدخل السوفياتي في أفغانستان، ثم التورط الأمريكي هناك، تعاني أثر المصالح والتدخلات الخارجية المتقلّبة. لقد كانت جامو وكشمير دائماً في مهبّ رياح عواصف السياسة الدولية المتحوّلة، تعاني أتون المواجهات المستمرة بين السياسات الخارجية المتصارعة للدول الكبرى.

أصل الصراع في جامو وكشمير طائفي - عرقي، انطلق مُذ قامت السلطات البريطانية المستعمرة للهند بسلب إقليم وادي كشمير عن إمبراطورية السيخ عام 1846، وباعته ومنطقة جلبيت بموجب معاهدة أمريستار لمهراجا جامو الهندوسي غولاب سينغ⁽¹⁶⁾. وبضمّ هذه المناطق إلى بعضها تشكّلت إمارة جامو وكشمير المهراجية، التي استمرت مستقلة ذاتياً تحت حكم عائلة دوغرا، ولكن في إطار ارتباطها بمعاهدة إلحاق بالسلطة البريطانية المستعمرة لشبه القارة الهندية، إلى حين جاء موعد الخروج البريطاني واستقلال الهند⁽¹⁷⁾. خلال تلك الحقبة المديدة كان نظام الحكم والتحكم طائفيًا عمل لمصلحة الأقلية الهندوسية الغنيّة المسيطرة، وضد الأغلبية المسلمة الفقيرة والمضطهدة⁽¹⁸⁾. لم يكن يحق للمسلمين امتلاك الأراضي، بل كانوا يعملون في أراضي مُلاك هندوس غائبين. وكان النظام التعليمي مُجحفاً تجاههم، ولم يكن يُسمح لهم بالالتحاق بالجيش أو بالوظائف الحكومية، وكانوا يُمنعون من حمل السلاح. وحتى عام 1920 كان القتل هو عقاب من يقتل بقرة، ثم خُفّضت العقوبة إلى السجن لعشرة أعوام، ثم لسبعة. وبالطبع، لم تضم الحكومات الثماني والعشرين التي تعاقبت خلال تلك المدة الطويلة أي عضو مسلم. لقد كانت تجربة الكشميريين المسلمين مريرة تحت حكم عائلة دوغرا الهندوسية⁽¹⁹⁾.

كانت شبه القارة الهندية تحت حكم التاج البريطاني مقسّمة إلى 13 إقليمًا، تُمثّل مساحتها 55 بالمئة من شبه القارة، وتُحكم مباشرة من دلهي، بينما ضُمّت بقية المساحة 565 ولاية متفاوتة في الحجم والإمكان، من أكبرها جامو وكشمير، وكانت تخضع للحكم البريطاني غير المباشر. وعندما جاء وقت إنهاء الاستعمار البريطاني لشبه القارة بعد الحرب العالمية الثانية. وخلافًا لرأي منتشر يعتقد بأن بريطانيا وقفت وراء تقسيم مستعمرتها السابقة إلى دولتين تنفيذياً لسياسة «فرّق تسد»، فإن دلائل كثيرة تشير إلى أنها فضّلت بقاء الهند دولة مستقلة موحدة في إطار رابطة الكومنولث، لأن ذلك يخدم مصالحها، وخصوصاً لمواجهة الاتحاد السوفياتي والصين. وكانت، في حال إصرار «الرابطة الإسلامية» بقيادة محمد علي جناح على التقسيم، تُفضّل انضمام الولاية إلى الهند لا إلى باكستان، وذلك لضمان الحفاظ على السيطرة على الحدود الشمالية لشبه القارة من التدخلات الخارجية⁽²⁰⁾.

(16) فرج الله، «دراسة قضية كشمير بين الهند وباكستان»، ص 30.

(17) حول تاريخ عائلة دوغرا، انظر: هلال كاظم حميري، «تداعيات كشمير على علاقة الهند بباكستان

(1925 - 1971)»، مجلة أهل البيت، السنة 1، العدد 17 (2015)، ص 436 - 440.

(18) Khlid Bashir Ahmad, *Kashmir: Exposing the Myth behind the Narrative* (Berkeley, CA: Sage Publishers, 2017), p. 57.

Bose, *Kashmir: Roots of Conflict, Paths to Peace*, pp. 16-18.

(19)

Lamb, *Kashmir: A Disputed Legacy 1846-1990*, p. 74.

(20)

لم تنجح محاولات إقناع جناح بقبول استمرار الهند دولة موحدة بعد الاستقلال، بل أصرّ على ضرورة تقسيم شبه القارة على أساس طائفي ديني، وفق «نظرية الأمتين»، التي تقوم على أساس أن في الهند أمتين، إحداهما مسلمة والأخرى هندوسية، ولا يجوز إخضاع الأمة المسلمة للهندوسية لمجرد أنها الأقل عدداً. لذلك يتوجب تقسيم البلاد، وانفصالها لدولتين. تحت إصرار جناح على هذا الموقف، شكّلت بريطانيا لجنة لترسيم الحدود وأعدت في حزيران/يونيو 1947 خطة التقسيم⁽²¹⁾.

وفي تموز/يوليو أوضح اللورد ماونتباتن، نائب الملك وحاكم الهند، لمهرجات الولايات الكبيرة تحديداً أن احتفاظها بالاستقلال ليس خياراً واقعياً، وطلب منهم اتخاذ قرار بالانضمام إلى إحدى الدولتين العتيدتين، آخذين في الحسبان رغبة السكان والموقع الجغرافي لولاياتهم، بمعنى وضع قربها أو بعدها من كلتا الدولتين⁽²²⁾. ويجدر الانتباه إلى نقطتين جوهريتين في ما يتعلق بمستقبل الصراع على جامو وكشمير. الأولى، أن مستقبل هذه الولايات كان محسوماً باتجاه الانضمام إلى إحدى الدولتين وعدم وجود أي خيار آخر متاح أمامها، كالاستقلال. والثانية، أن حسم أمر انضمام كل ولاية يقع ضمن الصلاحية الحصرية للمهرجا الذي يحكمها، مع أخذه في الحسبان الاسترشاديين المذكورين من قبل اللورد ماونتباتن، مع أنهما غير مُلزَمين له حُكماً.

قام المهرجات باختيار مصير انضمام ولاياتهم، ولكن المشاكل واجهت ثلاثة منهم في ولايات جونا غاد، وحيدر آباد، وجامو وكشمير. كان مهرجا كل من جونا غاد وحيدر آباد مسلماً مع أغلبية سكان هندوسية. وعندما اختار المهرجان الانضمام إلى باكستان التي أيدت ودافعت عن القرار بوصفه حقاً للمهرجا، اعترضت الهند وضمت في النهاية الولايتين قسراً⁽²³⁾. أما بالنسبة إلى جامو وكشمير فكان الوضع أعقد، فهي ولاية كبيرة ذات موقع استراتيجي وتمتلك إمكانات كبيرة تؤهلها للاستقلال، ويحكمها مهرجا هندوسي ذو تطلعات سياسية عالية، ولكن مع أغلبية سكان مسلمة.

كان هاري سينغ يريد الاستقلال لولايته، ويطمح في أن يحولها إلى «سويسرا الشرق»⁽²⁴⁾. لذلك قام بالمناورة لكسب الوقت، وحاول تحصيل اتفاقية من كلا الطرفين الهندي والباكستاني بإبقاء وضع الولاية على ما كان عليه أثناء الحكم البريطاني، فتحصل على ذلك من باكستان، بينما رفضت الهند ذلك. وبالإعتراف له بأنه الجهة المقررة والمخولة في ما يتعلق بمسألة الانضمام، أعطى موفد من طرف جناح للمهرجا جملة من التطمينات بشأن مستقبله السياسي، في محاولة لإقناعه بالانضمام إلى باكستان. وخلال مدة مراوغته عقب استقلال الدولتين في 15/8/1947، التي بقيت فيها جامو وكشمير «مستقلة» لمدة 73 يوماً، اندلعت عليه خلالها «ثورة البونش»

(21) معظم الولايات من مجموع 565 كانت صغيرة ومحدودة الإمكانات؛ عبارة عن إقطاعات كان معلوماً بأنها ستذوب في محيطها في إحدى الدولتين. أما الولايات الكبيرة بالحجم والسكان والإمكانات، التي كان بإمكانها ومطلوباً منها اتخاذ قرار، فلم يزد عددها على العشرين.

(22) Victoria Schofield, *Kashmir in the Crossfire* (London: I.B. Tauris, 1996), p. 32.

(23) فرج الله، «دراسة قضية كشمير بين الهند وباكستان» ص 32.

(24) Lamb, *Kashmir: A Disputed Legacy 1846-1990*, p. 132.

في غرب الولاية، وهو ما أدى إلى تفجّر موجة اضطرابات في أجزاء أخرى منها تخللها عمليات قتل بالجملة وتطهير عرقي، وبخاصة في إقليميّ جامو ووادي كشمير. ومن أجل مساعدة المسلمين على الهندوس، قطع آلاف من أبناء القبائل الباتان، مع ادعاء هندي بمشاركة أفراد من الجيش الباكستاني، الحدود من باكستان في اجتياح واسع للولاية هدّد عاصمتها سرينجار⁽²⁵⁾. وباستشعاره خطر احتمال فقدان حكمه، وبعد جلائه عن العاصمة جنوباً إلى جامو، طلب المهراجا

مساعدة الهند لصدّ الهجوم وكبح الثورة. وبناء على نصيحة ماونتباتن لنهر، طوّل المهراجا بتوقيع صك انضمام ولايته إلى الهند قبل إرسال الجنود لتدعيم وضعه. ولأنه لم يكن أمامه خيار آخر، فقد قام بذلك مضطراً، وأرسل كتاب تبرير اعتذاره بتاريخ 1947/10/26 يؤكد فيه «... بأنه لا مفرّ من طلب المعونة من دومينيون الهند، وبطبيعة الحال لا تستطيع الهند تقديم المعونة المطلوبة إلا إذا انضمت دولتي إليها، ولذلك قرّرت الانضمام وطبيّ هذا وثيقة طلب الانضمام»⁽²⁶⁾. وفي اليوم التالي قبل ماونتباتن رسمياً هذا الطلب، ولكنه شفع

قبوله بضرورة إجراء استفتاء للتعرف إلى إرادة «الشعب الكشميري» من مسألة الانضمام، ولكن باشتراط أن يُعقد هذا الاستفتاء في الولاية «... بعد استتباب الأمن فيها وتطهيرها من الغزاة»⁽²⁷⁾. وبعد ذلك بأربعة أيام أكّد رئيس الوزراء الهندي الموافقة على إجراء الاستفتاء، ولكن بعد انتهاء «العدوان» وانسحاب المعتدين.

كان دخول القوات الهندية إلى سرينجار نذيراً باندلاع الحرب الأولى بين الهند وباكستان، التي استمرت إلى حين استطاعت الأمم المتحدة وقف إطلاق النار في 1/1/1949. خلال مدة الحرب اجتمع مجلس الأمن الدولي عدداً من المرّات⁽²⁸⁾، وأصدر عدّة قرارات كان أهمها القرار الرقم (47) لعام 1948، الذي صدر بتاريخ 1948/4/21⁽²⁹⁾. عدا عن الدعوة المكررة لوقف إطلاق النار، فإن أهمية هذا القرار تكمن في أنه تضمّن أن مصير انضمام ولاية جامو وكشمير إلى الهند أو باكستان يجب أن يتقرر بطريقة ديمقراطية عبر إجراء استفتاء حرّ ونزيه يجري

مع أن باكستان تسيطر على مساحة 37 بالمئة من ولاية جامو وكشمير، باتباع المناطق القبليّة الشماليّة لها إداريّاً، وتحكّمها بالحكومة المحليّة «كشمير الحرة»، إلا أنها ما فتئت منذ استقلالها تدّعي بحقها في السيادة على كل الولاية.

Schofield, *Kashmir in the Crossfire*, pp. 40-44.

(25)

(26) محمد عدنان مراد، «مسألة كشمير والصراع الهندي الباكستاني»، الفكر السياسي، العدد 7 (حزيران/

يونيو 1999)، ص 80.

(27) المصدر نفسه، ص 81.

(28) للاطلاع على دور الأمم المتحدة في قضية كشمير، انظر: كاظم هيلان محسن السهلاني، «دور الأمم المتحدة في قضية كشمير: 1949 - 1965»، مجلة دراسات تاريخية (جامعة البصرة)، العدد 2 (أيار/مايو 2006)، ص 90 - 124.

Resolutions and Decisions of the Security Council 1948, Security Council Official Records, (29) Third Year, <S_Res_51(1948)_E(2).pdf> (accessed 25 December 2019).

تحت إشراف الأمم المتحدة، وطالب الطرفين باتخاذ الترتيبات الضرورية لتحقيق ذلك. ومن ضمن هذه الترتيبات ضرورة سحب باكستان للمقاتلين، وقيام الهند بعد ذلك بتقليص عدد قواتها إلى أدنى مستوى ضروري للحفاظ على استتباب النظام والأمن في الولاية. ومن المهم ملاحظة أن الهدف الأممي من تنظيم الاستفتاء بقي محصوراً في مطابقته للوعد الذي قطعه ماونتباتن، وقبله نهرو، وهو أن الهدف من إجراءاته ينحصر في تقرير الجهة التي ستندمج إليها الولاية. باختصار، كان الانضمام، ولا الاستقلال، هو المنطلق والإطار والغاية التي انحكم بها مستقبل جامو وكشمير في ذلك الوقت.

ثانياً: موقف باكستان

مع أن باكستان تسيطر على مساحة 37 بالمئة من ولاية جامو وكشمير، باتباع المناطق القبلية الشمالية لها إدارياً، وتحكمها بالحكومة المحلية لـ «كشمير الحرة»، إلا أنها ما فتئت منذ استقلالها تدّعي بحقها في السيادة على كل الولاية. ويستند موقف باكستان هذا على عدد من الأسباب التي يمكن إجمالها ضمن أربع خانات⁽³⁰⁾.

الخانة الأولى هي الخانة المصلحية، التي تعتمد عليها باكستان لتأكيد ضرورة استمرار ارتباط كشمير بها. فكشمير، من دون إقليم جامو الذي يقع في جنوب الولاية ويرتبط سكانه الهندوس بالهند، كانت دائماً مرتبطة بالبنجاب التي أصبحت جزءاً من باكستان الغربية بعد الاستقلال. وهي بذلك لا تُعد امتداداً طبيعياً للبلاد فحسب، تُكمل لها شبكة مواصلاتها بثلاثة طرق رئيسية وسكة حديد مهمة تصل باكستان بأواسط آسيا، وإنما ترتبط معها أيضاً بعلاقة اقتصادية اعتمادية متبادلة لا يجوز فصمها. وعدا عما تمتلكه كشمير من موارد طبيعية وافرة، كالأخشاب على سبيل المثال، وإمكانات سياحية واعدة ومهمة لباكستان، فإن مركز علاقاتها التجارية كان لاهور، وكانت كراتشي منفذها على البحر. يُضاف إلى ذلك أن الأنهار الرئيسية الثلاثة التي تُعد عصب تغذية باكستان بالمياه العذبة، وهي السند وجيلوم وتشيناب، تنبع أو تمرّ بكشمير، ما يعني أن الأمن المائي والزراعي لباكستان يعتمد على ارتباط كشمير بها. وهذا ما حدا بوزير خارجية باكستاني أسبق أن يلخص الوضع بأن «... إلحاق كشمير بالهند لا يمكن أن يضيف شيئاً كثيراً إلى اقتصاد الهند أو أمنها، فيما يُمثل أمراً حيوياً لباكستان، فإذا ما انضمت كشمير إلى الهند فإن باكستان سواء من الجانب الاستراتيجي أو الاقتصادي إما أن تصبح جزءاً خاضعاً للسلطة الهندية، أو ينتهي وجودها كدولة ذات سيادة»⁽³¹⁾.

يقودنا هذا التخوف إلى الخانة الثانية، وهي الخانة الأمنية. فباكستان منذ استقلالها، مثلها مثل الهند، تعي الأهمية الاستراتيجية لموقع كشمير من الناحية الأمنية، وأن من يبسط سيطرته

Musarat Javed Cheema, «Pakistan-India Conflict with Special Reference to Kashmir,» *South Asian Studies*, vol. 30, no. 1 (January-June 2015), pp. 46-49.

(31) محمد عادل، «كشمير والمتغيرات الإقليمية والدولية»، مجلة البيان السعودية: التقرير الاستراتيجي السادس (2006)، ص 296.

عليها تكون له الأفضلية، ليس فقط في العلاقة بالدولة الأخرى، وإنما تجاه الاتحاد السوفياتي والصين أيضًا. وقد عانت باكستان منذ البداية عقدة التخوف من الهند، واعتقدت أن السيطرة الهندية على كشمير ستؤدي إلى تطويقها عسكريًا وخنقها اقتصاديًا. ولم يُخَفِ لقاءات علي خان، رئيس وزراء باكستان عند الاستقلال، هذا التخوف، بل كان واضحًا وصريحًا عندما أكد أن ارتباط كشمير بالهند «... يهدد أمن باكستان»⁽³²⁾.

أما الخانة الثالثة فهي الخانة القانونية، التي اعتمدت عليها باكستان، وما زالت، لرفض ضمّ الهند القسم الأكبر من ولاية جامو وكشمير. تؤكد باكستان عدم شرعية وقانونية أساس انضمام جامو وكشمير إلى الهند لأنها ترى أن توقيع هاري سينغ وثيقة الانضمام لم يتم في ظروف طبيعية، وإنما جاء ضمن أحداث وضعت المهرجا تحت أجواء الضغط والابتزاز وأجبرته على توقيع «وثيقة إذعان»، كونه لم يكن يملك خيارًا آخر⁽³³⁾.

يُذكر الموقف الباكستاني بأن المهرجا كان قد وقّع وثيقة نافذة سابقة مع باكستان للحفاظ على وضع الولاية القائم كما هو أثناء مدة الحكم البريطاني، ما يجعل وثيقة الانضمام اللاحقة لاغية من الأساس. وفوق ذلك، تؤكد باكستان أن المهرجا لم يكن محتفظًا بصلاحياته عندما وقّع هذه الوثيقة، كون ثورة شعبه عليه (ثورة البونش) كانت قد أطاحت به، وأقامت حكومة «كشمير الحرة» التي حُلّت محله. ليس هذا فحسب، وإنما لم يقيم المهرجا أيضًا، وهو هندوسي، باستطلاع رأي شعبه ذي الأغلبية المسلمة في مسألة مصيرية تتعلق بانضمام الولاية إلى الهند الهندوسية، وليس لباكستان المسلمة. وأخيرًا، تؤكد باكستان أن التدخل العسكري الهندي في الولاية جاء سابقًا لتوقيع وثيقة الضمّ، ما يعني أن هذا التدخل لم يكن سوى احتلال للولاية، جاء بمباركة بريطانية من ماونتباتن المتحيز للهند ضدّ باكستان⁽³⁴⁾.

إِن الْأَنْهَارَ الرَّئِيسِيَّةَ الثَّلَاثَةَ الَّتِي نَعُدُّ عَصَبَ تَغْذِيَةِ بَاكِسْتَانِ بِالْمِيَاهِ الْعَذْبَةِ، وَهِيَ السِّنْدُ وَجِيلُومُ وَتَشِينَابُ، تَتَبَعُ أَوْ تَمُرُّ بِكَشْمِيرٍ، مَا يَعْنِي أَنَّ الْأَمْنَ الْمَائِيَّ وَالزَّرَاعِي لِبَاكِسْتَانِ يَعْتَمِدُ عَلَى ارْتِبَاطِ كَشْمِيرٍ بِهَا.

أما آخر خانة من خانات موقف باكستان تجاه كشمير، وأهمها على الإطلاق، فهي الخانة الوجودية. فباكستان منذ ولادتها وهي تستشعر خطرًا هنديًا وجوديًا عليها، يستهدف إنهاءها كدولة مستقلة. وقد عبّر ساردار باتيل، رفيق نهرو وأول وزير داخلية للهند، عن ذلك بقوله «... أعطوا جناح دولته، وستعيش لخمس سنوات وستأتي الرابطة الإسلامية مطالبة بإعادة توحيد الهند»⁽³⁵⁾. كان القلق الباكستاني نابغًا من هذا العداء الصارخ ضدها، والمشفوع بتفوق حجم

Sadia Fayaz, «Kashmir Dispute between Pakistan and India: The Way Out,» *The Dialogue*, (32) vol. 11, no. 1 (January-March 2016), p. 65.

(33) عودة، «قضية كشمير بين المواقف الإقليمية والتأثيرات الدولية»، ص 17.

Lamb, *Kashmir: A Disputed Legacy 1846-1990*, pp. 150-152. (34)

Abdul Majid and Mahboob Hussain, «Kashmir: A Conflict between India and Pakistan,» *South Asian Studies*, vol. 31, no. 1 (January - June 2016) p. 149. (35)

وعدد سكان ومقدرات الهند عليها، والمدعوم من نائب الملك البريطاني، وهي الدولة التي وُلدت مقسّمة إلى جزئين منفصلين في شرق وغرب القارة. وبالتأكيد، ازداد الارتياح الباكستاني بعد خسارة الجزء الشرقي وقيام دولة بنغلادش بمساعدة هندية عام 1971⁽³⁶⁾.

أقيمت باكستان دولة مستقلة على ركيزة الإسلام، عملاً بـ «نظرية الأمتين». ومنذ نشأتها كان الإسلام أحد أهم الثوابت الأساسية للدولة، ومبرّر وجودها، وأساس شرعيتها، وضامن استمراريتها، فهو «... معيار لشرعية النظام وصاحب الفضل في قيام الدولة وصيانتها»⁽³⁷⁾. لقد كان الإسلام هو القومية، والقومية هي الإسلام بالنسبة إلى باكستان. ومن دون الدين، وحمائته للدولة وحمائتها له، لا ضرورة لباكستان أو لاستمرار وجودها. بالتالي كيف يُعقل أن تستمر باكستان في الوجود، على أساس «نظرية الأمتين»، وأكبر ولاية إسلامية في شبه القارة الهندية، أي جامو وكشمير، خارج إطارها، وهي التي قامت أصلاً على أساس ديني، ومن المفترض فيها أن تضم المسلمين إليها وتحميهم، وبخاصة إن كانوا متاخمين لحدودها، وتربطهم بالبنجابيين الباكستانيين أو اصر علاقات متشابكة؟ وكيف يمكن لباكستان أن تحافظ على شرعيتها في ذات الوقت الذي تقبل فيه بسط الهند سيطرتها على هذه الولاية المسلمة التي ضُمت إليها عنوةً وبلا ابتزاز، ومن دون موافقة شعبها؟ وفقاً لباكستان فإن الهند قامت بهذا الضمّ مستهدفة تقويض شرعيتها وهدم وجودها. لذلك أصبحت قضية كشمير قضية باكستانية أساسية ومركزية، وأصبح استمرار تبنّيها والدفاع عنها عنواناً لصيقاً للوجود والشرعية الباكستانية⁽³⁸⁾.

كانت باكستان عند استقلالها تُصارع من أجل تثبيت بقائها وضمان وجودها، وأضحت كشمير مهمة وضرورية لها. فقد وصفها محمد علي جناح بأنها «عنق باكستان»⁽³⁹⁾ و«... عصب باكستان المركزي»، مؤكداً أنه ليس بإمكان أي أمة «... تحترم نفسها أن تُعرض عصبها المركزي لسيف عدوّها المجرّد»⁽⁴⁰⁾. وبعد ذلك بسنوات، عبّر محمد أيوب خان، الرئيس الثاني لباكستان عن معضلة بلاده في ما يتعلق بكشمير: «... إن رقابنا في قبضة الآخرين... إن من عهد إليهم أمر الدفاع عن باكستان لا يمكن أن يتفاوضوا عن هذه الأمور»⁽⁴¹⁾. لقد كانت كشمير، وما زالت، الجرح النازف لباكستان، والقضية المفتوحة. فهذا الإقليم، وفقاً لقاضي حسين أحمد، رئيس حزب الجماعة الإسلامية الباكستاني، «... هو الجزء الذي لم يُستكمل بعد من جدول أعمال تقسيم الهند تحت الحكم البريطاني»⁽⁴²⁾.

(36) سجاد أشرف، العلاقات الهندية الباكستانية: الأسس المشتركة ونقاط الخلاف (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012)، ص 12.

(37) السهلاني، «دور الأمم المتحدة في قضية كشمير: 1949 - 1965»، ص 40.

(38) Schofield, *Kashmir in the Crossfire*, p. 30.

(39) أحمد زيدان، «كشمير... كيف وضعوا رقبة باكستان بيد عدوها الهند»، مدونات الجزيرة، 18 آب / أغسطس 2019، <<https://bit.ly/38CBYUH>>. (شاهد في 15 تشرين الثاني / نوفمبر 2019).

(40) السهلاني، «دور الأمم المتحدة في قضية كشمير: 1949 - 1965»، ص 30.

(41) سفارة الباكستان، مسألة كشمير (بيروت: السفارة، 1962)، ص 19.

(42) كريم زيدان، «هدنة كشمير واحتمال التصعيد النووي»، شؤون الأوسط، العددان 85 - 86 (آب / أغسطس 1999)، <<https://bit.ly/2Z0tFPp>> (شاهد في 13 تشرين الثاني / نوفمبر 2019).

ثالثاً: موقف الهند

كما هي حال باكستان، للهند أسباب متعددة تجعلها تُعدّ جامو وكشمير جزءاً لا يتجزأ منها، وقد وُلدت هذه الأسباب مع ولادة الدولة. فمع أن أغلبية سكان الولاية هم من المسلمين، إلا أن نسبة لا يستهان بها منهم هم من الهندوس والبوذيين والسيخ المرتبطين جذرياً بالهند، ويعدون أنفسهم من رعاياها. فوق ذلك، يُشكّل الهندوس أغلبية سكان إقليم جامو، بينما أغلبية أهل إقليم لادخ، الواسع المساحة والشحيح السكان، هم من البوذيين. من هذه الزاوية، يوجد ارتباط عضوي، إن لم يكن لكشمير كلها، فلأجزاء منها، بالهند. إضافة إلى أن الأنهار في جامو وكشمير مُقدّسة للهندوس، فإن موارد الولاية، الطبيعية والسياحية، مُغرّبة للهند، كما هي لباكستان.

تعي الهند الأهمية الاستراتيجية لموقع جامو وكشمير لحماية أمنها القومي. فبالسيطرة عليها تزيد من عمق توغلها شمالاً لتلامس سلسلة جبال الهمالايا التي تمنحها حدّاً طبيعياً منيعاً يفصلها ويحميها من الصين بالأساس. كما وتعطيها هذه المساحة الكبيرة المضافة أفضلية في مواجهتها مع باكستان، وتُضعف عدوّتها بالمقابل. فبضمّها لهذه الولاية ستتمكن الهند ليس فقط من حرمان باكستان موقعاً مهماً وموارد كثيرة، وإنما ستتيح لها أيضاً تطويق غريمتها وإحكام سيطرتها عليها⁽⁴³⁾.

لم تُعر الهند الكثير من الاعتبار للدعوات القانونية لباكستان ضدها في ما يخصّ انضمام الجزء الأكبر من جامو وكشمير لها. فهي على قناعة بأنها حصلت على هذا الانضمام بصورة شرعية من المصدر المُخوّل بذلك، وهو المهراجا، وخصوصاً أنها عبّرت عن استعدادها لإجراء استفتاء لاستطلاع رغبة سكان الولاية عندما تتحقق الشروط المنصوص عليها من جانب مجلس الأمن الدولي. لذلك عندما طلب المهراجا مساعدة القوات الهندية، فإنه كان يطلب ذلك من قوات البلاد الشرعية التي كان لها الحق في الوجود في كشمير والدفاع عنها، كجزء من الهند، أمام العدوان الباكستاني الخارجي. فباكستان، من وجهة النظر الهندية، هي المعتدية والمغتصبة لجزء من الولاية، والهند هي صاحبة الحق في كامل جامو وكشمير⁽⁴⁴⁾.

يستند ادعاء الهند بأحقّيتها بالسيادة على كشمير من إيمان عميق تولّد لدى طبقتها السياسية خلال مرحلة تحقيق الاستقلال بأنها هي الوريثة الشرعية للتاج البريطاني، وأن إصرار جناح والرابطة الإسلامية على فصل باكستان عنها على أساس ديني لم يكن سوى خيانة لمفهوم الهند الواحدة والموحدة، التي يعيش فيها شعب واحد، بغضّ النظر عن التباينات بين فئاته، في ظل نظام سياسي علماني يحقق للجميع العيش المشترك. لم تقبل الهند بـ «نظرية الأمتين» على الإطلاق، ولا بادعاء جناح أن التاج البريطاني انقسم في شبه القارة إلى قسمين نتج منه دولتان متكافئتان. بل على العكس، فإن القناعة الهندية الراسخة أن الهند هي الأصل والأساس، وأن

(43) محمد عبد العاطي، «كشمير: نصف قرن من الصراع»، الجزيرة، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2004، <<https://bit.ly/3guHprt>> (شاهد في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2019).

(44) للاطلاع على وجهة نظر دفاعية عن الهند في هذه المسألة، انظر: Prem Shankar Jha, *Kashmir: Rival Versions of History* (Delhi: Oxford University Press, 1996).

باكستان مجرد صنعة انشقاق عنها استهدف تقويض أساس وجودها بضرب كينونتها العلمانية الموحدة⁽⁴⁵⁾.

لم يكن أمام الهند أي إمكان لقبول ادعاء باكستان بشرعية ضم جامو وكشمير لها، لأن ذلك كان سيعني أساساً قبول الهند الصريح بـ «نظرية الأمتين». ومفاد ذلك أن الهند تقبل على نفسها أن تصبح دولة هندوسية، ما يُوجد لديها أقليات ويخلق لها مشاكل معها. وعلى عكس ذلك، فإن إصرار الهند على مطالبتها بفرض سيادتها على جامو وكشمير، هذه الولاية ذات الأغلبية السكانية المسلمة، يُعزّز علمانيتها، ويثبت أن شعبها هو شعب واحد بغض النظر عن الطوائف والأعراق. كما يحافظ لها ذلك على وحدة الهند وتماسكها لأنه يقطع الطريق على أي نيات انفصالية لولايات أخرى قد تفكر في ذلك على أساس ديني أو عرقي. وكانت الحكومة المركزية في دلهي تستشعر مثل هذه النيات عند سبع ولايات، ما يعني أن القبول بانفصال جامو وكشمير من الممكن أن يؤدي إلى فرط الاتحاد ويفكك البلاد⁽⁴⁶⁾.

كان نهرو، السياسي البار، واعيًا لكل هذه القضايا التي شحذت تصميمه على التمسك بما سيطرت عليه الهند من جامو وكشمير. ولكن لم تكن مجمل الدواعي الموضوعية لوحدها هي ما وقف خلف هذا التصميم، بل عزّزت بعامل ارتباط عاطفي لنهرو بكشمير. فهي البلاد التي انحدر منها، إذ كانت موطن عائلته حتى أوائل القرن العشرين عندما غادروها جنوباً⁽⁴⁷⁾.

كان هذا الارتباط الشخصي معزّزاً بالمقدرات والقدرات المتفوقة للهند على باكستان، والمدعوم بانحياز نائب الملك، اللورد ماونتباتن، لنهرو على جناح الذي لم يُكن له أي مودة، وكان يحمله مسؤولية تقسيم الهند، هو ما منح الأفضلية للهند على باكستان في أمر تثبيت الأمر الواقع في جامو وكشمير. وتمخّض هذا التثبيت عن استدامة التقسيم.

رابعاً: تقسيم الأمر الواقع

انتهت الحرب الهندية - الباكستانية الأولى بتقسيم الأمر الواقع لولاية جامو وكشمير، الذي استحوذت بموجبه الهند تقريباً على ضعف المساحة التي حصلت عليها باكستان. وأصبح خط وقف إطلاق النار الذي أقر ترسيمه في 1949/7/29 بموجب اتفاقية كشمير الموقعة بين البلدين حد الفصل الفعلي بين قواتهما، وتمركزت قوة مراقبة عسكرية تابعة للأمم المتحدة على جانبي هذا الخط لمتابعة تثبيت وقف إطلاق النار بينهما.

من اللافت للانتباه أن مصير الجزء من الولاية الذي سيطرت عليه باكستان لم يعد منذ ذلك الحين يثير الكثير من الاهتمام أو التساؤل، وكأن أمر انضوائه تحتها كان أمراً مقضياً وأصبح مفروغاً منه، وبالتالي خرج عن نطاق القضية الكشميرية، التي انحصرت منذ ذلك الوقت بمصير الجزء الخاضع للسيطرة الهندية. قد يكون ذلك بسبب كون هذا الجزء مأهولاً بمسلمين كان يُتوقع

Lamb, *Kashmir: A Disputed Legacy 1846-1990*, pp. 138-139 and 150.

(45)

(46) عادل، «كشمير والمتغيرات الإقليمية والدولية»، ص 298.

Schofield, *Kashmir in the Crossfire*, p. 29.

(47)

أن يتم انضمامهم إلى باكستان، أو لأن الهند لم تكن أصلاً معنيةً فيه لأنه كان سيزيد من متاعبها بسبب تركيبته الديمغرافية، فلم تُشدد على معارضة هذا الاقتطاع، بل وظّفته لتبرير استمرار سيطرتها على الجزء الآخر من كشمير. جدير بالذكر هنا أن تعقيد قضية كشمير لم ينبع من سيطرة باكستان على إقليمي جلجيت وكشمير الحرّة، ولا من إمكان ضمّ الهند لإقليمي جامو ولادخ. فاتجاه انتماء أهل هذه الأقاليم معروف وشبه محسوم. أما عقدة وأصل قضية كشمير فيكمن بالأساس في من تؤول له السيطرة على إقليم وادي كشمير؛ قلب وجوهرة الولاية. ومع أن أغلبية أهله من المسلمين، لم تكن الهند على استعداد للتفريط به، في حين لم تكن باكستان، في المقابل، تستطيع القبول بتسوية لا تشمل بسط سيطرتها عليه.

لمدة عقود تالية، انحكمت قضية كشمير بين الهند وباكستان باختلال توازن القوة بينهما، لمصلحة الأولى على الثانية. مع ذلك، لم تقبل باكستان بالتسليم بالأمر الواقع للأسباب التي ذُكرت سابقاً، وبقيت ترى أن قضية كشمير مفتوحة وتتخلص بكونها أرضاً متنازع عليها، ويتوجب تسويتها من خلال منح شعبها حق تقرير المصير، على أساس اعتقادها بأن هذا الحق، إن مورس، سيؤدي إلى كشف الحقيقة، وهي رغبة الكشميريين في الانضمام إلى باكستان. أما الهند، لكونها الأقوى والمسيطرة على الجزء الأكبر والأهم من الولاية، فقد اعتبرت القضية مغلقة لأن كشمير بالنسبة إليها أرض هندية⁽⁴⁸⁾.

لتعديل ميزان القوة المختل لمصلحة الهند، سعت باكستان دوماً لتدويل القضية الكشميرية، فقد كانت بحاجة مستمرة إلى إسناد من الآخرين. ولذلك قامت خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي باتباع مسربين: الأول، الاعتماد على تدخل الأمم المتحدة لإجبار الهند على إجراء الاستفتاء العتيد تحت إشراف اللجنة التي ألفتها مجلس الأمن، وأصبحت تُعرف بلجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان (UNCIP). اتكأت باكستان في اعتمادها هذا على مجموعة قرارات مجلس الأمن الصادرة بين عامي 1947 و1957، والتي طالبت جميعها بضرورة عقد هذا الاستفتاء، وأهمية توفير الشروط اللازمة لتنفيذه، من ناحية، ومن ناحية أخرى، على تقارير مبعوثي الأمم المتحدة المنتدبين، الواحد تلو الآخر، لمعالجة القضية الكشميرية، وتقضي السبل الكفيلة بحلّها على أساس عقد الاستفتاء. لقد مثّل الاستفتاء عبر بوابة الأمم المتحدة لباكستان السبيل المتاح طوال تلك الحقبة للضغط على الهند، وإبقاء قضية كشمير حيّة على الصعيد الدولي⁽⁴⁹⁾.

ولكن نظراً إلى احتدام الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية في تلك الحقبة، لم تكن المنظمة الدولية حديثة التكوين قادرة على إرغام الهند على تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بإجراء الاستفتاء. ولكي تقلّص مخاوفها من إمكان تصاعد الاستهداف الهندي ضدها، لجأت باكستان إلى المسرب الثاني ليكون رديفاً للأول، وبدأت بالانخراط في لعبة المحاور والأحلاف التي كانت رائجة حينها، وذلك طلباً للحماية والإسناد. ولهذا السبب انضوت خلال الخمسينيات تحت لواء المعسكر

(48) جمال الدين محمد علي، «مشكلة كشمير واحتمالات النزاع المسلح في جنوب شرق آسيا»، السياسة الدولية، العدد 101 (تموز/يوليو 1990)، ص 194.

(49) انظر في هذا السياق: محمد السيد سليم، «تطور العلاقات الهندية - الباكستانية»، السياسة الدولية، العدد 161 (تموز/يوليو 2005)، ص 252 - 259.

الغربي في حلفين أساسيين، هما حلف جنوب شرق آسيا وحلف بغداد. ونظرًا إلى تقلبات السياسة الدولية وجدت باكستان، مع نهاية ذلك العقد وخلال الستينيات، لها في الصين المناوئة للهند نصيرًا. ولضمان استدرار الدعم، استمرت باكستان بعد ذلك في اللعب في علاقاتها الخارجية على حبال القوى الكبرى، ما أدى إلى تعميق اعتماديتها على الاتفاقيات العسكرية والمساعدات الخارجية⁽⁵⁰⁾.

في المقابل، لم يكن في نيّة الهند التفريط بالجزء الذي سيطرت عليه من ولاية جامو وكشمير، بل ارتكزت سياستها منذ البداية على عدم القبول بتسوية للقضية الكشميرية إلا تلك التي تضمن لها شرعية ضمّها لذلك الجزء، وعلى رأسه إقليم وادي كشمير، بغضّ النظر عن رغبة الأغلبية المسلمة الكبيرة من سكانه. فبالنسبة إليها كانت القضية قد حُسمت بالفعل، وتحوّلت إلى مسألة داخلية فحسب، ولم يتبقّ منها سوى إرغام باكستان على القبول بالأمر الواقع. لهذا السبب بنت الهند سياستها الكشميرية على رفض ومقاومة التدخل الخارجي، بشقيّه، إن كان من جانب طرف ثالث، أو من خلال التدويل الذي سعت له باكستان⁽⁵¹⁾.

للهند أسباب متعددة تجعلها تُعدّ جامو وكشمير جزءاً لا يتجزأ منها، وقد ولدت هذه الأسباب مع ولادة الدولة. فمع أن أغلبية سكان الولاية هم من المسلمين، إلا أن نسبة لا يستهان بها منهم هم من الهندوس والبوذيين والسيخ المرتبطين جذرياً بالهند

في السنوات التالية لاستلالتها وثيقة انضمام ولاية جامو وكشمير من المهرابا هاري سينغ، ركّزت الهند على تدعيم وجودها في الجزء الذي سيطرت عليه من الولاية. وفي هذا الشأن امتزجت جهودها في أربعة محاور متداخلة. أولها كان

مواجهة واحتواء، ثم تحييد، التدخل الخارجي، وبخاصة من قبل الأمم المتحدة، منعاً لتدويل قضية كشمير، وإبقائها محصورة كمسألة علاقات ثنائية مع باكستان. ومع أنها هي التي بادرت ولجأت للأمم المتحدة بعيد اندلاع الحرب الأولى، إلا أن هدفها لم يكن تفويض المنظمة الدولية لتصبح هي المسؤولة عن هذه القضية، بل كانت غايتها انتزاع قرار دولي يدين باكستان بوصفها «المعتدية» عليها، لتقوم بتطويع استخدامه لاحقاً بما يخدم هدفها الأساس، وهو استمرار البقاء حيث هي في كشمير⁽⁵²⁾.

اخترت الهند امتصاص تدخل الأمم المتحدة بدبلوماسية إيجابية. لذلك لم ترفض مبدأ إجراء الاستفتاء، بل اشترطت لتنفيذه تطبيق ما جاء في قرارات المنظمة الدولية حول توفير الشروط الضرورية السابقة لذلك، وأهمها إنهاء «العدوان» الباكستاني وسحب جميع المقاتلين الذين دخلوا إلى كشمير من باكستان. كانت الهند تعوّل على الرفض الباكستاني، وبالفعل رفضت باكستان ما عدّته تحييراً ضدها، وطالبت في المقابل بسحب متزامن لقوات الطرفين، وإقامة حكومة غير

Ankit, *The Kashmir Conflict: From Empire to the Cold War 1945-66*, pp. 128-150. (50)

محمد علي، «مشكلة كشمير واحتمالات النزاع المسلح في جنوب شرق آسيا»، ص 193. (51)

Lamb, *Kashmir: A Disputed Legacy 1846-1990*, pp. 161-165 (52)

منحازة للهند في كشمير، كشرطين ضروريين لضمان نزاهة الاستفتاء. وتدرج عقد من الزمن على اندلاع حرب تقسيم جامو وكشمير والأمم المتحدة تحاول حلّ قضايا الشروط الضرورية لإجراء الاستفتاء، ولكن من دون تحقيق الانفراج. خلال تلك الحقبة أخذت وقائع تقسيم الأمر الواقع تفرض ذاتها وتتجذر في كشمير، مقابل الذوبان التدريجي لإمكان إجراء الاستفتاء. لقد استطاعت الهند أن تطيح بالاستفتاء، ومن خلفه بتدخل الأمم المتحدة الذي كان يُنذر بالتدويل، من دون رفض أو الدخول في مواجهة. بل على العكس، فقد قامت هي بتوظيف آليات عمل المنظمة الدولية بفاعلية لتكريس وجود كشمير الهندية⁽⁵³⁾.

أما محور جهد الهند الثاني فقد انصبّ على رعاية ودعم وجود قيادة كشميرية تحظى بمقبولية محلية، تكون مؤيدة للهند على باكستان، وتمنح الشرعية للضم الهندي لكشمير، من هذا المنطلق استند نهرو على الشيخ محمد عبد الله، رئيس حزب المؤتمر الوطني الكشميري، لتدعيم الوجود الهندي في كشمير، وفرض على هاري

تعي الهند الأهمية الاستراتيجية لموقع جامو وكشمير لحماية أمنها القومي. فبالسيطرة عليها تزيد من عمق توغلها شمالاً لتلامس سلسلة جبال الهمالايا التي تمنحها حداً طبيعياً منيعاً يفصلها ويحميها من الصين بالأساس.

سينغ إخراجها من المعتقل وتعيينه رئيساً للوزراء في مطلع عام 1948. كان عبد الله، المعروف بـ «أسد كشمير»، والمعجب بنهرو وصديقه الشخصي، زعيم كشمير الأبرز والأكثر شعبية، وبخاصة في وادي كشمير، وعند الأغلبية المسلمة في الولاية. كان ذا توجهات يسارية ماركسية واضحة، مع شكوك متداولة بأنه كان شيوعياً، ولم تربطه بجناح ألفة أو تقدير، ولم تجتذبه فكرة إنشاء دولة على أساس ديني، بل وجد في علمانية الهند ورؤيتها للعيش المشترك رحابة لكشمير. كان عبد الله وطنياً كشميراً أصيلاً، وكانت رؤيته

لمستقبل كشمير تقع خارج دائرة باكستان، وتأرجحت بين قبول استمرار الانضمام إلى الهند بشرط التمتع بحكم ذاتي واسع، أو الاستقلال⁽⁵⁴⁾. وخلال مدة رئاسته الأولى للوزارة الكشميرية، بين عامي 1948 و1953، تبنى عبد الله خيار الانضمام إلى الهند بقوة، ما أسند الادعاء الهندي بشرعية هذا الانضمام وأضعف الموقف الباكستاني. وجاء ذلك مقابل تحصيله لكشمير على وضعها المتميز عن غيرها من الولايات الهندية، وتحسين ذلك بتضمين المادة 370 الشهيرة في دستور الهند لعام 1950.

بعد إطاحة عبد الله من رئاسة الوزارة في 1953 وايداعه المعتقل من جديد، بسبب مخاوف هندية من مباحثات سرّية أجراها مع كشميريين من الجزء الباكستاني، تم تعيين الشخص الثاني في حزب المؤتمر الوطني، بكشي غلام محمد، رئيساً للوزراء، واستمر في ذلك الموقع حتى

(53) سومانترا بوز، أراضٍ متنازع عليها، ترجمة إِيَاد البستاني وحسّان البستاني (بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، 2009)، ص 193.

(54) Schofield, *Kashmir in the Crossfire*, pp. 136 and 167-170.

(54)

عام 1963. ونظرًا إلى عدم تمتعه بالمكانة التي كان عبد الله يحظى بها بين الكشميريين، فقد اعتمد في بقائه بالمنصب على التزامه الولاء التام للهند. وأظهر ذلك بسلسلة من الإجراءات التي قادها لتمتين وضع ضم الولاية للهند، وتم تضمينها في دساتير كشمير للأعوام 1954، 1957، 1963⁽⁵⁵⁾.

بناءً على هذه الخطوات المتخذة من غلام، وبالاعتماد عليه، استخدمت الهند البوابة القانونية محورًا ثالثًا لتنفيذ سياستها القاضية ببسط شرعية ضمّ الجزء الخاضع من جامو وكشمير لها. في هذا المجال اتّبعَت الحكومة الهندية المركزية سياسة تدريجية، ابتدأتها في الخمسينيات واستمرت بها إلى عقود بعد ذلك، قامت خلالها، وبواسطة سلسلة متوالية من الإجراءات الحكومية والمراسيم الرئاسية، بسحبٍ منظمٍ ومستمرٍ لصلاحيات من الحكم الذاتي الكشميري، بأسطة من خلالها حلقات متصاعدة في سلسلة حكمها المباشر لكشمير. باختصار، تم بواسطة هذه الخطوات القانونية المتلاحقة إفراغ الحكم الذاتي الكشميري من محتواه، إلى أن أضحي مُقلَصًا ومقصورًا تقريبًا على ما منحه المادة A35 من دستور 1954 للمقيمين من امتيازات⁽⁵⁶⁾.

لا يجوز إغفال أثر الإجراءات الأمنية المتصاعدة التي فرضتها الهند على كشمير منذ البداية وحتى الآن كمحور رابع مهم استخدمته لإحكام سيطرتها عليها. فمُنذ إرسال نحو 35 ألف عسكري لاستعادة حكم المهراجا هاري سينغ عام 1947، تصاعدت أعداد القوات الهندية المرابطة في كشمير لتصل وفق تقارير متضاربة، إلى ما بين 700 و900 ألف عسكري. وعدا عن تزايد إحكام القبضة الأمنية على مختلف جوانب حياة الكشميريين المسلمين مع تزايد عدد القوات المرابطة هناك، التي أدت إلى اختراقات جسيمة ومتواصلة لحقوق الإنسان، فقد أثارت هذه الزيادة المتصاعدة في العدد عبر السنين مخاوف الكشميريين المسلمين من احتمال توظيفها هنديًا لتغيير الطبيعة الديمغرافية للولاية. فتوطين ولو جزء من هذه القوات، مع عائلاتهم، يمكنه أن يحوّل الولاية من أغلبية مسلمة إلى هندوسية. وإلغاء المادة A35 من الدستور يحمل في ثناياه هذا الاحتمال.

بقي وضع تقسيم الأمر الواقع يراوح مكانه إلى أن وقعت حرب مفاجئة وخاطفة بين الهند والصين عام 1962، خسرت الهند من جراءها مقاطعة أكساي تشين، وهو ما قلّص المساحة المتبقية تحت سيطرتها إلى نحو 43 بالمئة من حجم الولاية الأصلي. في ذلك العام استخدم الاتحاد السوفياتي حق النقض ضد مشروع قرار مُقدّم إلى مجلس الأمن حول كشمير، مُنهيًا بذلك تدخل الأمم المتحدة بتلك القضية.

ولكن تقسيم الأمر الواقع بين الهند وباكستان لم يستتب إلا بعد اندلاع الحرب الثالثة بينهما عام 1971، التي انتهت بتقسيم باكستان وقيام دولة بنغلادش. عقب تلك الحرب تم عقد اتفاقية سيملا الشهيرة بين الطرفين عام 1972، التي أنتجت قبولاً واقعياً، وبخاصة من باكستان، بالوضع القائم في كشمير. فنظرًا إلى أنها خرجت مهزومة ومبتورة وقلقة من النيات الهندية

Ibid., pp.93-96.

(55)

Bose, *Kashmir: Roots of Conflict, Paths to Peace*, p. 88.

(56)

المستقبلية بشأنها، انصبَّ اهتمام باكستان حينها على تحصيل اعتراف الهند مجدداً بشرعية وجودها، وسيادتها، واستقلالها، وسلامة أراضيها. وفي مقابل تحصيلها على ذلك، وافقت باكستان على مبدأين كانا مهمين للهند. الأول، الالتزام بتسوية الخلافات بالسبل السلمية، والامتناع عن «...تنظيم أو مساعدة أو تشجيع أي أعمال تكون ضارة بعلاقات الودّ والتآلف» بين الدولتين. وفي هذا تعهد باكستاني بعدم مساعدة المقاتلين ضد الوجود الهندي في كشمير، والقادمين إليها من باكستان. والثاني، أن تسوية الخلافات بين الطرفين تتم بعلاقة ثنائية، ما يعني إقصاء أي تدخل من طرف ثالث، وإنهاء إمكان تدويل قضية كشمير. كما اتفق الطرفان على تحويل خط وقف إطلاق النار المرسم بين الطرفين عام 1949 إلى «خط السيطرة» الناجم عن وقف إطلاق النار في 1971/12/17. وبالتأكيد حمل تغيير المسمى دلالة على التحويل الفعلي لذلك الخط من وضع المؤقت إلى الدائم⁽⁵⁷⁾.

كانت اتفاقية سيملا مفصلية بالنسبة إلى القضية الكشميرية. فقد قبل الطرفان بتقسيم الأمر الواقع لولاية جامو وكشمير، وأقصيا أي تدخل خارجي لحلّ الصراع بينهما عليها. صحيح أن هذه الاتفاقية لم تُغلّق هذا الصراع جذرياً ونهائياً، ولكنها مع ذلك نقلته من واقع إلى آخر⁽⁵⁸⁾.

خامساً: الواقع الجديد

لم يستمر انفراج الصراع بعد عقد اتفاقية سيملا طويلاً. فهذا الصراع كان قد بدأ منذ قبل ذلك التاريخ بالتحوّل إلى ثلاثي بدلاً من ثنائي الأطراف، وأصبح لطرف ثالث أهمية متزايدة فيه. هذا الطرف هو الشعب الكشميري، وبخاصة أغليبيته المسلمة.

تمحور أصل الصراع على سيطرة الهند على جزء من ولاية معظم سكانها من المسلمين التي رأت باكستان المسلمة أنها تمثلهم، واعتقدت أنهم يفضلون الانضمام إليها وليس إلى الهند. كان هذان الاعتبار والاعتقاد صحيحين في البداية. ولكن مع مرور الوقت الذي شهد تصاعداً في تشديد القبضة الهندية على الكشميريين، وسحباً متواصلاً لصلاحيات الحكم الذاتي من الحكومة الكشميرية إلى الحكومة المركزية، وإسناداً مستمراً من باكستان للكشميريين واستمرار تأجيجها لمشاعرهم ضد الهند، فإن هذه العوامل مجتمعة أدّت، مع تأثير موقف الشيخ عبد الله المتحوّل باتجاه الاستقلال، إلى نمو مشاعر ومواقف استقلالية بين الكشميريين. بالتالي، لم يعد مستقبل كشمير يُحسم بين انضمامها إما إلى الهند وإما إلى باكستان، وإنما دخل على خط تحديد هذا المستقبل الحق في تقرير المصير للشعب الكشميري، وأصبح استقلال كشمير في دولة قومية خاصة بشعبها المصدر الجديد لتأجيج الصراع وإبقائه مفتوحاً.

<<https://bit.ly/2Ce3dso>>.

(57) للاطلاع على نصّ الاتفاقية، انظر:

(58) لمسح تاريخي لقضية كشمير، انظر: عبد الحكيم عامر طایل الطحاوي، «قضية كشمير 1947 - 1990: دراسة تاريخية»، مجلة كلية الآداب (جامعة المنصورة)، 35 (آب/أغسطس 2004)، ص 525 - 562.

نشأت جبهة تحرير جامو وكشمير في عام 1964 لتكون من أولى العلامات الظاهرة على المطالبة بإقامة دولة مستقلة ومحايمة وعلمانية على كل الولاية، بشقيها الخاضعين لباكستان والهند⁽⁵⁹⁾. رغم ذلك بقي التركيز يتمحور حول الجزء الهندي بدعوى تخليص المسلمين من هيمنة حكم غريب. ولعقدين بعد ذلك، بقي الصراع رتيباً يدور على محورين: المحور الداخلي ويتمثل باستمرار الخلافات والتقلبات السياسية بين القوى الكشميرية والهند، وكان يتبلور ويتمحور حول الانتخابات الدورية للهيئة التشريعية الكشميرية، وتأليف الحكومات المحلية. والمحور الخارجي الذي بقيت فيه باكستان، رغم بنود إتفاقية سيملا، تدعم خيفة القوى المناوئة للهند، وبخاصة المقاتلين العابرين لكشمير من منطقة القبائل الباكستانية. جدير بالانتباه أن قضية كشمير تعد جزءاً من السياسة الداخلية لباكستان، وهذه السياسة معقدة يؤثر فيها الكثير من العوامل والفرقاء، من رجالات القبائل وأحزاب المعارضة الإسلامية والجيش بأفرعه المختلفة، ما يعني أن حكم الحكومات المدنية مقيدٌ لاعتبارات عدّة. وبالتالي فإن الدعم الباكستاني للكشميريين، والموقف من القضية الكشميرية، لا يتحدد بموقف الحكومة وينضبط بقراراتها فقط، بل هناك عدد من الجهات الباكستانية القادرة على التصرف باستقلالية تجاه هذا الملف المفعم بالمشاعر والمصالح.

في أواخر الثمانينيات اندلع تمرد انتفاضي عنيف في وادي كشمير ضد الوجود الهندي، كان هذا التمرد داخلياً ولم يأت وافداً من الخارج، أي من باكستان التي مع ذلك قامت بإسناده. كان خلف هذا التمرد عوامل متعددة، أهمها انفجار حالة الاحتقان الداخلي المتراكم بسبب الضغط الهندي المتفاقم على الكشميريين. ولكن كان هناك عوامل أخرى مساعدة منها انهيار الاتحاد السوفياتي، وانتهاء الحرب الأفغانية، وانتشار وتصاعد تأثير الحركات والقوى الجهادية التي كان فيها كشميريون محاربون في أفغانستان عادوا إلى بلدهم وأشعلوا جذوة القتال. اتخذت الهند إجراءات قاسية واستطاعت بعد جهد كبير امتصاص زخم هذا التمرد في منتصف التسعينيات، ولكنها لم تتمكن من السيطرة عليه بالكامل. ومنذ ذلك الحين وهذا التمرد مستمر ويأتي في موجات، تصعد أحياناً، وتهبط أحياناً أخرى، وتتخلله مناوشات عسكرية مع باكستان⁽⁶⁰⁾.

مع هذا التمرد في كشمير، كانت قوة التيار القومي الهندوسي قد بدأت بالصعود في الهند. تم في التسعينيات تأليف أول حكومة ائتلافية بقيادة هذا التيار⁽⁶¹⁾، وفي عام 2014 تمكن حزب بهاراتيا جاناتا القومي الهندوسي من الفوز بالانتخابات، وألّف الحكومة منفرداً. كان القوميون

(59) بوز، أراضٍ متنازع عليها، ص 186.

(60) للاطلاع على دراسة معمّقة حول موضوع التمرد بتفاصيله وعلاقات الجماعات المسلحة مع باكستان، انظر: Priyanka Bakaya and Sumeet Bhatti, «Kashmir Conflict: A Study of What Led to the Insurgency in Kashmir Valley and Proposed Future Solutions», Stanford University (Winter 2005), <https://stanford.io/2ZLaqbC> (accessed on 7 December 2019).

انظر أيضاً: Bose, *Kashmir: Roots of Conflict, Paths to Peace*, pp. 103-129, and Mukherjee, «Indo-Pak Relations and the Kashmir Problem: From 1947 to the Present Day», pp. 503-508.

(61) بشير عبد الفتاح، «الصراع الهندي الباكستاني حول إقليم كشمير»، السياسة الدولية، العدد 137 (تموز/يوليو 1999)، ص 240.

يضغطون في اتجاه إلغاء الوضع المتمايز لكشمير وضمها رسميًا إلى الهند⁽⁶²⁾. بعد فوزه مجددًا وتأليفه للحكومة للمرة الثانية، أوفى هذا الحزب بوعده لمؤديه، وقام في اليوم المئة من ولاية حكومته الثانية باتخاذ قرار الضم وإلغاء المادتين ذات العلاقة من الدستور. وتحسبًا لاضطرابات متوقعة في كشمير عززت الهند قواتها، واعتقلت نحو ثلاثة آلاف كشميري، بينهم ثلاثة رؤساء وزراء سابقين للولاية؛ وإضافة إلى حظرها التجوال، أغلقت المدارس والجامعات، وعطّلت شبكات الاتصال، وحظرت الاجتماعات والتجمعات العامة إلى أجل غير مسمى⁽⁶³⁾.

لم يكن أمام الهند أي إمكان لقبول ادعاء باكستان بشرعية ضم جامو وكشمير لها، لأن ذلك كان سيعني أساسًا قبول الهند الصريح بـ «نظرية الأمتين». ومفاد ذلك أن الهند تقبل على نفسها أن تصبح دولة هندوسية، ما يُوجد لديها أقليات ويخلق لها مشاكل معها.

أعاد قرار الضم الصراع على كشمير إلى الواجهة، وأثار باكستان التي قامت على الفور بطرد السفير الهندي، وخفض مستوى التمثيل الدبلوماسي، وتعليق التجارة، وخدمة قطار رئيسية بين البلدين، إضافة إلى منع الطائرات الهندية التجارية من التحليق عبر أجوائها⁽⁶⁴⁾.

وسارعت وزارة الخارجية الباكستانية إلى التنديد بالقرار الهندي واعتبرته غير شرعي: «لا يمكن لأي إجراء أحادي الجانب من الحكومة الهندية أن يغيّر الوضع المتنازع عليه... وكجزء من هذا النزاع الدولي، ستفعل باكستان كل ما بوسعها للتصدي للإجراءات غير الشرعية». أما قائد الجيش الباكستاني، قمر باجوا، فقد ذهب إلى أبعد من ذلك حين صرّح أن الجيش «سيذهب إلى أي مدى» لمساندة شعب كشمير، «نحن على أهبة الاستعداد، وسنذهب إلى أي مدى لتنفيذ التزاماتنا في هذا الخصوص»⁽⁶⁵⁾.

لمواجهة قرار الضم، حاولت باكستان اللجوء إلى استراتيجيتها القديمة، وحاولت إعادة فتح ملف تدويل القضية الكشميرية. وعبر طلب من حليفاتها الصين، عقد مجلس الأمن في 2019/8/16، أي بعد أكثر من خمسين عامًا على آخر مداولات له بشأن كشمير، جلسة مشاورات مغلقة لم يتمخض عنها سوى اعتبار القضية مسألة ثنائية بين الهند وباكستان. وفي بيان إعرابٍ

(62) عمير جمال، «الهند وباكستان: ديناميات الصراع التاريخي ومستقبله»، مركز الجزيرة للدراسات، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، <<https://bit.ly/3gwudm1>> (شاهد في 26 كانون الأول/ديسمبر 2019).

(63) أماني عبد الغني، «كشمير... من «جنة الله في الأرض» إلى «نقطة نزاع ساخنة»»، المصري اليوم، 2019/8/25، <<http://almasryalyoum.com/news/details/1421921>> (شاهد 21 كانون الأول/ديسمبر 2019).

(64) «قرارات باكستانية رادعة ردًا على ضم الهند لـ «كشمير»»، المصريون، 2019/8/8، <<https://bit.ly/3iwt3k>> (شاهد في 24 كانون الأول/ديسمبر 2019).

(65) «الهند تلغي الوضع الخاص لكشمير وسط تشديد أمني»، الجزيرة، 5 آب/أغسطس 2019، <<https://bit.ly/2OIHYga>> (شاهد في 19 كانون الأول/ديسمبر 2019).

عن استعداده تقديم المساعدة إذا «تم الطلب منه من جانب الطرفين»، زكّر الأمين العام للأمم المتحدة باتفاقية سيمل التي حددت بأن وضع جامو وكشمير «يتقرر بأساليب سلمية وباتفاق ثنائي بين الطرفين»⁽⁶⁶⁾. وبنفس التوجه عبّرت كل الأطراف الأخرى عن موقفها، بما فيها الصين، وبلغ الأمر بروسيا مطالبة باكستان «بعدم زيادة حدّة التوتر»⁽⁶⁷⁾.

وفي أيلول/سبتمبر من العام نفسه توجه رئيس وزراء باكستان، عمران خان، من على منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة بتحذير بأنه «عندما تحارب دولة مسلحة نووياً حتى النهاية» ستكون لهذه الحرب «عواقب تتجاوز حدودها الدولية»، وستكون «... لهذا عواقب على العالم»، مضيفاً أن هذا ليس «تهديداً، وإنما مصدر قلق كبير»، ومنوهاً بأن هذه القضية تمثل اختباراً للأمم المتحدة التي «ضمنت حق تقرير المصير لشعب كشمير»، لذلك تقع عليها مسؤولية يجب أن تتحملها⁽⁶⁸⁾.

ولكن على الرغم من كل المحاولات والتحذيرات الباكستانية، بقيت درجة اكرث العالم دون المستوى المرغوب فيه باكستانياً. باختصار، فشلت باكستان في إعادة الحياة لتدويل القضية الكشميرية. ليس هذا وحسب، بل إن رئيس الوزراء نفسه الذي أطلق تحذيره في الأمم المتحدة، لم يقيم بأي إجراء لاحق، بل انهمك بعد عودته مباشرة من نيويورك بإطلاق مبادرة باكستانية، قال بأنها جاءت بناءً على طلب من الرئيس الأمريكي، لحلّ الخلاف الإيراني - السعودي، وطار بها إلى طهران والرياض⁽⁶⁹⁾. وبذلك سُدل الستار على ردّ الفعل الباكستاني، وانساب قرار الهند ليفرض تقسيم الأمر الواقع.

هل أدى القرار الهندي إلى إنهاء الصراع في كشمير وعليها؟ الجواب عن هذا السؤال يبقى مُلتبساً. فمن ناحية، هو قام بتكريس الأمر الواقع المتقادم، الذي يبدو أنه لم يعد يثير اكرث الأطراف الدولية، وبالتالي حصل على مقبولية الأمر الواقع الدولية. ولكن من ناحية أخرى، هو لم يؤد إلى تطبيع علاقة مسلمي كشمير المستقبلية مع الهند، بل قد يكون زادها احتقاناً، ما يعني أن جذوة الصراع المزمّن قد أُعيد إحيائها بشرارة توهّج كامنّة إلى حين □

«UN Security Council Discusses Kashmir, China Urges India and Pakistan to Ease Tensions,» (66) UN News, 16 August 2019, <<http://news.un.org/en/story/2019/08/1044401>> (accessed 24 December 2019).

Prabhash. K. Dutta, «Kashmir: Pakistan Tries to Isolate India over Article 370, Gets a Reality Check,» *India Today*, 12/8/2019, <<http://indiatoday.in/news-analysis/story/Kashmir-pakistan-tries-to-isolate-india-over-article-370-gets-a-reality-check-1579988-2019-08-12>> (accessed on 23 December 2019).

(68) «باكستان تحذر من صراع شامل حول كشمير، والهند تدعو العالم إلى اتحاد ضد الارهاب»، أخبار الأمم المتحدة، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019، <<http://news.un.org/ar/story/2019/10/1040762>> (شاهد في 24 كانون الأول/ديسمبر 2019).

(69) صحيفة الأيام الفلسطينية، 14/10/2019.

تقييم خطة الإصلاح الاقتصادي والمالي في لبنان 2020

فرحات أسعد فرحات(*)

باحث ومستشار اقتصادي - لبنان.

مقدمة

إن أهمية تقييم أي سياسة عامة أو برنامج حكومي هي من أجل فهم طرائق تنفيذ الحكومة لمخططاتها وسياساتها، وهو ما يزيد من منسوب الشفافية والعقلانية، لذا فالقيام بهذه المهمة هو أمر ضروري للسلطة التشريعية ولجميع البرلمانين حيث يتكامل ذلك مع دورهم الدستوري المطلوب منهم في الرقابة، والتدقيق في عمل السلطة التنفيذية، وتعزيز قدراتهم على مناقشة السياسات العامة وتتبع تنفيذها⁽¹⁾. كما أن تقييم السياسات العامة هو في صلب عمل الرقابة البرلمانية من أجل إظهار فاعلية تلك السياسة من خلال مقارنة نتائجها بالأهداف المحددة، كما يجدر عند تقييم السياسات العامة إبلاغ الرأي العام وأصحاب المصلحة (المستفيدين، والفاعلين) على النتائج التي تحققت، كذلك يجب البحث عن السبل لتحسين تلك السياسة⁽²⁾. وهو دور مطلوب من كل المؤسسات المدنية والسياسية التي تعمل في الشأن العام، كما هو دور المؤسسات البحثية المتخصصة لقراءة الواقع ووضع حلول علمية قابلة للتطبيق بناء عليه وهو ما نقوم به هنا.

في ضوء إقرار الحكومة اللبنانية خطة إصلاح مالي واقتصادي للدولة تحت الرقم 12 تاريخ 2020/4/24 الصادرة في 2020/4/30، وبما أن الحكومة أقرت خطة الإصلاح الاقتصادية، فهذا يعني أنها أقرت بوجود أزمة، وتريد العمل على حلها، وبالتالي هي وضعت إطاراً تنفيذياً

farhat@educity.me and farhatbureau@gmail.com

(*) البريد الإلكتروني:

(1) مجلس النواب في المملكة المغربية، الإطار المرجعي لتقييم السياسات العمومية، عام 2012.

(2) Assemblée nationale, L'évaluation des politiques publiques au cœur de la mission de contrôle parlementaire, <<https://bit.ly/2CXID0y>>.

لسياسة عامة ترغب في العمل بها، وبخاصة أن أحد مبادئ السياسات العامة هو التخطيط الاستراتيجي لمساعدة أي حكومة في رسم الواقع، ووضع استراتيجيات للعمل وحلول مرتقبة، وإن نقوم نحن بتقييم خطة الحكومة انطلاقاً من أن لبنان دخل في عمق أزمة اقتصادية ومالية ونقدية منذ أيلول/سبتمبر 2019 ولم يعد الوقت ملائماً لانتظار تطبيق الحكومة لتلك السياسة لنرى إن كانت فاعلة، بل يجب، وبطريقة موازية مع إقرار أي سياسة حكومية العمل فوراً على تقييم أثرها وإن كانت تُخرج البلاد من عمق الأزمة التي يتخبط بها، وهذا هو دور ورقتنا هذه، حيث نقوم بالالتزام بطرائق التقييم المنهجية للسياسات من خلال تحديد المشكلة، أسبابها، الإشكالية، تقييم المحتوى العام، تقييم المدخلات، تقييم الورقة تفصيلياً، والخاتمة.

أولاً: المشكلة

1 - تحديد المشكلة

يعاني لبنان ديناً عاماً بالعملات الأجنبية بقيمة 33.7 مليار دولار (نهاية عام 2019) وبالعملة المحلية بقيمة 87279 مليار ليرة⁽³⁾ (نهاية عام 2019)⁽⁴⁾، وبلغت نسبة المديونية 151 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وعجز الموازنة 11 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي (لعام 2018)⁽⁵⁾، مقابل عجز في ميزان المدفوعات بلغ 4.8 مليار دولار، وعجز في الميزان التجاري بلغ 17.1 مليار دولار⁽⁶⁾، مع 25 بالمئة معدل بطالة⁽⁷⁾، 35 بالمئة منها بين الشباب؛ وهو أمر انعكس تدنياً في معدلات النمو الاقتصادي، كما يظهر من خلال الجدول الرقم (1):

الجدول الرقم (1)

معدلات النمو الاقتصادي في لبنان (2011 - 2019)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النسبة المئوية	0.918	2.720	2.619	1.884	0.415	1.606	0.552	0.200	-5.637

World Bank, *World Development Indicators*.

المصدر:

Ministry of Finance, «Debt and Debt Markets», *Quarterly Bulletin of the Ministry of Finance*, (3) no. 51, quarter 4 (2019).

(4) عند سعر صرف ثابت للعملة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي يساوي 1507 ليرات لكل دولار أمريكي، بلغ مجموع الدين العام 91.6 مليار دولار أمريكي أو ما يوازي 138150 مليار ليرة لبنانية (نهاية 2019). انظر: المصدر نفسه.

(5) بيان ختامي، لبنان: «بيان خبراء الصندوق في ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2019»، صندوق النقد الدولي، تاريخ 11 تموز/يوليو 2019.

Trade Performance, Lebanon in Figures, IDAL.

(6)

GOPA, Analysis for ECOSOC, March 2019, presented to the Lebanese Ministry of Labor.

(7)

2 - أسباب المشكلة (استنادًا إلى مخطط إيشكاوا)⁽⁸⁾

أ - العمالة (Main Doeuvre)

(1) على المستوى الجزئي (الميكرو): لفاعلية العمالة الحكومية في جزء كبير منها نتيجة التوظيفات الزبونية.

(2) على المستوى الكلي (الماكرو): ارتفاع البطالة إلى مستوى إجمالي 25 بالمئة وبين الشباب 35 بالمئة (أيار/مايو 2019) وذلك نتيجة العوامل الاقتصادية والسياسية كافة خلال السنوات السابقة؛ وتزايد نسبة الفقراء ولاعدالة الأجور نتيجة ارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية الرئيسة التي بدأت بالارتفاع منذ إقرار سلسلة الرتب والرواتب عام 2018 واستمرت بالارتفاع مع انخفاض سعر صرف العملة الوطنية.

ب - البيئة/الأرض (Milieu)

- اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري عام 2005، والتفجيرات والاغتيالات المتفرقة لرموز سياسيين طوال ذاك العام والاعتداءات الإسرائيلية على لبنان في تموز/يوليو - آب/أغسطس 2006، وما تلا هذين الحدثين من انقسام داخلي حاد طواه مؤقتًا اتفاق الدوحة في أيار/مايو 2008.

- إسقاط حكومة الرئيس سعد الحريري في كانون الثاني/يناير 2011 وما تلاه من خلافات داخلية إلى حين انطلاق الحرب الأهلية السورية في آذار/مارس 2011، حيث انقسم لبنان ما بين مؤيد لما يحصل وما بين معارض.

- الحرب الأهلية السورية التي نشبت على الحدود الشرقية والشمالية للبنان منذ آذار/مارس 2011 وتدايعاتها في توقف حركة التصدير البري إلى العمق العربي، وبخاصة أن لا حدود برية مفتوحة للبنان إلا مع سورية (الحدود الجنوبية مع فلسطين المحتلة مغلقة)، وتوقف حركة السياحة القادمة من سورية والأردن ودول الخليج برًّا من الطبقات المتوسطة والعائلات اللبنانية بعرباتهم.

- التفجيرات الانتحارية الإرهابية طوال عام 2014 و2015 في عمق بيروت وضواحيها، التي أدت إلى استشهاد مدنيين، وإغلاق الشوارع وإضعاف الحركة التجارية، وإغلاق مؤسسات، وانخفاض حاد في أعداد القادمين للسياحة.

- اللاتوازن في السياسة الداخلية والخلافات الحادة بين مكونات السلطة السياسية، وهو ما أدى إلى فراغ في رئاسة الجمهورية منذ 24 أيار/مايو 2014 لغاية 31 تشرين الأول/أكتوبر 2016، كذلك عدم وجود حكومة فعلية لعدة مراحل.

(8) Fishbone diagram (also called Ishikawa diagrams or cause-and-effect diagrams) is a graphical technique to show the several causes of a specific problem. Source: Mario COCCIA, The Fishbone diagram to identify, systematize and analyze the sources of general purpose technologies, *Journal of Social and Administrative Sciences*, vol. 4, no. 2 (December 2017), <<http://kspjournals.org/index.php/JSAS/article/view/1518/1531>>.

ج - آليات العمل (Methods)

(1) في آليات عمل الإدارة العامة:

(أ) على المستوى الجزئي: تورّم حجم الإدارة العامة، وارتفاع مستويات الفساد والرشى والبيروقراطية وطول المدة التي يتطلبها إجراء أي معاملة إدارية، ونظام السماسرة أو معقبي المعاملات، وغياب الرقابة الفاعلة إداريًا لضمان الجودة.

(ب) على المستوى الكلي: تزايد معدلات الأجور بفعل سلسلة الرتب والرواتب، كذلك تضخم حجم الإدارة العامة حيث كان يتم التوظيف الزبوني في عدة وزارات وإدارات عامة، أدى إلى ارتفاع تكلفة الرواتب والأجور من سلم الموازنة العامة.

(2) في آليات العمل النقدية والمصرفية:

- ارتفاع معدلات الفائدة على الإيداع والاستثمار، التي كانت تساهم في حرمان القطاع الخاص من الحصول على أموال من أجل زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة التوظيف وزيادة الإنتاج.

- اللارقابة المصرفية التي أدت إلى ثقل حجم المحفظة الاستثمارية للمصارف التجارية مع مدين وحيد هو الدولة اللبنانية، وبالتالي عدم الالتزام في معايير معدلات إدارة المحافظ الاستثمارية وتحمل مخاطر مدين وحيد، كذلك غياب رأس المال المساند (Supplementary Capital)، الذي يؤدي لقيام مؤسسات مصرفية أكثر استقرارًا، كذلك عدم الالتزام بنسبة المديونية للغير من حجم رأس المال التي يجب ألا تتجاوز 50 بالمئة من رأس المال المساند بناء لمعايير بازل.

(3) في آليات العمل المالية والضريبية:

- لاعدالة السياسة الضريبية، والإرتفاع المستمر في الضرائب غير المباشرة التي تطال استهلاك جميع الأفراد.

- لا ضرائب نوعية على السلع الفارهة التي يستهلكها كبار القوم، ولا ضرائب على الاستهلاك التراكمي (للشقق، والسيارات).

- لا رقابة فعلية على نفقات الدولة، وإقرار سياسات شعبية، وتوظيفات زبونية في الإدارات العامة ما يرفع تكلفة الإدارة.

(4) في آليات عمل النظم الاقتصادية الكلية:

- عدم تنسيق السياسة المالية والنقدية بناء على مؤشرات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في تصحيح الاعوجاج الحاصل وتقويم الوضع الداخلي قبل تعمق الأزمة.

د - الأموال (Monnaie):

- ضعف الإيرادات الضريبية الجمركية التي لا تتلاءم مع حجم الواردات السلعية خلال الأعوام السابقة: 19.1 مليار دولار عام 2016، 19.5 مليار دولار عام 2017، 19.9 مليار دولار عام 2018، و19.2 مليار دولار عام 2019⁽⁹⁾.

Trade Performance, Lebanon's Trade Balance 2014-2019, IDAL, <https://investinlebanon.gov.lb/en/lebanon_at_a_glance/lebanon_in_figures/trade_performance>. (9)

- لاعادلة توزيع الضرائب حيث تغلب الضرائب غير المباشرة التي تقتطعها الدولة من خلال الاستهلاك على حساب الضرائب المباشرة على الأرباح والمداخيل والتي كان يمكنها تحقيق معدل إيرادات إضافية.

- الاقتصاد غير النظامي في كثير من القطاعات والمناطق، الذي ينعكس في ضعف الجباية الضريبية، والامتثال لها.

- انخفاض فعالية الجمارك على المعابر الحدودية الشرعية (المطار والموانئ) ووجود معابر برية غير شرعية.

- عجز الميزان التجاري الذي يساهم في خروج عملة صعبة إلى الخارج.

هـ - الإدارة (Management):

- غياب الشفافية عن تطبيق القرارات الحكومية والاستثمارية وشبهة الفساد والزبونية دفعت المجتمع الدولي إلى حجز جزء من أموال مؤتمرات النزوح السوري، وأموال المؤتمرات الخاصة بلبنان ورفض إعطاء أي قروض جديدة أو مساعدات وأصبح يشترط في حال التمويل تكليف شركات أجنبية بالتنفيذ (حال مؤتمر سيدر).

- غياب الفاعلية: عدم احترام الهيكلية وتوزيع المهام والوظائف في حال وجودها داخل المؤسسات، وبخاصة عند تولي أحد الوزراء مهامه فيوكل الوزارة إلى مستشاريه وفريقه الحزبي متناسياً الهيكلية الإدارية وتوزيع المسؤوليات بين موظفي الإدارة العامة.

- غياب المسائلة: الورم في حجم الإدارة العامة، الناتج من سياسات التوظيف المرنة وغير المنضبطة من قبل الوزراء الذين يستفيدون منها من أجل أصوات انتخابية. نورد هنا مثلاً: في الموازنة العامة 2020 الإشارة من جانب وزارة المالية، أن المالية ليس لها دراية بحجم المتعاقدين في وزارة التربية، إلا أنها ستحول لهم مخصصاتهم.

ثانياً: ملاحظات منهجية على خطة الإصلاح الحكومي

تستند هذه الدراسة إلى النسخة الإنكليزية من الخطة الإصلاحية للحكومة، كونها النسخة الأصلية، حيث ورد في قرار مجلس الوزراء أن النسخة العربية قد تحتاج إلى تنقيح عبر متخصصين يكلفون من قبل وزارة المالية بهدف مطابقتها للنسخة الإنكليزية. وقد بوبنا تقييماً إلى عناوين رئيسية مستقاة من الدراسة الأم، مع ذكر رقم الصفحة الواردة فيه، وتحتها تقييماً اقتصادياً لها، حيث تم إيراد أبرز القضايا.

1 - تقييم المحتوى

(1) تقسيم غير منهجي، أفكار معادة في عدة أماكن، لا تفريق بين السياسات الاقتصادية المختلفة (النقدية والمالية والضريبية) ولا في الأدوات التي يمكن استخدامها.

(2) الخطة أعدت من قبل الحكومة، إلا أن مصادر الخطة مصارف خاصة وقنوات تلفزيونية، وهذا يظهر في مصادر أغلب الرسوم البيانية) وبالتالي كان الأرجح استخدام أرقام وزارة المالية

والهيئات الحكومية المختلفة المنوط بها استئناء أرقام عن إيراداتها، ومصاريفها، وعدد الموظفين فيها، لتكون أي خطة منبثقة من قلب الإدارة، وتعكس أرقامًا واقعية، ونكون أمام حلول ناجحة.

(3) تغيب قطاعات وازنة عن الخطة: كالتربية والصحة، حيث ما دامت هذه خطة حكومية يجب أن تكون متكاملة تخترق جميع القطاعات والوزارات، حتى تتحسن كل الأطر، وتتطور النتائج في السنوات القادمة، فلاقتصاد هو الإطار العام من أجل تطوير حياة الأفراد، ولا يمكن للاقتصاد أن يعيش في الأرقام من دون الغوص في أسباب المشكلة.

(4) اعتبار Covid-19، بأنه ساهم في تخريب الوضع الاقتصادي الحالي، وهذا غير صحيح؛ والأجدر القول إن الأزمة الصحية ساهمت بنسبة ما في انخفاض حجم الإيرادات بالعملات الصعبة لا أكثر، ذلك أن القطاع السياحي الذي يمثل 18 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017 أو ما يوازي 9.3 مليار دولار⁽¹⁰⁾ كان في حال احتضار وقد تم تأجيل أو إلغاء العديد من المعارض والمؤتمرات لعام 2020 منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2019، كما كان مقدراً أن يستمر إغلاق العديد من المؤسسات السياحية خلال 2020 حيث إن إشغالات الفنادق لم تتجاوز 25 بالمئة خلال فترة أعياد رأس السنة 2019/2020⁽¹¹⁾. كذلك كانت نقابة المطاعم قد أعلنت في شباط/فبراير 2020 ما قبل الأزمة الصحية أنه تم إغلاق 785 مؤسسة⁽¹²⁾ خلال الفترة الممتدة من الأول من أيلول/سبتمبر 2019 حتى الأول من شباط/فبراير 2020. لذا، إذا نظرنا إلى إيجابيات كورونا نرى أن البلدان كافة تساوت في قدراتها التنافسية وفي عامل المضاربة والمنافسة، وأصبح يمكن للمستثمر أو للسائح أن يفكر بكل الدول من منظار واحد، يعود لكل منها أن تملأه وتسوّق له بالشكل الذي ترغب عند انتهاء الوباء العالمي، وبخاصة مع ارتفاع تنافسية القطاع مع انخفاض سعر صرف العملة الوطنية، إذا ما كان يوجد رقابة لوزارتي السياحة والاقتصاد على أسعار خدمات المنشآت السياحية.

2 - تقييم المدخلات (مصادر الخطة)

(1) سعر الصرف: إن الخطة اعتمدت على سعر افتراضي لسعر صرف العملة الوطنية يعادل 3500 ليرة لكل دولار أمريكي، إلا أن سعر الصرف كان قد انخفض خلال الأسبوع الذي جرى إقرار الخطة فيه ووصل إلى عتبة 4200 ليرة لبنانية للدولار الأمريكي في غياب واضح لمصرف لبنان عن التدخل في سوق القطع، ناهيك بتمادي الصيارفة في بيع وشراء الدولار حسب آليات السوق ومن دون أي سقف لعملياتهم، وبالتالي كان الأجدر أن تكون النسبة هي المعيار في الاحتساب وليس سعر الصرف، مثلاً نحتسب انخفاض أو تزايد بنسبة معينة من الميزان التجاري

(10) Research Department, BLOM Bank, «The Tourism Sector in Lebanon: 2018 in Review», <https://blog.blominvestbank.com/29113/the-tourism-sector-in-lebanon-2018-in-review/>.

(11) إيفا أبي حيدر، «مسلسل إقفالات الفنادق والمطاعم ينطلق بعد العيد»، الجمهورية (بيروت)، <https://www.aljoughouria.com/ar/news/507298>, 2019/12/31.

(12) المحرر، «الكارثة في قطاع المطاعم والمقاهي»، صحيفة المدن الإلكترونية، 18 شباط/فبراير 2020، <http://t.ly/fMLZ>.

نتيجة سنة أساس 2019 مثلاً، من دون ذكر أرقام فعلية، وبخاصة أن الفريق الاختصاصي تم تعيينه من جانب الحكومة الجديدة في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2020 وتم تقديم النسخة النهائية للخطة في 28 نيسان/أبريل 2020 وإقرارها في 30 نيسان/أبريل 2020 إلا أن سعر الصرف ما زال يهوي منذ أيلول/سبتمبر 2019، ووصل إلى عتبة 4200 ليرة في 24 نيسان/أبريل 2020.

(2) افترضت الخطة سعر صرف العملة الوطنية سيبقى في مرحلة انخفاض تدريجي وصولاً إلى خريف 2024 فيصل إلى سعر 4297 ليرة للدولار الأمريكي، وهنا يجدر التذكير بأن السعر وصل إلى هذه العتبة حالياً إلا أنه أليس المفروض أن يتحسن سعر صرف العملة المحلية في إطار الخطة الإصلاحية والإصلاحات التي تنوي الحكومات اعتمادها خلال السنوات الأربع القادمة، وبالتالي تتحسن الظروف المعيشية لعموم المواطنين الذين ينالون أجورهم بالعملة المحلية كثمرة من ثمار نجاح الإصلاحات المعتمدة، حيث إن تحسين سعر صرف العملة هو الوسيلة التي يجب اعتمادها لتحسين الأجور لا زيادات الرواتب كل مدة.

(3) لقد تم اعتماد عام 2019 السنة الأساس في مقارنة ومقارنة الأرقام، وكان الأجدر اعتماد عام 2018 سنة أساس، ذلك بأن عام 2019 شهد منذ منتصفه أزمات متعددة، قضت بإفلاس الكثير من المؤسسات الخاصة. ومنذ أيلول/سبتمبر 2019 حصلت أزمات نفط، وأغلقت محطات محروقات نتيجة غياب الاعتمادات بالعملة الأجنبية للاستيراد، كما حدث أول انخفاض لسعر صرف العملة الوطنية، كذلك حدث في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ثورة شعبية شلت البلاد، وألغى بموجبها كثير من الأنشطة السياحية والتجارية، وتوقف الإنتاج فيها لمراحل متعددة.

3 - تقييم العمليات

أ - في مقدمة الخطة

(1) إن الخسائر المقدرة بالخطة بقيمة 241 ألف مليار ليرة (ص 2): الأجدر إعادة جدولة الديون بناء لمفاوضات مع المصارف المحلية ومقارنة حجم الفوائد المعمول به في دول شبيهة للبنان، لتخفيف عبء مديونية البلد على عاتقه، في المقابل يتم الحفاظ على حقوق المودعين، وبخاصة أصل الودائع التي لم تتضخم بكتلة الفوائد المرتفعة؛ بينما تقدير الخسائر اللاحقة بالقطاع المصرفي وميزانياته وقروضه مبالغ بها، وهذه مهمة المصارف والسلطة النقدية. بالمقابل على الحكومة ضمان حقوق المودعين لا الكتابة في خططها أن جزءاً من موجودات المصارف والمركزي ضاعت، وكأنها تبرر عدم دفع أموال المودعين، وبخاصة أن الأرقام الموضوعة غير مبررة ولا مسندة، وقد رفضها المركزي والمصارف؛ والحكومة ليست جناحاً مستقلاً عن حقوق شعبها ومؤسساته لتطالب بحقوقها بما يتعارض مع ثلاثة أطراف: المركزي، والمصارف والمودعين.

(2) إن حاملي سندات اليورو بوند سيتحملون خسائر مقابل استثماراتهم (ص 2): سابق لأوانه الوصول إلى هذا الاستنتاج، وبخاصة أنه يتعارض مع رغبة الحكومة الحالية أو أي حكومة مستقبلية في التمويل الخارجي وبخاصة بالعملة الأجنبية.

(3) استخدام ممتلكات الدولة (أراض، منشآت مملوكة) لتمويل الخسائر غير منصف للمواطنين (ص 3): إن فرض ضرائب إضافية، وعيش المواطنين في حالة لاستقرار، في غياب ضروريات الحياة من كهرباء 24 ساعة، ومياه نظيفة، وطرق ومرافق، وتوظيف بناء على الكفاءة، هي أيضًا يجب أن تكون منصفًا للمواطنين، وبالتالي وبناءً على فشل الدولة في ملفات متعددة كملفات النفط، والكهرباء، والاتصالات، والطرق، لا ضير في الشراكة مع شركات دولية لها باع طويل بشرط أن يأخذ الشريك نسبة من أجل مراقبة فعلية للتوظيفات والاستثمارات لا مبلغ ثابت للإدارة كما كانت الحال عليه في إدارة ملف الخليوي، فتورّم حجم التوظيفات والرعايات.

(4) إن ارتفاع الأسعار الذي يحصل في لبنان نتيجة لانخفاض سعر صرف العملة المحلية (ص 5): هذا يكون في حالة واحدة لو كانت جميع السلع المستهلكة في لبنان مستوردة من الخارج وبالتالي مقومة بالدولار الأمريكي، إلا أنه يوجد إنتاج محلي، وعوامل الإنتاج المحلية من يد عاملة، وإيجارات، وطاقة، وفوائد ما زالت تكاليفها على حالها، بل لو احتسبنا شركة لديها حجم من إنتاجها يُسوّق في السوق الداخلي، وجزء من بضاعتها تسوّق خارجيًا وهو أغلب الحال مع معظم المعامل اللبنانية، لوجدنا أن الأسعار يجب ألا ترتفع محليًا أبدًا خلال أمد ليس بأقل من عام، وذلك أن فروق أسعار المواد الأولية ستكون مغطاة من انخفاض التكلفة التشغيلية للعمالة والإيجارات والطاقة وغيرها المسعرة بالليرة. وهنا كان الأجدر القول إنَّ المراقبة الحكومية أدت إلى جنون الأسعار هذا.

(5) ودائع الأفراد (ص 5): تم إيراد أنه خلال السنوات الماضية استقطب القطاع المصرفي حجم تدفقات نقدية تفوق عدة أضعاف حجم الناتج المحلي الإجمالي، وهذا صحيح، حيث تجاوز حجم الودائع المصرفية في أيار/مايو 2019 ثلاثة أضعاف الناتج المحلي، ولم يتم تمويل القطاع الإنتاجي بتلك الأموال بل تم تمويل المديونية العامة والاستهلاك المتزايد للأسر. إلا أن ذلك كان يحتاج إلى خطة نقدية مباشرة توضع موضع التطبيق الفعلي، بعد أن يصار إلى استدعاء جميع المصارف المحلية ومعرفة حجم الإيداعات الفعلية القائمة حاليًا فيها، وحجم استثماراتها الداخلية والخارجية، وحجم قروضها للقطاع العام والخاص، وقيمة الديون المعدومة أو المتعثرة، وقيمة الديون التي يمكنها استردادها من زبائن مليئين ويمكنهم السداد بعد فترة من الزمن عندما يتخطى البلد هذه الظروف المأسوية التي نعيش، وبخاصة في ضوء تعميم مصرف لبنان رقم 13222 الصادر في 22 نيسان/أبريل 2020 لتمكين بعض المؤسسات والأفراد، ولا سيّما أن أغلبية المصارف المحلية لا تضع أغلب كشوفات العامين الأخيرين بتصرف الجمهور عبر بواباتها الإلكترونية قبل التدقيق بها، وبالتالي كيف استندت الخطة، واستحصلت على بياناتها!

(6) نتيجة أزمة النزوح ووجود 1.5 مليون سوري و0.5 مليون فلسطيني، انخفضت جودة الخدمات الصحية والتعليمية كذلك ازدادت معدلات البطالة للمواطنين (ص 6): لم يكن لجوء قسم من الشعب الفلسطيني إلى لبنان علقًا بل فيه بعض السكر من خلال قيامه باستثمارات مباشرة في أكثر من مجال. وبالنسبة إلى الحرب السورية، الخطأ هو للحكومات المتعاقبة منذ 2011 التي لم تستطع التعامل مع الأزمة حيث لم يكن هناك أي خطط حكومية في تنظيم ذاك النزوح، وكان الأجدر إيجاد إدارة فعلية في الرقابة على الداخلين وإقامة مخيمات في مناطق نائية، والاستفادة من العمالة النشطة بينهم في الدورة الإنتاجية مكان العمالة السورية القائمة في

أغلبية المدن اللبنانية، وفرض ضريبة دخل على تلك العمالة تكون مساندة في الإنفاق على ذويهم في المخيمات، وبخاصة أن تمويلًا أتى للبنان من دول ومنظمات دولية في هذا المضمار كان أقل من الحاجة المرسومة (مؤتمرات بروكسيل 1 و2 و3) إلا أنه باب يجب أن يفتح للرقابة اللاحقة على مجموع ما أنفق، وكيف.

(7) حجم الفوائد العالية للمديونية العامة التي امتصت 50 بالمئة من إيرادات الموازنة العامة عام 2019 (ص 6): نتيجة حجم الفوائد العالية غير المبررة التي أخذتها المصارف نتيجة توظيفاتها في السندات السيادية اللبنانية، على الدولة إعادة جدولة القروض بالعملة المحلية ولسدادها من المدفوعات السابقة بعد احتساب سعر فائدة للسنوات السابقة كان معمولاً به في دول مشابهة للبنان. كما هناك ضرورة للجنة الرقابة على المصارف أن تمارس عملها في الرقابة ولجم المصارف غير الشفافة التي لا تلتزم بالأصول والتعاميم المصرفية، وذلك حماية لأموال المودعين، بينما من يظهر أنه استفاد من فوائد أو قروض غير قانونية خلال الأعوام الثلاثين السابقة فيجب تصحيح وضعه فوراً ما يؤدي إلى تقويم وتصحيح القطاع المصرفي، مع زيادة الرساميل الحالية.

(8) سنوات من عجز الموازنات والفوائد العالية دفعت بالمديونية إلى مستوى مرتفع: عجز الموازنة ارتفع من 131 بالمئة عام 2012 إلى 176 بالمئة نهاية عام 2019 (ص 6) ولا يستطيع لبنان الخروج من الأزمة سوى بمساعدة مالية دولية لإعادة بناء الاقتصاد الإنتاجي (ص 7): إن أي مساعدة من صندوق النقد الدولي لن تأتي قبل سنة على الأقل، حيث إن عمر المفاوضات التي يقوم بها الصندوق مع أي دولة يكون على عدة مراحل، ولفترة طويلة، كما أن الصندوق إن قام بالتمويل - وهذا أمر مثار تشكيك نتيجة غياب الشفافية في لبنان ونسبة الفساد العالية - فإن التمويل الأقصى الذي قد تحصل عليه أي حكومة لبنانية يساوي 435 بالمئة من كوتا البلد، كما أن الدفعة السنوية تساوي بحدها الأقصى 145 بالمئة من كوتا البلد⁽¹³⁾؛ وكوتا لبنان في الصندوق هي 633.5 ملايين دولار، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن دعم الصندوق قد يساهم في تشجيع صناديق إقليمية ودولية على مساعدة الحكومة؛ ويجب عدم إغفال التأثير السياسي في كثير من تلك الصناديق.

ب - تقييم أهداف الخطة واستراتيجياتها

(1) السياسة النقدية وسعر الصرف (ص 9): تستند الخطة إلى أن انخفاض سعر صرف الليرة اللبنانية سيؤدي إلى ارتفاع مستويات التنافسية للسلع اللبنانية وسيخفض حجم العجز في الميزان التجاري:

ما ورد سابقاً قد يكون صحيحاً في حالة واحدة هي الرقابة على أسعار السلع والخدمات المحلية، وبخاصة أن التكاليف الثابتة وجزءاً من التكاليف المتغيرة بقي على حاله (كالأجور،

(13) قد يمول صندوق النقد الدولي مدفوعات أكبر من الكوتا لاقتصاديات كبيرة (اليونان مثلاً). المصدر:

Carmen M. Reinhart and Christoph Trebesch, «The IMF - 70 Years of Reinvention, National Bureau of Economic Research, Cambridge, December 2015, <<https://www.nber.org/papers/w21805.pdf>>.

والطاقة، والإيجارات، والفوائد). وفي دراسة قام بها الباحث وجد أن السلع الوطنية التي يدخل فيها مواد أولية مستوردة من الخارج قد ترتفع أسعارها بما لا يتجاوز 20 بالمئة، بينما السلع المستوردة كلياً من الخارج فأسعارها يجب أن تصل بحدها الأقصى إلى ضعفي ثمنها الأصلي وذلك بالاحتساب على سعر 4500 ليرة لبنانية لكل دولار أمريكي⁽¹⁴⁾؛ بينما الواقع يشير إلى ارتفاع هائل في أسعار المنتجات الوطنية، وهو ما يساهم في انخفاض قدراتها التنافسية داخلياً وبخاصة في ظل التهريب؛ حيث يجب أن يركز العمل على زيادة إنتاجية المنتجات المحلية وزيادة قدرات تسويقها الخارجية من خلال فتح أسواق لها، لزيادة نسبتها من الميزان التجاري لا خفض المستوردات التي ستخفض حكماً نتيجة ارتفاع أسعارها، إلا أنها ستخفض أكثر إذا كان لدينا بديل محلي عالي القيمة وفي ظل ضرائب نوعية.

(2) انخفاض حجم الأموال التي تدخل لبنان ساهم في تزايد الضغط على احتياطي المركزي من الودائع الأجنبية وفرض سياسة ضبط الرساميل (Capital Control) وانخفاض سعر الصرف في السوق الموازي (ص 9): الضرورة اليوم لسياسة استيراد منضبطة، وهنا دور السياسة الضريبية للدولة في رفع معدل الضرائب على السلع الفارخة والسلع التي لها مثل محلي، من أجل توجيه القدرة الشرائية للمقيمين نحو ما يخدم السياسة الاقتصادية، ويخفف الضغط على الاحتياطي النقدي بالعملة الأجنبية.

(3) الحكومة والمصرف المركزي سيلتزمان بدعم قطاع القمح، الدواء والمحروقات (ص 9): بالنسبة إلى قطاع المحروقات بلغت فاتورة استيراد النفط من الخارج عام 2018 قيمة 4 مليارات و169 مليون دولار⁽¹⁵⁾، منها 1,4 مليار دولار تكلفة استيراد بنزين السيارات⁽¹⁶⁾، من هنا ما فائدة دعم هذا القطاع، أليس الأجدر أن يصرف هذا الاحتياطي من العملات الأجنبية على نفقات أخرى تكون رأسمالية وتساهم في دفع عجلة الإنتاج لا إحراقها في سبيل آليات تسير على شوارع لبنان فقط لا غير. وبالنسبة إلى القطاع الصناعي ومن باب التوجيه الرأسمالي والاستثماري فيمكن للدولة أن تزود القطاع الصناعي وفي مدن صناعية محددة بنفط مدعوم، يلائم حجم الإنتاج مع وجود رقابة فنية على هذا الأمر.

- أما قطاع الدواء، أليس الأجدر قيام تغطية صحية شاملة لجميع المواطنين، ويكون الدعم موجهاً مباشرة للمواطنين المتقاعدين وذوي الظروف الاجتماعية الدقيقة، بدل دعم آلاف الأدوية المصنفة والمقبولة للاستيراد إلى السوق الداخلي، التي يتجاوز حجمها حجم الأدوية المستوردة في دول متعددة عربية وأجنبية. كذلك، أليس الأجدر دعم القطاع الدوائي المحلي بالمواد الأولية التي تدخل في الصناعة الدوائية وبخاصة المنوي تصديرها وبالتالي تساهم في خلق عملة صعبة.

(14) فرحات أسعد فرحات، «خطيئة بحق الإحتياطي النقدي»، جريدة الأخبار (بيروت)، 2020/6/1.

<<http://www.al-akhbar.com/Issues/289353/>>.

(15) سابين عويس، «الفاتورة النفطية ترتفع... هل يهرب لبنان النفط إلى سوريا؟»، النهار (بيروت)،

2019/9/9.

(16) محمد زبيب، «كيف يعمل كارتيل النفط في لبنان؟»، الأخبار (بيروت)، 2007/7/2.

وبالنسبة إلى القمح، ومع ضرورة إيجاد سياسة اجتماعية للأكثر فقراً، حيث نشدد على أهمية تأمين قمح مدعوم عبر بطاقة ما لتلك الأسر غير أن بقية المواطنين يجب عليهم دفع ثمن ربطة الخبز بناء على سعرها غير المدعوم.

(4) توجه الحكومة نحو سعر صرف مرّن يساهم في تزايد التنافسية ويخفض عجز ميزان المدفوعات (ص 10): بناء على القانون الرقم (347) تاريخ 2001/8/6 وتعديلاته اللاحقة بما خص تنظيم مهنة الصرافة في لبنان، فإن مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف هي السلطات الرقابية على عمل الصيارفة، وهي التي من واجبها لجمعهم، وإلزامهم بتطبيق أي سعر رسمي أو ضمن هوامش محددة ترغب السلطة التنفيذية والنقدية فيه.

بينما، إذا ما ترك لعموم المضاربين ولجشع الصيارفة فبالأكد لن يقف على عتبة 3500 ليرة لبنانية الواردة في الخطة وتقديراتها، وسنبقى في مروحة الأسعار التي تضرب القدرة الشرائية للمواطنين من جهة والتي لا تساهم في تزايد تنافسية السلع الوطنية من جهة أخرى مع غياب وزارة الاقتصاد عن التدخل في لجم ارتفاع الأسعار لنسب غير طبيعية.

مع الإشارة إلى ضرورة وجود هامش لتقلب سعر الصرف بين حدود دنيا وحدود عليا، يخفف من عبء التدخل لمصرف لبنان، ويحد من قدرة المضاربين، ويساهم في دعم القدرات الشرائية للمواطنين في ظل الرقابة على الأسعار ومكافحة الاحتكار، ويساهم في تشجيع الصادرات.

وبالنسبة إلى تمويل المواد الأولية للقطاع الصناعي، فيجب أن يكون هناك مروحة واسعة من الشركاء التجاريين وقيام اتفاقيات مشتركة للتبادل انطلاقاً من عملات ثالثة ورابعة مدعومة، وهو ما يساهم في خفض الاعتماد على الدولار كعملة رئيسية للتبادل. كذلك من الضروري إجراء الحكومة مفاوضات سريعة مع الدول التي يتم استيراد المواد الأولية منها خلال السنوات الخمس القادمة انطلاقاً من مركزية التعامل (وحدة للتبادل التجاري الرأسمالي) تساهم في تمويل شراء مواد أولية وأسمدة وسلع رئيسية مقابل إيداعات نقدية بعملة تلك البلدان من خلال مصارفها المركزية، وهو ما يكون نافعاً لتلك البلدان من جهة، ونافعاً لنا في لجم لعب سعر صرف العملات الأجنبية وأخصّصها الدولار في السوق الداخلية، ويساهم في الحصول على تلك العملات بسعر أرخص مما إذا تم تحويلها إلى العملة الأجنبية كالدولار لدفع بدلات المستوردات تلك.

(5) استثمار سياسة ضبط الرساميل (Capital Control) للمدى المتوسط، ولن يتم التخلي عنها لما بعد 2021. (ص 10): إن هذه السياسة لها آثار سلبية، فكيف يمكن للحكومة تشجيع القطاعات الإنتاجية إذا كانت أموال أصحابها محجوزة في المصارف؟ وكيف يمكنها زيادة الاستثمار إذا كانت أموال المقتردين المقيمين والمغتربين من أبناء الوطن محجوزة أيضاً؟

لذلك، الأجدر أن يصيب الكابيتال كونترول الأفراد الذين لا يرغبون في استثمار أموالهم في السوق الداخلية مثلاً، بينما يمكن أن تكون فرصة يمكن أن تستفيد منها الحكومة لتحفيز القادرين على استثمار جزء من أموالهم في البلد وفي القطاعات كافة، وذلك بتشجيعهم على تحرير جزء من تلك الودائع عبر الاستثمار، وزيادة الإنتاج، وخلق فرص عمل لآلاف المواطنين. من جهة ثانية، يمكن أن تكون الكابيتال كونترول فرصة لعودة الثقة في القطاع المصرفي من خلال قيام

المصارف بالاعتماد على دراسات الجدوى الاقتصادية لدراسة مشاريع حيوية يرغب المودعون في تمويلها من أموالهم.

في غياب العملة الصعبة في المصارف التي تمثل الإيداعات النقدية لأصحابها، يوجد واجب ثلاثي الأطراف: الحكومة ومصرف لبنان والمصارف التجارية، يقضي برد جزء من الأموال المودعة بطريقة من الطرائق، قد يكون إعطاء قيمة الوديعة بالليرة اللبنانية لما يوازي سعر السوق في الوحدة المنشأة في 3 نيسان/أبريل 2020 حلًا مؤقتًا للراغبين في استثمار أموالهم في السوق الداخلية، ويمكن المصارف أداء دور هنا في إنفاقها إلى الموردين مباشرة كي لا تستخدم في المضاربة الداخلية ولا في تحويلها إلى عملات صعبة، كما تساهم في رد جزء من أموال المصارف المحوّل إلى الخارج بالعملات الأجنبية، حيث كل وديعة يرغب مستثمر ما بالحصول عليها، يجب أن يكون ما يوازيها بالعملة الصعبة يودع من المصرف التجاري في مصرف لبنان مقابل طبع المركزي لقيمة تلك الوديعة.

(6) السياسة النقدية ستساهم في خفض معدلات التضخم إلى أرقام أحادية (ص 10):

إن خفض معدلات التضخم لا يكون إلا نتيجة للسياسة النقدية والمالية معًا، إلا أنه ما دامت المصارف تقوم بتجفيف منابع ودائع الأفراد - وها هي الحكومة في خطتها ترغب في الكابتال كونترول - ونتيجة إيجاد أربعة أسعار صرف على الأقل للعملة الوطنية، فإن المغتربين سيقومون بخفض حجم تحويلاتهم إلى ذويهم، عدا عن اللاتقة في القطاع المصرفي. وإذا ما أضفنا أيضًا خفض حجم النفقات غير الضرورية في المالية العامة وميزانيات العديد من المؤسسات في القطاع العام - وحجم البطالة الذي يرتفع يوميًا بفعل إغلاق العديد من مؤسسات القطاع الخاص - كل هذه العوامل ستساهم في خفض التضخم الذي نجم عن السياسات المالية والنقدية السابقة، وأخصّها سلسلة الرتب والرواتب، والقروض الاستهلاكية وبطاقات الدفع المتنوعة التي كانت تتنافس المصارف عليها في تسويقها لجمهور العملاء.

إلا أنه مع هذه الظروف، ونتيجة الأسباب التي تم ذكرها أعلاه، فإن خفض معدلات التضخم هو مدمر للاقتصاد أكثر مما هي الحال عليه اليوم، والأجدر كان وسيبقى مراقبة الأسعار ولجم ارتفاعها بطريقة غير منطقية، ووضع عقوبات وغرامات رادعة على المخالفين.

(7) يحتاج لبنان إلى تمويل خارجي بعشرة مليارات دولار خلال السنوات الخمس المقبلة (ص 11):

إن لبنان ليس بحاجة إلى أي تمويل خارجي إذا ما تم اعتماد سياسات مالية ونقدية منضبطة؛ بالنسبة إلى السياسة المالية (ضبط الإنفاق، إعادة النظر في عديد الموظفين في القطاع العام والقوى العسكرية، تسريح مبكر/تقاعد مبكر، زيادة تعرفه الكهرباء، شراكات فورية مع القطاع الخاص لمنشآت عجزت الدولة عن إدارتها مع ضرورة حقن الشريك الأجنبي لإيرادات فورية في الدولة، ضرائب نوعية على السلع الفاخرة والمنافسة للسلع الوطنية، والسلع المضرة بالصحة (دخان، كحول،...) والسياسة النقدية (تحرير جزء من أموال المودعين للاستثمار الداخلي، تحديد السلع الواجب على مصرف لبنان تمويلها بما يخص المواد الأولية والآلات الصناعية والبذور الزراعية، وكل ما يرتبط بعملية الإنتاج، ما ينعكس في خلق عملات صعبة جديدة من خلال التصدير أو إشباع حاجات السوق الداخلي من سلع بديلة كان يتم استيرادها،

حيث تساهم المصانع المحلية في سد فجوة الاستيراد تلك، وبالتالي خفض حجم عجز الميزان التجاري...).

(8) تمويل إضافي من خلال تنفيذ مقررات مؤتمر سيدر (ص 12): مؤتمر سيدر هو للإنفاق الرأسمالي من خلال قروض بقيمة 10.8 مليار دولار على مشاريع محددة في قطاعات الكهرباء والمياه والنقل... كانت قد طالبت بها الحكومات السابقة، يشترط تنفيذها من جانب شركات أجنبية؛ وبالتالي لا تساعد على خلق فرص عمل للمواطنين أكثر فأكثر.

من جهة ثانية، إن تجربة المؤتمرات والمساعدات الدولية لم تكن مشجعة، حيث لم تصرف القروض والهبات السابقة على تمويل إنتاجي، شفاف، بل في ورم الأشغال العامة التي تم توزيعها من خلال مجالس منضوية تحت لواءات حزبية ومذهبية على مقاولين محددين لا يتجاوزون أصابع اليد الواحدة. والأجدر اليوم التدقيق في كل العقود التي تم تمويلها سابقاً من القطاع العام وتحويل العقود المشكوك بقيمتها أو التي كانت نتائجها الفنية غير ناجحة إلى القضاء، قبل السعي لتمويل إضافي من خلال مؤتمرات دولية. لأن الإدارة العامة ما زالت على ما هي عليه، ورجالاتها ما زالوا في أماكنهم، ولا تحدث أي عملية مناقلات شفافة في الوظائف الأساسية، ناهيك بضرورة تفعيل الأجهزة الرقابية فنياً ومالياً على العقود كافة التي سيجري تلزيمها مستقبلاً وفتحها أمام الجمهور من شركات محلية وإقليمية ودولية.

مع الإشارة إلى أن أموال أي مؤسسات دولية أو حكومات هي أموال دافعي الضرائب، كيف يمكنها أن تدفع لحكومة قد أعلنت عن توقفها عن سداد قروض سابقة عليها!

(9) إن المفاوضات مع الدائنين (حاملي سندات اليورو بوند) على مدّة سماح لخمس سنوات لعدم دفع أصل القروض وخفض قسائم السندات لديها الأدنى (وبخاصة أنه يتوجب على الدولة اللبنانية بين 19 و 20 مليار دولار على فترة 5 سنوات القادمة) (ص 13): إعادة الجدولة أمر حتمي، وهنا علينا التفريق ما بين دين داخلي ودين خارجي، وما بين دين بالعملة المحلية ودين بالعملة الأجنبية.

حجم المديونية العامة في لبنان⁽¹⁷⁾:

- بلغ الدين بالعملة المحلية 87279 مليار ليرة في نهاية 2019 بزيادة بنسبة 12.1 بالمئة عن نهاية عام 2018. وبلغ الدين بالعملة الأجنبية 33.7 مليار دولار في نهاية 2019 بزيادة بنسبة 0.7 بالمئة عن نهاية عام 2018. معدل الفائدة للدين بالعملة المحلية 6.47 بالمئة ومعدل الفائدة للدين بالعملة الأجنبية 7.38 بالمئة.

إذا كانت الحكومة في خطتها لا ترغب في دفع أصل القروض وستحاول خفض الفوائد المتوجبة عليها لديها الأدنى، للمقرضين بالعملة المحلية وبالعمليات الأجنبية لغاية 5 خمس سنوات مقبلة، أي من الأعوام 2020 ولغاية 2024، ما مصير أصحاب الودائع الذين تم استثمار أموالهم كسندات خزينة، وأي مصرف تجاري وطني أو خارجي سيعمل على الاستثمار في سندات

الخزينة الداخلية، وهل هكذا يتم حل المشكلة، بتحميل المسؤولية لأصحاب الودائع والمصارف، نتيجة عدم قدرة الدولة ولا سلطتها القضائية على فتح ملفات التلزيما، والأشغال، والفوائد المرتفعة، والسرقات، والفساد والرُشى وغيرها. الأجدر إعادة جدولة القروض السيادية بناء على نسب الفائدة التي كان معمولاً بها سابقاً في العواصم التي تتشابه مع لبنان (الأردن، بلغاريا)، مع إعادة النظر بالفوائد التي دفعت للمودعين الكبار لتتساوى مع ما كان يدفع.

مع العلم، أن الدين بالعملة المحلية والفوائد المترتبة عليه قد انخفض حكماً في ظل انخفاض سعر صرف العملة الوطنية، وبالتالي أصبح يمكن للدولة شراء بعض الديون المترتبة عليها بالعملة المحلية، إذا كانت قادرة على ذلك، بعد إعادة جدولة محقة عادلة ودائمة تقيها من أي أحكام قضائية مستقبلية.

وبالتالي إن الخطط الموضوعة التي تتمحور على عدم دفع أو إعادة جدولة القروض المحلية، والفوائد المترتبة عنها، من أجل خفض نسبة تلك المدفوعات من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، قبل الوصول إلى اتفاق مع الدائنين المحليين والدوليين، أمر غير عقلائي، وقد يمكن اعتماده مع المصارف الداخلية مع تأثير ذلك في مجمل المودعين إلا أنه غير منطقي مع المؤسسات الدولية، وبالتالي بنيت الخطة على توقعات خاطئة.

4 - السياسات المالية

أ - يتوقع أن تقوم الحكومة بوضع إضافة معدلة لميزانية 2020 بعد عدة أشهر (ص16): ما جدوى خروج موازنة معدلة للعام نفسه في النصف الثاني من العام، وكان الأجدر إصدار موازنة على مدى خمس سنوات هي عمر الخطة، ومحاولة إقرارها في المجلس النيابي، لنعطي صدقية محلية ولدى المجتمع الدولي، وللمدنيين الذين ترغب الحكومة في التفاوض معهم على جدولة القروض وذلك لإظهار جدية الحكومة بتنفيذ ما تصبو إليه.

ب - قياس حجم خفض النفقات (ص17):

(1) بالنسبة إلى الكهرباء: التوقع هو في زيادة التعرفة حين تصل الكهرباء 24/24: رفع التعرفة الكهربائية ضرورة ملحة لخفض العجز الذي تتحمله الدولة، ولتحويل المؤسسة إلى مؤسسة تحقق إيرادات عادلة، يمكن لأي مستثمر خارجي أن يفكر في الاستثمار بها، مع ضرورة مراقبة التغطية، تحسين الجودة الحالية، وإزالة التعديات، وفرض غرامات موجعة على المخالفين، مع إيجاد سبل لتحصيل الإيرادات شهرياً.

(2) بالنسبة إلى الأجور: خفض التكلفة وتحسين جودة العمل: ضرورة إعادة تقييم دور الوظيفة العامة، وجودتها، وكلفتها، وإلزام الموظفين الحاليين بتقييم مستمر، ودورات تدريبية الزامية يتلائم مع نظام مكافآت، والاستغناء عن مَنْ لا يستطيع تلبية تلك الشروط، وأهمية إلغاء إدارات، ووزارات، بغية خفض هذا العدد، إضافة إلى إقرار تقاعد مبكر للبعض الآخر. فضلاً عن ضرورة تقييم عديد المؤسسات العسكرية بما لا يتلاءم مع حجم دولة صغيرة، مع دمج الأجهزة الأمنية التي تتشابه (الأمن العام وأمن الدولة).

الجدول الرقم (2)

تقدير عدد القوى العسكرية في لبنان (2018)

الجيش	الأمن الداخلي	الأمن العام	أمن الدولة	المجموع
56,000	40,000	8,000	4,000	108,000

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من مقالات وتقارير في صحف لبنانية.

(3) خفض حجم المتعاقدين بنسبة 5 بالمئة سنوياً على مدى خمس سنوات (ص 17):

لا أرقام في الخطة عن حجم المتعاقدين الفعليين لدى الحكومة اللبنانية في مختلف القطاعات، فكيف تقرر أنها ستستطيع خفض العدد والاستغناء عن جزء منهم على مدى خمس سنوات، وهل المحاصصة الداخلية والانتماءات الحزبية لهؤلاء ستساعد على ذلك أم ستقف حائلاً، وبخاصة أن فريق منهم مشارك في الحكومة الحالية؟

(4) عدم التوظيف مكان الأجراء الذين سيتقاعدون على مدى خمس سنوات (ص 17):

لمنع الاستنساخ، كان يجدر وضع عدد أو نسب المتقاعدين خلال السنوات الخمس القادمة وفي أي الوزارات أو الإدارات ومن الذين يجب استبدالهم، ومن الذين يمكن الاستغناء عنهم، لكي تتضمن إعادة جدولة تلك المهمات في ضوء ذلك، وتوزيعها على الموظفين الآخرين، فيبقى العمل على جودته، لا على قرار واستنساخية صاحب القرار.

(5) إعادة درس عديد الملحقين العسكريين والاقتصاديين (ص 17): لقد أجريت تعيينات

منذ نحو العام لملحقين اقتصاديين وقيل حينها إن تعيينهم سوف يخلق بيئة لمساندة المصدّرين وفتح أسواق في الدول الموجودين فيها؛ الأجدر القيام بإعادة جدولة السفارات اللبنانية في العالم، وأعدادها كافة، هل يصح أن يكون بلد صغير كـلبنان لديه 91 سفارة أو ممثلية في العالم، بينما دول أكبر وأثرى لديها أقل من نصف هذا العدد!

ج - خفض التحويلات لمؤسسات القطاع العام (ص 18): من أجل خفض النفقات يجب

النظر إلى جودة المؤسسات العامة لا إلى عديدها فقط، مثلاً:

إن مستوى التعليم العام الرسمي في انخفاض خلال السنوات الماضية حيث يظهر في نتيجة الناجحين في الشهادة المتوسطة خلال العام الدراسي 2018 - 2019 أن 62.15 بالمئة نسبة الناجحين من مجموع المتقدمين في التعليم الرسمي بينما تبلغ 81.2 بالمئة في التعليم الخاص⁽¹⁸⁾، وهنا أين الرقابة على عمل المدارس الرسمية، وأين رقابة الحكومة على عمل وزارة التربية، أليست ثروة الوطن بنيه؟ وألا يولد هذا الأمر فروقاً اجتماعية واقتصادية للنشء حينما

(18) النشرة الإحصائية الأولية عن التعليم العام، المركز التربوي للبحوث والإنماء، العام الدراسي

يصبحون في سوق العمل، عدا عن الفروق في المعارف اللغوية والإدراكية. وبالتالي أين تنفق أموال المالية العامة، ولم لا تتم مراقبة الصرفيات على ما هو ضروري وفاعل فقط؟

إن رقابة الصرفيات والتحاويل ليست أمراً جديداً، حيث يوجد في وزارة المالية ضمن مديرية الموازنة ومراقبة النفقات دائرة بهذا الخصوص يطلق عليها دائرة مراقبة النفقات، ويوجد في كل وزارة أو إدارة حكومية مراقب لعقد النفقات، مهمته مراقبة النفقات التي تقوم بها أي وزارة أو إدارة عامة. إلا أنه نتيجة ما وصل إليه لبنان من نسبة فساد ومديونية عالية، ليس من واجبننا السؤال عن عمل تلك المديرية ودائرة مراقبة النفقات الملتصقة بها خلال كل السنوات السابقة؟

كما يوجد في التفتيش المركزي دائرة لإدارة المناقصات، إلا أنه الأجدر أن تصبح دائرة مراقبة المناقصات والمشتريات الحكومية كافة، للتحقق ومراقبة العقود والمشتريات والنفقات كافة التي تقوم بها مؤسسات عامة أو مستقلة في كنف الدولة، ويمكنها رفضها أو المطالبة بإعادتها، كما يجب أن تكون مهمتها التدقيق في دفاتر الشروط وملاءمتها لأكثر عدد من المشتركين لا أن تكون معدة على قياس البعض ورغباتهم وقدراتهم من أجل أن يفوزوا بها. وهناك ضرورة ملحة إلى إيجاد هيئة أو دائرة لرفض تعيين أو التعاقد مع أي موظفين جدد، أو تمديد مهمات أشخاص في مهمات إلا بناء لأحقيتهم ولحاجة الإدارة لهم ولمجهودهم.

إضافة إلى القطاع العام يجب إعادة تقييم دور المؤسسات العاملة في المجتمع المدني كافة في جميع الشؤون والحقوق والنظر إلى جدوى مدفوعات الدولة لها، فيتم توقيف التمويل فوراً إذا كان من دون جدوى، أو إذا كان لها مداخل أخرى من مؤسسات محلية أو خارجية.

(1) مساعدات نقدية للفقراء وعددهم التقديري 200 ألف فرد تتمول من خلال البنك الدولي (ص 19): يوجد في الدولة اللبنانية المؤسسة الوطنية للاستخدام وعملها هامشي وثنائوي حالياً، يمكن تفعيلها من خلال الطلب عبر الإعلام من العاطلين من العمل التقدم لها بطلبات، وهي مهمتها، تدريبهم والبحث لهم عن وظائف تناسب إمكانياتهم. من جهة أخرى، يمكن الاستعانة ببرامج التمويل الأصغر في خلق مشاريع صغيرة للأفراد، كما يمكن تنظيم دورات تدريبية على العديد من الأنشطة والصناعات الحرفية والصغيرة التي لا تحتاج إلى رأسمال عالٍ، كما يمكن الاستناد إلى الرغبة في دعم قطاعات إنتاجية، بتحويل فئات مهمشة تعيش على كنف الدولة، إلى فئات منتجة تستطيع أن تتغلب على مصاعب الحياة وتعتمد على ذاتها ومجهودها، وبالتالي لا تكون الأموال تنفق من أجل سلع استهلاكية مهدورة بل في سلع رأسمالية وبخاصة أن المبالغ النقدية قد تكون ضرورة للبعض إلا أنها تربى على الكسل وعدم الانتاج والعمل للبعض الآخر.

(2) تمويل الاقتصاد خلال الأزمة، قروض ومساعدات تُناقش مع شركاء دوليين (ص 19):

الجدول الرقم (4) خطة الدولة لتمويل برنامجها الاقتصادي

تمويل لمدى 2020 - 2024	القطاعات
1.1 مليار دولار	حاضنات الأعمال، الأراضي الصناعية، اقتصاد المعرفة
6.8 مليار دولار	قروض مدعومة للقطاعات الصناعة، الزراعة والسياحة
2.8 مليار دولار	استيراد المواد الأولية

المصدر: خطة الإصلاح الحكومية.

بناء على ماذا تم وضع الأرقام السابقة؟ هل هناك دراسة للتكاليف خلال السنوات السابقة والعائد لها، وما مناطق توزيعها، وكيف ستساهم في تطوير ريادة الأعمال مثلاً؟ ولماذا اختيار الدولار الأمريكي العملة المرجع في التقييم وهل لبنان بقادر على التمويل بتلك العملة أو ما يوازئها خلال السنوات القادمة؟ ألا يُعد هذا ديناً خارجياً؟ هل هناك خطة قطاعية فرعية ومناطقية للدعم، مثلاً في قطاع السياحة هل سيجري تمويل فنادق ومراكز لسياحة الأعمال والمؤتمرات أم ملاء ليلية؟ ما هي السلع التي تصنع وطنياً والتي ترغب الدولة في تمويل موادها الأولية، ألا يجب أن يكون هناك لائحة بها في هذه الخطة الحكومية؟ هل هناك قدرة لتمويل مصانع لمواد أولية بديلة لما يتم استيراده من الخارج؟ هل حصل النقاش مع شركات قابضة عربية في هذا الشأن؟ ولم لا؟ هل هذه القروض سيتم إعطاؤها من خلال الجهاز المصرفي؟ وبناء على أي تقييم، وبخاصة أن قروضاً سابقة من شركاء دوليين تم الحصول عليها، فما كان العائد لها؟ وهل ساهمت في خلق فرص عمل جديدة، وما أعدادها، وهل تتناسب مع حجم القروض؟

(3) تدابير لتعزيز الإيرادات (ص 20): تأمين إيرادات من خلال تحسين جباية الجمارك، وتحسين جباية ضريبة القيمة المضافة، وإيجاد ضرائب البيئة، وتعزيز الدفع الإلكتروني لخفض التهرب الضريبي؛ زيادة ضريبة الشركات من 17 بالمئة إلى 20 بالمئة، وزيادة الضرائب على الإيداعات التي تفوق المليون دولار من 10 إلى 20 بالمئة، وزيادة ضريبة TVA على المواد الفارغة من 10 بالمئة إلى 15 بالمئة.

إن تحسين الجباية الضريبية أمر ضروري مع اقتراح:

- الضريبة على السلع التي فيها أضرار صحية وذات الاستهلاك المرتفع: أن يصبح معدل الضريبة على التبغ والتبناك حدود 100 بالمئة ولكن تدريجاً، كما يمكن رفع الضريبة على المشروبات الكحولية إلى الحدود نفسها أعلاه، ولكن أيضاً على نحو تدريجي وفي خلال مدة عام.

- الضريبة على السلع الرفاهية كافة: زيادة الضريبة على العطور ومستحضرات التجميل لحدود 50 بالمئة، وضرورة فرض ضريبة على كل المركبات التي يتعدى ثمنها العشرين ألف دولار إلى حدود المئة في المئة، ومن الضروري أن يكون هناك ضريبة تصاعدية على كل من يملك سيارة ثانية وثالثة في ذات المنزل، وبخاصة أن ذلك قد يساهم في خفض الازدحام... إلخ.

- وفي زيادة المداخل: استخدام الحكومة الإلكترونية في دفع الضرائب بأنواعها كافة، وبخاصة التي يشوبها فساد كالضرائب العقارية، وفي إدخال البضائع عبر المرفأ المائي والجوية والبرية.

- ضرورة إيجاد ضريبة على الشقق الفارغة، وهو ما يساهم في زيادة نسبة المبيعات، والإيجارات.

- من أجل ضمان أعلى حجم امتثال ضريبي، قد يتم إعفاء المؤسسات الصغيرة كالمحال التجارية خلال أول عامين، مع إعطائها حوافز مع البلديات المحلية، وزيادة منفعتها من الاستفادة من قروض صغيرة عندما تكون نظامية.

(4) إعادة بناء القطاع المصرفي (ص 25):

- إعادة جدولة الدين العام سيؤدي إلى خسائر فادحة في رأسمال المصارف.

- خطة لإعادة تقييم القطاع المصرفي ستصدر قريباً وتتضمن: تقييم الوضع المالي لمصرف لبنان، تقوية الحوكمة للقطاع المصرفي من خلال تعزيز الإشراف والرقابة، إعادة تقييم الميزانيات العمومية للمصارف في ضوء انخفاض قيمة الأصول، المواد القانونية لإعادة هيكلة القطاع المصرفي...

لا شك أن المصارف المحلية لديها مسؤولية عدم تنوع حجم استثماراتها واستثمارها جزءاً مهماً من إيداعات المودعين في سندات خزانة الحكومة اللبنانية، إلا أن هذا لا يعفي الدولة ككيان من مسؤولياتها التي تحاول الحكومة الحالية الاستقلالية عنها، ورمي المسؤولية على الحكومات السابقة وكأن تلك الحكومات ولدت من تلقاء نفسها من دون انتخابات، ومشاورات نيابية، وتشريعات كانت مواكبة لها، عوضاً من أن الأطراف السياسية التي دعمت تأليف الحكومة الحالية كانوا ممثلين وأعضاء فاعلين في الحكومات السابقة. من جهة ثانية إن القطاع المصرفي اللبناني هو قطاع خاص يعمل لديه أكثر من 24 ألف موظف ولديه إيداعات لنحو ثلاثة ملايين مواطن، والأجدر إدارة حوار بين الطرفين سريعاً للبحث عن آلية منطقية لإعادة الجدولة تكون مناسبة للأطراف كافة: المودعين، الدولة، والمصارف التجارية.

- تنوع مروحة استثمارات المصارف وخفض درجة المخاطر: كان يجب على المصارف الخاصة تنوع مروحة استثمارات مودعيها في العديد من الأنشطة والفروع الاقتصادية وفي صناديق ائتمانية داخلية وخارجية لا استثمارها بيد الحكومة فقط لا غير. لا توظيف لاعقلاني ولا علمي للمصرف التجاري لودائع عملائه في حقيبة استثمارية واحدة لا غير هي الحكومة التي تعاني الأمرين من فساد ومحسوبيات وأزمات متعددة.

- بالتأكيد يتحمل القطاع المصرفي مسؤولية، كما هو وارد في الخطة، والجهة التي مهمتها مراقبته، ويقصد بها لجنة الرقابة على المصارف، ومصرف لبنان. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه من الذي يحاسب جميع الحكومات والأجهزة الإدارية التي قامت بعمليات الفساد والإفساد، وجعل الدولة غنيمة حرب يمكن لمن يعتبرون أنفسهم انتصروا أن يستبيحوا أموالها، ويجعلوها وكراً لممارسة لأعبيهم.

- إن خيار دخول شركاء أجنب ومؤسسات مالية عربية ودولية في ملكية مصارف محلية يساهم في ضخ سيولة في السوق، مع الحفاظ على عدده، لأن أي رؤية حكومية للدمج يساهم في زيادة الاحتكارات، وزيادة المخاطر التي قد تلحق بالمودعين مستقبلاً، والأفضل قيام مؤسسات مصرفية متخصصة وتنوع المحافظ الحالية على المصارف الحالية، مع ردها بأهمية الحوكمة لإدارتها، والشفافية المالية والإفصاح.

- إن ميزانية مصرف لبنان تظهر ثلاثة ظواهر: لا توازن نتيجة خسائر سابقة، حساب العملات الصعبة سلبي سينخفض أكثر مع انخفاض سعر الصرف، ونقص السيولة. مع الإشارة أن الحكومة عينت شركات لتدقيق وضع المصرف المركزي (ص 25).

- إن القطيعة والهجوم المتبادل بين المصرف المركزي والحكومة الحالية لا ينذر بأمر إيجابي، وبخاصة أن التجارب اللبنانية علمتنا أن مدير عام في وزارة ما بإمكانه توقيف خطة وزير إذا ما أراد ذلك، فكيف بحاكم لمصرف مركزي له استقلالية عن النشاط الحكومي، كما أن المسألة النقدية والرقابة على القطاع المصرفي مهمة المركزي، وإذا كانت الحكومة لا تثق بالإدارة الحالية، الأفضل الاستعاضة منها بإدارة جديدة، كما حصل في آب/أغسطس 1993 عندما تم تعيين رياض سلامة خلفاً لميشال الخوري الذي لم تكن قد انتهت ولايته بعد، وبالتالي أي تعيين جديد يجب أن يتمخض عن سياسة نقدية حديثة ومبتكرة تضبط السوق المصرفية وتضع الضوابط الآيلة لنهوضه.

- من الضروري ليس تغيير الأشخاص فقط، الحاكم، ونواب الحاكم، بل إعادة توزيع المهام والوظائف الأساسية ليكون أخذ القرار في مصرف لبنان ديمقراطياً، وليس مسؤولية شخص واحد، كما يمكن وجود مجلس محافظين، حيث يكون كل مدير فرع لمصرف لبنان في المحافظة، محافظ مصرف مركزي في إطاره، ومحافظ بيروت رئيس مجلس المحافظين، وأخذ القرار هنا يكون بالأكثرية، مستغنين عن نواب الحاكم الأربعة، الذين يغلب عليهم الطابع الشرفي على الدور التنفيذي.

- إن السياسة النقدية هي أداة أساسية في النهوض من هذه الأزمة إذا ما وضعت لها استراتيجية واضحة، وذلك من خلال عودة الثقة للجهاز المصرفي ومحاولة الحفاظ على إنجازاته السابقة، وتفكيك أي عوامل سلبية، كأهمية الشفافية، والإفصاح المالي، فضلاً عن تنشيط الأسواق المالية المحلية من خلال زيادة عديد المساهمين فيها.

(5) تأسيس جهاز لإدارة أصول الدولة باستثناء النفط، لإعادة المتانة المالية لمصرف لبنان (ص 27): إن تأسيس أجهزة لإدارة أصول الدول، موجودة في آسيا، وأخصها: الصين، إندونيسيا، وتايلند، إلا أن التجارب اللبنانية في شركات مماثلة كشركة استثمار إنترنا كمؤسسة لإدارة أصول مصرف بعد أزمة مالية تعرض لها هي تجارب غير مشجعة بالرغم من وجود حكومات ومصارف عربية في ملكيتها.

إلا أن وجود مؤسسة كهذه مع استثمار جزء من الأصول في بناء إدارات للدولة على أراضيها واستغنائها عن تكاليف إيجار أبنية حكومية، قد يكون نافعا، إلا أنه يمكن طرح إشكالية أن تتعدد تلك الشركات وتدخل بشراكات مع مؤسسات دولية لإدارة الأصول، وهو ما يخفض التكلفة على

الدولة من ناحية التوظيف، والإدارة. في المقابل تساهم في تدفق أموال واستثمارات مباشرة عوضاً من تلك الأسهم مع وجودها في أسواق مالية دولية، ورقابة عليها من مؤسسات تدقيق عالمية. فتزيد الشفافية، والتدقيق في أعمالها ونتائجها.

إلا أنه للمصرف المركزي إمكانات متعددة لتحقيق عائدات حالية ومستقبلية من خلال تدخله في سوق الصرف، وإصدار سندات، وإدارة أصوله الخاصة (طيران الشرق الأوسط مثلاً)، وتحقيق عمولات متفرقة، عوضاً من الطبع النقدي إذا ما رغب.

(6) إضافة إلى تأثر المصارف بإعادة جدولة ديون القطاع العام 30 بالمئة من محفظتها مهددة بعدم سداد القروض وبالتالي الخسائر المباشرة التي ستلحق المصارف ستتجاوز رسميتها الحالية (ص 29): بما خص قروض الأفراد، يمكن للمصارف المحلية، وانطلاقاً من تجارب دول متعددة نتيجة أزمة Covid-19، أعادت جدولة قروض عملائها، أن تقوم بذات الأمر محلياً وبخاصة أن لبنان تعرّض لأزميتين متلاحقتين مالية وصحية، مع إدراك أن أغلب التجار لا يرغبون في وصم أعمالهم ومؤسساتهم أنها عاجزة عن الدفع مع ما يترتب على ذلك من تداعيات متفرقة، وبخاصة أنه لا يمكن لهؤلاء إلا التعامل مع القطاع المصرفي للإيداع، وإجراء التحويلات، وإجراء المدفوعات، والاقتراض مستقبلاً أو Overdraft؛ وبالتالي مع مرونة القطاع المصرفي فيمكن أن تكون نسبة القروض التي يعجز أصحابها عن سدادها أقل من توقعات الخطة الحكومية، مع الإشارة إلى أن المصارف اللبنانية وطوال الحقبة الماضية كانت تحتفظ بضمانات تتجاوز 150 بالمئة من قيمة القروض التي تعطيها.

(7) الخطة تقضي بزيادة حجم الرسملة من خلال Bail-in للمساهمين (ص 29): أصدر مصرف لبنان التعميم الرقم (532) تاريخ 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وينص على:

- عدم توزيع أرباح عن السنة المالية 2019.

- زيادة أموال المصارف الخاصة بنسبة 20 بالمئة من حقوق حملة الأسهم العادية، عما كانت بتاريخ 31 كانون أول/ديسمبر 2018 عن طريق مقدمات نقدية بالدولار الأمريكي، خلال مهلة أقصاها 2020/6/30.

وبناء على ذلك، قامت بعض المصارف بعرض وحداتها خارج لبنان للبيع من أجل الحصول على أموال نقدية مقومة بالدولار، كما يمكنها بالتأكيد تسييل وحدات، أو إقفال فروع، أو الاستغناء عن يد عاملة، بغية أن تصبح منشآتها أكثر صلابة، مع إمكان دخول شركاء أجانب، أو مساهمين جدد فيها، بعد تصحيح أوضاعها.

(8) «إذا كان ممكناً»، ستحاول السلطات حماية أغلبية المودعين (إن لم يكن جميعهم) كذلك أصول صندوق الضمان الاجتماعي، والمنظمات المهنية (النقابات، الجامعات، مؤسسات وجمعيات المصلحة العامة) (ص 30): واجب الحكومة الحفاظ على أموال المودعين، وذلك ليس خياراً بل أمر ملزم لها، فلا تستطيع اعتماد أي قرارات تضرب فيها ودائع مواطنيها والمقيمين على أرضها وبخاصة أن هؤلاء وثقوا بالنظام اللبناني، واعتقدوا أن قانون النقد والتسليف وآليات عمل السلطة النقدية، والمجلس المركزي الذي يتولى عضويته إلى جانب الحاكم ونوابه الأربعة

والمديرين العاملين في وزارة المالية ووزارة الاقتصاد من أجل تنسيق السياسات النقدية والمالية في بلورة سياسة اقتصادية كلية هي الكفيلة في حمايتهم وحماية مدخراتهم.

بل إن أموال أصغر مودع أو متقاعد، أو امرأة مسنة تضاهي أموال أهم جامعة، ومؤسسة أو جمعية، لأن تلك المؤسسات بإمكانها التعويض من خلال إيرادات وتعويزات متفرقة، بينما ماذا يفعل من بلغ من العمر عتياً ولم يعد بإمكانه الإنتاج والعمل، من أجل الحصول على مدخول شهري يعينه على تكاليف الحياة؟

كما أن اعتماد بعض الإجراءات لإدخال بعض المودعين أصحاب أسهم في بعض المصارف يجب أن تكون اختيارية وغير ملزمة، بل يمكن لمن يرغب الحصول على أمواله بعملة الحساب أو بما يوازيها في سوق الصرف من أجل الحفاظ على قدرتها الشرائية بينما أي دفع لأموال المودعين أقل من قيمتها، يمكن أن تحاسب عليه السلطات السياسية والنقدية والمصارف، لأنها غابت عن حماية حقوق المودعين الحلقة الأضعف. إلا أنه، لا قانون منذ أيلول/سبتمبر 2019 ولغاية يومنا هذا في الرقابة على الرساميل وبالتالي أي ضبط للسيولة وعدم دفعها هو جريمة قانونية يمكن ملاحقة من يقوم بها ومن يسكت عنها من سلطات.

(9) على أصحاب المصارف إعادة ضخ رساميل في المصارف بما يعادل توزيعات عن الحقبة 2016 - 2020؛ كما أن المودعين الكبار سيكون بإمكانهم (احتساب جزء من ودائعهم في رساميل المصارف، امتلاكهم حصصاً في صندوق استرداد أموال المودعين، إيداعات لأمد طويل مع أو من دون فوائد (ص 30): إن كثيراً من المودعين هم من المغتربين الذين استثمروا في بلدان شتى من أجل الحصول على تلك الأموال، كما أن البعض ربما يكونون قد عانوا الأمرين من أجل تحصيل ثروات مالية، ووظفوها في مصارف وطنهم، والأجدر التدقيق في أموال هؤلاء فيتم الحفاظ على أصل الإيداع مع فوائد تناسب ما كان يدفع في بلدان مشابهة للبنان بنسبة المخاطر نفسها. لكن ما جدوى ملكية أسهم في مصارف تصرح الحكومة أنها ستقوم بدمجها، لأن كثيراً منها غير قادر على الاستمرار؟

- الصناديق: هل شفافية مجالس إدارات المنشآت المملوكة للدولة ومؤسساتها حالياً ستضمن للمودع أن يضع أمواله في ما يشبه صندوق إدارة الودائع مع انعدام الشفافية وندرة التوزيعات، وغياب أي إطار للمحاسبة، والتوظيف الزبوني لمجالس إداراتها، كما قد يتحكم بها أمراء الطائف والطوائف؟

- والأصح، أن يشارك بعض المودعين، من خلال سوق مالية شفافة وواضحة، وهنا أهمية تطوير قوانين البورصة اللبنانية، كما بإمكان إدخال شركاء لبنانيين وعرب بحصص وازنة لمن أراد ذلك ضمن المصارف، بعد تمكينها كي لا يشعر من اغترب لسنين طوال في مجاهل أفريقيا وأمريكا الجنوبية وعانى الأمرين أن أمواله ضاعت عليه، وبالتالي يكون ذلك في إطار تنوع محفظة المستثمر، وبشرط أنه بعد سنوات قليلة سوف تتمكن تلك المؤسسات من القيام بتوزيعات ربحية للمساهمين فيها.

- كذلك، لا يمكن أن تغيب الدولة هنا، فالأموال المودعة أنفقت على مؤسسات مملوكة من الدولة وأديرت من حكومات متعاقبة. وانطلاقاً من مبدأ المسؤولية المشتركة والمتعاقبة، تقع على

الدولة مسؤولية في التعويض على المودعين إذا عجزت المصارف عن ذلك، وهنا يمكن للدولة التعويض على المودعين الذين تم استثمار أموالهم في سندات حكومية من خلال المصارف، بتمليكهم جزءاً من أصولها (أراضٍ، جزء من منشآتها بعد أن تعرض أسهمها في أسواق مالية، وتتمتع بالشفافية...) كما يمكن استثمارهم المباشر لودائعهم داخل لبنان بما يوازيها من عملة محلية في سوق الصرف بشرط قيامهم بمشاريع إنتاجية ورقابة على النفقات من المصارف كي لا تستعمل في المضاربة النقدية.

(10) تصغير وتمتين القطاع المصرفي الذي يخدم حاجة الاقتصاد اللبناني مع إيجاد استراتيجية لدمج قصري أو اختياري للمصارف (ص 31): ليس الهدف دمج الكيانات الحالية، ما يزيد حجم الاحتكار في السوق المالية ويعدم المنافسة، وقد يرفع أسعار فوائد الاقتراض مستقبلاً، ويزيد حجم المخاطر على المودعين؛ بل الأجدر، فتح مجالات للدمج فقط للمصارف المتعثرة، ودعم المصارف الحالية لتقويم اعوجاجها وتصحيح مسارها، فأى رغبة في تطوير القطاعات الإنتاجية، وزيادة الإنتاج، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي لا بد أن تكون المصارف لاعباً رئيسياً فيه، وإذا كان هناك أخطاء متراكمة، فليتم تصحيحها، لا هدم القطاع ككل.

كذلك من الأهمية قيام مصارف متخصصة في الصناعة والزراعة والسياحة، والقروض الصغيرة... ومساهمة القوانين في دخول مصارف جديدة إلى السوق المحلية، ما يزيد إنتاجية القطاع ويبقي بيروت مركزاً مالياً مشعاً، مدعومة بأسواق مالية، تعزز شفافية المؤسسات المصرفية، وتساهم في تنويع نسب المساهمين والمشاركين بها، وتخلق أدوات استثمارية جديدة.

خاتمة

إن وضع أي خطة حكومية يساهم في تعزيز الشفافية، إلا أن الخطأ هنا هو عدم تنسيق الجهات المالية والنقدية في ما بينها لكي تكون للدولة بجميع كياناتها ومؤسساتها أرقام موحدة، مع توصيات متفق عليها لتنفيذها سريعاً.

كما هناك ضرورة لشرح أسباب الأزمة ووضع حلول مناسبة لها، ضمن السياستين النقدية والمالية، مع ضرورة إجراء مفاوضات سرية وسريعة مع الدائنين لإعادة الجدولة، كما قد يكون لأي حكومة خطة قطاعية مبوبة في أبواب وزاراتها وهيئاتها الحكومية، في ما خص تنظيم إداراتها، وهيكلتها، وتنظيم شؤونها، ومراقبة خدماتها، وتحسينها، وتطويرها، ورفدها بالقوانين اللازمة، ومراقبة موظفيها، وتدريبهم، والاستغناء عن غير المنتج منهم.

تم ذكر قطاعي الصناعة والزراعة في الخطة، إلا أن الاقتصاد يقوم على جميع قطاعاته من صناعة وزراعة وخدمات وسياحة ومصارف وتعليم وصحة ونقل وغيرها، وبالتالي كان الأجدر قيام سياسات قطاعية مفندة مع ضرورة تسليط الضوء على مكامن الخلل في كل قطاع للعمل على إصلاحها سريعاً (وبخاصة المشاكل الإدارية، التدريبية والإجرائية التي يمكن للسلطة التنفيذية العمل عليها فوراً)، مع ضرورة ضبط الخلل، وتقويم الاعوجاج، وتصحيح الأخطاء، وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال المحليين (المودعين مثلاً) والأجانب على ضخ أموالهم فيه، ويساهم في

زيادة الإنتاج، وزيادة نسبة التوظيف، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة.

الكثير من الأرقام هي موضع شك، فيها وفي نسبها، ومنها حجم الاستثمارات في قطاعات معينة. كما لا تتطرق الخطة إلى كيفية الإفادة من أموال المودعين لتوظيفها في الاقتصاد بالصورة التي ترغب فيها الخطة، مثلاً: ترغب الدولة في دعم قطاع تكنولوجيا المعرفة، وصناعة الأدوية، والزراعة العضوية... فيمكن تشجيع المودعين الراغبين في استثمار جزء من أموالهم في تلك القطاعات، بتعاون بين المصرف المركزي، الذي يضخ عملات نقدية محلية، والمصرف الذي يودع في المركزي ما يساويها من عملات نقدية أجنبية على أن تكون تلك الأموال لزيادة متانة المصرف.

وبالإجابة عن إشكاليتنا إن كان يمكن لهذه الخطة الحكومية الخروج من الأزمة المالية والنقدية الحالية، نجد أنه لزاماً أن تكون أي خطة جريئة في طرحها إلا أنها تتلاءم مع جدية وجراءة صاحب القرار التنفيذي في آن، فخطط الإصلاح لن تكون شعبية، وبخاصة مع حجم الضرائب الهائلة التي يجب عليها فرضه، وتأمين العدالة الضريبية، والاستغناء عن البطالة المقنعة في الدولة وهي تشمل الآلاف في القوى البشرية المدنية والعسكرية، وإزالة الدعم غير الضروري، ودمج مؤسسات وإلغاء أخرى، ومراقبة النفقات بحزم. إلا أنها من أجل ضمان حقوق الفئات المهمشة عليها تقديم ضمانات صحية، وتحسين جودة المدرسة الرسمية، وتشجيع الاستثمار والإنتاج من مؤسسات محلية وأجنبية من أجل خفض معدلات البطالة؛ ومع غياب سياسات قطاعية شاملة في الخطة مع قرارات سريعة، وعدم دقة الأرقام الموضوعة، والانتماءات السياسية إلى أطراف الحكومة التي لا ترغب في انخفاض حجم مؤيديها في الشارع على الأمد القصير، فالخطة غير جدية بالتعامل مع الأزمة المالية والنقدية ولن تستطيع التغلب على مشاكل البلاد الكثيرة التي تستمد جذورها من الحرب الأهلية واتفاقيات وقف إطلاق النار وتوزيع المغنم □

محمد شريف الفاروقي: خيبة أمل ضابط عربي بعد الحرب العالمية الأولى

تقديم وتحقيق محمود حداد(*)

أستاذ التاريخ العربي الحديث، جامعة البلمند - لبنان.

كان محمد شريف الفاروقي (1891 - 1920) ضابطاً عربياً في الجيش العثماني خلال الحرب العالمية الأولى. ولد في مدينة الموصل شمال العراق سنة 1891. وتخرج في المدرسة الحربية (حربية مكتبي) العثمانية في إسطنبول وأصبح، في وقت ما، بعد انقلاب «تركيا الفتاة» عام 1908 ضد السلطان عبد الحميد الثاني، عضواً في جمعيتي «العهد» ثم «العربية الفتاة» العربيتين السريتين قبل الحرب. وفي نهاية عام 1915 انشق والتحق بالجانب البريطاني خلال معركة غاليبولي عند المضائق البحرية التركية. وعدّ الفاروقي نفسه قومياً عربياً، ويبدو أنه اعتقد أن تحالفاً عربياً - بريطانياً خلال الحرب سيمكن العرب من كسب استقلالهم القومي الذي يحمل الكثير من الثمار الطيبة للقضية العربية.

انضم الفاروقي عام 1916 إلى الثورة العربية الكبرى بقيادة الأمير حسين، شريف مكة. وخلال السنة نفسها أصبح ممثل الشريف في مصر، إلا أنه تم التخلي عن خدماته بعد عام واحد. وفي إثر عودته إلى العراق وخلال ثورة 1920 العراقية ضد الاحتلال البريطاني لوطنه، اغتيل في ظروف غامضة⁽¹⁾.

في بداية عام 1919، قبل اغتياله بنحو سنة كتب الفاروقي الذي كان مقيماً في دمشق كتيباً صغيراً بعنوان آراء واختبارات سياسية عامة ومختصرة، وكتب على الجانب الأيمن من الصفحة نفسها «كتبت هذه المذكرات قبل أربعة شهور في دمشق الشام/ 10 أبريل [نيسان] 1919»، أي أنها كتبت في النصف الأول من كانون الأول/ ديسمبر 1918.

mahmoud.haddad@balamand.edu.lb.

(*) البريد الإلكتروني:

(1) سليمان موسى، الحركة العربية: المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة، ط 3 (بيروت: دار النهار للنشر، 1986)، ص 164، هامش 1.

ويبدو أن الفاروقي أرسل هذه المذكرات إلى الشيخ محمد رشيد رضا (1865 - 1935) الذي كان مقيمًا في القاهرة وينشر مجلته المنار التي كانت تعنى بالشؤون الإسلامية والعربية.

إن هذا الكتيب المكتوب بخط يد الفاروقي نفسه، والذي وجدته ضمن أوراق رشيد رضا الخاصة عند أحفاده في القاهرة، لم ينشر من قبل بصيغته الأصلية. إلا أنه قد يكون له شيء من الأهمية التاريخية لأنه يكشف كيف غيّر الفاروقي، وهو يمثل صورة القومي العربي في تلك الحقبة، إدراكاته أو أفكاره ليس فقط في ما يتعلق ببريطانيا العظمى متحولًا من معجب بها إلى عدو لها ولسياساتها وسياسات معظم، إن لم يكن كل، الدول الأوروبية تجاه البلاد المستعمرة والطرائق السياسية والنفسية التي تستخدمها الدول الأوروبية لإخضاع الدول الأخرى.

وتبين الوثيقة هذه أن الحرب العالمية الأولى وفرت حافزًا لليقظة والتغيير السياسي في دوائر النخب العربية، ليس فقط بصورة موارد النظر إلى التطورات خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها مباشرة من خلال وجهة النظر العربية، ولكن أيضًا من خلال أن تصبح قادرين على فهم طريقة عمل «سياسة القوة» الأوروبية في البلاد العربية. ومن هذه الزاوية، فإنها تكشف بعض خيبات أمل النخبة العربية بعد الحرب.

النص مثير للاهتمام، وهو يتعرض لعدد من القضايا، من بينها ملاحظات حول أوروبا وسياساتها الخارجية وسياساتها خلال الحرب وسياساتها في الشرق وأفكار الرئيس الأمريكي ويلسون وتطلعاته ووضع العرب (عرب المشرق) في مصر وثورة 1919 المصرية. إلا أننا سنكتفي هنا بما كتبه الفاروقي في القسم الأول من مذكراته القصيرة، المتعلق بـ«سياسة أوروبا الخارجية» كما لمسها لمس اليد خلال الحرب، وأفكاره حول سياسة «تقرير المصير» التي كان الرئيس الأمريكي ويلسون قد أعلنها في تلك الحقبة.

آراء واختبارات سياسية عامة ومختصرة لمحمد شريف بك الفاروقي

كتبت هذه المذكرات قبل أربعة شهور في دمشق الشام/ 10 أبريل 1919

لا بد قبل الكلام على نتائج الأمور من بيان الأسباب والمقدمات التي تدعو لاعتبار هذه النتائج واحترامها، فالأسباب أو المقدمات الواجب علينا اعتبارها في حالتنا السياسية هي معرفة أنفسنا معرفة تامة عبر جميع وجوهها. وكذا معرفة حالة أعدائنا كما يجب أن نعرف، وذلك تتعين لدينا كيفية الوصول إلى نتائج حقيقية وطبيعية. وقد قسمنا الكلام هنا إلى قسمين: المقدمة، والخطة.

ولنبداً أولاً بالقسم الهام من المقدمة، أي معرفة ما هي أوروبا سياسيًا وما نكتبه الآن إن هو إلا نبذات صغيرة عن أوروبا وسياساتها الخارجية وسياساتها في الحرب الحاضرة وسياساتها في الشرق وكلمة عن الدكتور ويلسون وأفكاره وأمانيه والشعب الأميركي ثم سياسة أوروبا الداخلية، أحزاب أوروبا، الحزب المحافظ، حزب الكاثوليك، الحزب الاشتراكي، حزب الفوضوية. رقي أوروبا وعظمتها.

الأوروبي بوجه عام؛ حالتنا نحن العرب المسلمين، أخلاقنا بصورة عمومية، الترك. عرب مصر ومصر، الثورة ومظاهراتها، الغاية وطريق الوصول إليها.

البرنامج: «الفصل الأول: سياسة أوروبا الخارجية»

لم تخطو [كذا] السياسة الأوروبية من عهد بعيد، خطوة واحدة في سبيل العدل والإنسانية؛ بل كانت ارتقت المدينة ازدادات السياسة تمسكاً في جلب المنافع القومية باستباحة كل شيء «حتى أقصى الرذائل» للوصول الى المصلحة والمنفعة، فانكشفت في هذا العهد بواطنها وظهرت لاسيما في الحرب العامة ظهوراً جلياً كظهور الشمس في رابعة النهار. ولا جدال بأن أساس هذه السياسة القوة والدم والحديد. ولقد ظهرت هذه السياسة ظهوراً لم يدع فرصة للشك في سياسة البرنس بسمارك فإنه بفضل هذه السياسة أكمل وحدة ألمانيا وأسس قواور (كافور) ووحدة إيطاليا، إن هؤلاء السياسيين تمكنوا كثيراً من توحيد الأحزاب والأمة لغايتهم وكان يكفي منهم أن يقولوا «الوطن في خطر» وإن كانوا هم مسببو هذا الخطر. ونال نابوليون الثالث وفرنسا جزاء غلطاته لابتعاده عن هذه السياسة. سياسة استباحة كل شيء للوصول الى الغاية. («سياسة الدم والحديد» فبمساعدة نابوليون أو سكوته الدال على ميله للترقيات القومية الأجنبية - ساعد على تأسيس وحدة إيطاليا وإتمام وحدة ألمانيا لأنه كان ميالاً بطبعه للكمال الملي إلا أنه لقي ضيراً ؟] عظيماً آخر بفرنسا [كذا] أضراراً بالغة وقد تجلت هذه السياسة بأجلى مظاهرها في مؤتمر فينا. فإن تلك السياسة هي التي انتجت بعد حرب السبعين الصلح المسلح.

فالرجل السياسي العظيم، هو الذي يجلب المنافع لأمته ويحقق لها أمانها لمدة بعيدة على شرط أن تكون الغاية أكبر من الوساطة ويزداد قدر ذلك السياسي بمقدار المنافع والمصالح التي استطاع جلبها وتحقيقها لأمته وأيضاً بنسبة مدة دوامها ونسبة الضحايا أي الوساطة. وليس هنا مجال ذكر الوسائط الراقية التي تتوسل بها الدول الأوروبية للوصول الى غايتها والتي تحرص على كتمانها أشد الحرص فهي تعد لها السياسيين في مدارس السياسة ثم في مواضع التجربة وما شاكل ذلك حتى وصلت الى أرقى الدرجات التي نشاهدها في يومنا ولو أننا وقفنا يومنا إلى الإطلاع على تشكيلات وزارات الخارجية في أوروبا لتمثلت أمام أعيننا عظمة هذا النوع من السياسة وأهمية تفرعاتها العديدة[.]. ووزراء الخارجيات في أكثر الدول غير مسؤولين أمام البرلمانات بالرغم من جميع المساعي ونكتفي بالقول إن سياسة أوروبا الخارجية كانت في الماضي كما قدمنا وهي الآن كذلك. فإن من أتيح له الإلمام بتاريخ الحرب الحاضرة والاطلاع على أسراها [أسرارها] يقف على أمور بجانب عظيم من التوحش والظلم والغدر والخيانة والقسوة والرقعة والكذب والغش والدناءة ارتكبتها الحكومات بنفسها، بصورة منظمة ولو ارتكب فرد من الأفراد عشر معشار هذه الرذائل لحارت الحكام في كيفية صب العقاب عليه وترتيب أشنع الجزاء له ومن العجيب أن الحكومات المذكورة ارتكبت هذه الفظائع والمنكرات باسم العدل والحق وباسم الإله الأعظم! وأيدتها الأمم وجميع أحزابها وميزت كل التمييز من أنقن هذه الرذائل وأنتجت أعماله نفعاً للحكومات المذكورة بل أدخلته في صفوف العظماء من أبطالها الخالدي الذكر.

إن أساس السياسة الخارجية في أوروبا هو كما قدمنا مبني على جلب المنافع وتأمين المصالح والأمال القومية. وبما أن أمما [كذا] أوروبا تكاد تتساوى بالقوة والمقدرة بفضل المساعي المشتركة

من كل فرد من أفراد الأمم القادرين لتقوية أنفسهم وبفضل الاتفاقات والمعاهدات السياسية لم يعد يطمع أحد منهم بملك الآخر في أوروبا ما خلا بعض الأماكن المختلف عليها كولايتي الألبان والورين ولم يكن هناك من يجسر بالطمع أو يسعى لتحقيقه إلا إذا كان متفوقاً عظيماً على خصمه واثقاً من الظفر والغلبة.

وبما أن هذا النوع من الطمع يقضي جهداً وعناء كبيرين وبما أن البلاد الأفريقية وغيرها من الأقطار المتوحشة والبربرية قد استولى عليها جماعة من الدول الأوروبية واتفقوا ظاهراً ورسمياً على تقسيمها في أنه كان كل منهم يدس على شريكه دسائس سياسية واقتصادية ببعضها [كذا] - إلا أنه لم يبق هناك مجال حقيقي لسد مطامع الدول الأوروبية التي تنمو مطامعها نمواً مطرداً - سوى الشرق أو آسيا على التخصيص. وعلى هذا فآسيا هي اللقمة السائغة السهلة التناول لأنها من القسم الشرقي - والشرق حسب تقسيم علماء الحقوق الدولية ينقسم إلى متوحش وبربري وللصنف الأول من البشر وهو الذي أطلقوا عليه المتمدن ينظم فيه أوروبا وأميركا وأخيراً اليابان - أن يفعل ما يشاء بالقسمين المتوحش والبربري - ولكن يجب لتناول هذه اللقمة أن لا تغضب الدول الأخرى ذات المطامع - التي أطلقوا عليها المصالح السياسية - في ذات المكان.

وبناء على ما تقدم فالدول الطامعة إما أنها كانت تتفق مع الدول الأخرى فتعوض لها طمعها بمكان آخر على حساب الشرق أيضاً وإما أنها تؤجل المسألة إلى أن تأتي فرصة تمكنها من إرغام الدول الأخرى بأمر آخر حتى لا تتعرض لها ومن هذا يتبين أن الدول الأوروبية مهما تضاربت مصالحها وتنافرت أغراضها فإنها تتفق في نهاية الأمر على حسابنا فتسوي اختلافها فيما بينها من غير إشراكنا بشيء من الأشياء. أما إذا كانت مصالح ما تقضي بأن تبلعنا دولة أخرى فهي تساعدنا وتعاوننا إلى أن يتيسر لها دفع المحذور [كذا] عنها بإبعاد الدولة الأخرى ولكنها في نهاية الأمر تعود فتضع هي يدها علينا وتبتلعنا وتكون قد استعملتنا آلة لتنفيذ مآربها بنا وبمناظرها علينا. فهذه الأمور المتقدم بيانها واقعة فعلاً ولا مجال للجدال فيها - وإنما يستثنى منها حالة وجود سياسيين قديرين يعرفون كيف يستفيدون من تلك الاختلافات بين الدول الأوروبية فيسعون [كذا] لتقوية أنفسهم من وراء هذا الاختلاف، ولكن همة [كذا] السياسي وحدها لا تكفي في هذا الباب. من هذا يتبين أن استيلاء اليد الأوروبية على ما تبقى من الشرق أمر لا مناص منه ولزيادة الإيضاح نقول:

بما أنه يجب أن تكون اللقمة سهلة الهضم على معدة المحتل ينبغي أن يظل الشرق في انحطاط دائم، وبما أن الانحطاط العام يتم بسرعة إذا انحطت النفوس وزال الشمم واندثرت عزة النفس فلا يكون لأوروبا الطامعة بنا عمل في بداية احتلالها - إلا إذلال أنفسنا واتباع سريان النذل للماديات والمعنويات حتى يعم هذا الطوفان جميع الطبقات المادية والمعنوية ولا عبء في التفاوت في درجات الانحطاط الذي نراه الآن في الأقطار الشرقية. فمثلاً ربما كانت الجزائر منحطة انحطاطاً بئياً أكثر من انحطاط مصر ولكن الدولة البريطانية لا تتبالي بهذا الآن إذا قيست الأمة المصرية بالأمة البريطانية نفسها فهناك تظهر درجات الانحطاط وتنين فرجة الخلف عظيمة جداً لدرجة أنها تضمن راحة بريطانيا من هذه الوجهة وهذا هو السر في مساعدة بعض الحكومات المحتلة بنشر بعض العلوم والسماح ببعض الوسائل المدنية في قليل من المستعمرات.

بقي علينا أن معرفة الطرق التي يسلكونها في إذلال الشرق؛ فالوسائل المستعملة لدى الأوروبيين كثيرة ومختلفة، فمنها أنه يوجد عند الحكومات المستعمرة دوسيهات (ملفات أوراق) عديدة عن أخلاق وطبائع ذاك القطر الذي تحتله الدولة المذكورة وهذه الدوسيهات مفصلة تفصيلاً بديعاً بما تحتويه لكل ما تلزم معرفته، وبياناً لهذا نأتي على ما أطلعنا عليه صدفة: ففي مصر إدارة خاصة تسمى إدارة المخابرات وهذه الدائرة تشغل وحدها نصف دور من أدوار فندق سافوي الكبير حيث مركز رئاسة الجيش البريطاني، وهي مرتبطة أشد الارتباط بنظام تقليدي في قلم المخابرات البريطاني الكائن بوزارة الحربية المصرية والذي إليه وحده يرجع الفضل في معرفة كبيرات الأمور وصغيراتها التي تجري في داخلية القطري [كذا] وعلى حدوده الأربعة وله إشراف تام على أمور الضبط والربط بمصر وله تخضع جميع الوزارات ويتصل دائماً بدار الحماية وعنده فروع في الخرطوم والسويس والإسكندرية ولديه من السلطة ما يخوله [كذا] مخابرة الخارجية البريطانية إذا لزم الأمر وله تقارير أسبوعية مستعجلة وغير مستعجلة وشهرية مفصلة وسنوية، وهذه الأخيرة تطبع بمصر سرّاً وتوزع على وزير الهند ونائب الملك بمصر ووزراء المستعمرات في كندا وأستراليا وتحفظ في وزارة الخارجية.

أما القسم المكوّن في سافوي فمع ارتباطه بالقسم المصري يتصل كثيراً بوزارة الخارجية بلندن وله فرع خاص وهام يشغل على استقلال في المسائل العربية، وفرع آخر متخصصاً [كذا] للمسائل التركية ثم قسمًا للشؤون الصهيونية وهذا الأخير تتداخل أموره بكلي القسمين.

أما المنطقة الأولى المتعلقة بأعمال العرب فتتفرع أيضاً الى فروع كل فرع منها يشغل بقسم آخر متعلق بقطر من الأقطار العربية كسورية والعراق والحجاز وغيرها، والأعضاء العاملون في هذه الفروع يجتمعون يومياً اجتماعاً سرياً يسمى المؤتمر اليومي يدوم من الساعة 9 الى 10 والنصف واجتماعاً هاماً كل يوم الثلاثاء [كذا] من كل أسبوع في دار الحماية لعرض الأعمال المشكلة أو لبيان طويل عما يجب اتخاذه في تلك الأقطار. فقد كان لدى فرع الحجاز «الذي رأسه بعد قليل من تأسيسه» الكابتن كورنواليس دوسيهات عديدة من الشريف وأخلاقه وطبائعه الأصلية واقتراده السياسي والشخصي وحقيقة أحواله وأماله مفصلاً تفصيلاً تاماً. وهكذا عن كل ولد من أولاده [كثير] من أشرف الحجاز ومتنفيذه ثم عبر جمهور أهالي الحجاز ودرجة رقيهم المادي والأدبي وإلى أي مدى تستطيع أنظارهم أن تطمح إليه وأخيراً عن كل ما يتعلق بالحجاز والحجازين [كذا] من الجهات المعنوية والعسكرية والاقتصادية وغيرها، وقد اتصل بي من إحدى مستخدمي هذا القسم من السوريين الذين اصطنعهم الانكليز للترجمة، إن في هذا الفرع الحجازي كتاب مطبوع كبير الحجم واسع الاطلاع محتوياً على أسماء جميع الذين اشتغلوا بالمسائل العربية أو كان لهم تعلق بها من الشريف حسين إلى أصغر واحد مرتب على حروف الهجاء وبجانب كل اسم إيضاحات وافية عن جميع أحواله من عائلته وماضيه إلى أخلاقه ومعلوماته ووطنيته وإخلاصه [كذا] وكل ما يلزم لمعرفة الشخص. وكنت عرفت في أثناء اشتغالي بالسياسة العربية جنرالاً إنكليزياً طاعناً في السن وأفهمني أحد الموظفين السوريين أنه متخصص بمعرفة أنساب العرب وقبائلهم من وجوههم وله إلمام بكلامهم وأنه يشغل بهذه الأمور منذ نعومة أظافره، وهذا السوري الذي روى لي ما ذكر يصرف معظم أوقاته بتحقيق الأنساب والعائلات مع روابطها. وعند الأوروبيين من هذا الشيء الكثير. ويستدل من ذلك وسواه أنّ الأوروبيين يطلعون تمام الاطلاع على

أحوال البلاد قبل احتلالها ويقفون أتم الوقوف على مواضع القوة والضعف منها وذلك بواسطة من يتجسس لهم من أهل تلك البلاد. وما أكثر هؤلاء السفلة في شرقنا البائس الكئيب، وأسطع برهان على انحطاط الشرق استيلاء الأوربيين عليه كما نرى ونشعر. ومن فريد الأسف أن سوء إدارة الدولة العثمانية سيدة الشرق قرونًا عديدة أسقطت أهاليه سقوطًا عظيمًا ونزلت بهم تلك الإدارة الحمقى إلى أسفل دركات الانحطاط حتى هيأتهم [كذا] لأن يكونوا اللقمة السائغة للأوربيين اللهم إلا أفرادًا قلائل لا يستطيعون الاتكال على أمر عظيم لخدمة وطن من أوطان الشرق.

نعود بالحديث إلى الأوربيين فإنهم بعد الوقوف المذكور على أحوال القطر الذي يرمون ابتلاعه يسهل عليهم حينئذ اتخاذ التدابير الفعالة لأي عمل يريدون القيام به، فإن أرادوا الاستيلاء على الرأي العام فالسلطان والرؤوس الكبيرة تصبح بأيديهم إمّا بالدرهم أو بالتهديد أو بالألقاب أو بما شاكل ذلك من الوسائل التي تعددت أسبابها حسب استعداد الأهلين وروحية أخلاقهم من السمو والانحطاط. يسمون من يودون الانتفاع باسمه، سلطانًا، أو أميرًا، أو صاحب (المعالي)، أو السعادة ويحكمون البلاد باسمه ولكن الحقيقة التي لا ريب فيها أن ذلك السلطان أو الأمير أو الحاصل لألقاب الشرف الوهمي لا يكن [كذا] إلا خادمًا لأصغر آراء الأجانب المحتلين ومنفذًا لطعنات الاستعمار الأوربي في الصميم من قلب أمته.

عندما يؤد جلالة ملك الحجاز أن يخاطب تلفونيًا الكولونيل ويلسون معتمد انكلترا بجده لا بدّ لجلالته من الانتظار على آلة التلفون عدّة دقائق يراها الكولونيل فعلًا لازمة لاتمام نظام الإنزال الذي يمكن الاحتلال نهائيًا. عند ويلسون المذكور ترجمانًا [كذا] بابلي المذهب اختطفته الطبيعة من أعماق الرزيلة [كذا] المادية والمعنوية، ولكن هذا الحقيّر كان ولا يزال بحقارته الأمر النهائي الحقيقي في ذلك القطر المبارك الذي يجله 350 مليونًا من المسلمين. الملك تحت أمره والشئون العمومية نهيًا بإرادته يتصرف بها كما يأمره الكولونيل تصرفًا لا يعرف سرّه إلا ممن أتيح له الوقوف على الحقيقة في جده.

الموضوع واسع الرحبات وما يقال في أم القرى والحسين بن علي يقال في الكنانة وبأبناء اسماعيل وتتنطبق ذات النظرية ويتمشى مبدأها ويسرس مفعولها على [الديار] السورية أو العراقية إن شاءت سياسة بريطانية إبقاء ذلك الوهم: وهم الإمارات وخذعيلات [كذا] السلاطين. وإنما تختلف درجات هذه الأمور بحسب السياسة أولاً وثانيًا بحسب شخصية الملك أو الأمير ثم شخصية المحتل. وإذا اتفق أن وجد في ذلك القطر رجال على جانب من الأهمية خلاف السلطان يخضعونهم أو يحملونهم على إرادتهم بأمر السلطان ووساطته، وإذا كان فريق من الوطنيين الحقيقيين «وهم قليل في كل مكان» وكانوا على شيء من الاقتدار والتأثير بحيث يخشى بأسهم لأنهم يستطيعون إقلاق راحة المحتل فالمحتل يسعى جهده لإذلالهم بجميع الوسائل؛ اما باستجلابهم أو بتسليط أهل بلادهم عليهم فإن لدى المحتل طبعًا جيشًا [كذا] من الجواسيس فيه الذكر والأنثى وكل ما يلزم لاتقان التجسس فلا يصعب عليهم أن يدخلوا كل مكان ويعرفوا من البيوت أسرار البيوت والعائلات، وبهذه الوساطة وغيرها يفعلون ما يشاؤون ويستفيدون من العداء المستحكم قديمًا بين الأفراد والعائلات ومن الأفكار والخواطر التي لهم أو عليهم أو التي تتفق مع سياستهم الوقتية حسب الظروف والأحوال. وبعد أن يتمكنوا من توطيد أقدامهم هكذا

يسيرون مع الأهليين بمعاملة وطرق خاصة مبنية على ما تقدم وغايتها كسر ما بقي من عزة النفس عند الأهالي وذلك بمظاهر العظمة والعدل وحب النظام.

ومن سياستهم الرئيسية أن لا يفرطوا قطعاً بأحد منهم مهما ارتكب من الفظائع والمنكرات ويعضدون بعضهم بعضاً بدون تفريق في المقام ولا تمييز في الرتبة، وإذا ارتكب أحدهم أمراً مشيناً جداً واشتهر ذكره بين الجمهور بصورة معيبة تؤثر على سمعتهم فطريقتهم أن يحملوا ذلك الشخص على تقديم استعفائه من خدمة الحكومة وهم يعلنون باسم الحكومة أسفهم على حرمان البلاد من خدماته الجليلة ثم يمنحونه فوق هذا المكافآت الكبيرة من خزينة البلاد المحتلة جزاء ما قام به من الأعمال الهامة لمصلحة البلاد.

وهكذا يصرفون وقتاً عظيماً في بداية احتلالهم لإزالة عزة النفس نهائياً حتى يعتاد الأهليون المسكنة ويروضون على العبودية فتتجسم في أدمغتهم أضعافاً مضاعفة قيمة كل فرد من الأفراد المحتلين، وبذلك أيضاً ينسون أعزّ شيء لديهم في الحياة وهو عزة النفس التي منحها القدرة الإلهية ليسموا [كذا] بواسطتها الإنسان الى أرفع درجات السمو[.]. ثم يشرع الأهليون فيولون وجوههم شطر الأمور الأخرى التي رأت الحكومة المحتلة عدم البأس في اشتغال الأهالي بها ومن هذه الأمور أنواع المنكرات على تباين أجناسها فمن ذلك أن يطلق العنان لجميع الرزائل والدعارة[.]. وتحمي الحكومة هذا النوع من السفالة باسم الحرية الشخصية فتحنط آداب الأمة نساءً ورجالاً وينمو هذا الانحطاط بنمو الرزائل فتذهب الأموال والأموال بذهاب ما تبقى من الأخلاق الموروثة وعندها لم يعد في إمكان الشعب سماع صراخ الغيورين من المخلصين وإذا وصل الصوت الى المسمع فلا ينفذ الى القلوب وتصبح الأمة بمجموعها عاجزة عن تقليد المحتل أو سواه بشيء من جدياته أو أخلاقه أو أعماله بل تنصرف الى تقليده وغيره بأقبح الرزائل فتضيف الى رزائلها القديمة والحديثة رزائل غريبة بعضها يبثها المحتل عمداً والبعض الآخر خاص به وبتقليده فتكثر الرزيلة وتقل الفضيلة الى أن تصل الى درجات الاحتضار فالموت وهناك الفناء الأبدي.

هناك ينقلب تبذير الأمة الى فقر مدقع وليس لديها من وسائل العلم أو العمل ما تعالج به فقر الشبيبة المستقبلية التي لم تتعلم - بشق النفس - إلا ما يؤهلها لأسخف الوظائف وقد سدت بوجهها أبواب الحكومة فيضعف الأمل بالحياة القادمة أو الحياة العامة ويحل اليأس فيقل الزواج ويجيء النسل ضعيفاً وسيكون مستقبله طبعاً أسوأ [كذا] من مستقبل آبائه وأجداده وهكذا الى أن تتلاشى شخصيات الأمم ويعتريها الفناء.

هذه الوسائل تختلف درجاتها من أعلى أدنى [كذا] ولكن أعلاها بالنسبة الى الأمة الحاكمة واطى لا تخشى شره، وإذا كان في الأمة المحكومة رهط من أفاضل القوم يحرصون جيداً على المحافظة على لغتهم ودينهم وعاداتهم فيسعون جهد طاقتهم كيلا يصيب أمتهم الانحلال التام وما أقل هذه الفئة في جميع الأقطار الشرقية عامة والإسلامية خاصة.

هذه صفحة حقيقية مختصرة كل الاختصار من سياسة أوربا إزاءنا [كذا]؛ فإذا كانت أوربا جميلة، فهذا الجمال ليس لنا وإذا كان رجال الثورة الإفريقية وارهاط الثورات الأخرى لأمم الغرب الذين سفكوا في ذلك دماء زكية حتى أقاموا الدنيا وأقعدوها لبيان حقوق الإنسان وتأمينها والحرص عليها وإثبات العدل والمساوات [كذا] والإخاء فهذه النتائج أيضاً لا تكون

لنا لأننا لم نضع في مقدماتها ولا مقدمة واحدة وإذا كان الديموقراطيون في أوروبا يسعون كل يوم لبث روح الديمقراطية فهي كذلك لهم وليكونوا ديمقراطيين فيما بينهم أما علينا فكلهم أرسوقراطيون.

الدكتور ويلسون

ليس في وسعي أن أجزم بشيء قطعي نحو الدكتور ويلسون رئيس جمهوريات (كذا) أمريكا لعدم توفر المقدمات والبراهين الكافية لذلك، ولكن من الممكن تحليل المسألة تحليلًا طبيعيًا بالنسبة للسياسة العامة: يريد الدكتور ويلسون إجراء العدل المجرد لجميع الأمم ويريد ضمان استقلال الأمم الضعيفة. ولكن أليست المستعمرات والأمم الشرقية داخلية في عدد الأمم التي خلقها البارئ المصور تحس وتشعر بكيفية العالمين؟ أليس يحق لمصر أن تنال استقلالها؟ وهل يعقل أن انكلترا وفرنسا (كذا) وإيطاليا هذه الدول القوية بالاستعمار تتخلى عن مستعمراتها؟ أم يريد الدكتور ويلسون بلفظة «الأمم» أمم الغرب وشعوبها فقط ليضم الألزاس واللورين لفرنسا وترتيسته وترانتيو لإيطاليا وليؤسس حكومة بولونيا وما شاكل ذلك. يتكلم الدكتور عن حرية البحار وما هي انكلترا بأسرها من أكبر كبير إلى أصغر صغير الحكومة والأمة يقرون حرية البحار كما يريدون ثم تؤيدهم اليابان ودول التحالف بذلك. يريد ويلسون أن يضمن السلام العام في الكون. فإذا قبلنا جدلاً إمكان إزالة الحرب من الهيئة البشرية فهل رأينا في تاريخ هذا الكون ومشاهده العجيبة شيئاً ارتقى غير تدريجي؟ أهل اخترع المخترعون ما اخترعوا دفعة واحدة؟ أهل استخدمت السكك الحديدية منذ اكتشاف البخار؟ هل تقبلت الأمم فكرة الديمقراطية منذ كونت هذه الفكرة؟ ماذا يقول ويلسون في الماضي القريب لسياسة أوروبا، أي ماذا يقول في أمس لأوروبا؟ أليست الطفرة محال في الوجود لاسيما في مثل هذا الأمم الجليل العظيم الذي يستدعي أكبر ضحايا عرفت منذ خلق الكون؟ أمن الممكن أن يتخلى الذئب عن طبعه في بضعة أيام اتباعاً لنصائح الدكتور ويلسون ثم يعيش مع الحمل في أمان وسلام؟ كيف ينسى المظلوم ظالمه كيف ينسى غاصبه من اغتصبت حقوقه الطبيعية واستعبد وأهين؟

إذا كان الدكتور ويلسون مخلص[١] في نواياه وأفعاله وإذا كان يعتقد أن ألمانيا هي الجائرة فلماذا لم يعلن الحرب عليها من بداية الأمر؟ ولماذا التزم الحياد هو وشعبه وقد استفادت ألمانيا على ما أذكر - كثيراً من أمريكا في خلال الحرب وفي الزمن الذي كانت فيه الغواصات في أشد أدوار فتكها بالبواخر التجارية وغيرها؟ من الجائز أن الدكتور ويلسون مخلص في نواياه وأقواله ولكنه مخدوع مغشوش، ومن الجائز أنه غير صادق بهذه الأقوال والأعمال وإنما أقدم على فعل ما فعل لضمان وصيانة مصالح الأمة الأميركية أو [كذا]

ربما الدكتور يريد أن يضع أساساً للمستقبل الآن ويود أن يخطو الخطوة الأولى في هذا الموضوع، ولكن على أي عهد من العهود صنع ما صنع؟ لو صرح الدكتور ويلسون بأفكاره في وقتها ألم يكن في وسعه إرغام الفريقين المتحاربين على أن يخطوا خطوة في سبيل مبادئه أوسع مما يأمله الآن! على أي شيء يستند الآن لتنفيذ مبادئه (?) أهل على قوة أمريكا أم على ما يسمونه الرأي العام؟ والآن بعمله هذا ألم يجلب عداء وسخط قسم عظيم هام من البشر نحوه وتركهم يدعونه (بنبيرون)؟

إذا لم يتوفق الدكتور ويلسون في تطبيق مبادئه أو وضع أساس متين في الحال يضمن رقيه في المستقبل وإلا كان عدم النجاح مبنياً على عدم الإخلاص وكان هو أكذب وأمكر سياسي ويكون عمله هذا أوهى حادث سياسي حدث في الكون الى الآن ويحق له أن يسمى أكبر سياسي في العالم وإذا توفق في أعماله فلا شك يكون صنيعه هذا أعظم من صنع جميع العظماء الذين سبقوه حتى الأنبياء.

ومن المحتمل أيضاً أن مبادئ الدكتور ويلسون ستكون آلة جديدة أو ستاراً جذاباً لطيفاً يستر مطامع وأمانى الدول القوية نحو الضعيفة، أي يصلح لأن يكون اختراع[اً] ليزيل كلمة الاستعمار أو الاستعباد التي ابتذلت كثيراً ووجب تغييرها. ولا جدال في أن الشعب الأميركي غير مطلع وليس متمرن[اً] على السياسة الأوروبية ومن السهل على الدهاة السياسيين الأوروبيين أن يلعبوا بهذا الشعب.

السياسة الداخلية الأوروبية

الأحزاب

كثيراً ما يتغنى الشرقيون بأحزاب أوروبا ومبادئها وشدة معارضتها للحكومات ولكن كثيراً ما عمدنا الى النسبة بين تلك الأحزاب وبيننا نحن المضطهدين بدون أن نعرف شيئاً عن تلك الأحزاب وحقيقة أعمالها.

يرجع أصل تشكل هذه الأحزاب الى (سنة) 1814 فقد كانت جميع حكومات أوروبا في ذلك العهد تقريباً بقبضة العائلات المالكة المؤيدة بالارستقراطيين. وكانت حكومات أوروبا تسعى تحت تأثيرات «مترينخ» لحفظ حالتها بدون تغييرات في الأملاك والاجتماع أي حفظ نظام الحكومات الداخلي وبقاؤه كما كان قديماً. وكان أداء (كذا) هذه الفئة قسم غير راض بذلك وهو يتشكل من الطبقة الوسطى عند جميع الأمم ومن شبان المدارس وأصحاب الجرائد ومحرروها والوطنيون [كذا] الذي [كذا] كان الأجانب قد استولوا على بلادهم ولكن لم يكن لهؤلاء [كذا] الجموع قوة هامة يستندون عليها ودام هذا الحال نصف قرن تقريباً ولكن الثورات السابقة كانت تركت أثراً في [؟] لم يمح وكان هذا الفريق من الأمم في سعي دائم الاتصال. وبما أن الحالة كانت في جميع أوروبا كما ذكرنا فإن تشكيلات الأحزاب السياسية تشبه بعضها بعض في جميع الحكومات تقريباً وكانت الأحزاب الهامة أربعة:

أولاً - الحزب المحافظ: وهذا يؤلف من كبار الموظفين كالوزراء والقواد والمديرين وغيرهم وكذا الأشراف والنبلاء وكانت غايتهم ابقاء الحكومات المطلقة وحكم الكنيسة ورقابة الصحف.

ثانياً - الحزب المحافظ الحر «الدستوري» وتقسيماته: [كلمة غير مفهومة]، اليمين ويؤلف من أعيان الطبقة الوسطى والموظفين الأحرار ومطالبه: مراقبة مجلس الشورى (المبعوثان) على التشكيلات ولاسيما مالية الدولة وغايته تأسيس شخصية سلكية مع برلمان يؤلف من قسمين: قسم الأشراف وقسم المنتخبين ويحق للبرلمان رفض الميزانية السنوية ولكن يترك للملك حق انتخاب وزرائه وإدارة دفة السياسة العامة لا يطلبون [كذا] ولكن حرية صحافية مقتصرة على الأغنياء.

ثالثاً - الحزب الحر «بارلمانتر» مركزه بالشمال ويتشكل من الطبقة الوسطى الذين لم يكتفوا بحق رقابة المجلس المنتخب بل يطلبون رجحان وتفوق المجلس على الملك والهيئة الوزارية وعلى مجلس الأشراف وغايتهم حكومة حرة بارلمانية. وتكون هيئة الوزارة من أكثرية المجلس تحكم باسم الملك ولكن حسب رغائب أكثرية المجلس المذكور أي دستور يعترف فيه بحق الحكم والتفوق للأمة والحرية السياسية وحرية المطبوعات والاجتماعات والاشتراكية ثم حرية دينية مطلقة وتشكيل الحزب الوطني من الطبقة الوسطى للدفاع عن هذه الحقوق.

رابعاً - الحزب الديمقراطي «الرديفال» [كذا] وهذا الحزب يؤلف من العمال والمحامين والمحربين ويطلب حكم الأمة والمساواة [كذا] السياسية ومن مطالبه (علاوة على مطالب الحزب الحر)، الانتخاب العام،[،] ابطال جميع الامتيازات السياسية للثروة[،] تفريق الكنيسة عن الحكومة وغايتة حكومة ديمقراطية جمهورية.

ثم تألف بعد ذلك هذين الحزبين [كذا] وهما الحزب الكاثوليكي والحزب الاشتراكي وقد أخذوا الصبغة الدولية:

1. 1. غرض الحزب الكاثوليكي استعادة سلطة الكنيسة ويؤلف من المحافظين والقرويين، [كذا]. أما الحزب الاشتراكي أو الاشتراكيين [كذا] فأساس الحزب أولاً حق الحياة لكل فرد مع ما يحتاجه. والثاني حق السعي والاجتهاد أي ينال كل حسب عمله، وقد وضعت الاشتراكية هذه القواعد بناء على ضرورة حال الطبقة السفلى من البشر أي جماهير العمال ومن على شاكلتهم، وكان أساس اعتراضاتهم: ان الجمعية البشرية الحالية قاسية على البؤساء وهي السبب في شقائهم الذي يصادفونه في أدوار الحياة وأن معيشة هذه الطبقة من الناس سخيفة وقليلة وغير [؟] ثم ينتقدون ساعات العمل واستبعاد العمال من قبل أصحاب الأملاك ورؤوس الأموال وأن مساكن العمال صغيرة وحقيرة وحياتهم مؤلمة ومعيشتهم مرة وأن التملك والوراثة وأهلها هم الذين يقسمون طبقات البشر تقسيماً لا عدل فيه والعمال هو الذي يسعى فينمي ثروة المالك والمالك لا ينقده الأجرة المناسبة لما انماه العامل في ثروة المالك. اجتهد الاشتراكيون كثيراً لتأسيس حزب اشتراكي دولي ولكنهم لم يتوفقوا ولم يجدوا في آخر الأمر إلا أن يكون الحزب الاشتراكي وطني محض «ملئ»[،]، كالأحزاب الباقية وتشكل هذا الحزب في ألمانيا للمرة الأولى بصيغة حزب اشتراكي أهلي مع بروغرام منظم ثم اقتفى أثره اشتراكيو الأمم الأخرى.

برنامج الاشتراكيين

الانتخاب العام من سن 21 - إلغاء الامتيازات وأصناف الناس، والامتيازات الوراثية والدين - تشكيل الملي(*) [كذا] ثم تعليم ابتدائي اجباري[،] حرية المطبوعات[،] حرية الاشتراكات والاختراعات [؟] تحديد ساعات العمل[،] انقاص ساعات العمل للنساء[،] وضع قانون لحماية العمال[،] مراقبة صحية ومؤسسات صحية[،] مسئولية أصحاب الأملاك والمؤسسات. وكانت أشكال الحكومات تتغير إما بالثورات وإما بالانقلابات الى حد أن أزيل الحكم المطلق من أكثر

(*) من كلمة مله.

حكومات أوروبا ولم يستطع [كذا] ذلك الاتفاق الذي أرادته مترنيخ لحفظ النظام الداخلي في حكومات أوروبا لتنافر المصالح الدولية المختلفة، فكانت كلما حدث ثورة في مكان أو في مملكة من الممالك،] كانت بقية الحكومات اجتناباً من حدوث انقلابات في بلادها - تغير شكل الحكم من دستوري الى برلماني ولكن كان أيضاً يحدث بعكس ذلك[.]. ودام الحال على هذا المنوال الى أن لم يعد في أوروبا إلا الحكومات القليلة التي تدافع عن الحكم المطلق ثم أخذت الديمقراطية تتسرب الى الأفكار في غرب أوروبا يومئذ بات [كذا] مركزاً للأحزاب الراقية الحرة وكان وسط أوروبا مركز الحكم المطلق وإنما تكاملت تدريجياً جميع الحكومات وفقاً لرغائب الأحزاب المذكورة واضمحل الحكم الفردي من مركز أوروبا أيضاً ولم يبق له أثر إلا في شرق أوروبا وفي الشرق على الإطلاق. وكانت حكومات غرب أوروبا تتدرج أيضاً نحو الكمال في أشكال الحكومات من راقية الى أرقى الى أن بات الحكم الحر هو الحكم الطبيعي في أوروبا تحت شكل برلماني ديمقراطي في الغرب وشكل دستوري في المركز.

ولما بلغت أوروبا هذه الدرجة من الرقي في الحكم وأشكال الإدارة أعاد الحزب الديمقراطي تأسيسه، ففي فرنسا كان تحت اسم الحزب الراديكالي الجمهوري وفي إيطاليا «حزب الراديكال» واتخذ اسمه في ألمانيا «الحزب الاشتراكي» وفي بلاد اسكندانيا «[حزب القرويين]»⁽²⁾ ومن ذلك الوقت شرع الحزب الكاثوليكي والاشتراكي يظهران في ميدان الجدل السياسي وكان الحزب الكاثوليكي يستند على (البابا) واعتراضاته على الحكم الحر ولم يكن له تأثير ما خلا في البلجيك ولكنه كان متقن الترتيب والنظام، أما الحزب الاشتراكي فقد تأسس كما ذكرنا سابقاً في ألمانيا لأول مرة كحزب مليّ اشتراكي (ديمقراطي).

ازدادت بعد حرب السبعين قوات الحكومات الأوربية وتنظمت جيوشها ولم يعد بوسع الأحزاب القيام بثورات كبيرة فحافظت الحكومات على أشكالها أي برلمانية في الغرب،] مشروطية في المركز (دستورية) ما عدا فرنسا التي نالت الشكل الأخير من الحكم الجمهوري. إلا أن مرور الزمان فصل في الأفكار العمومية أفكاره من الر... والتقدم فاخذت الأفكار تتصفي أيضاً الى أن ادمجت الأحزاب الضعيفة في الأحزاب القوية حتى باتت الأحزاب قسمين محافظين وديموقراطيين، ولم يكن الاختلاف بينهما أوسع كالأول بل ضاقت فرجة الخلف لاندماج الأحزاب المنحلة بها فتشكل الحزب الكاثوليكي والاشتراكي بصورة قطعية وكان حزب المحافظين مع الحزب الكاثوليكي يسعى على الدوام لاعادة سلطة الكنيسة وأدخلت في الحزب الديمقراطي الأفكار الاشتراكية. وعلى هذا المنوال كانت جميع الأحزاب تسعى للتوحيد بين القسمين إما محافظ أو ديموقراطي باندماج الأحزاب الأخرى أي الكاثوليكي والاشتراكي الذين لم يتخذوا [كذا] السياسة إلا واسطة فقط و[ل]كن كانت الوجهة العملية في الحياة السياسية باقية في يد الأحزاب الوسطى البارلمانية أو المحافظين الأحرار[.].

(2) ربما بقصد هنا «حزب القرويين».

(حزب الفوضيين)⁽³⁾

الغرض من وضع أساس لاشتراك العمال المتطوعين والفلاحين بدون حكومة سياسية وغايتهم التخريب بالقوة لكل ما يسمى النظام العام: يطلبون الثروة العامة في الكون ويريدون القرارات الاجتماعية والفلسفية والاقتصادية ويرمون الى محو جميع الحكومات والكنائس كل تعاليمها السياسية والدينية والاقتصادية والعدلية والمالية والنظامية (البوليس) والاجتماعية أما بواسطة اجراتهم فالجبر⁽⁴⁾ والارهاب وحزبهم لا يضم بين أعضائه إلا القليل من الناس ولكن ليس لهم حزب مستقل لأنهم لا يشتركون في الأحزاب البرلمانية بطبيعة حالهم وقوتهم محصورة في أقسام صغيرة.

أما الجمعيات السرية الماضية مثل جمعيات (الكابوناري وأوربا الحديثة) وماشا فلا ثمة داع للبحث بهما فإذا ألقينا الآن نظرة بسيطة على رقي أوربا كما ألمعنا الى سياسة أوربا الداخلية والخارجية، ونظرنا بإمعان الى رقي أوربا الصناعي والتجاري والزراعي والجندية والبحرية والعلوم الطبيعية والفلسفة وأقسامها والاقتصاد والعلوم الكمالية والأدبيات والفنون الجميلة كالرسم والموسيقى والشعر والتاريخ الطبيعي وما شاكل كل هذا من الوسائط التي تتشكل منها مجموع الأمة مادياً ومعنوياً فإنه إذا نقص من هذه العلوم التي تؤلف القوة علمًا [كذا] أثر ذلك النقص في مجموع القوة. وإذا أعملنا الفكر في السنين الطوال التي بذلتها أوربا للوصول الى هذه النتيجة ورأينا كيف أنها لم تصل الى ذلك إلا بفضل رجالها الذين قدروا على معرفة قيمة الاختص[اص]⁽⁵⁾ وفوائده فانفرد كل منهم لاختصاص بنوع من فروع هذه القوى لدرسها وتحريرها من أساسها حينئذ ندرك درجة أوربا ونتصور عظمة قوتها واتساعها مع أسبابها واكمالاً للبحث نذكر بعض صفات الفرد الأوربي:

وطني قبل كل شيء لأنه رضع لبان الوطنية من ثدي أمه وتلقى حب الوطن من أغانيها له في مهده، متعلم حسب حاجته للعلم[،] مقتصد كل الاقتصاد المفيد. فعال بمنتهى النشاط[،] منظم في أعماله[،] جدي في أفعاله[،] لطيف في معاشرته[،] ثابت في كلامه ووعدته يتبع أحسن الطرق المثلى في الحياة الزوجية والزواج. رياضي بكل ما تحب الرياضة[،] صاحب رقة وإحساس [..] وقد خلقت فيه هذه الروح بالطبيعة أولاً وثانياً بتأثير الفنون الجميلة كالموسيقى وغيرها[..] يسعد كثيراً بالماديات ويتلذذ بها[،] مادي أكثر من أنه معنوي [..] وهو على العموم أقل من الشرقي اهتماماً بالعفاف، مغرور كثيراً (في الشرق) لأنه أوربي متمسك بدينه ظاهرياً[،] يحتقر كل شرقي عادي وكل مسلم خاصة ويعتقد أن الشرق طعام له وهم أيضاً ممتلئ جسارة أوربية[،] خبيث ومكار[،] اختصاصي بفن مهنته لا يهتم إلا فيما يتعلق به ولكن ملم بالشئون العمومية، لا بد له من استعمال الخمر[..] أخلاقه ومبادئه مبنية على المنفعة[،] بعيد جداً مما نفاخر نحن العرب من الأخلاق الحميدة كالوفاء والمرءة [كذا] والشهامة والذي يعرف بينهم بهذه الفضائل يعتبر في

(3) أعتقد انه يقصد حزب الفوضويين.

(4) أعتقد أنه يقصد بالجبر.

(5) بقصد هنا - برأينا - الاختصاص.

نظرهم نابغة زمانه فيحترمونه ويطلقون عليه اسم النبيل الشريف وأولئك هم الذين يعملون ما أمكن من الفضائل والرزائل في سبيل وطنهم ونفع أمتهم. والأوربي قليل الرحمة والرأفة واقف على معظم مبادئ حفظ الصحة يتبع أحسن الطرق لتربية الأطفال وبالجملة فهو مجهز بجميع الوسائط اللازمة للصراع والتنازع الدائمين في الحياة وذلك لوقوفه على قانون الحياة الطبيعي «قانون النسوء»⁽⁶⁾ والارتقاء» وبقاء الأنسب في الكون وإذا زدنا على هذه الصفات الطب[يعية] المميزة لكل شعب من شعوب أوربا تظهر لنا ما هي أوربا، وإذا فكرنا قليلاً بأن هذه الأمم عريقة في المدنية منذ قرون وإذا نظرنا أيضاً فيما هو لدى حكومات أوربا من وسائط القوة والمنعة خلاف ما هو كائن من الأمة نفسها ودققنا النظرة في كيفية سهر هذه الحكومات على تنمية هذه القوة لدفع كل ما يضر بها تتجلى لنا حينئذ الحقيقة الأوربية بأجلى وضوح. ولنأتي الآن على:

من نحن وما هي نسبتنا لأوربا

حالتنا نحن العرب المسلمين

إن في نظرة واحدة يلقيها المفكر على خريطة العالم الاسلامي فيرمي بطرفه من الهند الى المغرب الأقصى يرى أمماً مختلفة الأجناس ذات دين واحد تقريباً قد نشرت عليها التعاسة أجنحتها وظلل عليها البؤس ظلاله، اعتادت منذ فقدت مجدها الغابر الخضوع والعبودية فتراكت عليها غبار الذل والمسكنة فنزل بها الجهل الى أحط درجات السقوط ومنتهى السفالة. يراها الناظر وقد حنت بملايينها وجناتها أمام هيكل الوحش الأوربي وقد حضرت⁽⁷⁾ حياتها في خدمته بما يراه هو هذه المجاميع من الأمم والشعوب المختلفة تسمى المسلمين عرب وترك وفرس وهنود وغيرهم[.].

ليس من موضوعنا البحث عن الأسباب التي أدت الى زوال ذلك المجد الأثيل والمدنيات الباهرة لهذه الشعوب الإسلامية وان كان من واجب من يسعى لإعادة مجد هذه الأمم أن يدقق البحث في علة التأثير بمعرفة حقيقة التاريخ الإسلامي كالطبيب الذي يستل المريض عن الأشياء التي صنعها قبل مرضه ليتمكن من تشخيص الداء فيصف الدواء - ولكن قصدنا الكلام عن مجموع طبائع هذه الأمم ومميزاتها في حالتنا الحاضرة ثم ننتقل الى التفصيل اللازم فيما بعد ونتكلم بمقدار ما وصل إليه علمنا، لأننا لم ندرس أخلاق وطبائع جميع الأمم الشرقية، فالشرقي الآن يمتاز بالجهل المطبق وسوء الأخلاق والابتعاد عن الآداب العربية الاسلامية متعلق ببعض العادات الساقطة والمضرة عند الأوربيين، قليل الهممة ضعيف الشمم أو عديمه اعتاد الذل والمسكنة يكتفي بظواهر الأمور مبتعداً عن حقائقها بعيد عن قواعد الصحة الابتدائية يحب العطالة الفكرية فاقد الجسارة الأدبية ويحب الكسل والتملق والرياء ضعيف العزم والارادة يكره التعاضد ويميل جداً للعظمة والكبرياء والفارغة منحط في قواه البدنية بعيد عن النظام حبيب الى الفوضى في الحياة لا حياة عائلية لديه ولا زواج منظم عنده ولا أولاد ترى في حجره قنوع بحاله يرضى بالحياة كما هي⁽⁸⁾.

(6) يقصد النسوء.

(7) المقصود على ما نرى حضرت.

(8) نعتقد أن هنالك مبالغة في هذا الوصف ولو في بداية القرن العشرين، الأمر الذي يتضح من الفقرة اللاحقة.

أما الذكي من الشرقيين الواسع الادراك فلا ينظر غالباً الا فيما يكون أمامه وفي الشرقيين من يحافظ على الأخلاق الحميدة الموروثة ولكن الفقر والابتعاد عن الدين الحقيقي شائع في الجميع وبين أصحاب الأخلاق الطيبة متعلمون يسعون لاجبار [كذا] أمتهم ولكنه متى ألم بشيء من العلم أصابه الغرور وبات يعتقد في نفسه المقدرة على كل شيء وقلما يدرك الطريق الحقيقي لأنها من أمتة. وإذا علم وشعرت به أوربا تلقى أمامه العشرات وبالنتيجة يحكم الأوربي على مجموع الشرق بأنهم بعد تربيتهم⁽⁹⁾ قليلة يصلحوا لأن يكونوا خوفاً له.

ولنذكر الآن قسمًا من هذا المجموع الذي يحاول بعض أفراد السعي لاستعادة عزة الماضي باستقلال أمتهم.

الترك - سادع الكلام عن الترك لأننا وجميع المطلعين على شئون الشرق يعرفونهم ولم يكن من [كذا] شئونهم ما يخفى على المفكر البصير ولكني اعتقد أنهم أقوى من بقي من بين جميع المسلمين ولولا أغلاطهم السياسية الفاحشة التي أساسها عدم الاختبار والتجربة التي ارتكبوها في المدة الأخيرة لساووا فعلاً في طريق النهضة للاستقلال التام ولكنهم بارتكابهم تلك الغلطات الفاحشة لاقتوا حتفهم فإما أنهم سيفلتوا هذه المرة أيضاً من الوحش الأوربي ويكون خيراً لهم الرجوع بنهضتهم الى الوراء فقط وإما هذا الوحش لا يترك لهم باب الخلاص بعد أن قبض عليهم في هذه المرة. وعندها يصبحون عشاق (ثوران) وقد تساوا بمن كانوا يتمرنون بمجاورتهم من أهل فارس وسكان الهند وهكذا فليس في الطبيعة عضو يغير جزاء.

عرب مصر - والمصريين: أولئك هم الوحيدون الذين تمكنوا بأسباب قديمة وحديثة من زرع بذور الحقد الأجنبي في قلوبهم حتى تأصل وبات أمراً طبيعياً [تأ] وهم الوحيدون الذين يشعرون بثقل هذا النير والاستعباد فباتت نفوسهم ترمي بحق الى الاستقلال والخلاص واستعادة المجد القومي والعز الديني الماضي.

تنقسم الأمة المصرية وقد ناهز عددها 15 مليوناً الى قسمين[: مسلمين.] وقبط والمسلمون منقسمون الى عرب وغير عرب من خليط مواليد الشراكسة والأتراك والأكراد وغيرهم من المسلمين[.] ولكن الثروة والنفوذ الأدبي الحقيقي وكثرة العدد للعرب ومعظمهم⁽¹⁰⁾ النسل التركي يعيش بالوظائف أو يفضل الأوقاف أو باقي الموارد.

أما الأقباط فقد ادركوا بعد التجربة بأنه لا يمكنهم أن يعيشوا بسلام إلا بالاتفاق التام مع العرب بالرغم من مساعي الأجانب التي أخفقت بمساعي الوطنيين [.]

كانت مصر قبل ضياع الاستقلال الأخير أقوى الأمم الاسلامية فكان لها جيش عظيم غلب الترك مراراً وكانت لها بحرية قوية ولها ثروة جسيمة ولديها أساتذة من أوربا وكانت أرسلت الطلاب لمدارس أوربا وكانت قواها الصناعية والتجارية وأخصها الزراعية أقوى من جميع الممالك الشرقية وقد كان فيها من يقف تمام الوقوف على حاله أوربا والأوربيين لقربها من هذه القارة وكانت على شيء من الدين الاسلامي والاهتمام باللغة العربية.

(9) يقصد تربية على الأغلب.

(10) يقصد - برأينا - ومعظم.

ولكن بالرغم من جميع هذه الأمور ابتلعها الأوروبي بأقل عناء بل بما لا يستحق الذكر. فمصر الحديثة ابنة الماضي القريب - هي اليوم تأن [كذا] وتشكو آلامها المبرحة ومرضها الذي أوشك أن يميتهها وليس لها سلوى في هذه الدنيا عن أمنية الشفاء من كل أمراضها بالاستقلال التام ولكن مصر هذه لم تهتد بعد الى الطريق الحقيقي الذي يوصلها لصالها المنشودة فهي تترامى بكليتيها ومجموعة عواطفها على كل من تتوسم به الخير وتشتم منه رائحة الخلاص[.]. إن حرارة أفريقية تجعل سكانها قليلي التروي والثبات شديدي الاندفاع مع العواطف وان إباحة الفسق وحرية السفاهة مما أفسد أخلاقها، فقد ابتليت برذائل أوربا بالعدوى أو التعمد فأثرت في أهلها تائيراً بليغاً ونال الضغط الأجنبي من عزة أنفسهم نيله من سائر الشرقيين الذين في مثل مركزها ولكن أقل من سائر الأقطار بما يجعلها القدوة ومحط رحال الآمال بكرهها لسلطة الأجنبي بحبها للاستقلال - بجهادها بالمال والنفوس في هذا السبيل - بوجود حكومة منظمة ثابتة لها - باختبارها للأجانب - بثروتها الطبيعية النامية - بسعيها الدائم للرقى - بمحافظتها على لغتها وتاريخها بتمسكها بدينها - بهذه المزايا كلها هي أرقى من سائر الشعوب العربية بل الشرقية وجديرة بأن تكون مناط آمال من لهم آمال الكرام منهم الذين يهتمهم اختصار الطريق للوصول الى الغاية المقدسة □

هانك جونستون

الدول والحركات الاجتماعية

ترجمة أحمد زايد

(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2018). 308 ص.

محمد حدوي (*)

أستاذ علم الاجتماع، جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال - المغرب.

مقدمة

الموضوع الأساسي الذي سيطوره المؤلف في هذا الكتاب، بصيغة أوضح، يسعى لتبيان كيف أن الحركات الاجتماعية هي سياسة يقوم بها الناس، وليس بحال سياسة النخب. وعلى هذا الأساس، تستكشف صفحات الكتاب على طول امتداد فصولها الستة الأسس النظرية والمنهجية لدراسة الحركات الاجتماعية وتقدم منظورا جديداً في علم الاجتماع السياسي لدراسة العلاقة بين الحركات الاجتماعية وأنظمة الدولة. ويعرض الكتاب كذلك لنظريات الثورة، والدروس المستفادة من الدراسة المقارنة للثورات عبر العالم التي تكاثرت وجودها في عصر العولمة. والجيد في الكتاب أنه يقدم معرفة تخدم المتخصصين في علم الاجتماع السياسي والعلم السياسي وحتى عموم القراء وجمهور الحركات الاجتماعية والاحتجاجية لفهم الموضوع المطروح.

قرأت كتاب الدول والحركات الاجتماعية لمؤلفه هانك جونستون (Hank Johnston) فألفيته كتاباً جديراً بالمراجعة والنقد. تمثل الهدف من نشر الكتاب بكون أن الأغلبية العظمى من الاحتجاجات الاجتماعية والحركات الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين جعلت من الدولة هدفاً. وتكمن أهمية الكتاب الذي صيغ لأغراض تحليلية وبنائية في كونه يقدم فهماً أعمق للحركات الاحتجاجية في العصور المضطربة، ويضم بين دفتيه دراسات واستبصارات العديد من المفكرين المشغولين في الميدان. واضح، في عالم اليوم أن الناس لا يعتمدون على الأحزاب السياسية فقط لكي يعبروا عن مطالبهم، بل يلجأون إلى الاحتجاجات، والتظاهرات، وحملات جمع التوقيعات ووسائل أخرى تعبر عن مطالبهم في التغيير الاجتماعي. وهذا هو

أولاً: الدولة والاحتجاج والحركات الاجتماعية

الأعضاء والجماعات حول قضية أو مشكلة، وذلك لنشر مطالبهم على الملأ، وكشف قوتهم لممثلي الدولة، وذلك من أجل تحقيق تغير» (ص 27)، مثل المحافظة على البيئة أو مناهضة العولمة.. فهي لا تختلط بالسياسة بالمعنى المعتاد، بل هي ممارسة السياسة بمعنى مختلف خارج القنوات النظامية المغلقة وغير متفاعلة. إن الحركات الاجتماعية وبسبب وضعها غير النظامي، يجب أن يتوافر فيها عدد من الخصائص المعلنة كما حددها الباحث تشارلز تيلي لكي تنضم إلى زمرة الفاعلين المنظمين، وهي: 1 - أهمية القضية؛ 2 - وحدة الهدف؛ 3 - أعداد كبيرة من المؤيدين؛ 4 - التزام قومي من جانب الأعضاء يجعل الدولة تستجيب له.

على هذا الأساس، يحاول المؤلف أن يطور الفكرة التي مفادها أن أي تاريخ كلي للدولة الحديثة يجب أن يضع في اعتباره أفعال الطبقات الشعبية التي تمارس من وقت إلى آخر ضغطاً على نخب الدولة عبر العنف الجمعي، وأشكال التمرد والاحتجاج، والحركات الجمعية. ويحاول المؤلف أن يضع الخطوط العامة لتطور الدولة الحديثة، لتوضيح تضاريسها الأساسية، وكيف كانت صور الحراك الجمعي الشعبي قوة مهمة لجعل نخب الدولة مفتوحة نحو مطالب المواطنين العاديين. ونتيجة لذلك: «تمكنت من أن تحدث تغييرات نظامية جعلت الدولة أكثر قرباً من دوائر أوسع» (ص 12). إن الحركات الاجتماعية تظهر دائماً في سياق الدولة. وتتنوع الدول والحركات الاجتماعية. وفي العالم المعاصر، تتداخل أربعة متغيرات بصورة متعددة لإنتاج أنماط مختلفة من أبنية الدولة، وهذه المتغيرات تتمثل بالتالي: المواطنة، المساواة، الاستجابية، وأخيراً

ينطلق المؤلف في هذا الفصل من الكتاب بتتبع العلاقة بين الاحتجاج والدولة في ظهور النظم الحديثة للحكم التي بدأت تقريباً في منتصف القرن الثامن عشر. ويتساءل عن ماذا تعني الدولة بالضبط؟ يجب بأجوبة مختلفة من آراء باحثين مختلفين، ويركز على ما قاله ماكس فيبر الذي وصف الدولة الحديثة بأنها «احتكار للاستخدام الشرعي للعنف داخل حدود معينة» (ص 14). وعلى هذا الأساس، يحاول الكاتب تتبع كيف تطورت الدولة من الملكيات الأوتوقراطية فيما قبل الحداثة، التي تأسست على التقاليد وعلى مصالح النخبة مالكة الأرض، وكيف ظهر التحول في الدولة مصاحباً لظهور الحركة الاجتماعية الحديثة. ويوضح كيف أن هناك خطأ لا يمكن تجاوزه، وهو أننا لا يمكن أن نفهم شكل الدولة الحديثة فهماً كاملاً من دون النظر في دور الحركات الاجتماعية الاحتجاجية. وتتفق الخطوط العامة للاحتجاجات في الحقبة قبل الحديثة، في كونها محلية تركز على القضايا الضرورية مثل نقص الغذاء والفاقة والمرض وغيرهما. وهي انقسامية تعكس صفات الدولة. بل أكثر من ذلك، يستشهد المؤلف بمؤرخين قدموا تحقيقاً لمخزون الحركات الاجتماعية في الحقبة ما قبل الحديثة، لكنها لا تمثل في منظورهم حركة اجتماعية لأن الحركة الاجتماعية تتطورت جنباً إلى جنب مع تطور الدولة وفي اتصال وعلاقة دينامية معها. فالحركات الاجتماعية كما وصفها المؤلف هي: «تجمعات، وهي تتكون من تنظيمات متعددة، بجانب جماعات ودوائر شبه رسمية وأفراد مستقلين. ويلتف

والمحللين الذين لفتوا الانتباه إلى ضرورة الابتعاد عن مداخل السلوك الجمعي التي تعتمد العلوم الاجتماعية، والإشارة إلى الارتباطات القائمة بين السياسة والاحتجاج. ويرى المؤلف أن «الفرص والمخاطر وأبنية الدولة نفسها يجب فهمها واستيعابها لكي نستطيع تحديد سلوكنا» (ص 91). وللبرهنة على صدق رأيه وواقعيته، تحدث المؤلف عن حركة الحقوق المدنية بالولايات المتحدة الأمريكية، وأضاف لتوسيع الرؤية إلى الأبنية النظامية والسياسية للدولة التي يحدث فيها الحراك الاحتجاجي أبنية المجتمع المدني، هذه الأبنية توجد قبل الحراك، وهي الشبكات الترابطية العامة التي قال عنها بأنها تمثل دوراً حاسماً. وأحياناً تتطور الاحتجاجات من عناصر في المجتمع المدني كانت توجد قبل الأحداث الواقعية التي شكلت بداية الحركة.

ثالثاً: مجتمع الحركة الاجتماعية

لا يخفى على أحد في الوقت الراهن الأدوار الأساسية للحركات الاجتماعية والاحتجاجية في الديمقراطيات الحديثة. في الماضي كان الناس ينظرون إلى هذه الحركات على أنها ظواهر غير عادية، ومرد هذا الاعتقاد إلى النظرة التي ترى المجتمع على أنه «يتكون من أبنية اجتماعية، واقتصادية، وسياسية ثابتة ودائمة نسبياً» (ص 93). ولهذا خصص المؤلف هذا الفصل من الكتاب ليوّضح لنا مجتمع الحركة الاحتجاجية وتأثيره في الدولة. ويرجع ظهور مصطلح مجتمع الحركة الاجتماعية على يد كل من ماير وتارو للتعبير عن القبول للحركات الاجتماعية كوجه من وجوه المشاركة السياسية والاجتماعية المنتظمة. وليعرض معنى مجتمع الحركة

الحماية. وعلى هذا الأساس يكون تاريخ الدولة الحديثة ليس تاريخاً متكلساً بل هو تاريخ من أسفل حيث كانت الطبقات الشعبية تدفع نحو مزيد من الانفتاح.

ثانياً: الاحتجاج في الديمقراطيات المعاصرة

ينتقل المؤلف في هذا الفصل من الكتاب ليهتم بالاحتجاج في الديمقراطيات المعاصرة وكيف تظهر الحركات الاجتماعية والسياسية في الدول الحديثة والمعاصرة، والأسباب الكامنة خلف ذلك. يحصر المؤلف الإجابة عن هذا الموضوع في جوابين يتمثل الأول بكون الحركات الاجتماعية تنشأ لأن الناس لا يستطيعون الصبر على مظاهر عدم العدالة التي يتعرضون لها، وصور المعاناة التي يخبرونها، والمطالب التي يظهرونها أمام الدولة. ويتمثل الجواب الثاني في كون البشر يدخلون في صفوف الحركات الاجتماعية ليعملوا معاً على تحقيق أهدافهم. وفي هذا السياق يحاول المؤلف تتبع الطريقة التي تتبعها الجماعات في تحريك مطالبها ومظاهر معاناتها، وذلك في إطار سياقها السياسي، وكيف تشكل هذه العوامل المرتبطة بالعمليات السياسية الحراك الذي يرتبط بالحركة. هنا تظهر الدولة التي تعمل على احتواء هذه الاحتجاجات. ويختلف هذا الاحتواء من دولة إلى أخرى وحسب الطريقة التي تتطور بها الحركة الاحتجاجية. وتؤدي درجة الانفتاح النسبي للدولة دوراً أساسياً في ظهور العمليات الاحتجاجية أو اختفائها. وتتأثر هذه الحركات بالمناخ السياسي والبناء السياسي للدولة. ولكي يوضح فكرته أكثر، استشهد بمواقف العديد من الباحثين

يقدمون خططاً لمسيراتهم ويحددون أوقاتها وخطوط سيرها، بل إنهم يقدمون ضمانات حول مسؤوليتهم عن ضبط السلوك غير الملائم، وذلك في مقابل الضمانات التي تقدمها الشرطة حول خط السير، وضبط المرور وسلامة الجمهور» (ص 100). ويشير المؤلف إلى أن هناك أبعاداً مختلفة تحدد وجود مجتمع الحركة، ولبسطها يعود إلى تراث الستينيات من الاحتجاجات ليوضح لنا أن هناك اتجاهاً ظاهراً في تنظيمات الحركات الاجتماعية يتصل بقدرتها على العمل بكفاءة ومهنية عالية في مجال ضم أعضاء جدد، والبحث عن الموارد المالية، والتحشيد السياسي، والحراك بطبيعة الحال. ومن الجوانب السلبية لعملية النمو المهني ما يتمثل بأن الكفاءة في عملية صناعة القرار يمكن أن تمتص مستويات الالتزام التي تربط أعضاء الحركة الاجتماعية. وهو اتجاه ينعكس في الأعداد المتزايدة من المتخصصين في الحركات الاجتماعية الذين يجدون عملاً في تنظيمات الحركات الاجتماعية. وكل حركة اجتماعية تحتاج على المستوى البنائي، لكي تكتسب المعركة، إلى موارد قوية وثابتة. وثمة ضغط بنائي عليها أن تخضع له وهو بمثابة قنوات لصناع القرار السياسي حيث يقوم النظام السياسي بتوفير مزايا هذه المنظمات التي تكيف نفسها بطريقة «تماثلية» مع النقاط التي يمكن أن توصلها بالنسق السياسي. كما على مجتمع الحركة تسويق تنظيماته وتأطير رسالة الحركة والاعتماد على وسائل الاتصال الجماهيري. أما قادة منظمات الحركات الاحتجاجية فعليهم «صناعة الأخبار عن طريق صناعة الضجيج» (ص 123). الأمر الذي يشجع على الصياغة الاستراتيجية للاحتجاجات، بل يحث كذلك على الابتكار

الاجتماعية، ينطلق المؤلف من افتراض ينطلق منه الباحثون، هذا الافتراض يتأسس على وجود عمليات أساسية تقف خلف كل صور الظواهر الجمعية غير العادية. فالحركات الاجتماعية والاحتجاجية تلفت النظر إلى قضايا ليس لها مكان في برامج الأحزاب. وصار من الشائع أن يتحول الناشطون داخل الحركة الاجتماعية والاحتجاجية إلى جزء لا يتجزأ من البناء السياسي القائم، كما أنهم قد يكونون بالفعل جزءاً لا يتجزأ من النظام القائم. لهذا فضل المؤلف أن ينظر إلى الحركات الاجتماعية، في الديمقراطيات المعاصرة، «لا بوصفها حركات شائعة الظهور فقط، بل أيضاً باعتبارها حركات تشكل جزءاً لا يتجزأ من العملية السياسية الصادقة» (ص 94). فالحراك الاجتماعي في هذا السياق يستخدم كنوع من أنواع المشاركة السياسية والاجتماعية لتطویر الأجندة السياسية للجماعة، وتقديم مطالبها إلى الدولة، والتأثير في صناع السياسة العامة. نقض ما هو معروف في تجارب الماضي التي يكون فيها الحراك الاحتجاجي هو الملجأ الوحيد للجماعات المهمشة والمظلومة. وترتكز الحركة الاجتماعية الاحتجاجية المعاصرة على ثلاثة عناصر، هي:

الزيادة في حجم الأفعال الاحتجاجية

وتنظيم البشر، مأسسة الاحتجاج بصورة تساعد البشر على القيام بالسلوك الاحتجاجي على نحو منظم ومحكم. وأخيراً، تلطيف استجابة الدولة وذلك بتدريب ضباط من البوليس على ضبط الحشود بطريقة لا تستخدم العنف. على عكس ما يجري في سنوات الستينيات والسبعينيات حين تواجه الشرطة الحركات الاحتجاجية باستخدام العنف المفرط. أما اليوم «فالمحتجون

وإن لم يكن هناك خلاف كبير بين الباحثين حين يتصل بالخطوط الرئيسية للعلاقة بين القمع والحراك، فقد سجلوا تعقيداً حول هذه العلاقة. قد تكون تكلفة المحتجين أحياناً باهظة جداً وقد يكلف الاحتجاج والمعارضة حياتهم كما حدث في بورما والتيب مثلاً. وهنا يكون أمر تنظيم المعارضة عسيراً. في إطار ما أسماه المؤلف نظرية الاختبار العقلاني التي أثبتت أن الدول الديمقراطية ترى أن الاحتجاجات لها فوائد، فهو يستحضر على العكس حالة الدول غير الديمقراطية التي تربط المشاركة في الاحتجاجات بتقدير التكلفة وفوائد المشاركة والعائد. وهي معادلة ليست على الدوام بسيطة. فحتى العلاقات تصاغ فيها بطريقة رياضية تقريبية. وحتى أنصار التغيير لن يعملوا إذا لم يروا إمكان النجاح مع تباين هذه التقديرات طبعاً. فالاحتجاجات تنخفض كلما ارتفعت تكاليفها إلى الحد الأدنى. ويعاني الباحثون مشكلة عدم إمكان استيعاب التأثيرات التي يحدثها قمع الدولة في منحى بياني واحد يجمع تصرفات هذه الدولة ويسجلها في خط متصل يواجه تصرفات معارضة متشابهة. ولتوسيع الرؤية، قام المؤلف باستعراض التراث البحثي للفضاءات الحرة التي وفرها الباحثون سواء في مجال الديمقراطيات الغربية أو في مجال الدول القمعية وذلك لتوضيح المتميزات التي تخص كل مجال.

يطرح المؤلف ملاحظة مهمة تتعلق بإشارة المراقبين إلى أن الدول القمعية تشوّه أنماط الاتصال والارتباط المسلّم بها في الديمقراطيات الغربية. فالشكاوى، في حد ذاتها يمكن أن تأخذ أبعاداً سياسية وأن تكون لها عواقب تمس المستقبل المهني للمرء والفرص المتاحة لأسرته. وفي هذه

فيها وإخراجها إخراجاً مسرحياً. والدولة المعاصرة تشجع قنوات الوصول إلى «التأثير السياسي» التي تسهل النزاع والاختلاف في الرأي. وهذا يسهم في استقرار الديمقراطيات المعاصرة.

رابعاً: الدول القمعية والاحتجاج

يخصص المؤلف الفصل الرابع للاحتجاج في الدول القمعية التسلطية، والشمولية. وقد صنف العلماء هذه الدول القمعية بناء على أبعاد مختلفة، وأهمها، بنية الدولة، وحجم جهاز القمع والانفتاح - أو نقص الانفتاح. ينطلق المؤلف من فكرة شائعة تتمثل بأن الدول غير الديمقراطية يسعى الحكام فيها لحماية قوتهم بالاعتماد على أشكال الضبط الاجتماعي التي تبالغ في إقحام الحياة الشخصية للأفراد ومجالات المجتمع المدني، وتبالغ في استخدام الأساليب العقابية؛ بخلاف الدولة الديمقراطية الحديثة التي تسبب في تحفيز الحركات الاحتجاجية وإثارتها من طريق توسيع أفق المطالب والمظالم التي يمكن أن توجه إلى تلك الدول. ولتوجيه مناقشته للموضوع عرض المؤلف حالتي فنزويلا وروسيا.

يشتمل مفهوم «نظام الحكم التسلطي» في نظر المؤلف على: «نطاق أكثر اتساعاً من نظم الحكم القمعية. فهو يشتمل على نظم الحكم التسلطية العسكرية، ونظم الحكم التسلطية القائمة على الحزب الواحد، ونظم الحكم التسلطية البيروقراطية» (ص 144). وقد يتخذ هذا المفهوم صوراً هجينة من هذه الأشكال. وقدم المؤلف أمثلة لهذه الأنظمة بالمكسيك وحال البلاد الشيوعية بأوروبا الشرقية قبل عام 1991.

الدولة. كما أنها تحدث عندما تتجمع قوى اجتماعية واسعة النطاق، كالحروب والأزمات المالية للدولة، مؤدية إلى ظروف اقتصادية أسوأ للجماهير الشعبية، وإلى إحداث انقساعات بين النخب. ومفهوم الثورة يرجع إلى ما حدث في فرنسا التي قلبت الأحداث رأساً على عقب في السياسة، والقوانين، وسلطة الدولة، والعلاقات بين الطبقات، والحياة اليومية لأغلبية المواطنين. وهكذا انطلق الباحث لفهم الثورة بعرض الثورة الفرنسية (1879 - 1894) لأنها هي الثورة التي تقيم به الثورات الأخرى كلها.

بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت الثورات والعنف الجمعي موضوعاً ساخناً في العلم السياسي وعلم الاجتماع بسبب الحركات المناهضة للاستعمار. وفي ستينيات القرن الماضي استخدم الباحثون وفي أحيان كثيرة في علم الاجتماع السياسي وفي العلم السياسي، تعبير «التوقعات المتصاعدة»، ليس لصعود الشيوعية في العالم بل لشرح الأوضاع الثورية عمومًا. وأشهر البحوث لم تقتصر على تفسيرات الثورات على المستوى العالمي بل كذلك على المستوى المحلي. وقد اعتمدت الكثير من البحوث على الفكرة القائلة: «إن التوقعات المحبطة تتسبب في إحداث الأوضاع الاجتماعية والسياسية المضطربة وثيقة الصلة بمتغير الحرمان النسبي كتفسير للاضطراب المدني» (ص 205). أدت الحرب الباردة وعدد من الحركات الاجتماعية الثورية الكبيرة على المستوى الدولي، والاضطراب المدني على المستوى الوطني، إلى تنشيط البحوث التي استخدمت نموذجًا مختلفًا ينظر إلى تلك الظواهر بوصفها تمزقات في النظام الاجتماعي مع افتراض أن الحالة العادية للدول كانت حالة دولة ثابتة وأمنة.

الدول التسلطية، حيث تقع وسائل الاتصال تحت الرقابة ويقيد حق الاجتماع، يعد بث المعلومات والانتقاد أو المعارضة جريمة. فينكفى الناس على أنفسهم ولا يفصحون عن آرائهم علناً. وهنا تؤدي الثقة دوراً أساسياً للتواصل بين المشاركين الذين يثق بعضهم ببعض. وهذا ما يحد من عدد المشاركين. وبسبب القمع تؤدي السخرية والفكاهة بين المواطنين دوراً أساسياً للتنفيس من مختلف ضروب وأنواع القمع. وقد تكون التحديات المبتكرة للمنظمة القمعية من المنظمات الدينية أو المنشقين لمساندة الناشطين. وقد تظهر طريقة «اضرب واهرب» البراعم الأولى للاحتجاج الجمعي والجماهيري. وهناك سبل أخرى مثل انتهاء فرصة الأحداث حين يعمد عدد قليل من المناضلين إلى الإقدام على المخاطرة وانتهاء فرصة إلى جانب المشاركة التلقائية للمحتجين. وحتى الأحداث الرياضية يتم استغلالها أحياناً ليضفي عليها دلالات سياسية.

خامساً: الثورات والدول

يحاول هذا الفصل أن يقدم موجزاً عاماً لحقل الدراسات الثورية، وهو مجال بحثي يشتمل على العلم السياسي، وعلم الاجتماع السياسي، والتاريخ. ويسلط الضوء على الثورات والدول. ويشبه المؤلف الثورات بـ «البراكين الضخمة في مجال العلوم الاجتماعية، إذ تتفجر محدثة تغييرات اجتماعية واسعة النطاق» (ص 192). فهي التي تهز البناء الاجتماعي حسب المحللين. وتحدث الأوضاع الثورية حينما يتنافس معسكران سياسيان قويان لدى كليهما موارد كبيرة من العنف، من أجل السيطرة على

وهذا منظور النظرية البنائية الوظيفية السائد في علم الاجتماع الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية. وقام بالتوسع في هذه الروية صامويل هنتنغتون (1968) حين طبقها على المجتمعات النامية. كما عرض الباحث لنماذج مختلفة من بحوث المهتمين من علماء الاجتماع وبخاصة الاتجاه الماركسي الراديكالي السائد في أوروبا. وقام بتتبع عدد من الاتجاهات الفكرية المختلفة جداً، من منطلق الفكرة المحورية التي ترى أن النتائج تتجمع معاً وفقاً لمدارس الفكر المختلفة والمتباينة والواسعة الانتشار.

سادساً: العولمة والاحتجاج والدولة

الفصل الختامي، خصصه المؤلف للعولمة والاحتجاج والدولة. يستهل الفصل بتعريف للعولمة قدمه الباحث تاروا بكونها، «تعني العلاقات بين الشعوب، والأقاليم، والدول أخذة في التحول إلى علاقات أكثر تكاملاً من الناحية الاقتصادية، والسياسية، والثقافية» (ص 235). وتعد الشركات العابرة للقارات مع العولمة الاقتصادية لاعباً جديداً ورئيسياً في الساحة العالمية اليوم. والبلدان الأقل تقدماً تسعى إلى إقامة المنشآت الإنتاجية لهذه الشركات العابرة القومية داخل حدودها. مع تسهيل تنقل حركة رأس المال الخاص إلى ما وراء الحدود الذي يسترضي نخب رجال الأعمال الوطنيين الذين تكمن مصالحهم في التجارة العالمية. وتتسبب العولمة الاقتصادية في تزايد نفوذ منظمات عالمية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمات التجارة العالمية.. وفي خضم اشتغال المؤلف في هذا الفصل بالحركات

الاجتماعية والاحتجاجية، يوضح كيف أن الأفراد في الدول النامية أصابهم الشقاء بسبب تأثير سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على السيادة القومية وفرض سياسات تقشفية فيها. وأثرت هذه السياسات في حياة ملايين من الفقراء والطبقات الوسطى عبر العالم. ويشير المؤلف إلى أنه في «سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي أدت المديونية الضخمة للعالم النامي مصحوبة بركود عالمي في الاقتصاد إلى دفع كثير من الدول المدينة إلى حافة الإفلاس» (ص 242). ووضعت هذه المؤسسات المالية العالمية للدول شروطاً مرهقة للاقتراض. وتتباين هذه الشروط من دولة إلى أخرى. وكانت هذه الشروط بمثابة الخلفية التي أحاطت بصورة رئيسية بأشكال الاحتجاج في العالم الثالث ضد قوى العولمة التي راوحت بين أعمال الشغب المناهضة للتقشف، وأعمال الشغب المناهضة لصندوق النقد الدولي، أو أعمال مطالبة بتوفير الطعام. وكان الفرق بين أعمال الشغب القديمة والاحتجاجات الحديثة هو أن صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي قوتان عالميتان، وليستا تجاراً محليين يلتقي بهم الناس يومياً في حياتهم اليومية في المدن والأرياف. وهكذا ظهرت مواقف محلية تربط المشاكل القومية بالليبرالية الجديدة. وظهر في جنوب العالم نوع جديد من الأنشطة العابرة للقوميات يؤكد أهمية التقاليد والثقافة المحلية داخل سياق عالمي. وتزايد عدد المنظمات الخاصة بالحركات الاجتماعية العاملة على المستوى العالمي للدفاع عن حقوق الإنسان الدولية وقضايا الصحة والبيئة وقضية العدالة الاقتصادية في التنمية. أطلق على هذه الحركات اسم «الحركة المضادة للعولمة»، أو «الحركة المضادة لعولمة الشركات»، أو

إلى المصالح، والمنظمة حسب التقسيمات السياسية التقليدية. إلا أننا مع بزوغ الألفية الثالثة بدأنا نشاهد موجة الحشود الداعية إلى ما يُسمَّى العولمة، التي هي حركة تضع نصب عينيها تحدياً عالمياً جديداً وتركز على حقوق الإنسان العالمية والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة والمساواة بين الجنسين ومناهضة تشغيل الأطفال. فهي حركة أنتجت مخاوف كثيرة أفرزها واقع الليبرالية الجديدة وما يرتبط بها من تغيرات متسارعة، وتتناول العديد من القضايا العالمية من وجهات نظر متنوعة وبأساليب شتى. وهذه الأنماط الجديدة من الحركات الاجتماعية والاحتجاجية تمثل ملامح جديدة للصراع المرتبط بالتحول الذي شهدته بنية السلطة في الديمقراطيات الليبرالية وباقي الأنظمة العالمية التي تتأثر بها. وكان من نتيجتها منح الاهتمام بالمشاركة الاستيعابية المتساوية إلى جانب الاهتمام ببناء التوافق والتواصل الجيد. كما أن ما تُحرزه الحركات الجديدة من نجاحات من شأنه أن يشجع المزيد من جهود التعبئة. لذلك يُمكن أن نخلص من هذا النقاش إلى أن الحركات الاجتماعية تزداد أهمية طالما توافر قدر متزايد على نحو مطرد من الموارد الفنية والبنوية والتنظيمية على حد سواء للفعل الجمعي الجديد □

«الحركة المضادة للعولمة النيوليبرالية». ومع وجود اتجاهات في المجتمعات نحو الحركات الاجتماعية، يتوقع المؤلف حدوث عمليات حشد احتجاجية أكثر عددًا وأضخم حجمًا تتصدى للقضايا العالمية. ونحن نتقاسم معه هذا التصور، وبخاصة أننا نشاهد نشأة قوة سياسية كبرى جديدة نشأت على هيئة حركة أو حركات داعية إلى العدالة العالمية تمارس أنشطتها عبر القارات الخمس.

خاتمة

يقودني كل ما سبق إلى القول في الختام، إن الحركات الاجتماعية والاحتجاجية ترتبط بنشوء الدولة الحديثة، على خلاف ما كان عليه الحال في الدولة ما قبل الحديثة التي لا تمس حياة الناس إلا نادرًا ولا تظهر الاحتجاجات فيها إلا عندما تكون الظروف غير محتملة. وربما خفّت حدة الحماسة والتفاؤل اللذين ميّزا حراك ستينيات القرن العشرين منذ أمدٍ طويل، وبعدها تم تسجيل نوع من التذبذب في حدة الفعل الجمعي، ومدى راديكاليته، وأشكاله المحددة، وقدرته على التأثير في العملية السياسية إلى حد أن من الباحثين من رجح أن هذه الموجة سوف تخبو وتعقبها عودة الأمور إلى مجراها المعتاد، المُتمثلة بالسياسة المستندة

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابى الخورى

مركز دراسات الوحدة العربية.

أولاً: كتب عربية

ويرى أستاذ العلاقات الدولية في المعهد العالي للعلوم السياسية في باريس برتران بادى الذي أشرف والمؤرخ الفرنسي دومينيك فيدال، على الكتاب، أن الهيمنة الأمريكية بدأت أحادية منفردة في عام 1945، ثم أصبحت ثنائية متناظرة وتنافسية لدى تحول الاتحاد السوفياتي السابق إلى قوة نووية في عام 1949، لديه القدرة على فرض «توازن الرعب»، والتعايش السلمي في إطار الحرب الباردة بين «القوتين العظميين». وكان يفترض أن ينتهي هذا التوازن بسقوط جدار برلين، وانحيار الاتحاد السوفياتي لتعود للولايات المتحدة هيمنتها الأحادية الأولى، لكن معطيات العولمة كما يوضح بادى، وما رافقها من ترابط بين الدول تصبح معه مسؤوليات القوة منها مرتبطة بشؤون

- 1 -

برتران بادى ودومينيك فيدال (مشرفان). أوضاع العالم 2020: «نهاية الزعامة الأمريكية»؟. ترجمة نصير مروة. بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2020. 319 ص.

في هذا الكتاب السنوي الصادر عن مؤسسة الفكر العربي مجموعة من الدراسات المعمّقة التي تركز - كما يأتي في تعريفه - على موضوع الهيمنة الأمريكية وقوتها المتسمة بالغلبة والجبروت، وعلاقاتها بالدول الأخرى، ومظاهر أزمتها الراهنة في ظل الظروف الدولية المتغيرة، التي يرجح أن يُعاد توزيع الأدوار والفرص فيها بسرعة كبيرة، وربما بأسرع مما هو متوقع.

محتملين. ويفيد الكتاب أن موقع صدارة الولايات المتحدة من الناحية الثقافية يتعزز منذ الحرب العالمية الثانية. كما أن اللغة الإنكليزية باتت اللغة «المسكونية» الجامعة، التي يتحدث بها نحو 800 مليون نسمة، ويتعلمها عدد لا يحصى من البشر. ولا يخفى أن الجامعات الأمريكية هي الأكثر حضوراً في العالم لناعية جودة التعليم والبرامج البحثية وخبرة الكادر التدريسي ونسبة الطلاب الدوليين، وغيرها من المعايير التي تجعلها تتصدر قائمة أفضل عشر أفضل جامعات في العالم لعام 2019.

- 2 -

سيرغي لافروف. نحن شعب مهذب: تأملات في السياسة الخارجية الروسية. تقديم وتحرير ياسر عبد الحسين؛ ترجمة محمد خميس. بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2020. 407 ص.

يشكل هذا الكتاب لوزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف صاحب الحضور الدبلوماسي البارز على الساحة الدولية، فرصة مناسبة للدبلوماسيين والباحثين للتعرف مباشرة إلى مواقف روسيا من التطورات والقضايا الدولية والإقليمية والعلاقات مع الغرب. ويعرض الكتاب الصادر بالروسية، والمترجم حديثاً إلى العربية، بصورة رئيسية لتأملات الوزير لافروف حول أحداث السياسة الخارجية في السنوات الأخيرة، ولا سيما النزاعات في سورية وأوكرانيا، وصعوبة التعامل مع الشركاء الغربيين والعلاقات الروسية مع الصين، ومساعي إصلاح منظمة

الضعيفة، حال دون عودة هذه الهيمنة الأحادية لأمريكا.

وهكذا، اكتشفت الولايات المتحدة بعد حروبها في يوغسلافيا وأفغانستان والعراق أن هناك حدوداً للقوة وأنها لا تستطيع تنظيم العالم وفق إرادتها، لتأتي إدارة أوباما فتبتدع هيمنة «مغلقة وهادئة» قوامها التدخل بواسطة الحلفاء و«القيادة من خلف»، إضافة إلى استخدام ما تتيحه العولمة من اتفاقيات تجارية واقتصادية لممارسة هيمنتها، التي ما لبثت أن اصطدمت وتراجعت أمام سياسات إدارة ترامب المعنية بـ «أمريكا أولاً».

لكن السؤال الذي يبقى قائماً يتمحور حول ما إذا كانت الولايات المتحدة ستكون في حالة تراجع أم أنها ستسعى إلى المحافظة على تفوقها ودورها القيادي في إدارة الشؤون الدولية. وفي هذا السياق، يفيد الكتاب أن تاريخ الولايات المتحدة يؤكد اتجاهها للهيمنة والتفرد ورفض أي نظام دولي متعدد الأقطاب. لكن هناك متغيرات وتحديات من الصعوبة بمكان تجاوزها من جانب الولايات المتحدة، تتمثل بصعود الصين وتهديدها للهيمنة التجارية الأمريكية. كما أن هناك اعتقاداً بأن الدولار الأمريكي الذي يمثل محور النظام النقدي الدولي، بات سلاحاً يجنح إلى التآكل.

وفي ما يتعلق بعناصر الغلبة الأمريكية الأخرى، ومنها مسألة الغلبة التكنولوجية، فإن الغلبة التكنولوجية الأمريكية تجد نفسها الآن في مواجهة التحدي الصيني الذي بات يهدد التفوق الأمريكي.

يبقى أن الولايات المتحدة ما زالت تشغل موقع الصدارة في الميدان الألسني والثقافي والعلمي، على الرغم من ظهور منافسين

الاتحاد الروسي، والعضو الدائم في مجلس الأمن للاتحاد الروسي، وسفيرها المفوض فوق العادة. كما قدم السفير العراقي السابق في موسكو حيدر العذاري لمحة في بداية الكتاب عن العلاقات الروسية - العراقية لمناسبة مرور خمسة وسبعين عامًا على هذه العلاقات التي اكتسبت أهمية استراتيجية على الرغم من المتغيرات والظروف بين البلدين.

- 3 -

فؤاد مطر. الحاكم إذا استبد.. والشعب إذا انتفض: مشهدية السودان الخائر..
الثائر.. الحائر: من الجهاد الميداني إلى الاجتهاد البرهاني. بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، 2020. 462 ص.

هذا الكتاب الحاكم إذا استبد.. والشعب إذا انتفض.. هو الثالث الذي يتابع فيه الكاتب والصحافي فؤاد مطر تطور الأوضاع في السودان بعد كتابتيه: المصالحة الوطنية في السودان انتكسوها أم انتكست؛ الصادر عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع عام 1999 وسنوات نميري.. بحلوها ومرها الصادر عن دار الناشر العربي والدولي عام 2001.

وقد حفزت الانتفاضة السودانية، التي بدأت شعبية قبل أن يقف العسكر إلى جانبها، الكاتب لإكمال ثلاثيته حول السودان، منوهاً بهذه الصيغة المبتكرة للانتفاضة وما حملت من تغيير في السودان يختلف إلى حد بعيد عن أي تغيير حصل في البلدان العربية التي شهدت ثورات وانتفاضات منذ عام 2011.

وفي هذا السياق، يرى المؤلف أن الانتفاضة السودانية أدخلت صيغة الانقلاب

الأمم المتحدة التي لم تؤد إلى تقدم يذكر حتى الآن، والنضال من أجل القطب الشمالي.

ويظهر مدى تشابك هذه النزاعات إذا ما توقفنا - على سبيل المثال - عند الأزمة السورية حيث تتداخل الصراعات المحلية والإقليمية والدولية نتيجة التدخلات الأمريكية والإسرائيلية والتركية والإيرانية والروسية والعربية، وتضارب مصالح هذه القوى، الأمر الذي يؤشر إلى أهمية العمل الدبلوماسي إلى جانب العمل الميداني لضمان الاستمرار في ممارسة التأثير في ماجريات الأزمة على الساحة السورية. كما أظهر الصراع في أوكرانيا مدى صعوبة التعامل بين روسيا والغرب في ظل تصاعد التوتر الجيوسياسي وانعدام الثقة بين الجانبين.

ويؤكد الكتاب أن العالم الحديث مختل التوازن، فالمشاكل الجيوسياسية أصبحت تتزايد باطراد، ويمكن لروسيا كدولة قوية وصاحبة نفوذ، أن تغير الوضع الحالي للأمر؛ إذ إنه من غير روسيا يصعب حل مشكلة دولية واحدة بالغة الأهمية، وهذا ما يراه لافروف من خلال تجربته في السياسة الخارجية على مدار عشرات السنين في العالم والعلاقات الدولية.

وقد قدم الدبلوماسي العراقي ياسر عبد الحسين - كما يأتي في تعريف الكتاب - حياة وزير الخارجية الروسي وبداياته في العمل الدبلوماسي وتدرجه الوظيفي وطبيعة شخصيته، متناولاً مبادئ السياسة الخارجية الروسية وتطور العمل الدبلوماسي الروسي في مواجهة التحديات العالمية. وبذلك تناول الكتاب سيرة لافروف رجل الدولة والدبلوماسي السوفياتي، وزير خارجية

ناصر في كتاب واحد فيه الكثير من الصعوبة. لكن هناك عدة اعتبارات، وتحديدًا أربعة اعتبارات، تحكمت باهتمام عبد الواحد آيت الزين أستاذ مادة الفلسفة في مدينة ابن جرير - المغرب - لتتبع المسار الفلسفي لنصار منذ ستينيات القرن الفائت حتى الآن، أولها - كما يأتي في مقدمة الكتاب - أن هذا الفيلسوف ما حظي بما تستحقه جهوده النظرية من اعتناء مقارنة ببعض مجاليه، إذ تكاد تغيب الأعمال البحثية المنصفة التي تتناول الأهمية العلمية لتأليفه.

وثاني الاعتبار؛ استشعار الحاجة إلى دراسة فلسفة ناصر في ظل النزاعات السجالية حول مسألة الإبداع الفلسفي.

أما ثالث الاعتبار، فتتعلق بالروابط الوثيقة التي لم تفارق مؤلفات ناصر بين التأليف الإبداعي والتفكير في مشكلات الإنسان والدولة والتاريخ.

ويتعلق رابع الاعتبار بالترادف بين سعي ناصر إلى تحصيل الاستقلال الفلسفي وأمله النهضوي في هجرة عالم القرون الوسطى، علاوة على اقتران سعيه هذا بإرادته في توطين «فلسفة الحضور» وإنبات موجهاتها في أرض الفكر العربي.

وقد تم ترتيب الكتاب في قسمين، خصص الأول للحديث عن بعض المقدمات النظرية التي لا يمكن إغفالها لاستقامة عرض وتحليل أساسيات فكر ناصر. ويفيد هذا القسم أن ناصر بنصومه حول الحرية والسلطة والحضور والمعنى نقلنا إلى عمق التفكير الفلسفي المعاصر بعيدًا عن «الانفعال الفكري» الناجم عن الكتابة بإيعاز من «الأخر»، مما يمهد لعصر «الاستقلال

الثنائي (بمعنى الشراكة)، أو ثنائية الانقلابات على حتمية التغيير. ويوضح أن التغيير من جانب الطيف المدني في السودان من أساتذة جامعات وطلاب وتجار وأطباء ومهندسين وكتاب وصحافيين وصناعيين وغيرهم كان على درجة من الاستحالة لولا وقوف العسكر إلى جانب هذا الطيف. وبالمقارنة، لم تقف المؤسسة العسكرية إلى جانب انتفاضات المدنيين الأخيرة في الجزائر والعراق ولبنان على سبيل المثال، لذا لم يكتب النجاح لها.

لا يعني ذلك أنه كان بإمكان العسكر في السودان التفرد بإحداث الانقلاب والتغيير، إذ إن ما ميّز الانتفاضة السودانية أيضًا، أن التغيير في السودان على يد العسكر لم يكن لينجح لولا انتفاضة المدنيين. وبتعبير آخر لم يتحرك العسكر لعزل الرئيس عمر البشير لولا إصرار الحراك المدني الذي قدم الشهداء على إسقاطه.

يبقى أن نجاح الانتفاضة السودانية سيبقى متوقفًا على حسن سير الشراكة بين العسكر والطيف المدني وبلورة ذلك من خلال المؤسسات الدستورية التي تكفل الحريات وحقوق الإنسان والمشاركة في الحكم والعدالة الاجتماعية، والتوازن في العلاقات الخارجية.

- 4 -

عبد الواحد آيت الزين. الإنتاج الفلسفي في الفكر العربي المعاصر في أطروحات ناصيف ناصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020. 319 ص.

لا شك في أن جمع الإنتاج الفلسفي في الفكر العربي المعاصر في أطروحات

الدين والتاريخ: دراسة في مدلول الأمة في التراث العربي الإسلامي؛ الفلسفة في معركة الإيديولوجية؛ تصورات الأمة المعاصرة: دراسة تحليلية لمفاهيم الأمة في الفكر العربي الحديث والمعاصرة؛ مطارحات للعقل الملتزم: في بعض مشكلات السياسة والدين والإيديولوجية؛ الإيديولوجية على المحك: فصول جديدة في تحليل الإيديولوجية ونقدها؛ التفكير والهجرة: من التراث إلى النهضة العربية الثانية؛ منطق السلطة: مدخل إلى فلسفة الأمر؛ باب الحرية: انبثاق الوجود بالفعل؛ مقالة في الوجود: قراءة نقدية لسيرة ذاتية فلسفية؛ في التربية والسياسة: متى يصبح الفرد في الدول العربية مواطناً؛ الذات والحضور: بحث في مبادئ الوجود التاريخي؛ الديمقراطية وسياسة الحقيقة؛ الديمقراطية والصراع العقائدي؛ والنور والمعنى: تأملات على ضفاف الأمل.

ومن لائحة الدراسات والأعمال التي تناولت فلسفة نصار، يمكن مراجعة ندوة حول «ناصر: من الاستقلال الفلسفي إلى فلسفة الحضور»، عبد الإله بلقزيز، «العلمانية والدولة الوطنية»، أحمد عبد الحليم عطية، «طريق الاستقلال الفلسفي (باب الحرية): قراءات نقدية في فكر ناصر» علي حرب، «مفهوم الهجرة عند ناصر» ناصر أو الحمل الفلسفي الخادع»، محمد المصباحي، «ناصر: جدلية العقل والمدينة»، كمال عبد اللطيف، «من الحريات إلى باب الحرية: المماتلة التاريخية والتأصيل النظري»، ووجيه كوثراني، «الفلسفة السياسية والتاريخ: ناصر في تصورات الأمة المعاصرة».

الفلسفي» في الفلسفة العربية المعاصرة. ومن أبرز شروطه التحرر من تاريخ الفلسفة من ناحية، والانفلات من قبضة التصور الأيديولوجي للأيديولوجيا من ناحية ثانية. كما يتناول هذا القسم الأفق الذي فتحت كتابات نصار بشأن العلاقة بين الفلسفة والحضارة بعد تلمس حدود طرح الجابري لمسألة الإبداع الفلسفي في علاقتها بـ «الأصالة والمعاصرة» وكذلك طرح طه عبد الرحمن لمسألة الإبداع في علاقتها بـ «الخصوصية والكونية».

أما القسم الثاني، فيتناول تشكيلات «الاستقلال الفلسفي» كما تبلور في أعمال نصار من خلال تحليل مفاهيم فلسفته الموسومة بـ «الحضور». ويكشف هذا القسم عن المفاهيم المرجعية لدى نصار، كالذات، والزمن، والحضور - عينه - والانوجاد، والعقل، والماهية، والهوية، والطاقة الكونية وغيرها، لاستخلاص خصوصية القول الفلسفي لنصار في الفكر المعاصر.

وقد أدرج المؤلف ملحقاتاً في نهاية البحث مع لمحة موجزة عن مجمل أعمال نصار مرتبة بحسب تاريخ صدورها لمساعدة القراء على الرجوع إليها وتقريب مضامينها إليهم. كما وضع لائحة ثانية ببعض الدراسات والأعمال التي تناولت فلسفة نصار بالدراسة والتحليل. ومن أبرز أعمال نصار التي شملها الملحق، الفكر الواقعي عند ابن خلدون: تفسير تحليلي وجدلي لفكر ابن خلدون في بنيته ومعناه؛ نحو مجتمع جديد: مقدمات أساسية في نقد المجتمع الطائفي؛ طريق الاستقلال الفلسفي: سبيل الفكر العربي إلى الحرية والإبداع؛ مفهوم الأمة بين

ثانيًا: كتب أجنبية

- 1 -

Ulf Laessing

Understanding Libya Since Gaddafi

London: Hurst Publishers, 2020. 240 p.

لماذا انهارت ليبيا وتحولت إلى دولة فاشلة تشكل صدامًا آمنًا لأوروبا عقب الثورة التي أطاحت الزعيم الليبي معمر القذافي عام 2011؟

يسعى مؤلف هذا الكتاب، مدير مكتب رويترز في مصر والسودان أولف ليسينغ، إلى الإجابة عن هذا السؤال المحوري من خلال ما قدمه من مشاهدات وتقارير من طرابلس حول الأوضاع الليبية بين عامي 2013 و2015، وسط ظروف أمنية في غاية الصعوبة وتهديدات بالخطف والقتل من قبل ميليشيات معادية لوسائل الإعلام.

ومن خلال جولاته في ليبيا رأى ليسينغ أن العالم تخطى إلى حد كبير عن محاولة فهم ماذا حدث في البلاد وكيف تركت الثورة تستبدل دولة القذافي البوليسية بدكتاتورية أخرى، وسط صراع داخلي معقد بين الجماعات المسلحة المتعددة، والإسلاميين والقبائل والحضرين والعلمانيين، وتدخلات خارجية جيوسياسية زادت حدة العنف والانقسامات الداخلية وأغرقت البلاد في فوضى سياسية واقتصادية واجتماعية لتتحول الدولة التي تنعم بأكبر احتياطات للطاقة في أفريقيا إلى دولة فاشلة يتحكم فيها قادة الميليشيات المسلحة المتنافسة - «الحكام الحقيقيون» - للبلاد.

لقد سيطرت الفوضى على ماجريات الأمور في ليبيا لتتحول أحلام الثورة إلى

أوهام في ظل انقسام البلاد بين حكومتين متنافستين، واحدة في طبرق في شرقي البلاد والثانية في طرابلس، بينما كان الليبيون يأملون بقيام دولة مستقرة، وبخاصة أن ليبيا لا تمتلك أكبر احتياطات نفطية في أفريقيا فحسب، بل كان لديها احتياطات نقدية أجنبية تتجاوز المئة مليار دولار أيضًا. ولاحظ المؤلف أنه حتى عام 2013 كان

هناك أمل أن تنجح ليبيا كدولة، إذ كان بعض المسؤولين يحاولون بناء وزارات قادرة على العمل وقوة للشرطة. وكانت هناك محاولات من قبل المستثمرين الأجانب لضخ الأموال في قطاع النفط وبناء فنادق جديدة. لكن الأمور سارت نحو الأسوأ نتيجة صراع الميليشيات على السلطة وموارد البلاد النفطية والتدخلات الأجنبية.

من هنا يتناول المؤلف أصول الانقسامات القبلية والإقليمية داخل ليبيا والطريقة التي تفقد بها السلطة والمال الطموحات المتنافسة لقادة البلاد، ويؤكد الحاجة إلى حوار وطني حقيقي ووقف التدخلات الخارجية التي تؤدي إلى استمرار الصراع الكارثي على حدود أوروبا ناهيك بتداعياته على الداخل الليبي.

- 2 -

Mira Rapp-Hooper

Shields of the Republic: The Triumph and Peril of America's Alliances

Cambridge, MA: Harvard University Press, 2020. 288 p.

هل يعدّ نظام التحالفات الأمريكية فعالاً بما فيه الكفاية إلى درجة أن السياسيين والناخبين الأمريكيين لا يقدّرون أهميته في توفير الأمن الذي يعدّونه أمرًا مفروغًا منه؟

وقد حقق نظام تحالفات أمريكا - وبخاصة في إطار حلف الناتو - نجاحًا ملحوظًا خلال الحرب الباردة بعدما تركّز على الدفاع والردع والحفاظ على السلام، ناهيك بأهميته في صوغ السياسة الخارجية للولايات المتحدة والحفاظ على أمنها القومي.

إلا أنه مع انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة بدأ عدد من المتابعين لنظام التحالفات الأمريكية الذي صمم لمواجهة التهديدات السوفياتية يشكك في أولويات التحالفات الأمريكية، علمًا أن الولايات المتحدة لم تكن لتغامر في تدخلها في يوغسلافيا في الحقبة 1991 - 2001 ولا في حرب الخليج الثانية 1991 ولا في أفغانستان 2001 لولا تحالفاتها في إطار «الناتو» وخارجه.

ومع وصول ترامب إلى البيت الأبيض سعى إلى قلب نظام التحالفات الأمريكية، متذرعًا بأن تلك التحالفات لم تحقق منفعة تذكر لأمريكا، وتشير المؤلفة إلى تشكيك ترامب - على سبيل المثال - في جدوى حلف الناتو وإلى موافقته على خفض حجم القوات الأمريكية المتمركزة في ألمانيا. وترى في محاولات ترامب عبثًا بالتحالفات الأمريكية ما يهدد الأمن القومي الأمريكي نظرًا إلى تصاعد التهديدات التي تمثلها كل من روسيا والصين. وتوضح أنه من دون الاتفاقات والترتيبات الأمنية لن تتمكن واشنطن من الحصول على قواعد مثالية للردع بعيدًا من شواطئ الولايات المتحدة بالآلاف الأميال. ولا بد للإدارة الأمريكية من الإقرار في هذا المجال - وعلى سبيل المثال - بأن مواجهة التحدي الصيني المتصاعد يستلزم تأمين تحالف أمني مع اليابان لتثبيت صواريخ على طول سواحلها في خطوة رادعة للصين.

الباحثة في الشؤون السياسية وقضايا الأمن وسياسات التحالف ميرا راب هوبر تحاول الإجابة عن هذا التساؤل من خلال عرض لسياسات التحالفات الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية وخلال الحرب الباردة، وصولاً إلى سياسة ترامب إزاء تحالفات واشنطن مع رفع شعار «أمريكا أولاً» بما يعنيه من توجه نحو الاهتمام بالشؤون والمصالح الداخلية أولاً.

تفيد الكاتبة أنه لم تكن للولايات المتحدة خلال أكثر من 150 عامًا من وجودها سوى تحالف واحد فقط، تمثل باتفاق على ترتيب عسكري مع فرنسا وقع عام 1778 ونص على أن تقوم باريس بمجبه بتوفير الإمدادات العسكرية إلى الولايات المتحدة الحديثة النشأة. وتعوذ الأمر إلى تحذيرات الرئيس جورج واشنطن من مخاطر التحالفات الخارجية الدائمة والمتشابكة التي أطلقها عام 1796 والتي قد تلزم الولايات المتحدة بتنفيذ سياسات وأجندات ربما تكون مضرّة بمصالحها. وعليه لم يفكر الرؤساء الأمريكيون اللاحقون في دخول أي تحالفات جدية حتى الحرب العالمية الثانية.

لكن الوضع تغير عقب الحربين العالميتين، ولا سيما بين عامي 1948 و1955، إذ أدت التطورات التكنولوجية للمنظومة العسكرية في العالم وتصاعد الحرب الباردة إلى شعور الولايات المتحدة بأنها باتت مهددة من جانب الأعداء وتحديداً الاتحاد السوفياتي السابق، الأمر الذي دفع القادة الأمريكيين إلى صوغ اتفاقيات أمنية دفاعية مع ثلاث وعشرين دولة في أوروبا وآسيا. وتملك الولايات المتحدة حاليًا اتفاقيات مع أكثر من 60 دولة حول العالم.

الأمريكيين للسلطة ومظاهرها في عالم ما بعد الحرب الباردة، متناولاً الإخفاقات الأمريكية والنجاحات الناجمة عن ممارسات السلطة والمسار الجديد لممارسة السلطة بعد الحرب الباردة الذي يؤشر إلى تحول الولايات المتحدة تدريجاً من قوة عالمية فريدة إلى دولة يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها لم تعد مستعدة لتحمل التكاليف أو قبول مسؤولية القيادة العالمية أو حتى قدرة على حكم نفسها بفاعلية.

ويرى غيتس أن هذا التحول هو نتيجة فشل القادة السياسيين في فهم تعقيد القوة الأمريكية، وتوسعها، وحدودها. ويوضح أن الممارسة الناجحة للسلطة لا تقتصر على استخدام القوة العسكرية أو القدرة على الإكراه أو الخضوع، بل يجب أن تشمل أيضاً الدبلوماسية والاقتصاد والاتصالات الاستراتيجية والمساعدة الإنمائية والاستخبارات والتكنولوجيا والأيدولوجيا والإنترنت.

ومن خلال تحليل التحديات والأزمات التي واجهتها الحكومات الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة - بما في ذلك التحديات التي تواجهها مع إيران والعراق وأفغانستان وكوريا الشمالية وسورية وليبيا وروسيا والصين وغيرها - يتفحص غيتس الطرائق التي استخدم بها القادة أدوات القوة المتاحة لهم، وأداء الرؤساء السابقين وكبار مستشاريهم، ليؤكد أن الأمن القومي الأمريكي في المستقبل سيتطلب التعلم من دروس الماضي، وفهم وإبراز القوة الأمريكية بالصورة الصحيحة وإعادة خلق القدرات التي أهدرت نتيجة سوء استخدام السلطة.

في الواقع، مثل انهيار الاتحاد السوفياتي السابق فرصة نادرة للولايات المتحدة لتتزعّم العالم عسكرياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً

ولا تتوقف أولوية التحالفات الأمريكية على المجالات العسكرية والأمنية، بل ترى المؤلفة - في موقف مناهض لمحاولات ترامب تقويض التحالفات الأمريكية التي تصب في مصلحة الإنسانية - أن هناك العديد من المجالات التي تحتم التحالفات والتنسيق بين الدول لمواجهة التهديدات المشتركة مثل التهديد الناجم عن كوفيد - 19 على سبيل المثال. لذلك فإن المحافظة على الدور الريادي للولايات المتحدة ينبغي أن يعزز تحالفاتها التي تقع أساساً في صلب العلاقات الدولية في مختلف المجالات العسكرية وغير العسكرية، مثل المبادرات الصحية والتعليمية وغيرها من المبادرات التي ترتقي بالبحث العلمي والإنسانية.

- 3 -

Robert M. Gates

Exercise of Power: American Failures, Successes, and a New Path Forward in the Post-Cold War World

New York: Knopf Doubleday Publishing Group 2020. 464 p.

مؤلف هذا الكتاب روبرت م. غيتس مسؤول أمريكي رفيع المستوى له باع طويل في الإدارة الأمريكية، شغل منصب وزير الدفاع في ظل الرئيسين جورج دبليو بوش وباراك أوباما، وكان ضابطاً في القوات الجوية للولايات المتحدة وعمل لدى وكالة الاستخبارات المركزية قبل تعيينه مديراً لها. كما كان عضواً في طاقم مجلس الأمن القومي في أربع إدارات، وخدم ثمانية رؤساء للحزبين السياسيين.

وقد ارتأى في كتابه هذا، وفي ضوء خبرته أن يعرض لممارسات الرؤساء

الأنظمة في الشرق الأوسط على مدار الأعوام السبعين الماضية، متناولاً أساليب التدخلات الأمريكية في المنطقة التي هدفت إلى إطاحة عدد من الأنظمة العربية، والعوامل المؤثرة في صوغ السياسة الأمريكية تجاه المنطقة على أعلى المستويات.

يوضح المؤلف أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، سعت الولايات المتحدة لإطاحة الحكومات في الشرق الأوسط بمتوسط مرة كل عقد - في أماكن مثل إيران وأفغانستان والعراق ومصر وليبيا وسورية. وكانت أسباب هذه التدخلات متنوعة - تارة تحت شعار إقامة نظام ديمقراطي، وطورًا لإزالة مخاطر تهديدات هذا النظام أو ذاك أو تطويعه واخضاعه وتغيير تحالفاته، ناهيك بموقعه الجيوسياسي وموارده النفطية والاقتصادية. كما اختلفت الأساليب التي اتبعتها واشنطن لتغيير الأنظمة، بدءًا من الضغط الدبلوماسي، وصولًا إلى الغزو العسكري والاحتلال الصريح. ومع ذلك، فإن الأمر المشترك بين جميع العمليات هو أنها فشلت في تحقيق أهدافها النهائية، وأنتجت مجموعة من العواقب غير المقصودة وحتى الكارثية، وتحملت تكاليف مالية وبشرية باهظة، وفي كثير من الحالات تركت البلدان التي اسقطت فيها الأنظمة في وضع أسوأ مما كانت عليه.

من هنا يدعو المؤلف الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في سياسات تدخلاتها المحبطة والكارثية في الشرق الأوسط والتعلم من دروس الماضي، وبخاصة تدخلاتها غير المدروسة في عدد من البلدان التي أدى إسقاط الأنظمة فيها إلى نزاعات وحروب أهلية دامية أدت إلى تفكيكها وتشريد أهلها، وذلك حرصًا على صدقية القيم التي ترفعها الولايات المتحدة في علاقاتها الدولية، وبعيدًا من الغطرسة وتجاوز حدود القوة.

من دون منازع، ولم يكن هناك بلد واحد - كما يرى غيتس - في ذلك الموقف منذ ذروة الإمبراطورية الرومانية. لكن الولايات المتحدة لجأت إلى تصفية حساباتها مع خصومها السابقين أثناء الحرب الباردة والدول التي كانت لا تدور في فلكها أو حتى الدول التي كانت تقف نوعًا ما على الحياد. ولجأت في هذا السياق إلى العمل على تفكيك يوغسلافيا وإلى عدم احترام مكانة الاتحاد الروسي كوريث للاتحاد السوفياتي السابق مع بروز مؤشرات إلى اتجاهها لتفكيك الاتحاد الروسي نفسه. وبدلاً من تقديم الولايات المتحدة نموذجًا للديمقراطية واحترام القانون الدولي والإنساني، لجأت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، عمومًا، عقب انتهاء الحرب الباردة إلى «ازدواجية المعايير والانتقائية والحروب الاستباقية» لتبرير تدخلها في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والهيمنة على مقدراتها من دون أي اعتبار للشرعية الدولية. ولا يخفى أن الغزو الأمريكي للعراق 2003 كشف عن زيف شعارات الولايات المتحدة بنشر الديمقراطية والعدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان والشرعية الدولية والتي غالبًا ما تروّجها لتبرير حروبها بموجب أجنات ومصالح أمريكية خاصة.

- 4 -

Philip H. Gordon

Losing the Long Game: The False Promise of Regime Change in the Middle East

New York: St. Martin's Press, 2020. 368 p.

يعرض الدبلوماسي الأمريكي والخبير في السياسة الخارجية فيليب غوردون في هذا الكتاب لتجربة الولايات المتحدة مع تغيير

ثالثاً: تقارير بحثية

- 1 -

International Crisis Group [ICG]

«Rethinking Peace in Yemen»

Report no. 216 Middle East & North Africa
(2 July 2020).

يرى هذا التقرير الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية أن تفشي كوفيد - 19 يبعث طاقة جديدة للجهود الدبلوماسية الرامية إلى إنهاء الحرب الأهلية في اليمن التي تحولت إلى حرب إقليمية، والتي دخلت عامها السادس. لكن أطراف النزاع لا تزال تعارض بعناد الوصول إلى تسوية تأخذ في الحسبان تعقيدات الوضع اليمني المستجد؛ إذ إن إطار وساطة الأمم المتحدة بين فريقين: حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي المعترف بها دولياً والحوثيين الذين فرضوا أمراً واقعاً في صنعاء، لم يعد يوفر مساراً واقعياً نحو تحقيق السلام، وذلك نظراً إلى التشظي السياسي والعسكري الحاصل في البلاد.

من هنا، يدعو التقرير حكومة هادي والحوثيين إلى إعادة النظر في توقعاتهما بشأن التسوية السياسية والقبول بإشراك فصائل سياسية ومسلحة أخرى في المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة. وينبغي على مجلس الأمن الدولي وضع مسودة قرار يدعو إلى وقف إطلاق نار فوري وتسوية شاملة وطرح هذا القرار إذا تمسكت الأطراف بمواقفها.

ويوضح التقرير أنه بعد خمس سنوات من الحرب في اليمن التي أدت حتى الآن إلى مقتل أكثر من 112 ألف شخص وتركزت نحو 24 مليون نسمة بحاجة إلى المساعدات

الإنسانية، تواجه أطراف الصراع في اليمن خياراً صارخاً؛ فإما القبول بوقف لإطلاق النار وتسوية سياسية غير مثالية، ولا سيما في ضوء المخاوف من تفاقم تفشي جائحة كوفيد - 19، وإما الاستمرار في حرب ستسبب لا محالة بالمزيد من المعاناة الإنسانية من دون أن يكون بوسع أي فريق تحقيق نصر عسكري واضح على مستوى البلاد. وإذا كان من الممكن في وقت ما من الماضي الوصول إلى تسوية سياسية بين حكومة هادي والحوثيين، فإن التحولات التي أصابت التوازن العسكري، والتشظي السياسي والمناطقى، والتدخل الإقليمي في الصراع باتت بحاجة إلى تسوية متعددة الأطراف بوساطة من الأمم المتحدة، إضافة إلى ترتيبات حكم مؤقتة تتحاشى التحول السريع إلى إعادة تركيز السلطة في صنعاء لمصلحة فريق أو فريقين وحسب.

وفي هذا السياق، يرى التقرير أن المدخل إلى التسوية الجديدة يستدعي من حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي أن تتراجع عن اعتقادها بأن أي اتفاق مع الحوثيين ينبغي أن يبنى على الأسس التي نص عليها قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 2216 الذي صدر في نيسان/أبريل 2015 والذي تفسره على أنه نوع من أنواع الدعوة القانونية للحوثيين إلى الاستسلام، وتسليم الأسلحة الثقيلة والسماح للحكومة بالعودة إلى حكم اليمن من صنعاء.

لقد تغير الكثير منذ عام 2016، إذ عزز الحوثيون سيطرتهم على الشمال الغربي من البلاد وباتوا يهددون آخر معاقل الحكومة في

عليه، يرى التقرير أن أي عملية سياسية ناجحة تتطلب أمرين: أولاً، سيتوجب إقناع كل الأطراف أن من مصلحتها التخلي عن مطالبها القصوى، لأن أي نصر عسكري حاسم لمصلحة أي طرف غير مرجح على الإطلاق، لا بل يصعب على أي طرف بما في ذلك القوى الإقليمية المشاركة في الحرب إعلان النصر في اليمن.

ثانياً، يتطلب التشطي السياسي والمناطق في اليمن إعادة النظر في إطار التفاوض وفي فحوى أي اتفاق يمكن الوصول إليه. وفي هذا المجال ثمة إجماع دولي ويمني متزايد على أن التسوية التي حاولت الأمم المتحدة التوصل إليها بين طرفين على مدى الحرب من غير المرجح أن تترجم إلى سلام دائم. يتضح أكثر فأكثر أنه ينبغي على الأمم المتحدة توسيع المحادثات، في الحد الأدنى لضمان مشاركة مجموعات قوية مثل المجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي، القادرة على تقويض أي تسوية. كما أن المقاربة الراهنة تستبعد المجموعات القبلية، والسلطات المحلية وجملة من الأطراف السياسية، ومجموعات النساء والشباب وغيرها من أطراف المجتمع المدني الذين سيكون دعمهم بالغ الأهمية لاستدامة أي اتفاق.

وسيتوجب على مكونات أي اتفاق أن تعالج الوقائع الجديدة وأن تقر بأخطاء الماضي؛ فالمجموعات المحلية تثمن الاستقلال الذي اكتسبته على مدى الحرب وستقاوم الاندفاع إلى إعادة السلطة المركزية للدولة إلى صنعاء. كما أن عدم معالجة المظالم الاجتماعية والاقتصادية التي أشعلت الانتفاضة الشعبية في اليمن في عام 2011 وأسهمت في صعود الحوثيين سيؤدي إلى عدم الاستقرار والحرب في المستقبل.

الشمال - في مأرب. واكتسبوا ثقة متزايدة بإحكام قبضتهم على السلطة في صنعاء ويريدون الآن اتفاقاً يتجاوز حكومة هادي ويعترف بالوقائع القائمة على الأرض، والتي يعتقدون أنها لمصلحة حكمهم، من دون أن يعني ذلك أنهم قادرين على تحقيق نصر عسكري حاسم أو أنهم يستطيعون التوصل إلى اتفاق لإنهاء الحرب مباشرة مع الرياض، بينما تدرك حكومة هادي ضعف موقفها على الأرض، وتتمسك بوضعها القانوني وباتت أكثر مقاومة لأي اتفاق قد يمنح خصومها الشرعية.

كما أن تحولات أخرى على الأرض زادت في تعقيد المسائل؛ فاليمن منقسم اليوم إلى خمسة كانتونات للسيطرة السياسية والعسكرية: المرتفعات الشمالية التي يسيطر عليها الحوثيون؛ والمناطق التي تديرها الحكومة في مأرب، والجوف، وشمال حضرموت، والمهرة، وشبوة، وأبين ومدينة تعز؛ والمناطق الخاضعة لسيطرة «المجلس الانتقالي الجنوبي» الداعي إلى الانفصال في عدن وما يحيط بها من مناطق داخلية؛ والمناطق الواقعة على ساحل البحر الأحمر إذ تمثل قوات المقاومة المشتركة القوة الرئيسية؛ وساحل حضرموت، حيث السيطرة للسلطات المحلية. وتدور رحى الحرب على عدة جبهات، لكل منها دينامياتها السياسية وسلاسل السيطرة والتحكم. كذلك هناك مجموعات محلية، بعضها مرتبط على نحو غير وثيق بمعسكر الحكومة لكن تعمل بصورة مستقلة عملياً، وترفض فكرة أنه قد يترتب عليها التخلي عن استقلالها الذي حققت حديثاً لحكومة مركزية. وفي غياب مشاركة هذه المجموعات، فإن أي تسوية سلمية لن تكون مستدامة.

الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا. وبينما قد تُعدّ الحادثة مجرد لحظة احتكاك بين عضوين في حلف الناتو، فهي ليست كذلك، لا بل تمثل معضلة استراتيجية عميقة الجذور لحلف الناتو، إضافة إلى ما تعنيه من انقسام بين الاتحاد الأوروبي وتركيا.

يؤكد المركز أن هذه المعضلة الاستراتيجية متجذرة في السياسة الخارجية والأمنية الإقليمية الجديدة لتركيا، التي تستند جزئياً إلى عقيدة «الوطن الأزرق» أو «مافي فاتان». وتعود جذور هذه العقيدة في تركيا إلى خطة وضعها الأميرال التركي جيم جوردينيز في عام 2006. وهي تحدد هدفاً طموحاً يقضي بالتوسع من خلال الدبلوماسية الحازمة والوسائل العسكرية لبسط سيطرة تركيا في البحر المتوسط وبحر إيجه والبحر الأسود والتحكم في امدادات النفط والغاز والموارد الاقتصادية الأخرى. وقد تبنى هذه العقيدة الرئيس أردوغان في عام 2015 كجزء لا يتجزأ من استراتيجية وطنية «للدفاع الأمامي» في سياق مساعيه المستمرة لتأكيد استقلال تركيا في جميع جوانب السياسة الخارجية والتأثير في المناطق المحيطة بها. وبدأت مظاهر العقيدة واضحة بصورة كاملة خلال تمرين «الوطن الأزرق» في شباط/فبراير 2019، الذي عُدّ أكبر تمرين قتالي منذ إنشاء البحرية التركية وأجري في وقت واحد في بحر إيجه والبحر الأسود وشرق البحر الأبيض المتوسط. ووصفت وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة التركية المناورة بأنها «بروفة حرب».

وكانت تركيا أرسلت في شباط/فبراير 2018، سفناً بحرية لإيقاف سفينة حفر إيطالية في طريقها للتتقيب عن الغاز قبالة ساحل قبرص. كما أرسلت في ربيع عام

وفي الحصيلة، إن التوصل إلى اتفاق مقبول من الجميع اليوم لن يؤدي إلى تحقيق التسوية التي يفضلها أي طرف من الأطراف، لكن من شبه المؤكد أنها ستكون أفضل مما قد يكون متوافراً بعد سنوات أخرى من الصراع.

- 2 -

«How NATO Can Avoid a Strategic Decoupling in the Eastern Mediterranean»

The Center for Strategic and International Studies (CSIS) (17 July 2020).

كيف يمكن للناتو تجنب الانفصال الاستراتيجي في شرق البحر الأبيض المتوسط؟ يثير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن هذا التساؤل للبحث في سياسة أنقرة الهادفة إلى السيطرة على حوض البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأسود وبحر إيجه، استناداً إلى عقيدة «الوطن الأزرق» والتحكم بثمار الموارد النفطية والاقتصادية، وما يثيره التصعيد التركي من خلاف مع الاتحاد الأوروبي، وبالتالي من انقسام داخل حلف الناتو، وسبل تجنب الانفصال الاستراتيجي في شرق البحر الأبيض المتوسط نتيجة هذا الانقسام وسعي تركيا المستمر لتوسيع نفوذها على حساب المبادئ المتفق عليها في شرق البحر المتوسط.

من هنا، يتناول مركز الدراسات الاستراتيجية المواجهة البحرية بين السفن الحربية الفرنسية والتركية في شرق البحر الأبيض المتوسط في أوائل حزيران/يونيو الماضي، ليؤكد أن باريس وأنقرة تتبادلان منذ تلك الحادثة الانتقادات بصورة متزايدة حول إجراءات كل منهما في تنفيذ حظر الأسلحة

في وقت يسعى أردوغان إلى إبراز السلطة المستقلة في الخارج وزيادة المشاعر القومية في الداخل لإلهاء السكان الأتراك عن الصعوبات الاقتصادية الكبيرة. وفي هذا السياق تأتي استعادة آيا صوفيا كمسجد مثلاً قوياً على سياسة أردوغان إلى جانب تدخلاته العسكرية في ليبيا وسورية. وفي غياب حل دولي للنزاعات القبرصية والليبية (التي هي على وشك جلب قوى أخرى، مثل مصر وإسرائيل)، خلص أردوغان إلى أن تركيا لديها المزيد لتكسبه من خلال استخدامها من جانب واحد للقوة الصارمة وليس من خلال المشاركة والحوار الدبلوماسيين على نطاق أوسع.

وقد تسبب تطبيق عقيدة «الوطن الأزرق» بسلسلة من الحوادث الخطيرة التي لاحظها حلفاء تركيا، ولكن تمت معالجتها بسرعة، في وقت تلوّح أنقرة باستخدام ورقة المهاجرين للضغط على الاتحاد الأوروبي وزعزعة الاستقرار في الجوار الأوروبي، كما تعتقد أن أفعالها مقبولة إلى حد كبير (كونها تحدّ من التأثير الروسي). لكن مجموع سياسات وإجراءات تركيا وصلت الآن إلى نقطة من التصعيد الخطير، الذي يمكن أن يتحدى بصورة كبيرة تماسك موقف الدفاع الجماعي لحلف الناتو في البحر المتوسط ويضعف تماسكه السياسي.

ولتجنب ذلك، يرى التقرير أنه يتعين على الحلفاء، ولا سيما الولايات المتحدة، معالجة عدم الاستقرار المتزايد في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال سياسة تكاملية تسعى إلى نزع حدة التوترات وتحديد المصالح المشتركة، مع أنقرة، من خلال مبادئ شرق البحر الأبيض المتوسط المتفق عليها لتوجيه السلوك الإقليمي، وأبرزها:

2019 سفناً إلى المياه القبرصية، ترافقها البحرية التركية، للقيام بأنشطة الحفر الخاصة بها. ونددت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإجماع بتلك «الإجراءات غير القانونية»، وأعربت عن دعمها لقبرص. ووصلت التوترات الإقليمية إلى مستوى جديد في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 عندما وقعت تركيا اتفاقية مع حكومة الوفاق الوطني الليبية، تحدد الحدود البحرية بين البلدين في البحر الأبيض المتوسط وتسمح لتركيا بالدفاع عن مصالح ليبيا البحرية (التي تمتد إلى ستة أميال بحرية من جزيرة كريت) وكذلك السماح بالاستخراج المشترك لموارد الطاقة في البحر الأبيض المتوسط.

واجتمع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في 13 تموز/يوليو الحالي، مطالبين أنقرة بتقديم «توضيحات» بشأن إجراءاتها في شرق البحر الأبيض المتوسط وليبيا وسورية، ملوِّحين بعقوبات على تركيا بسبب أنشطة الحفر التركي والتنقيب عن الغاز والنفط في المنطقة الاقتصادية الخالصة في قبرص. ووصف وزير الخارجية الأمريكي بومبيو الحفر التركي غير القانوني في المياه القبرصية بأنه «غير مقبول»، ولكن من غير المحتمل أن يعقب ذلك إجراء ملموس نظراً إلى أن إدارة ترامب لم تفرض بعد عقوبات على تركيا لشرائها نظام الدفاع الصاروخي الروسي S-400. وحتى الآن، واجهت تركيا القليل من المقاومة سواء من الاتحاد الأوروبي أو الناتو أو الولايات المتحدة رداً على أفعالها، باستثناء الكلمات القاسية والعقوبات المحدودة.

وشجع رد الفعل الأوروبي «غير الفعال» هذا أنقرة على اتخاذ المزيد من الإجراءات والأنشطة البحرية العسكرية، وبخاصة

للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في هذا البلد ومضاعفة الجهود لتجنب الحوادث البحرية المستقبلية في شرق البحر الأبيض المتوسط بين حلفاء الناتو من خلال وضع إجراءات جديدة. ويخلص التقرير إلى أنه إذا كانت تركيا غير راغبة في الانضمام إلى مثل هذه المبادرة، فمن المرجح أن تتصاعد التوترات لتهدد الاستقرار في البحر المتوسط والمنطقة بوجه عام على نحو متزايد وغير مسبوق □

التأكد من أن جميع الشركاء الإقليميين يجنون فوائد استكشاف الطاقة في البحر الأبيض المتوسط والمنطقة عمومًا؛ احتواء النفوذ والوجود الروسيين في المنطقة؛ ضمان حرية عمل الناتو من البحر الأسود حتى البحر الأبيض المتوسط؛ مكافحة الإرهاب؛ والتمسك بالقواعد القانونية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، مثل حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا والجهود المبذولة

صدر حديثاً

فلسطين: أربعة آلاف عام في التاريخ

نور مصالحة



يقدم نور مصالحة أصول فلسطين وتاريخها وثقافتها وهويتها، التي يَكشِف عنها أنها من منعطفات الذاكرة والنسيان والقمع والانتعاش، فيتتبع هذا العمل الثري تراث فلسطين، ويكشف عن ثقافات ومجتمعات ذات عمق وتعقيد مذهلين يمتدان إلى بدايات التاريخ المسجّل الذي يمتد إلى بضعة آلاف من الأعوام. يرجع الكاتب إلى النصوص الفرعونية والآشورية، ويتحقّق من كيفية تطوّر الهوية الفلسطينية والتواريخ واللغات والثقافات والحضارات عبر العصور ابتداءً من العصر البرونزي إلى يومنا هذا. يؤكّد المؤلف، استناداً إلى أدلة أثرية؛ أن الفلسطينيين هم أهل البلاد، وجذورهم ضاربة في أعماق ترابها، وهويتهم الأصيلة وإرثهم التاريخي سبق ولادة الحركة الوطنية الفلسطينية الناشئة في العهد العثماني المتأخّر وظهور الحركة الصهيونية الاستعمارية

480 صفحة

الثلث: 24 دولاراً

الاستيطانية قبل الحرب العالمية الأولى. فتاريخ فلسطين، بخلاف روايات الأسطورة في العهد القديم، له «بدايات» متعددة تطورت مع مرور الوقت إلى مفهوم جيوسياسي وسياسة إقليمية متميزة. غالباً ما يتم تناول مفهوم فلسطين على نحو تجريدي أو غير تاريخي، ولكن على الرغم من وجود عدد من البدايات والمعاني المتعددة لفكرة فلسطين، فإن السؤال المهم لا يتعلق كثيراً بـ «أصل» فكرة فلسطين، أو من أين أتت الفكرة، ولكن كيف تطورت هوية فلسطين وتجربتها عبر الزمان.

يصدر قريباً
عن



مركز دراسات الوحدة العربية

التنمية العربية الممنوعة:
ديناميات التراكم بحروب الهيمنة

علي القادري

أزمة السلطة السياسية: دراسة في
الفكر السياسي العربي

عماد مخيمر

The Palestine Problem Revisited:
A New Perspective

Labib Qamhawi